التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي

2013

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية

SESRIC

التوقعات الاقتصادية في منظمة التعاون الإسلامي 2013

المحرر:

صافاش ألباي

كبار الباحثون:

نبيل ديور كنعان باقجي

فريق البحث:

نادي سرحان أيدين أوموت أونال جيم تنتن مزهر حسين

© 2013 مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey

الهاتف +90-312-468 6172

الإنترنت www.sesric.org

الموقع الإلكتروني pubs@sesric.org

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. يعطي المؤلفون الإذن بتصفح، ونسخ، ونقل وطبع مواده، على أن لا يتم استخدام هذه المواد في أي ظرف، لأغراض تجارية. للحصول على إذن لإعادة إنتاج أو إعادة طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال الطلب مع تقديم المعلومات الكاملة إلى دائرة النشر للمركز.

ينبغي إرسال جميع الاستفسارات حول الحقوق والإذن إلى دائرة النشر بمركز أنقرة بواسطة العنوان الوارد أعلاه.

ISBN : 978-975-6427-27-9

تصميم الغلاف: دائرة النشر، مركز أنقرة.

يعبر مركز أنقرة عن عميق تقديره إلى وزارة الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية في الجمهورية التركية لتقديمها التسهيلات المطبعية.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بدائرة البحوث، مركز أنقرة عبر البريد الإلكتروني التالي: research@sesric.org

المحتويات

توطئة		V
الملخص التنفيذي		1
الجزء الآول التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي		16
1	الاتجاهات والتوقعات الاقتصادية العالمية	18
الجزء الثاني التطورات الاقتصادية الأخيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي		31
2	الإنتاج والنمو والتشغيل	33
1.2	الإنتاج والنمو	34
2.2	التشغيل والإنتاجية	44
3.2	التضخم	51
3	التجارة الخارجية	54
1.3	تجارة السلع	55
2.3	تجارة الخدمات	63
3.3	الميزان التجاري	68
4.3	التجارة السلعية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي	69
5.3	السياسات التجارية	71

4	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي	73
1.4	ميزان الحساب الجاري	73
2.4	الديون الخارجية	74
3.4	تدفقات الاستثمار الآجنبي المباشر	77
4.4	تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية	79
5.4	وضعية الاحتياطيات	81
6.4	تحويلات العاملين في الخارج	84
5	تنمية القطاع المالي	86
1.5	العمق المالي	87
2.5	الوصول الى الخدمات المالية	90
3.5	الإستقرار والكفاءة المالية	93
4.5	الانفتاح المالي	97
	الجزء الثالث تقارير خاصة	99
6	مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي	101
1.6	مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للطاقة	103
2.6	مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للمواصلات	105
3.6	مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للاتصالات	107
4.6	مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي	109
5.6	ملاحظات ختامية	111
	المراجع ومصادر البيانات	114
	نبذة مختصرة عن البلدان	116

توطئة

يصدر تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي 2013، في الوقت الذي يبدو فيه أن الاقتصاد العالمي يدخل في فترة أكثر سلاسة وأقل تقلبا. حيث أن المخاطر قصيرة الأجل الناجمة عن الأزمة في منطقة اليورو، والتكيف المالي في الولايات المتحدة والمزيد من التباطؤ في البلدان النامية الكبيرة تبدو أن تكون خاضعة للإشراف. إلا أنه على الرغم من تحسن الأوضاع المالية وإنخفاض المخاطر على المدى القصير، فإن نمو الاقتصاد العالمي من المتوقع أن يصل إلى 3.3 في المائة فقط بحلول نهاية العام. وعلى الرغم من أن البلدان النامية لا تزال مفتوحة على المشاكل الاقتصادية في البلدان المتقدمة من خلال القنوات التجارية وتدفقات رأس المال فإن معظم البلدان النامية قد تعافت من الأزمة ويتوقع أن تنمو هذه البلدان بنسبة 5.3 في المائة، وهي نسبة أعلى أربع مرات من متوسط معدل النمو في البلدان المتقدمة. شهد نمو الصادرات العالمية من السلع والخدمات تباطأ مسجلاً نسبة نمو بلغت 2.5 في المائة في عام 2012 بعد معدلات النمو المرتفعة التي سجلتها في عام 2010 (12.5 في المائة) و عام 2011 (5.9 في المائة). ومع تشديد السياسات المالية التي من المتوقع أن تكون مازالت سارية المفعول في الدول المتقدمة، فإن التضخم العالمي قد إنخفض من 4.8 في المائة في عام 2011 إلى 3.9 في المائة عام 2012. وفي الوقت نفسه، في حين بقيت المعدلات المرتفعة للبطالة بين الشباب مصدر قلق كبير في جميع أنحاء العالم، بلغ متوسط معدل البطالة العالمية 5.9 في المائة في عام 2012، وهو مستوى أعلى من مستواه قبل الأزمة (5.4 في المائة) في عام 2007.

في ضوء هذه التطورات الإقتصادية العالمية والإقليمية الأخيرة ، فإن تقرير التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي يحلل ويفحص توجهات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، خلال فترة الخمس السنوات الماضية (2008-2012) . حيث يتفحص التقرير هذه الاتجاهات بمقارنتها مع نظرائها في مجموعة البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى، وكذلك مع الاقتصاد العالمي ككل، ويسلط الضوء على عدد من المعوقات والتحديات التي تواجه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جهودها الرامية إلى تعزيز تنميتها الاقتصادية وتقدمها.

وبشكل عام، تبعت دول منظمة التعاون الاسلامي، كمجموعة، اتجاهات مماثلة لتلك الإتجاهات في البلدان النامية الأخرى. إلا أنه، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي قد ازداد بشكل متواصل ليبلغ 9.4 تريليون دولار في عام 2012 مقابل 7.5 تريليون دولار في عام 2008، انخفضت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة البلدان النامية إلى 22.6 في المائة في عام 2012 مقارنة مع 23.6 في المائة في عام 2008. و لقد بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي 4.9 في المائة في عام 2012 بالمقارنة مع نسبة 5.1 في المائة لمجموعة البلدان النامية الأخرى. إلا أنه، عند إستثناء الصين والهند من مجموعة البلدان النامية الأخرى ، فإن متوسط معدلات نمو مجموعة منظمة التعاون الإسلامي تشير إلى أداء أفضل بشكل ملحوظ في عام 2012، وحتى في توقعات عامين 2013 و 2014.

وفيما يتعلق بهيكلية التجارة، أصبحت دول منظمة التعاون الإسلامي وبشكل متزايد أكثر تنوعا، وبالتالي، أصبحت تتحرر تدريجيا من الاعتماد الكبير على عدد قليل من بنود الصادرات. حيث إنخفض المتوسط البسيط لمؤشر تركيز الصادرات في دول منظمة التعاون الإسلامي من 0.32 في عام 2006 إلى 0.21 في عام 2012، مما يدل على زيادة التنويع في المنتجات التصديرية. ومع ذلك، فإن مجموعة سلع التصدير الأكثر حيوية، الوقود المعدني، لا تزال تشكل أكبر حصة في إجمالي الصادرات بنسبة 53 في المائة في عام 2011. من حيث السياسة التجارية، فمن خلال تطبيق 11.6 في المائة كمعدل متوسط للتعريفة الجمركية، تكشف بلدان منظمة التعاون الإسلامي عن مزيد من صور الحمائية التجارية بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 9 في المائة، و المتوسط في الاتحاد الأوروبي الذي يبلغ 5.3 في المائة.

ويكرس التقرير أيضا قسما خاصا للاستثمار في البنية التحتية في دول منظمة التعاون الإسلامي. في تسعة وأربعين بلدا في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تتوفر حولها البيانات، تم تمويل 885 مشاريع للبنية التحتية من قبل القطاع الخاص ، بقيمة 391.7 مليار دولار بين عامي 1990 و 2011. حيث تركزت الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية في عدد قليل من بلدان منظمة التعاون الإسلامي فقط، وتخلفت العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي ، والتى تقع معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء ووسط آسيا، وراء أقرانها من حيث الاستثمار الخاص في البنية التحتية. وبما أن الاستثمار الكفء في البنية التحتية يمكن أن يعزز النمو، ويحسن الأداء التشغيلي ويحقق عوائد أعلى، ينبغي على بلدان منظمة التعاون الإسلامي مواصلة تشجيع مشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية التحتية.

البروفيسور صافاش ألباي
المدير العام
مركز أنقرة - سيسريك

الملخص التنفيذي

الاتجاهات والتوقعات الاقتصادية العالمية

أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على معدلات **النمو الاقتصادي** في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية في السنوات الأخيرة. في عام 2012. ونتيجة لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وعدم وضوح وضع الاقتصاد الأمريكي، يقدر معدل النمو الاقتصادي العالمي ب 3.1 في المائة في عام 2012. بعد إظهار بوادر انتعاش في بداية عام 2013، من المتوقع و المتأمل أن يبلغ معدل النمو للاقتصاد العالمي إلى 3.3 في المائة بحلول نهاية عام 2013. وعلى وجه الخصوص، يبدو أن الانتعاش في الولايات المتحدة واليابان والبلدان النامية تغذي النمو الاقتصادي العالمي. هذا يعني أنه يبدو أن الدول المتقدمة تأخذ مساحة أكبر في نمو الاقتصادي العالمي على عكس الوضع في السنوات السابقة وذلك نتيجة الانتعاش المستمر في هذه البلدان. الأهم من ذلك، فإنه من المتوقع أن الاتحاد الأوروبي (العملاق الاقتصادي) سوف يحقق نمواً صفرياً في عام 2013، وهو أداء أفضل نسبيا مقارنة مع النمو السلبي (الإنكماش) الذي شهده في عام 2012.

على الرغم من أن البلدان المتقدمة قد شهدت بعض علامات الانتعاش،لا تزال البلدان النامية هي التي تؤجج نمو الناتج العالمي. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يتسارع معدل النمو في الصين ليصل إلى 8 في المائة في عام 2013. وبشكل جماعي، ستكون البلدان النامية في آسيا هي المنطقة الأسرع نموا في الاقتصاد العالمي في عام 2013. على الرغم من أن توقعات النمو الاقتصادي العالمي لمؤسسات مختلفة لا تتطابق

بالضبط، إلا أنها تنقل رسالة مماثلة حول اتجاه النمو ومعدلات النمو الإقليمي النسبي التي سوف تستمر البلدان النامية في تحقيقها بشكل أسرع من البلدان المتقدمة في عام 2013 و 2014 على حد سواء.

الاستثمار هو واحد من المكونات الأكثر أهمية في استعادة واستدامة النمو الاقتصادي. تشير الدراسات إلى أن الدول التي تستثمر أكثر يمكن لها الحفاظ على زخم نموها الاقتصادي الإيجابي. بحلول عام 2013، 32.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية يذهب إلى الاستثمار ، وأما في البلدان المتقدمة، فمن المتوقع أن تشكل هذه النسبة 19 في المائة فقط في نفس العام. وهذا يفسر جزئيا الزخم الإيجابي للبلدان النامية. إن مساهمات الاستثمارات آخذة في الارتفاع على الصعيد العالمي في عام 2013، ومن المتوقع أن يستمر هذا الإرتفاع في عام 2014. تمكن هذه الأرقام المؤسسات الحصول على صورة أكثر تفاؤلا للنمو العام المقبل.

تشكل **التجارة الدولية** حافزا للنمو في كل من البلدان المتقدمة والنامية. ومن المرجح أن يظل معدل نمو الصادرات والواردات أعلى من 5 في المائة في البلدان النامية. ومن بين البلدان النامية، فإن أداء الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة يتفوق على أداء الأقاليم الفرعية الأخرى من العالم في السنوات الأخيرة خاصة في مجال التصدير. وكما هو الحال بالنسبة للأداء صادراتها، فإن نمو واردات البلدان النامية هو أيضاً أعلى منه في البلدان المتقدمة. ولا سيما فإن أداء الإستيراد في البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أفضل نسبيا في عام 2013. ومن المتوقع أن يتجاوز معدل نمو الواردات 2 في المائة في البلدان المتقدمة و 6.4 في المائة في البلدان النامية في عام 2013.

وفيما يتعلق **بأرصدة الحسابات الجارية**، فقد سجلت البلدان النامية فوائض خلال الفترة من 2008-2012، ولسوف تستمر هذه الفوائض في عام 2013 و 2014. وعلى وجه الخصوص، كانت الدول الآسيوية المصنعة حديثا ودول الشرق الأوسط وبلدان شمال أفريقيا قد سجلت فوائض كبيرة في حساباتها الجارية. في المقابل، فإن أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانت تعاني من عجز مستمر في الحساب الجاري في الفترة 2008-12. ، من المتوقع أن تشكل نسبة العجز في الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة 0.1 في المائة في عام 2013، في حين أن فائض الحساب الجاري في البلدان النامية سوف يشكل 1 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

بدأت **الموازين المالية** تتحسن بشكل منهجي في البلدان المتقدمة وذلك لتنفيذ سياسات مالية تشديدية. وقد إستمرت الموازين المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض في هذه الاقتصادات في عام 2013، حيث أنه من المتوقع أن تكون هذه النسبة -4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن سياسات التشديد المالي وخاصة في المنطقة الأوروبية قد أبدت نفعها. البلدان النامية هي في وضع أكثر استقرارا، حيث أن هذه النسبة كانت -2.1 في المائة في عام 2012، ويتوقع أن تكون -2.2 في المائة في عام 2013.

يبدو أنه مع تشديد السياسات المالية ومحدودية التوسع النقدي وفقا لنمو الناتج قد حقق الاستقرار في أسعار المستهلك في المتوسط في العالم. فلقد انخفض معدل **التضخم** من 4.8 في المائة في عام 2011 إلى 3.9 في المائة عام 2012، ومن المتوقع أن يكون حوالي 3.8 في المائة في عام 2013. ولقد لوحظ أيضا أن تقلب الأسعار لم يشكل تهديدا في فترة الإنتعاش في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. وتمشيا مع معدل التضخم، كانت أسعار السلع (الطاقة والغذاء والمعادن) تتباطأ منذ عام 2012. فعلى سبيل المثال، في حين ارتفع مؤشر أسعار الطاقة من 116 في عام 2009 إلى 194 في عام 2012، فإنه يتوقع أن ينخفض الى حوالي 189 في عام 2013.

على الرغم من الانتعاش في النشاط الاقتصادي، لا تزال **البطالة** العالمية والتي تقاس بنسبة 5.9 في المائة في المتوسط في عام 2012 تعتبر تحديا هاما بالنسبة لكثير من البلدان. على وجه الخصوص، فإن ارتفاع بطالة الشباب هو مصدر قلق كبير في جميع أنحاء العالم. إن البطالة في الشباب لا تزيد من معدل البطالة بشكل عام ولكن أيضا تثير التوتر الاجتماعي في المجتمعات، حيث يتوقع أن تصل نسبتها على مستوى العالم الى 12.6 في المائة في عام 2012، وحتى أكثر من ذلك في بعض البلدان المتقدمة مثل إسبانيا واليونان، حيث يتجاوز هذا الرقم 20 في المائة الشيء الذي قد يتسبب في اضطرابات اجتماعية.

التطورات الاقتصادية الأخيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

الإنتاج، والنمو والتشغيل

نما **مجموع الناتج المحلي الإجمالي** لبلدان منظمة التعاون الإسلامي باستمرار خلال الفترة 2008-2012. حيث بلغ 9.4 تريليون دولار في عام 2012، مقارنة ب 7.5 تريليون دولار في عام 2008. ولكن على الرغم من أن الدول ال57 الأعضاء في المنظمة تشكل 22.6 في المائة من مجموع سكان العالم في عام 2012، إلا أنها أنتجت 11.3 في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي – بالسعر الجاري للدولار وعلى أساس تعادل القوة الشرائية. وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، فإن هذه الحصة ستكون مستقرة حول 11.4 في المائة خلال عام 2014. من ناحية أخرى، فقد انخفضت حصة بلدان منظمة التعاون الاسلامي في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي من مجموعة البلدان النامية باطراد وكانت قد سجلت 22.6 في المائة كما في عام 2012، بانخفاض مقداره نقطة مئوية واحدة على مدى فترة 5 سنوات قيد النظر.

خلال نفس الفترة، تزايد بشكل مستمر **متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد** في دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغ 5.978 دولار في عام 2012، مقارنة ب 5.117 دولار في عام 2008– بالسعر الجاري للدولار وعلى أساس تعادل القوة الشرائية. ومع ذلك، فقد إتسعت الفجوة بين مستويات متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بلدان منظمةالتعاون الإسلامي ومجموعة البلدان النامية الأخرى. حيث أن الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين المجموعتين قد تضاعف تقريبا في الفترة 2008-2012 من 761 دولار إلى

1.418 دولار. وكذلك ابتعدت متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي أيضا عن المتوسط العالمي حيث ازداد الفارق من 5476 دولار إلى 5998 دولار خلال نفس الفترة.

تتجلى الخصائص الاقتصادية المختلفة لمجموعة البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في التفاوت الكبير في مساهماتها لمجموعة المجاميع الاقتصادية. على سبيل المثال، في عام 2012، أنتجت 10 بلدان فقط 72.9 في المائة من الناتج الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي. ومن جهة أخرى، كان مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أغنى دولة عضو، 17.7 مرة أعلى من معدل بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مشيرا إلى مستوى عال من التفاوت في الدخل بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، **متوسط معدل نمو** قدره 4.9 في المائة في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2012 مقارنة مع 2.5 في المائة في عام 2011. ورغم أن هذا يتماشى مع التباطؤ المستمر في النشاط الاقتصادي في مختلف الأنحاء، والذي بدأ في عام 2010، إلا أن النمو في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ظل أكثر استقرارا نسبيا في عام 2012 - وذلك نتيجة للتحولات الاقتصادية السلسة في بعض الاقتصادات الرئيسية الأخرى والتي تنمو سريعا مثل اندونيسيا وتركيا والمملكة العربية السعودية. خلال 2008-2012، كان متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان النامية الأخرى باستثناء الصين والهند أقل من متوسط منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2008-2012. وللمزيد ، فإن المحتمل أن ينخفض متوسط معدل النمو في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أكثر في عام 2013، بمعدل نمو متوقع أن يكون نحو 4.3 في المائة. ومن المتوقع أن يتبعه انتعاش جزئي إلى 4.6 في المائة في عام 2014. وحتى الآن، فإن هذه الأرقام لا تزال أفضل من متوسط معدلات النمو المتوقعة لمجموعة الاقتصادات النامية الأخرى باستثناء الصين و الهند، فضلا عن العالم ككل . ليبيا، مع معدل نمو ملحوظ من 104.5 في المائة في عام 2012، كان الاقتصاد الأسرع نموا ضمن مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي وكذلك في العالم على حد سواء.

كان **متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد** في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إيجابيا- في كون عام 2009 استثناء. ومع ذلك، لوحظ اتجاه نزولي مماثل لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، كما في حالة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. بعد انتعاش قصير الأجل في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بدأ معدل نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الانخفاض مرة أخرى بدءا من عام 2011 . مع نمو 2.9 في المائة في عام 2012، من المتوقع أن ينخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في دول منظمة التعاون الإسلامي تحت هذا المستوى و يصل إلى 2.4 في المائة في عام 2013 قبل أن يرتد مرة أخرى إلى 2.8 في المائة في عام 2014.

من حيث متوسط حصص القيمة المضافة من قبل أربعة قطاعات رئيسية في الناتج المحلي الإجمالي، واصل قطاع الخدمات لعب دور رئيسي في اقتصادات العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي باعتبارها أهم مصدر للدخل . مع الانتعاش في النشاط الاقتصادي الحقيقي ابتداء من عام 2010، عاد متوسط حصة

قطاع الخدمات في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي مرة أخرى إلى مستويات ما قبل الأزمة مع حصص 45.8 في المائة في عام 2010 و 44.3 في المائة في2011. بلغ قطاع الصناعة - بما في ذلك التصنيع - متوسط 45 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2011. مقارنة بالدول النامية الأخرى حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 38.1 في المائة في عام 2011، وهذا الأخير على ما يبدو يشكل الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. من ناحية أخرى، لا تزال الزراعة تمثل حصة ضئيلة نسبيا من الناتج الاقتصادي - 10.7 في المائة في عام 2011.

عندما تعتبر حصص بنود الإنفاق الرئيسية في مجموع الناتج المحلي الإجمالي، واصل الاستهلاك النهائي، والذي يتكون من الإنفاق الأسري و الحكومي العام، كأكبر بند إنفاق في عام 2011 في مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، وهو ما يمثل 65.7 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي - الذي هو 5.8 في المائة أقل من مستواه لعام 2009. تم استيعاب الانخفاض في حصة الاستهلاك النهائي أساسا عن طريق التوسع في حصة صافي الصادرات من 3.5 في المائة في عام 2009 إلى 8.3 في المائة في عام 2011.

من ناحية أخرى، تقي المستويات العالية من الإنفاق الاستهلاكي النهائي، مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من الاستثمار بشكل كاف في القدرات الإنتاجية. في الواقع، تحسنت حصة إجمالي تكوين رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة منذ عام 2000 لكنها لا تزال أقل بكثير من المستويات التي لوحظت في البلدان النامية الأخرى.

البطالة هي واحدة من أخطر المشاكل التي تواجه العالم اليوم. وقد أبطأت الأزمة المالية والاقتصادية وتيرة النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، تم تسريح الملايين من العمال، أو تخفيض ذوي الخبرة في ساعات العمل، و الأجور و المزايا الأخرى. والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ليست استثناء حيث ما يقرب من 40 مليون من 400 مليون شخص في القوى العاملة في منظمة التعاون الإسلامي لم تكن قادرة على العثور على وظيفة في عام 2011. على مر السنين، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي أعلى معدلات البطالة مقارنة مع معدلات العالم، والبلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى. خلال فترة 2007-2011، ارتفع معدل إجمالي البطالة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من مستوى فوق 9.4 في المائة في عام 2007 إلى 9.9 في المائة في عام 2011. وفي الوقت نفسه، على الرغم من أن البلدان الأعضاء سجلوا أداء مماثلا للعالم من حيث معدلات المشاركة في قوة العمل لفئة الذكور، إلا أن أدائها في ما يخص معدل مشاركة الإناث ما زال أقل بكثير.

في عام 2011، تم تسجيل **إنتاجية العمل** للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 12 ألف دولار أمريكي مقارنة ب 13 ألف دولار أمريكي في البلدان النامية الأخرى. ومع ذلك، فإنها لا تزال منخفضة جدا بالمقارنة مع مستوى العالم 30 ألف دولار والبلدان المتقدمة 96 ألف دولار أمريكي. وهذا يعني أن العامل

المتوسط في دول منظمة التعاون الإسلامي ينتج أقل من ربع ناتج العامل المتوسط في العالم وثمن ناتج العامل المتوسط في البلدان المتقدمة.

دفع الارتفاع غير المسبوق في أسعار الغذاء والطاقة خلال 2007-2008 متوسط **التضخم** في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى مستويات أعلى من رقمين. ومرة أخرى تم استبدال الاعتدال الملحوظ في عام 2009 باتجاه تصاعدي خلال 2010-2012. في توقعات المدى القصير، من المتوقع أن تظل ضغوط التضخم لدول منظمة التعاون الإسلامي واردة، مدعمة بالتباطؤ الأخير وانخفاض أسعار المواد الغذائية والطاقة.

التجارة الخارجية

في عام 2012، بلغ إجمالي **صادرات السلع** لبلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى أعلى مستوى له تاريخيا قدره 2.2 تريليون دولار و تجاوز ذروة ما قبل الأزمة من 1.9 تريليون دولار في عام 2008. الأهم من ذلك، كان هذه الزيادة أعلى من المتوسط العالمي، مما أدى إلى زيادة في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من مجموع التجارة العالمية. مقارنة مع مستواه قبل الأزمة من 11.9 في المائة في عام 2008 والمستوى السابق من 12.1 في المائة في عام 2011، وصلت هذه النسبة إلى 12.5 في المائة في عام 2012. وبالمثل، بعد أن انخفضت إلى 1.2 تريليون دولار في عام 2009، ارتفعت **واردات السلع** لبلدان منظمة التعاون الإسلامي لمعدل متوسط قدره نحو 17 في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية ووصلت إلى أعلى مستوى لها تاريخيا 1.9 تريليون دولار في عام 2012. وواصلت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في واردات السلع العالمية في الارتفاع طوال الفترة قيد النظر، ووصلت إلى 10.2 في المائة في عام 2012 .

في عام 2012 ، تمثل البلدان الخمس الأوائل المصدرة أكثر من 53.4 في المائة من إجمالي صادرات السلع من جميع البلدان الأعضاء، وتمثل البلدان العشر الأوائل المصدرة أكثر من 76.6 في المائة. وأصبحت المملكة العربية السعودية، مع صادرات أكثر من 300 مليار دولار و حصة في المجموع بنسبة 16.3 في المائة، مرة أخرى أكبر دولة مصدرة في عام 2012. كما هو الحال بالنسبة للصادرات، تتركز الواردات السلعية لدول منظمة التعاون الإسلامي بشدة في عدد قليل من البلدان. في حين بلغت نسبة البلدان الخمس الأوائل المصدرة أكثر من 53.5 في المائة من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي، وشكلت البلدان العشر الأوائل نسبة 70.9 في المائة. في عام 2012، مع أكثر من 230 مليار دولار من الواردات، تصدرت تركيا والإمارات العربية المتحدة حجم الواردات السلعية وشكلت معا 25 في المائة من إجمالي الواردات السلعية من جميع دول منظمة التعاون الإسلامي.

وأصبحت دول منظمة التعاون الإسلامي على نحو متزايد أكثر تنوعا وأقل اعتمادا على عدد قليل من بنود الصادرات. وكان المتوسط البسيط لمؤشر **تركيز الصادرات** في دول منظمة التعاون الإسلامي 0.32 في عام 2006، لكنه انخفض إلى نحو 0.21 في عام 2012، مما يدل على زيادة التنويع في المنتجات التصديرية. حصة المجموعة الأكثر حيوية من السلع التصديرية، انخفض الوقود المعدني من 56 في المائة في عام 2006

إلى 48 في المائة في عام 2009، ولكنه ارتفع مرة أخرى إلى 53 في المائة في عام 2011 وانخفضت حصص التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة والعالية التصنيع المكثف قليلا.

وخلافا لتجارة السلع، ظل حجم **التجارة في الخدمات** أقل بكثير في دول منظمة التعاون الإسلامي، ويدل على اتجاه هبوط منذ عام 2008. وبلدان منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة هي مستورد صاف للخدمات. بينما صدرت 236 مليار دولار دولار عندما وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2008، استوردت ما قيمته 402 مليار دولار من الخدمات في نفس العام. اعتبارا من عام 2011، انخفضت صادرات الخدمات إلى 200 مليار دولار وواردتها إلى 287 مليار دولار. ووفقا لذلك، انخفضت حصة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تصدير الخدمات إلى العالم من 5.8 في المائة في عام 2008 إلى 5.2 في المائة في عام 2011. وانخفضت حصتها في إجمالي واردات الخدمات إلى العالم أيضا من 10.6 في المائة إلى 7.8 في المائة. عندما يتم تفصيل تجارة دول منظمة التعاون الإسلامي في الخدمات في إطار القطاعات الفرعية، لوحظ أن الجزء الأكبر من تجارتها في الخدمات يصنف تحت بند خدمات النقل والسفر.

في عام 2010، شكلت البلدان العشر الأوائل نسبة 87 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات لدول منظمة التعاون الإسلامي . وكانت تركيا، مع صادرات ب 39 مليار دولار ونسبة 19.5 في المائة من الحصة في إجمالي صادرات الخدمات لدول منظمة التعاون الإسلامي، أكبر مصدر للخدمات في عام 2011. في نفس العام، شكل المستوردون العشر الأوائل نسبة 86.9 في المائة من إجمالي واردات الخدمات لدول منظمة التعاون الإسلامي . وكانت المملكة العربية السعودية أكبر مستورد للخدمات (78 مليار دولار)، الموافق ل 27.2 في المائة من إجمالي واردات الخدمات من دول منظمة التعاون الإسلامي.

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي فائضا في **الميزان التجاري** في تجارة السلع في كل عام اعتبارا من عام 2007 حتى عام 2012 . ووصل الفائض التجاري في بلدان المنظمة تقريبا إلى مستوى ما قبل الأزمة في عام 2011 ب 411 مليار دولار، مما يشير إلى انتعاش قوي بعد الأزمة، لكنه انخفض بعد ذلك إلى 342 مليار دولار في عام 2012 . في المقابل، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي عجزا تجاريا في تجارة الخدمات خلال الفترة قيد النظر. بعد تجاوز 165 مليار دولار في عام 2008، انخفض العجز إلى 87 مليار دولار في عام 2011. في عام 2011، حوالي 45 في المائة من صادرات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي كانت في قطاع السفر أو السياحة، والتي تتطلب بنية تحتية ومعرفة أقل تطورا نسبيا.

من عام 2007 إلى عام 2012، ارتفعت باستمرار حصة **التجارة البينية لدى منطمة التعاون الإسلامي** في التجارة الإجمالية منظمة التعاون الإسلامي، باستثناء انخفاض طفيف في عام 2011. تمثل التجارة البينية لدى منظمة التعاون الإسلامي 18 في المائة من إجمالي التجارة في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2012، حيث بلغت أعلى مستوى لها . في عام 2012، بلغت الصادرات البينية لدى منظمة التعاون الإسلامي أعلى مستوى لها ب 355 مليار دولار، و شهدت حصتها في إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي زيادة قدرها 0.9 نقطة مئوية، لتصل إلى 15.9 في المائة . خلال الفترة من 2010-2011، ارتفعت الواردات البينية

لدى منظمة التعاون الإسلامي بسرعة و صلت 388 مليار دولار في عام 2012، أي ما يعادل 20.5 في المائة من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي . في عام 2012، كانت نسبة 78.5 في المائة من الصادرات البينية من طرف 10 بلدان فقط في منظمة التعاون الإسلامي.

من حيث **السياسة التجارية**، من خلال تطبيق متوسط معدل التعريفة 11.6 في المائة، تظهر بلدان منظمة التعاون الإسلامي مزيدا من صور الحمائية التجارية بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 9 في المائة، ومتوسط الاتحاد الأوروبي 5.3 في المائة . تقليديا، تتمتع المنتجات الزراعية بأعلى حمائية . في هذه المنتجات، لا تزال بلدان منظمة التعاون الإسلامي أكثر حمائية ب معدلات تعريفة تبلغ 17.1 في المائة، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ 15.3 في المائة، ومتوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 13.9 في المائة.

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

ميزان الحساب الجاري في العالم هو فائض. بعد أن شهد اتجاها متزايدا بين عامي 2009 و 2011 ، شهد فائض الحساب الجاري انخفاضا طفيفا في دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2012، بالتوازي مع تحسن أرصدة الحسابات الجارية في العالم. هذا الانخفاض هو نتيجة لانخفاض أسعار النفط في جميع أنحاء العالم.

أظهر **إجمالي مخزون الدين الخارجي** للبلدان منظمة التعاون الإسلامي اتجاها متزايدا خلال الفترة قيد النظر. في عام 2012، بلغ مجموع الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 116،1 مليار دولار، مع زيادة ما يقرب من 5 في المائة من عام 2010. ومع ذلك، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي و صتها في إجمالي ديون البلدان النامية تشير إلى وجود اتجاه تنازلي منذ عام 2009. وكانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من دول منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، نحو 22 في المائة في عام 2007، إلا أنها انخفضت بشكل مطرد في السنوات التالية ووصلت إلى 18.7 في المائة في عام 2011 . ويختلف تكوين مجموع الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي والدول النامية الأخرى. حتى ولو شكلت الديون طويلة الأجل أكبر حصة من إجمالي الديون الخارجية في كلا المجموعتين، إلا أن حصتها في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ظلت عالية نسبيا.

بلغ مجموع **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** العالمي، بانخفاض سنوي نسبته 18.2 في المائة، إلى 1351 مليار دولار في عام 2012 وذهبت معظم هذه التدفقات على نحو متزايد إلى البلدان النامية. اعتبارا من عام 2008، كانت البلدان المتقدمة وجهة ل 56.5 في المائة من 1816 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى 42 في المائة في عام 2012 . على الرغم من الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في فترة 2011-2012، كانت البلدان النامية موطنا لأكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2012. ومع ذلك، وبالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، وعموما كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة قيد النظر غير مرضية. وعلى الرغم

من زيادة طفيفة في عام 2012، فإن حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية قد تراجعت منذ عام 2009. وكما كان الحال في معظم المجاميع الرئيسية للاقتصاد الكلي، تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا في عدد قليل منها. في عام 2012، مثلت خمسة بلدان فقط، معا، 50.0 في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي .

في عام 2011 ، بلغ صافي **تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية** من جميع الجهات المانحة للبلدان النامية 91.5 مليار دولار مقارنة ب 79.9 مليار دولار في عام 2007. ومع ذلك، وخلال هذه الفترة، شهدت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي اتجاها تنازليا و انخفضت إلى 4 دولار في عام 2011 بالمقارنة إلى 44.5 مليار دولار في عام 2007 . ويلاحظ أيضا أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تتركز في عدد قليل منها. وتمثل عشرة بلدان فقط، معا، حوالي 58 في المائة من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لجميع دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2011 . من ناحية أخرى، انخفضت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الإسلامي أيضا من 1.13 في المائة في عام 2007 إلى 0.71 في المائة في عام 2011. وقد شهد نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية نفس الاتجاه تماشيا مع تدفق صافي المساعدة الإنمائية الرسمية. وتراجعت في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 32.6 دولار في عام 2007 إلى 27.3 دولار في عام 2011.

وبلغ مجموع **الاحتياطيات العالمية** باستثناء الذهب 7.1 تريليون دولار في عام 2008 إلى 10.7 تريليون في عام 2012. من هذا المبلغ، سجلت البلدان المتقدمة 3.2 تريليون دولار في في حين 7.5 تريليون دولار المتبقية في البلدان النامية. وأظهرت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي احتياطيات البلدان النامية اتجاها نحو الانخفاض في هذه الفترة . الى 21.4 في المائة في عام 2012 بالمقارنة مع 24.7 في المائة في عام 2008. حتى الآن، لوحظ أن الجزء الأكبر من إجمالي احتياطيات دول منظمة التعاون الإسلامي لا تزال متراكمة في عدد قليل من هذه البلدان. اعتبارا من عام 2012، شكلت عشرة بلدان بمنظمة التعاون الإسلامي فقط نسبة 88.6 في المائة من إجمالي احتياطيات مجموعة منظمة التعاون الإسلامي. من حيث عدد أشهر الواردات التي يمكن أن تغطيها الاحتياطيات الأجنبية، ظلت دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى بكثير من المتوسط العالمي.

وارتفعت تدفقات **تحويلات** العاملين في الخارج إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 92.6 مليار دولار في 2007 إلى 118.5 مليار دولار في عام 2011 على الرغم من انخفاض طفيف في عام 2009 نظرا لحقيقة أن الأزمة المالية قد أضرت بشدة بالاقتصادات المتقدمة حيث يعمل غالبية العمال من البلدان النامية، حيث فقد المهاجرون العمال وظائفهم أو لم يستطيعوا إرسال الكثير من المال كما كانوا يرسلونها من قبل الأزمة. وتتركز تدفقات التحويلات إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا في عدد قليل منها.

ومثلت عشر بلدان معا، 81 في المائة من مجموع تدفقات التحويلات المالية إلى جميع دول منظمة التعاون الإسلامي .

التطورات في القطاع المالي

تختلف درجة التطور المالي اختلافا كبيرا في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وهذا، بدوره، يوفر مجالا كبيرا للتحسن والتعاون البيني لدى منظمة التعاون الإسلامي. إذا ما نظرنا في عمق الأسواق المالية، وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية ودرجة الانفتاح المالي، فإن النتائج تكشف عن أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتعزيز القدرات المؤسسية وتعزيز تنمية القطاع المالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وتم قياس حجم عرض المال - يشيع استخدامه كمؤشر **للتعميق المالي** عند قياسه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي- في نسبة 57.6 في في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 و تمت مقارنته بالبلدان النامية الأخرى حيث بلغت مستويات في المتوسط - فوق حجم الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخرى، في البلدان المتقدمة، فاقت بكثير كمية النقود في الاقتصاد حجم الناتج المحلي الإجمالي. على ما يبدو، يفتقد النظام المالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى الوصول إلى الخدمات المالية ، والسيولة ، والتنويع وفوائد الاستقرار التي توفرها الأسواق المالية العميقة. وعلاوة على ذلك، تشهد بلدان منظمة التعاون الإسلامي على ما يبدو مزيدا من النمو المتوازن في الأحجام النسبية للائتمان البنكي ورأسملة سوق الأوراق المالية فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان - بالمقارنة مع البلدان المتقدمة حيث النظام المالي بشكل ملحوظ أكثر انحرافا نحو الدين.

يعتبر انخفاض معدل **انتشار الخدمات المالية**، سواء من حيث استخدامها ومى إنتشارها، تحديا آخر لتطوير القطاع المالي في البلدان الأعضاء . في عام 2011، يمتلك 28 في المائة فقط من سكان منظمة التعاون الإسلامي حسابا في مؤسسة مالية بالمقارنة مع 47 في المائة في البلدان النامية الأخرى و91.6 في المائة في البلدان المتقدمة. والأحجام النسبية لقروض البنوك التجارية والودائع فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي هي أيضا أصغر بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى وكذلك البلدان المتقدمة. ويتفاقم هذا الوضع بسبب عدم كفاية البنية التحتية المادية للقطاع المالي والتي تقاس بالكثافة السكانية لفروع البنوك التجارية وأجهزة الصرف الآلي (ATM). والجدير بالذكر أنه في عام 2011 كان هناك في المتوسط 10.4 فروع للبنوك التجارية و17 جهاز صراف آلي خدمة لكل 100.000 بالغ يعيشون في البلدان الأعضاء، بالمقارنة مع 36 في البلدان النامية الأخرى و143 في البلدان المتقدمة.

في عام 2011 ، إذا ما اعتبرت حصص أكبر ثلاثة بنوك في كل بلد عضو، فإن أكثر من نصف الأصول المصرفية في دول منظمة التعاون الإسلامي. هي في المتوسط، تتركز في البنوك الثلاثة. مستوى تركز البنك في

البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في ضوء حالته الحالية، هو أعلى من متوسط البلدان النامية الأخرى وعلى مقربة من البلدان المتقدمة.

ولوحظ تنوع تأثيرات الأزمة المالية العالمية على **استقرار النظم المالية** في مجموعات البلدان المختلفة. ففي حين كانت التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية خطيرة على استقرار النظم المالية في البلدان المتقدمة، كانت آثارها على الاستقرار المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي محدودة. ومع ذلك، وحتى في حالة البلدان النامية الأخرى، يمكن ملاحظة تحسن في مستويات الملاءة المالية. ومع ذلك، يبدو أن إدخال تحسينات كبيرة في فترة ما بعد الأزمة 2009-2010 ستعوض بتراجع في درجات-Z البنكية في جميع مجموعات البلدان وبلدان منظمة التعاون الإسلامي ليست استثناء.

وقد كان القطاع المصرفي التجاري في دول منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة بعد عام 2000، تجارة مربحة يولد أعلى عائدات أعلى للأصول بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى . ومن الجدير بالذكر أن نلاحظ أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي تعرضت إلى حد كبير لآثار الجولة الثانية من الأزمة المالية - كما يتضح من تراجع العائدات في 2009 - بدلا من آثار الجولة الأولى كما في حالة البلدان النامية الأخرى، وكذلك المتقدمة. ومع ذلك، في فترة ما بعد الأزمة بدءا من عام 2010، فقد عادت الدول الأعضاء بسرعة إلى حالة أعلى عائدات للخدمات المصرفية التجارية على الرغم من انكماش كبير آخر في عام 2011.

بلدان منظمة التعاون الإسلامي هي أقل انفتاحا ماليا، على النحو الذي اقترحته درجاتهم في مؤشر الانفتاح المالي شين - ايتو ، وبالتالي ، فهي أكثر تحفظا في إدارة حسابات رأس المال، وتفرض قيودا أكثر كثافة نسبيا على تدفق رأس المال من خلال أنظمتها المالية. من حيث تنمية القطاع المالي، يشير هذا الوضع إلى أن النظام المالي في البلدان الأعضاء هو أقل قدرة نسبيا على إدارة فعالة لتدفقات رؤوس الأموال الدولية بمساعدة الأسواق المالية المحلية الفعالة والمنتجات المناسبة.

مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية

لقد وصلت 379 مشاركة للقطاع الخاص في مشاريع **البنية التحتية في قطاع الطاقة الى مرحلة** الإغلاق التعاقدي أو المالي في 49 دولة في منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 1990 و 2011 ، وتتألف من التزامات استثمارية ل 112.3 مليار . وتركزت الاستثمارات في مجال الطاقة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 1990 و 2011 في خمس بلدان التي تشكل 77 في المائة من إجمالي مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية لقطاع الطاقة. وتركزت الاستثمارات الخاصة في مشاريع الطاقة في دول منظمة التعاون الإسلامي في معظمها على المشروعات الجديدة والتي تمثل 75 في المائة من الاستثمارات بقيمة 83.9 مليار دولار.

خلال الفترة من 1990-2011 ، اتخذت 210 من مشاريع **البنية التحتية لقطاع النقل** مكانا خاصا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، مولدة التزامات استثمارية 48.7 مليار دولار. من عام 1990 إلى عام 2011، تركزت مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للنقل في دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل رئيسي في

بلدين: ماليزيا و تركيا، وهو ما يمثل 55 في المائة من إجمالي الاستثمار في البنية التحتية للنقل الخاص ب 65 مشروعا. من حيث تصنيف الاستثمار في مشاريع النقل حسب أنواع الصفقة، فقد تركزت الاستثمارات في دول منظمة التعاون الإسلامي في معظمها على عقود الامتيازات والتأسيس بمستويات مماثلة.

بين عامي 1990 و 2011، وصلت مشاريع **البنية التحتية للقطاع الخاص في قطاع الاتصالات** الى مرحلة الإغلاق التعاقدي أو المالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مغطية التزامات استثمارية بلغت 214.6 مليار دولار من خلال 226 مشروعا. وفي نفس الفترة، تركزت معظم الاستثمارات في البنية التحتية لقطاع الاتصالات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في خمس دول فقط ممثلة 56 في المائة من إجمالي الاستثمار في البنية التحتية لقطاع الاتصالات في جميع بلدان المنظمة. وقد تركز نشاط القطاع الخاص في البنية التحتية للاتصالات في دول منظمة التعاون الإسلامي مرة أخرى على المشروعات التأسيسية، بنسبة 67 في المائة من إجمالي الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي وبمجموع 183 مشروعا بقيمة 144.8 مليار دولار في بين عامي 1990 و 2011.

من حيث المشاريع الخاصة للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي خلال الفترة 1990-2011، فقد وصلت 70 مشروعا الى مرحلة الإغلاق التعاقدي أو المالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، الذي يضم التزامات استثمارية من 16 مليار دولار منذ عام 1990. وقد تم تنفيذ مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل رئيسي في ماليزيا مع 16 مشروعا، ممثلة 63 في المائة من إجمالي الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي. ومثلت الجزائر والأردن وإندونيسيا و تركيا مجتمعة 32في المائة من نشاط القطاع الخاص في دول منظمة التعاون الإسلامي بمجموع 5.2 مليار دولار استثمار. ويكشف تصنيف الاستثمارات من حيث أنواع التعاقد عن أن الاستثمار في مشاريع المياه والصرف الصحي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي سيطر معظمه من خلال عقود امتياز (19 مشروعا) ل 10.3 مليار دولار في القيمة الإجمالية، و 64 في المائة من إجمالي الاستثمارات في دول منظمة التعاون الإسلامي.

الآثار المترتبة على السياسات

من أجل زيادة قدرتها على مقاومة الصدمات الخارجية ولتصبح أكثر قدرة على المنافسة، على ما يبدو هناك حاجة ملحة لدول منظمة التعاون الإسلامي لتقوية ومواصلة تعزيز التعاون الاقتصادي أكثر من أي وقت مضى. هناك حاجة لقدر أكبر من التآزر لتنفيذ السياسات الوطنية والتعاون، فضلا عن مبادرات شاملة متعددة الأطراف على مستوى منظمة التعاون الإسلامي من خلال المشاريع والبرامج المشتركة على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي. وينبغي على بلدان منظمة التعاون الإسلامي أن تركز على مشاريع أكثر واقعية وملموسة لتعزيز التعاون الاقتصادي، خاصة في مجال التجارة البينية والاستثمار.

في جهودها الرامية إلى تعزيز التقدم الاقتصادي وزيادة حصتها في الاقتصاد العالمي، لا تزال دول منظمة التعاون الإسلامي تواجه عددا من التحديات الرئيسية. هذه التحديات يمكن أن تؤكد على إجراءات

السياسة العامة للنظر فيها من قبل الدول الأعضاء لدعم جهودها الرامية إلى تحقيق مستويات أعلى من التقدم الاقتصادي و التكامل .

لتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل في **تجارة السلع** وأكبر حصة في مجموع الصادرات العالمية، تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى اقتصادات أكثر تنافسية مع مستويات تنويع كبير وكثافة تكنولوجية عالية. ونظرا لاعتمادها الكبير على السلع الأولية والمصنوعات الكثيفة الموارد، من المرجح أن تتعرض البلدان الأعضاء إلى الضعف نتيجة أي صدمة سلبية في الأسواق الدولية. وهذا بدوره، يؤثر تأثيرا خطيرا على تدفقات التجارة و عائدات التصدير. هذا يسلط الضوء على حقيقة أن على الدول الأعضاء أن تنوع قاعدة صادراتها واتخاذ التدابير اللازمة لتصدير المزيد من المنتجات التامة الصنع ذات القيمة المضافة.

وخلافا لتجارة السلع، ظل حجم **التجارة في الخدمات** أقل بكثير في دول منظمة التعاون الإسلامي ويظهر وجود اتجاه هبوط منذ عام 2008. وبلدان منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة هي مستورد صاف للخدمات. ومن أجل تحقيق أداء أفضل في تجارة الخدمات، تحتاج بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى زيادة الاستثمار في قطاعات الخدمات الحيوية، بما في ذلك خدمات الاتصالات، والخدمات المالية، والخدمات المتصلة بالصحة والخدمات التجارية والمهنية. في حين لوحظ اتجاه متزايد في **التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي**، لا تزال هناك حاجة إلى تنفيذ سريع لاتفاق إطاري بشأن إنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء (TPS- OIC) وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة ل TPS- OIC (PRETAS) لتحقيق هدف 20 في المائة من التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2015.

وفي هذا الصدد، يتعين على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعزيز بناء القدرات في مجال **السياسة التجارية** والمجالات ذات الصلة مثل التعريفات والجمارك، وإزالة العقبات الإجرائية التي تزيد تكاليف المعاملات، من خلال تحسين الكفاءة و الشفافية، وتنفيذ تدابير تيسير التجارة، وتحسين المعايير ومراقبة الجودة. في عام 2010، كان متوسط تكاليف التجارة لدول منظمة التعاون الإسلامي أعلى بأكثر من مرتين من تلك الموجودة في البلدان المتقدمة. يحتاج هذا الفارق إلى معالجة من قبل واضعي السياسات في دول منظمة التعاون الإسلامي اذا كانوا يريدون تعميق تكامل بلدانهم في الاقتصاد العالمي. في حيت تعتبر تدابير السياسة التجارية عناصر هامة للسياسات الصناعية في تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية، ينبغي إجراء حسابات متأنية لقياس مدى فعالية هذه السياسات في رفاهية البلاد على المدى الطويل.

وتبقى المستويات العالية من **البطالة**، وخصوصا بطالة الشباب، مشكلة كبيرة وتحديا يواجه كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما في ذلك الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، ينبغي على البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تركز على بناء القدرات من خلال اتخاذ الإجراءات السياسية اللازمة لتطوير والمحافظة على فعالية نظام التعليم المهني والتدريب (VET). وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل الجهود لتعزيز روح المبادرة و تشجيع العمل الحر من خلال النهج المبتكرة. من بين هذه النهج، ينبغي للبلدان الأعضاء صياغة استراتيجية وطنية للتمويل متناهي الصغر لتيسير وتمكين صناعة التمويل

اللمتناهي الصغر ووضع السياسات بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات لتعزيز نمو مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

وفي هذا الصدد، يبقى انخفاض **إنتاجية العمل** واحدة من أكبر التحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما أن تعزيز وتشجيع ثقافة التعلم مدى الحياة، وتعزيز المهارات والإنتاجية من خلال استحداث وتمكين إطار سياسي هي جميعها تدابير لازمة وجب اتخاذها من قبل الدول الأعضاء. وينبغي أن تركز سياسات العمل الوطنية على جودة تأمين التدريب ومنح الشهادات من المهارات يحصل عليها العمال، والحوافز لأرباب العمل لتدريب قواها العاملة خصوصا من خلال استهداف العمال ذوي المهارات المتدنية، وتنفيذ وتعزيز سياسات ومعايير العمل الدولية والاستثمار في البحث والتطوير.

المستوى المنخفض نسبيا **لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتركيز العالي لهذه التدفقات في عدد قليل منها تعكس حقيقة أن الغالبية العظمى من دول منظمة التعاون الإسلامي لا تزال غير قادرة على خلق بيئة اقتصادية مواتية وظروف لجذب المستثمرين الأجانب. بشكل عام، هناك حاجة إلى إصلاحات اقتصادية وإدارية لتحسين مناخ الأعمال وتقديم حوافز استثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. هذا يتطلب وجود إطار تنظيمي وقانوني داعم، وبناء بنية تحتية مناسبة والاستثمار في التقنيات الحديثة لتعزيز قدراتها الإنتاجية، التي لا تزال أكثر من تحد للغالبية. وهناك أيضا حاجة لتطوير السياسات التي يمكن أن تحقق أقصى قدر من الفوائد من الاستثمار الأجنبي المباشر مثل الدورات التدريبية للعمال الأقل مهارة التي ستسمح لهم باكتساب مهارات جديدة.

وعلى الرغم من الجهود الجادة التي بذلت حتى الآن من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع المجتمع الدولي للحد من عبء **ديونها الخارجية**، إلا أن المديونية الشديدة للعديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وخاصة OIC-HIPCs، لا تزال تشكل عقبة خطيرة أمام جهودها الإنمائية ونمو اقتصادها. للحفاظ وإدارة ديونها بكفاءة، تحتاج هذه البلدان الأعضاء إلى تحسين قدرتها على إدارة الديون من خلال التشاور المنتظم مع الدائنين والشركاء في التنمية على مشاكل الديون واستخدام الموارد المفرج عنها نتيجة تخفيف عبء الديون فضلا عن مصادر أخرى لتمويل التنمية بطريقة تأخذ بالكامل يأخذ بعين الاعتبار مصالح الفقراء. هناك حاجة أيضا لضمان أن تدعم تدابير تخفيف المساعدات و الديون بدلا من تقويض جهود تعبئة الموارد المحلية من خلال مراقبة استخدام وفعالية فضلا عن الآثار المالية للموارد الخارجية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وإيلاء اهتمام خاص للإنتاجية واستدامة الاستثمارات الممولة من هذه الموارد.

وتختلف درجة التطور المالي اختلافا كبيرا حسب منطقة منظمة التعاون الإسلامي، والتي، بدورها، توفر مجالا كبيرا للتحسين من خلال تعاون فعال بيني لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، ينبغي على البلدان الأعضاء أن تؤدي جهودها الرامية إلى تعزيز روابط الصناعة المالية الإسلامية البينية من خلال

تبادل المعرفة وأفضل الممارسات، فضلا عن تعبئة رأس المال البشري المهرة. وينبغي تشجيع التنقل عبر الحدود أكبر من الموارد المالية لزيادة العمق المالي في البلدان الأعضاء، و يمكن تحقيق هذا عن طريق جملة أمور منها تشجيع - من خلال الأطر التنظيمية و التشريعية المناسبة وكذلك البنية التحتية المالية - قائمة عبر الحدود من شركات والإصدارات عبر الحدود من مجموعة واسعة من الأدوات المالية. وينبغي تعزيز سلامة الأسواق المالية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مع النظام المالي الدولي من أجل الاستفادة من التجمع العالمي من الأموال الفائضة التي هي حاليا - وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية - تبحث عن وجهات استثمارية حقيقة ذات عائد عالي، بدلا من الاستثمارات المضاربة في سوق المنتجات المالية المعقدة. وهذا، بدوره يتطلب تنفيذ المزيد من أطر سياسات القطاع المالي الملائم، وتطوير القدرات المؤسسية في القطاع المالي.

وبالأخذ بعين الأعتبار الدور الداعم المتوقع للقطاع المالي على الاقتصاد الحقيقي، فإنه لا يبدو أن القطاع المالي في الدول الأعضاء يستفيد بشكل كامل من اقتصاديات وفورات الحجم وهوامش الفائدة المرتفعة التي تفرضها المؤسسات المالية حيث تعرقل تطوير الصناعة كوسيط فعال بين موردي الأموال وأولئك الذين يحتاجون إلى هذه الأموال في الاقتصاد. ولذلك، ينبغي لصانعي السياسات في دول منظمة التعاون الإسلامي استكشاف السبل المحتملة لزيادة الكفاءة التشغيلية للقطاع المالي في البلدان الأعضاء من خلال السياسات المناسبة.

وعموما، تتطلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وجود بيئة تمكينية مدعمة باعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية أكثر عملية وفعالة وسياسات الاقتصاد الكلي مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل بلد، والقدرات والإمكانات. في هذا السياق، لا بد من بذل الجهود لتحسين بناء القدرات المؤسسية والكفاءة من خلال جملة أمور منها اعتماد أطر قانونية ونظامية أكثر عملية و كفاءة ، لا سيما في مجال التجارة والتمويل.

من أجل تحقيق التعاون المؤسسي في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا، من الضروري أيضا إقامة مشروعات استثمارية مشتركة، وتعزيز التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي وإعادة تنشيط القائم منها. نظرا لدورها البارز في التنمية الاقتصادية، فإنه من المهم أيضا تشجيع القطاع الخاص من خلال إعطاء دفعة للعلاقات الاقتصادية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي ودعم رجال الأعمال وممثلي القطاع الخاص على المشاركة بفعالية في مختلف التجمعات ذات الصلة بمنظمة التعاون الإسلامي. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي تجاهل التعاون مع الأطراف والمنظمات الدولية المعنية من أجل الاستفادة القصوى من الفرص التي ستنشأ هناك وذلك لحماية وتعزيز المصالح الاقتصادية لدول منظمة التعاون الإسلامي.

الجزء الأول

التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي

القسم الأول

الاتجاهات والتوقعات الاقتصادية العالمية

مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2007، انخفضت معدلات النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء أو تحولت إلى سلبية. واستمر اتجاه النمو الاقتصادي السلبي في الاقتصاد العالمي في عامي 2008 و 2009. في عام 2010، بدأ الاقتصاد العالمي ينمو بنحو 5.2 في المائة، متمخضاً أساسا من معدلات النمو الاقتصادي الإيجابية في البلدان النامية. ومع ذلك، أثارت إجراءات التقشف غير العاملة في اقتصادات منطقة اليورو، اختلالات مالية عالية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والتي أثارت مخاوف على نطاق عالمي وأعاقت الاستثمار والتجارة الدولية. ونتيجة لذلك، انخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.9 في المائة في عام 2011. وقد أعاقت أزمة الديون السيادية المستمرة في منطقة اليورو، والتي كانت من المتوقع أن تؤدي إلى حالة من الركود نظرا لتأثيرات تقليص المديونية البنك على الأصول ذات الصلة، النمو الاقتصادي العالمي في عام 2012، والذي يقدر الآن بنسبة 3.1 في المائة. بعد إظهار بوادر انتعاش في بداية عام 2013،

الشكل 1.1 نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم

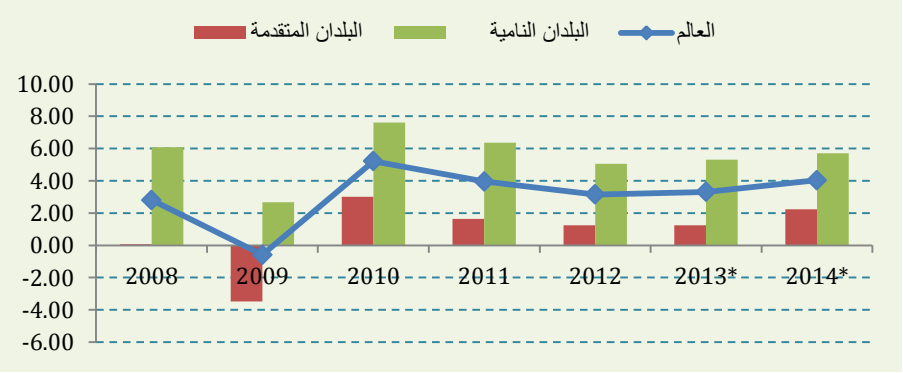

يبدو أن البلدان المتقدمة تشغل مساحة أكبر في النمو

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2013. (*) IMF projections.

من المتوقع أن يصل معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.3 في المائة بحلول نهاية العام. على الرغم من أنه من المتوقع أن تشهد منطقة اليورو نموا ضعيفا في عام 2013 و 2014، يبدو أن الانتعاش في الولايات المتحدة واليابان والبلدان النامية سيغذي النمو الاقتصادي العالمي. ونتيجة لذلك، من خلال اتباع قوة الدفع الإيجابية في عام 2013، من المتوقع ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.0 في المائة في عام 2014.

بينما ظل الانتعاش في البلدان المتقدمة بطيء، يبدو أن البلدان النامية ستكون القوة الدافعة للنمو في الاقتصاد العالمي في عام 2012 و 2013 على حد سواء. ومع ذلك، مع الانتعاش في الولايات المتحدة وتوقعات معدلات النمو الإيجابية في الاتحاد الأوروبي بعد معدل النمو الصفري في عام 2013، من المتوقع أن ترتفع مساهمة الدول المتقدمة في النمو الاقتصادي العالمي في عام 2014.

ويبين الشكل 1.1 معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2008-2014. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 3.3 في عام 2013 و4 في المائة في عام 2014. ودعمت البلدان النامية معدل نمو الناتج العالمي منذ عام 2010، بينما كانت الاقتصادات المتقدمة الرئيسية تنكمش. في عام 2013، يتوقع من البلدان النامية أن تنمو بنسبة 5.3 في المائة، وهو أعلى بحوالي أربع مرات من متوسط معدل النمو في البلدان المتقدمة، وسوف تستمر في أن تكون محركا للنمو في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، نتيجة للتدابير المالية والنقدية المؤلمة وطويل الأمد، من المتوقع أن يصل الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة من حيث معدل النمو الحقيقي الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.2 في المائة في عام 2014 بالمقارنة مع 1.2 في المائة في عام 2013. ومن المتوقع أن تشهد البلدان النامية زيادة صغيرة في متوسط معدل النمو الذي سوف يصعد من 5.3 في المائة في عام 2013 إلى 5.7 في المائة في عام 2014. وعموما، اعتبارا من عام 2013، فإن التوقعات الاقتصادية العالمية هي أكثر تفاؤلا بشأن معدلات النمو المتوسط و المدى الطويل. على وجه الخصوص، سوف يحمل العائد المتوقع من الشركات العالمية العملاقة مع معدلات نمو إيجابية، متوسط معدل النمو العالمي من 3.3 في المائة في 2013 حتي 4.0 في المائة في عام 2014 .

بدأت البلدان المتقدمة النمو في عام 2013

نمو الناتج في البلدان المتقدمة النمو قد تباطأ بالفعل إلى حد كبير منذ عام 2010، ومن المتوقع أن يكون نحو 1.2 في المائة في عام 2013. رغم أن هذا المعدل لا يزال أقل بنسبة 0.2 في المئة عن معدل النمو في عام 2012، من المتوقع أن البلدان المتقدمة سوف تبدأ في النمو في عام 2014 مع زيادة معدل النمو من 2.2 في المائة. وبعبارة أخرى، فإنه من المتوقع أن البلدان المتقدمة سوف تنمو في عام 2014 بنسبة 1 في المائة أسرع مما كانت عليه في عام 2013. وعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة سوف تظل عرضة للآثار غير مباشرة من تقليص مديونية البنك في أوروبا، فإن الانتعاش المستدام في الولايات المتحدة و اليابان سيساهم في نمو الناتج في عام 2014 .

ويبين الشكل 1.2 أن الاتحاد الأوروبي سوف يواجه النمو الصفري في عام 2013 بعد انكماش بنسبة 0.2 في المائة في عام 2012. على الرغم من أن المشاكل الأساسية المختلفة لم تحل، يبدو أن التدابير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي ستؤتي ثمارها في عام 2014. اعتبارا من عام 2014، من المتوقع أنه وتقنيا سوف يخرج الاتحاد الأوروبي من الركود و ينمو بنسبة 1.2 في المائة في عام 2014. وسيساعد التوقع الإيجابي لعام 2014 على بناء الثقة في الاتحاد الأوروبي وسيتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على نمو الناتج الاقتصادي العالمي. وعززت إعادة البناء ما بعد الزلزال الانتاج بمقدار 4.4 في المائة في عام 2010 في اليابان. ومع ذلك، انكمش الاقتصاد بنسبة 0.5 في المائة في عام 2011. في عام 2012، نما الاقتصاد بنسبة 2 في المائة. ومن المتوقع أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا ب 1.5 في المائة في عام 2013 و1.4 في المائة في عام 2014.

الشكل 2.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة

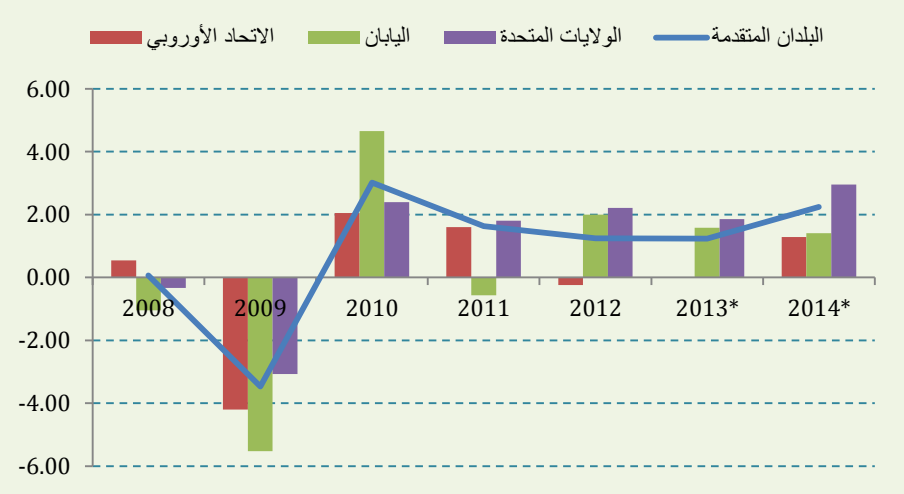

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2013. (*) IMF projections.

بحلول عام 2014، سيتخلص الاتحاد الأوروبي من الركود

وقد كان تأثير أزمة 2008 على اقتصاد الولايات المتحدة أقل حدة مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى. وتعافى الاقتصاد الأمريكي بسرعة بنمو بمعدل 2.3 في عام 2010 و 1.8 في المائة في عام 2011. في عام 2012، نما الاقتصاد الامريكي بدرجة أكبر بنسبة 2.2 في المائة. في عام 2013، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 1.8 في المائة، وفي عام 2014، سيتسارع الاقتصاد الأمريكي وسوف يصل نمو الناتج إلى ما يقرب من 3 في المئة. اتجاه النمو الإيجابي هذا لن يغذي فقط الناتج الاقتصادي العالمي ولكن أيضا سوف تساعد في حدوث انتعاش في الاتحاد الأوروبي، الشريك التجاري الرئيسي للولايات المتحدة.

يستمر الانتعاش في الاقتصادات النامية

على عكس البلدان المتقدمة، شهدت البلدان النامية نموا إيجابيا و بقوة منذ عام 2010. على الرغم من أن البلدان النامية لا تزال مفتوحة إلى المشاكل الاقتصادية في البلدان المتقدمة من خلال قنوات

التجارة والمال، فإن الانتعاش في البلدان المتقدمة يجعل النمو في البلدان النامية أقل تقلبا. وكانت معدلات النمو في الصين و آسيا النامية 7.8 و 6.6 في المائة على التوالي في عام 2012 (الشكل 3.1). ومن المتوقع أن يتسارع معدل النمو في الصين ويصل إلى 8 في المئة في عام 2013. وسوف تنمو اسيا النامية أسرع في عام 2013 حيث من المتوقع أن يكون من معدل النمو نحو 7.1 في المائة.

تباطأ النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من 4.5 في المائة في عام 2011 إلى 3 في المائة في عام 2012. ومع ذلك، فإن خط الاتجاه السلبي سيأتي إلى توقف وسيبدأ معدل نمو في الازدياد في عام 2013، ومن المتوقع أن يصل إلى 3.8 في المئة في عام 2014. تبين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجود نمط مماثل. بعد بعض التقلبات المقلوبة، من المتوقع أن يتبع معدل نمو الناتج في هذه المنطقة مسارا إيجابيا مع 3.1 في عام 2013 و 3.6 في المائة في عام 2014.

وستواصل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أداء نمو قوي رغم الضعف الشديد لصدمات أسعار السلع الدولية. ونظرا للانفتاح الأقل للمنطقة إلى شبكة الاقتصاد العالمي، فإن البلدان في هذه المنطقة أقل عرضة للصدمات الخارجية. وتشير التوقعات لعام 2013 و 2014 إلى أن البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى سوف تسجل معدلات نمو حوالي 5.5 و 6.1 في المائة على التوالي .

الشكل 3.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية

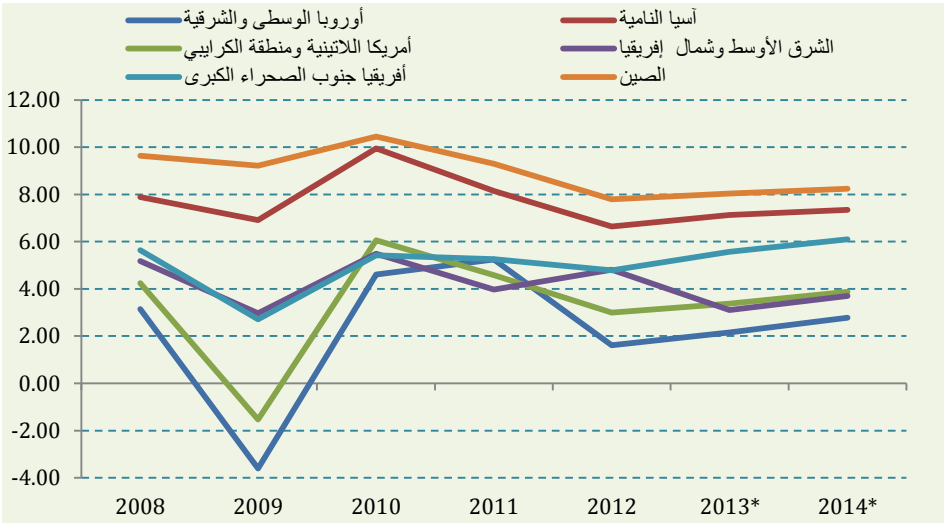

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2013. (*) IMF projections.

يبدو أن دول شرق أوروبا والوسطى تأثرت سلبا بالنمو السلبي في عام 2012 ونمو صفري في عام 2013 في الاقتصادات الأوروبية. ونما إنتاجهما بنسبة 1.6 في المائة في عام 2012، ومن المتوقع أن يكون نحو 2.1 في المائة في عام 2013. مع الانتعاش في دول الاتحاد الأوروبي، فإن النمو سيتسارع ويتوقع أن يصل إلى 2.7 في المائة في عام 2014.

تختلف توقعات النمو

كما هو معروف، يتم إجراء إسقاطات نمو الناتج المحلي الإجمالي من قبل مؤسسات مختلفة باستخدام منهجيات مختلفة مع افتراضات مختلفة. وبالتالي، لا تتطابق دائما نتائج هذه التوقعات. ويوضح الشكل 1.4 التوقعات لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من قبل ثلاث منظمات دولية. وفقا لهذه التوقعات، فإن معدل النمو الاقتصادي العالمي سيكون ما بين 2.4 و 3.3 في المائة في عام 2013. في عام 2014، ومن المتوقع أن يتراوح أعلى معدل نمو بين 3.1 و 4 في المائة. وعموما، فإن توقعات صندوق النقد الدولي إيجابية نسبيا مقارنة مع التوقعات التي بذلتها الأمم المتحدة والبنك الدولي. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات تتم في ظل افتراضات محددة للغاية وأي تغيير في واحد من هذه الافتراضات قد يؤثر على نتائج التوقعات إلى حد كبير. وتوقعات هذه المؤسسات لمجموعات البلدان النامية والبلدان المتقدمة هي في نفس الخط. في عام 2013، من المتوقع أن تنمو البلدان النامية بنسبة 5 في المائة في حين من المتوقع أن تنمو البلدان المتقدمة حوالي 1.2 في المائة. مع اختلافات طفيفة، من المتوقع أن تكون توقعات معدلات النمو للدول المتقدمة حوالي 2 في المائة في عام 2014. من ناحية أخرى، من المتوقع أن تنمو البلدان النامية نحو 5.6 في المائة في عام 2014.

الشكل 4.1 : مقارنات بين توقعات النمو

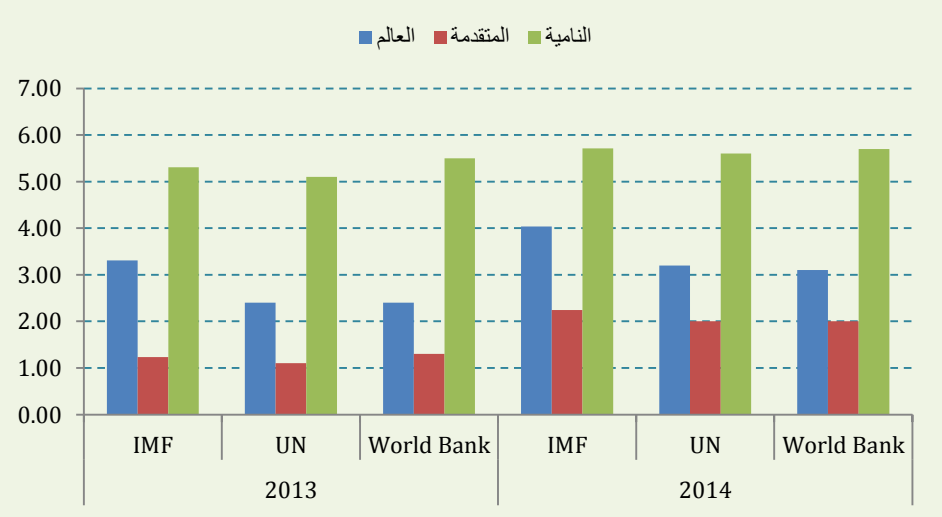

لا تتطابق توقعات النمو.

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2013; UN DESA Global Economic Outlook, January 2013; World Bank Global Economic Prospects, January 2013.

تستثمر البلدان النامية المزيد

الاستثمار هو واحد من المكونات الأكثر أهمية في استعادة واستدامة النمو الاقتصادي. على وجه الخصوص، تحتاج كثير من البلدان النامية إلى استثمار أكثر للحفاظ على قوة دفع نموها الاقتصادي الإيجابي. الاستثمار في البحث والتنمية والتعليم والبنية التحتية له تأثير النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الاقتصاد. يوضح الشكل 1.5 حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة والبلدان النامية والمتوسط العالمي.

الشكل 5.1: حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي

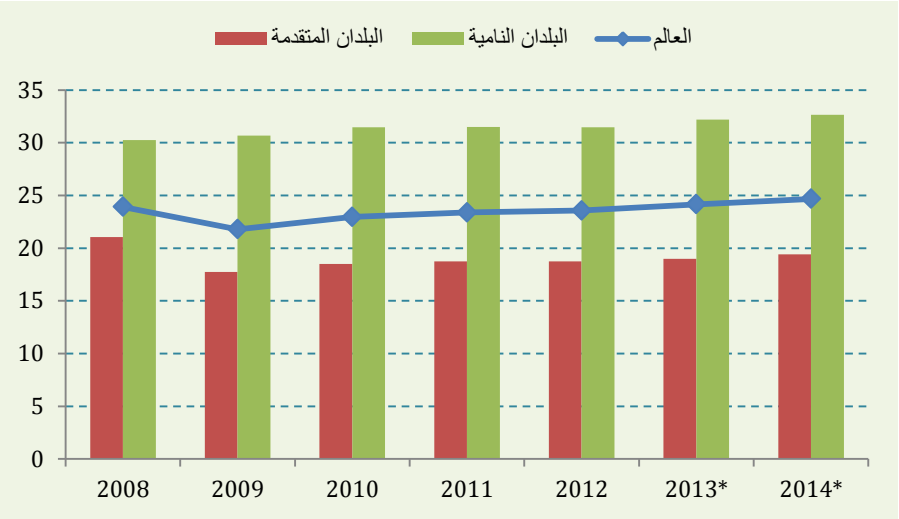

ترتفع مساهمة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2013. (*) IMF projections..

منذ عام 2008، ارتفعت باستمرار حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، ويتوقع أن ترتفع للعامين المقبلين. بحلول عام 2013، من المتوقع أن تشكل 32.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. كما أن البلدان التي تعمل الشركات والمؤسسات والبنية التحتية، تنفق الدول المتقدمة أقل على الاستثمار وتشكل حصة الاستثمار في الناتج في هذه البلدان 18 في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012. في عام 2013 و 2014، من المتوقع أن تصل إلى إلى 19 و 19.4 في المائة على التوالي. ومن المتوقع أن تصل حصة الاستثمار في الناتج العالمي الى حوالي 24 في المائة في عام 2013، وستزيد قليلا إلى 24.6 في المائة في عام 2014.

من المرجح أن يظل النمو في الصادرات والواردات أعلى من 5 في المائة في البلدان النامية

تباطأ نمو الصادرات العالمية في السلع والخدمات إلى 2.5 في المائة في عام 2012 بعد معدلات نمو مرتفعة من 12.5 في المائة في عام 2010 و 5.9 في المائة في عام 2011 (الشكل 6.1). النمو في الصادرات هو 3.6 في المائة في البلدان النامية بينما في البلدان المتقدمة هو 1.8 في المائة فقط. على وجه الخصوص، سجلت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء نمو صادرات بنسبة 4.3 بالمئة والتي هي أعلى بين المجموعات الأخرى. كما أن أداء بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط كان جيدا في عام 2012. تظهر التوقعات أن في عام 2013 و 2014، سيستمر نمو الصادرات العالمية بنسبة 3.5 و 5.3 في المائة. على وجه الخصوص، ومع عودة ظهور نمو البلدان المتقدمة في عام 2014، من المتوقع أن يصل نمو الصادرات في هذه البلدان إلى 4.5 في المائة مقابل 2.8 في المائة في عام 2013. فيما بين البلدان النامية، ومن المتوقع أن تؤدي الاقتصادات الصناعية الجديدة في آسيا، والتي لها حصص كبيرة في تجارة السلع المصنعة، واقتصادات افريقيا جنوب الصحراء بشكل أفضل نسبيا في عام 2014 مع

نسبة نمو في الصادرات ب 7 و 5.4 في المائة على التوالي. وتشير التوقعات أن نمو حجم الصادرات لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي سترتفع إلى 4.3 و 5.4 في المائة في عام 2013 و2014 على التوالي.

الشكل 6.1: حجم صادرات السلع والخدمات (التغير السنوي %)

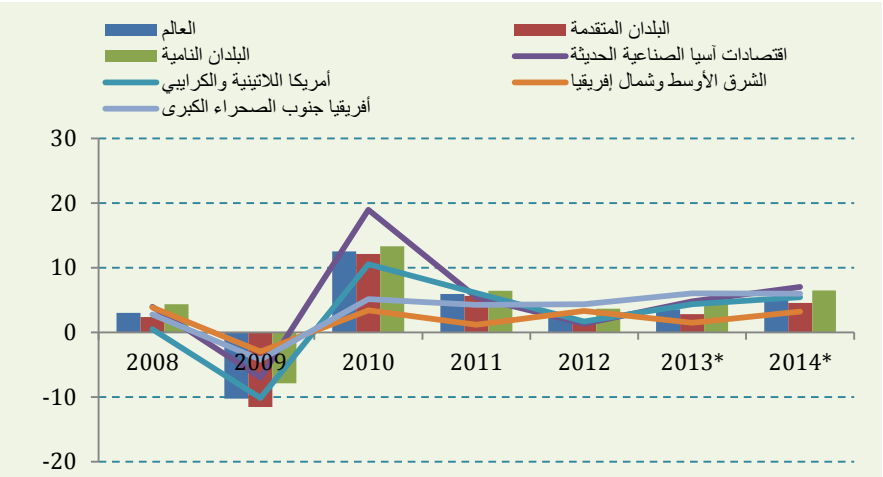

معدل نمو الصادرات آخذ في الارتفاع في جميع المناطق

المصدر : IMF, World Economic Outlook, April 2013. (*) IMF projections.

وتشير هذه الأرقام إلى أن جميع المناطق في العالم تتخلص من أنقاض الأزمة الاقتصادية العالمية وتشهد نموا كبيرا في حجم الصادرات.

ويلاحظ أنماط مماثلة أيضا في واردات السلع والخدمات (الشكل 7.1). بعد انتعاش قوي بأكثر من 13 في المائة في عام 2010، تباطأ النمو في حجم الواردات العالمية من السلع والخدمات إلى 6.5 في المائة في عام 2011. في عام 2012، شوهد المزيد من الانخفاض وكان النمو في الواردات سوى 2 في المائة ويرجع ذلك أساسا إلى الركود في بلدان الاتحاد الأوروبي. مع بدء الانتعاش في أوروبا واليابان على حد سواء في عام 2013، ومن المتوقع أن يصل النمو في حجم الواردات العالمية من السلع والخدمات إلى 3.7 في المائة في عام 2013 و 5.5 في المائة في عام 2014.

الشكل 7.1: حجم واردات السلع والخدمات (التغير السنوي %)

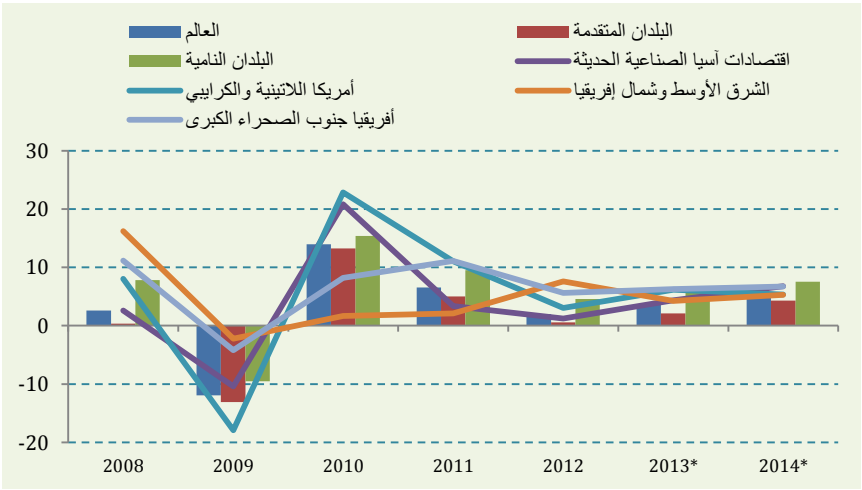

من المتوقع أن يفوق معدل نمو الواردات في البلدان المتقدمة نسبة 2 في المائة في عام 2013

المصدر : IMF, World Economic Outlook, April 2013. (*) IMF projections.

يتوقع أن يظل فائض الحساب الجاري مستقرا في البلدان النامية

ببساطة يمكن اعتبار ميزان الحساب الجاري لبلد ما على أنه المدخرات ناقص الإستثمار. يوضح الشكل 8.1 أنه في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، تغيرت موازين الحساب الجاري في جميع المناطق ومجموعات البلدان. وسجلت الدول الآسيوية حديثة التصنيع ودول شمال أفريقيا والشرق الأوسط بانتظام فوائض في الحساب الجاري. وسجلت أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء عجزا في الحساب الجاري في الفترة من 2008-2012. ومن المتوقع أيضا أن هذه البلدان لن تكون قادرة على تحويل عجزها في الحساب الجاري إلى فوائض في عام 2013 و 2014. وعموما، سجلت البلدان النامية فائضا صغيرا في الحساب الجاري في حين سجلت الدول المتقدمة عجزا صغيرا في الحساب الجاري وسوف يستمر هذا الاتجاه في عام 2013.

الشكل 8.1: ميزان الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

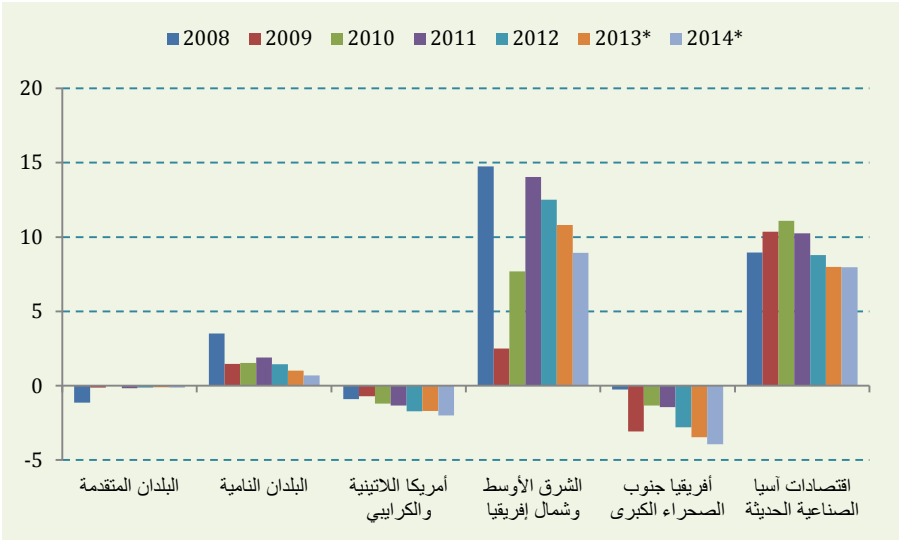

تواصل فوائض الحساب الجاري لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الانخفاض

المصدر : IMF, World Economic Outlook, April 2013. (*) IMF projections..

ومن المتوقع تدهور في العجز في الحساب الجاري لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2013 و 2014 النابعة أساسا من ارتفاع التعرض للواردات. تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تضم الدول الكبرى المنتجة للنفط، بزيادة أسعار النفط خلال الفترة من 2010-11، وبالتالي تضخم فائض حساباتها الجارية. ومع ذلك، مع تراجع أسعار النفط، وزيادة التعرض للواردات، تناقصت بشكل مستمر فوائض الحساب الجاري لهذه الدول كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي منذ عام 2011. ومن المتوقع أن الفائض سوف يزيد من الانخفاض من 12.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 ل 10.8 في المائة في عام 2013. ومن المتوقع استمرار الانخفاض في 8.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014. من ناحية

أخرى، من المتوقع أن تحتفظ البلدان المتقدمة، بعجز مستقر في الحساب الجاري عند 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 و 0.12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014.

بدأت الموازين المالية في التحسن في منطقة اليورو

تشير التوقعات إلى أن سياسات التشديد المالي حققت التأثير المتوقع في البلدان المتقدمة (الشكل 9.1). واستمرت الموازين المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض في هذه الاقتصادات في عام 2013؛ يتوقع 4.7- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في عام 2014، يتوقع انخفاض آخر حيث يتوقع نسبة 3.8- في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لدى البلدان النامية أيضا موازين مالية سلبية ولكنها في وضعية أفضل نسبيا من البلدان المتقدمة. في عام 2012، لوحظ أن نسبة 2.1- في المائة كما ويتوقع أن تكون 2.2- في المائة في عام 2013. وكانت لدى منتجي النفط نسبة إيجابية للميزان المالي منذ عام 2011، ولكن فوائضهم المالية انخفضت وفقا للانخفاض في أسعار النفط. يتوقع أن ينخفض الفائض المالي من 2.3 في المائة في عام 2012 إلى 1.4 في المائة في عام 2013. ولا تزال الدول الأوروبية تعاني من الاختلالات المالية ويبدو أن هذا التضييق المالي سيقوض العجز ببطء. وستنخفض النسبة من 3.6 في المائة في عام 2012 إلى 2.9 في المائة في عام 2013. في عام 2014، من المتوقع المزيد من التحسن حيث يتوقع أن يكون العجز المالي 2.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن تستمر البلدان ذات الدخل المنخفض تسجيل العجز المالي المنهجي. خلال 2012-2013، انخفض العجز بشكل طفيف من 3.3 في المائة إلى 3.2 في المائة.

الشكل 9.1: الموازين المالية (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

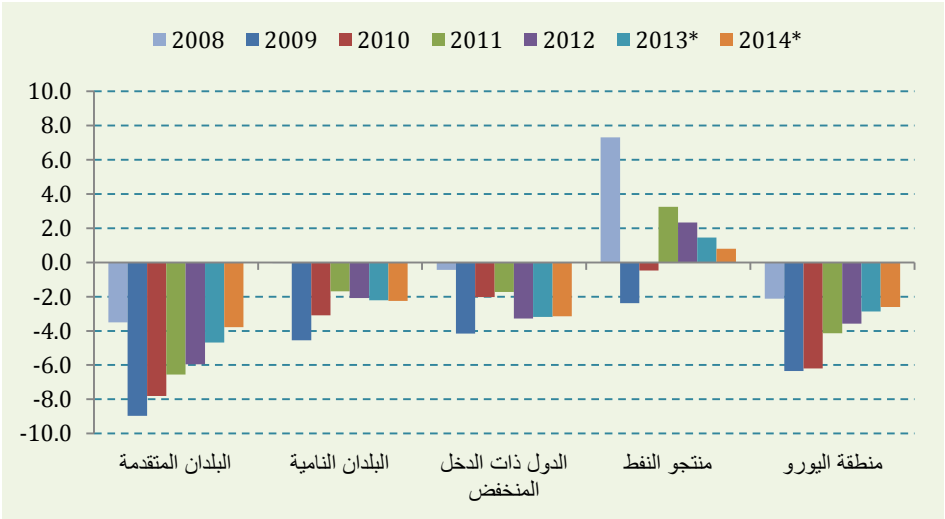

بدأت الموازين المالية تتحسن بشكل منتظم في منطقة اليورو

المصدر : IMF, World Economic Outlook, April 2013. (*) IMF projections.

التضخم يتباطأ في البلدان النامية

بسبب صدمات في جانب العرض، ارتفع التضخم العالمي إلى 4.8 في المائة في عام 2011. يبدو أن تشديد السياسات المالية والتوسع النقدي المحدود وفقا لنمو الناتج قد حقق الاستقرار في أسعار المستهلك في المتوسط في العالم. ونتيجة لذلك، انخفض معدل التضخم من 4.8 في المائة في عام 2011 إلى 3.9 في المئة عام 2012، ومن المتوقع أن يكون حوالي 3.8 في المائة في عام 2013 و 2014.

كما رأينا في الشكل 10.1، لم يكن متوقعا أن يكون تقلب الأسعار مصدر قلق كبير بالنسبة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية. في أعقاب الأزمة، لم تتبع البلدان المتقدمة التوسع النقدي غير المنضبط، رغم وجود ضغط عال من العامة. ونتيجة لذلك، فإن التغيير في أسعار المستهلكين لا يزال منخفضا، ويتوقع أن يكون معدل التضخم 1.6 و 1.9 في المائة في عام 2013 و 2014 على التوالي معدل التضخم. في البلدان النامية، انخفض معدل التضخم من 7.1 في المائة في عام 2011 إلى 5.9 في المائة في عام 2012.

الشكل 10.1: التضخم، متوسط أسعار المستهلك (التغير في النسبة المئوية)

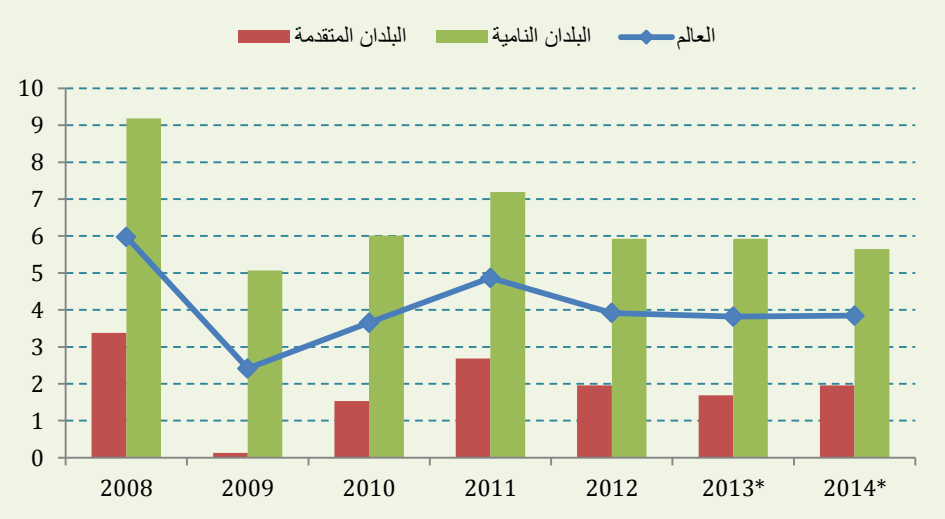

يتباطأ التضخم في البلدان النامية

المصدر : IMF, World Economic Outlook, April 2013. (*) IMF projections.

التضخم المتوقع في عام 2013 هو 5.9 في المائة. ومن المتوقع أيضا أن يتباطأ التضخم في معظم البلدان النامية في عام 2014 نتيجة لاستمرار الانخفاض في أسعار السلع الأساسية.

انخفاض أسعار السلع الأساسية

شهدت أسعار معظم السلع ارتفاعا بين عامي 2009 و 2011 بسبب زيادة الطلب. في عام 2011، تم كسر هذا الاتجاه الإيجابي في أسعار السلع الأساسية، وبدأت الأسعار في الانخفاض تدريجيا (الشكل 11.1). ومن المتوقع أن يستمر التباطؤ في أسعار السلع الأساسية في عام 2013 و 2014.

الشكل 11.1: أسعار السلع الأساسية (المؤشر، 2005=100)

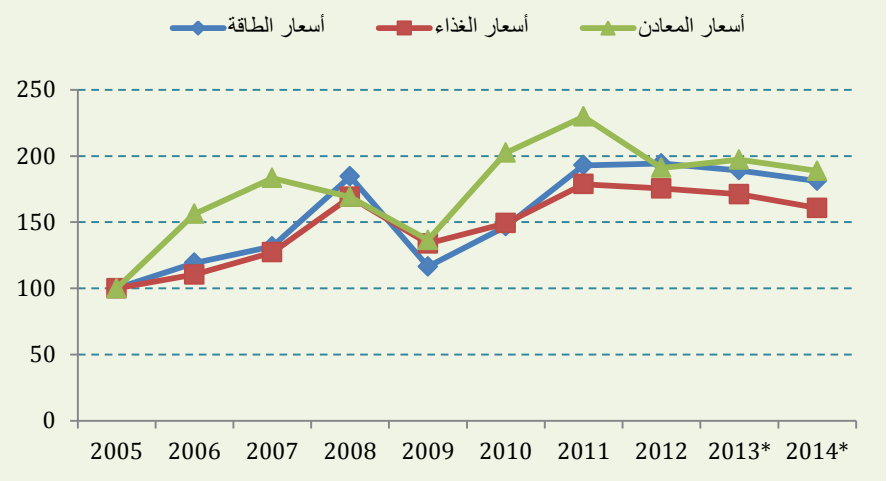

أسعار السلع الأساسية تنخفض

المصدر: IMF, World Economic Outlook, April 2013. (*) IMF Projections

ارتفع مؤشر أسعار الطاقة من 116 في عام 2009 إلى 194 في عام 2012. في عام 2013، من المتوقع أن يكزن مؤشر أسعار الطاقة حوالي 189. ومن المتوقع استمرار الانخفاض في عام 2014. وارتفعت أسعار المعادن أيضا بين عامي 2009 و 2011. بعد ذلك، عاد مؤشر أسعار المعادن من 229 في عام 2011 إلى 191 في عام 2012. في عامي 2013-2014، سيستمر الاتجاه السلبي وسيصل المؤشر إلى 188 في عام 2014. تتبع أسعار المواد الغذائية (بما في ذلك المواد الغذائية الزراعية) نمطا مماثلا لأسعار الطاقة والمعادن. وتوقف الاتجاه المتزايد في مؤشر أسعار المواد الغذائية في عام 2012. في فترة 2013-2014، من المتوقع أن يواصل المؤشر في الانخفاض وسوف ينخفض إلى 160 بحلول نهاية عام 2014. وبالنظر إلى علامات الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة والانخفاض في أسعار السلع الأساسية، فإن الفترة 2013-2014 ستكون أكثر سلاسة بالنسبة للمستهلكين والمنتجين على حد سواء في البلدان المتقدمة والنامية.

اقتربت البطالة العالمية إلى مستواها ما قبل الأزمة

وفقا لتقرير اتجاهات منظمة العمل الدولية للتشغيل العالمي 2013، بلغ متوسط معدل مجموع البطالة العالمية 5.9 في المائة في عام 2011، أي فوق مستوى ما قبل الأزمة 5.4 في المائة في عام 2007 (الشكل 12.1). وعموما، فإن توقعات منظمة العمل الدولية لمعدل البطالة العالمية عند 5.9 في المائة في عام 2012، وهو ما يعادل 197.3 مليون عاطل عن العمل. وكان معدل البطالة في صفوف البالغين 4.5 في المائة في عام 2011 ويتوقع أن يظل على نفس المستوى في عام 2012. ومع ذلك، لا يزال ارتفاع بطالة الشباب مصدر قلق كبير في جميع أنحاء العالم، فبطالة الشباب لا تزيد من معدل البطالة بشكل عام ولكن أيضا تثير الاحتقان الاجتماعي في المجتمعات. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يشجع جيل الشباب على التعليم ورفع مستوى المهارات. وتم تسجيل معدل بطالة الشباب 12.4 في المائة كما في

عام 2011 وهو أقل 0.2 نقطة مئوية عن عام 2010. ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع مرة أخرى إلى 12.6 في المائة في عام 2012.

الشكل 12.1: البطالة في العالم

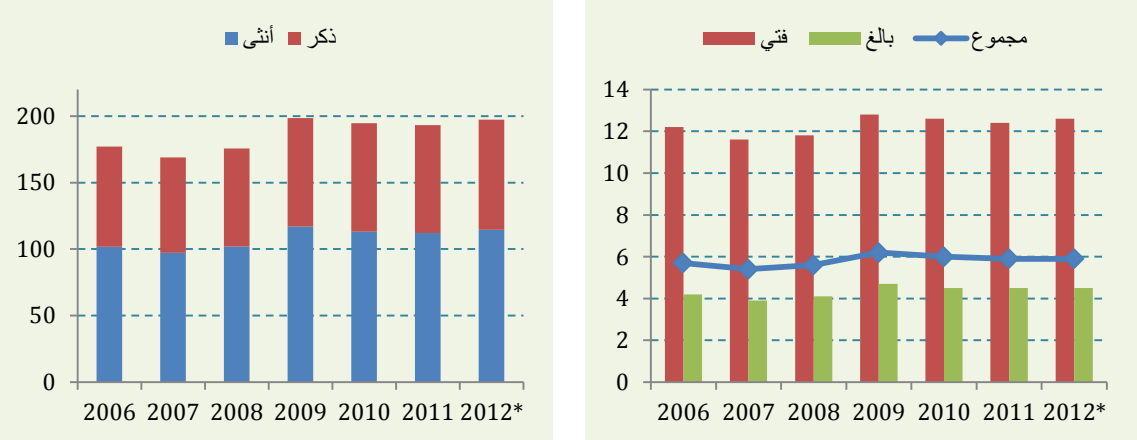

المصدر : ILO, Global Employment Trends 2013. (*) ILO Forecast.

بالنسبة الجنسين، كان عدد العاطلين عن العمل من الذكور 112 مليون في عام 2011 ويتوقع أن يرتفع إلى 114.6 في عام 2012. أما بالنسبة لبطالة الإناث فالنمط مستقر خلال 2010-2012.. وكان عدد العاطلين عن العمل من الإناث 81.1 مليون في عام 2011. ومن المتوقع أن عدد الإناث العاطلين عن العمل سوف يكون 82.7 مليون في عام 2012.

تباطأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012

يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) مصدرا جيدا لرأس المال لتحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن أن يكون بمثابة وسيلة لنقل أحدث التكنولوجيات إلى البلدان النامية. ومع ذلك، في الفترة 2007-09 شهد الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاها سلبيا في جميع أنحاء العالم وخلال هذه الفترة نحو 70 في المئة من الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف أنحاء العالم ذهبت إلى البلدان المتقدمة (الشكل 13.1). وقد بدأ تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان النامية منذ عام 2009 وذلك بفضل معدلات نمو إيجابية مستمرة وآفاق نمو عالية في هذه البلدان. وسجل ما يقرب من 50 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في البلدان النامية في عام 2010. في عام 2011، واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الارتفاع في كل من البلدان المتقدمة والنامية لتصل إلى 1.651 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، فإن العلامات المختلطة للانتعاش خاصة في الاقتصادات الأوروبية أدت إلى حدوث تباطؤ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012، وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم 1.350 مليار دولار أمريكي.

الشكل 13.1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (بمليارات الدولارات)

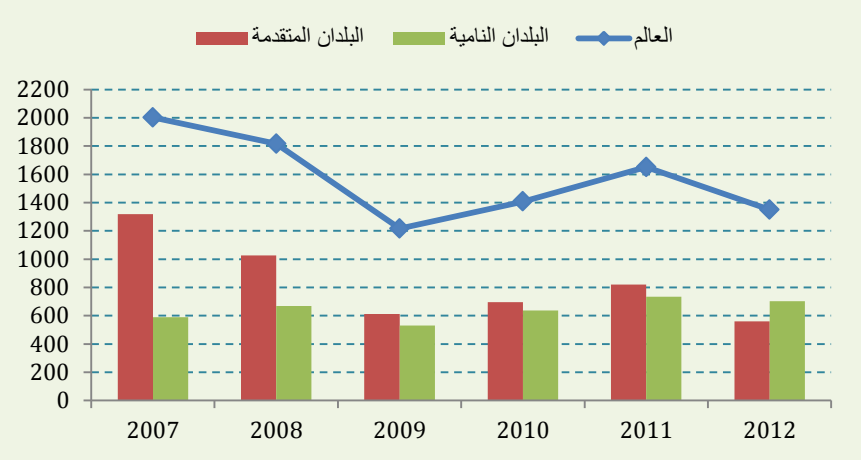

تباطأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012

المصدر : UNCTAD, FDI Statistics Database

وفي هذا السياق، يتوقع للأونكتاد زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2013 لتصل إلى 1.450 مليار دولار، وهو مستوى مشابه لمستوى ما قبل الأزمة في الفترة 2005-2007. بما أن الانتعاش في الاقتصاد العالمي أصبح أكثر قوة، قد تستثمر الشركات متعددة الجنسيات على نحو متزايد عبر الحدود، وبالتالي من المتوقع أن تصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستوى 1.600 مليار دولار أمريكي في عام 2014 و1.800 مليار دولار أمريكي في عام 2015.

الجزء الثاني

التطورات الاقتصادية الأخيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تقع البلدان السبعة والخمسون الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في إقليم جغرافي كبير، ينتشر في أربع قارات مختلفة من ألبانيا (أوروبا) في الشمال إلى موزمبيق (أفريقيا) في الجنوب، ومن غويانا (أمريكا اللاتينية) في الغرب إلى إندونيسيا (آسيا) في الشرق. وتمثل هذه البلدان سدس مساحة العالم وأكثر من خمس سكانه. وتشكل البلدان الأعضاء جزءا هاما من البلدان النامية[1]، وإن كانت تشكل مجموعة اقتصادية غير متجانسة نظرا لاختلاف مستويات التنمية الاقتصادية.

[1] في عام 2012، شكلت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة نسبة 26.5 في المائة من إجمالي السكان، 22.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي حسب تعادل القوة الشرائية و30 في المائة من إجمالي صادرات البضائع للبلدان النامية (حسبت استنادا إلى World Bank WDI Database, IMF WEO Database, UN COMTRADE Database).

تعكس الطبيعة المتنوعة لمجموعة بلدان المنظمة، مستوى عال من عدم التجانس والتباين في هيكل الاقتصاد وأداء هذه البلدان. فبعد خروج جزر المالديف من قائمة الأمم المتحدة للبلدان الأقل نموا في يناير 2011، أصبح عدد البلدان الأقل نموا في العالم 48 بلدا، منها 21 بلدا عضوا بمنظمة التعاون الإسلامي، وكلها تقريبا تعتمد على صادرات سلعية قليلة غير نفطية في نموها وتطورها، معظمها زراعية وسلع أولية. ومن ناحية أخرى، ووفقا لصندوق النقد الدولي، تصنف 18 بلدا في المنظمة كبلدان مصدرة للنفط، حيث يعتمد آفاق نمو وتنمية اقتصاداتها بشكل رئيسي على إنتاج وتصدير النفط أو الغاز (IMF, 2013).

إن الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة بمنظمة التعاون الإسلامي هي فجوة في غاية الوضوح. حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد (على أساس تعادل القوة الشرائية) في البلد الأغنى بالمنظمة (قطر،102.9K$) أي 17.1 مرة أعلى من المتوسط في بلدان المنظمة لعام 2012 (5.5K$). وحاليا، تصنف 18 بلدا عضوا في المنظمة من قبل البنك الدولي كبلدان ذات دخل منخفض و32 كبلدان متوسطة الدخل (16 ذات الدخل المتوسط المنخفض و 16 ذات الدخل المتوسط المرتفع). وفي المقابل، صنفت 7 بلدان فقط من البلدان الأعضاء في المنظمة ضمن البلدان ذات الدخل المرتفع[2]. ولازال مجموع الناتج المحلي الإجمالي والتجارة لمجموعة دول المنظمة يتركز بشدة في عدد قليل من بلدان المنظمة؛ في عام 2012، فقط 10 دول مثلت 72.9 في المئة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، (على أساس تعادل القوة الشرائية) لبلدان المنظمة و76.6 في المئة من مجموع صادراتها من السلع، كلاهما بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي (IMF DOT Database, UN COMTRADE Database).

مع تحسين الآفاق العالمية، والتحديات الرئيسية للسياسة العامة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي - مثل العديد من البلدان النامية الأخرى - وتشمل إعادة تقويم إعدادات النهج لتجنب فرط، وإعادة بناء المخازن المؤقتة سياسة الاقتصاد الكلي، وإدارة المخاطر من الممكن التوسع الائتماني السريع وعودة ظهور تدفقات رأسمالية كبيرة . في هذا الصدد، والباقي من هذا القسم يتناول بالتفصيل الاتجاهات في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة في الفترة الأخيرة لمدة 5 سنوات والتي تتوفر حولها البيانات، بالمقارنة مع المعدلات في العالم، وضعت فضلا عن البلدان النامية غير الأعضاء الأخرى.

---

[2] يعتمد تصنيف دخل البلدان على بيانات البنك الدولي للدخل القومي الإجمالي للفرد لعام 2011. مجموعات البلدان ذات الدخل المنخفض، 1.035 دولار أو أقل؛ البلدان ذات الدخل المتوسط–المنخفض،1.036–4.085 دولار؛ البلدان ذات الدخل فوق المتوسط، 4.086–12.615 دولار، والبلدان ذات الدخل المرتفع، 12.616 دولار أو أكثر.

القسم الثاني

الإنتاج والنمو والتشغيل

تتمتع مجموعة بلدان المنظمة بإمكانيات اقتصادية كبيرة في مختلف المجالات مثل الزراعة، والطاقة، والتعدين والموارد البشرية، بالإضافة إلى أنها تشكل منطقة تجارية استراتيجية واسعة. إلا أن هذه الإمكانيات المتاحة لها لم تنعكس حتى الآن في مستويات مقبولة للتنمية الاقتصادية والبشرية على المستوى الفردي لكثير من هذه الدول وكذلك على مستوى المجموعة ككل. ففي عام 2012، على الرغم من أن 57 دولة عضو بمنظمة التعاون الإسلامي شكلت 22.6 في المائة من مجموع سكان العالم، إلا أنها أنتجت 11.3 في المائة فقط من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي- بالسعر الجاري للدولار الأمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية – (انظر الشكل 1.2).

الشكل 1.2: الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية. السعر الجاري للدولار الأمريكي (2012)

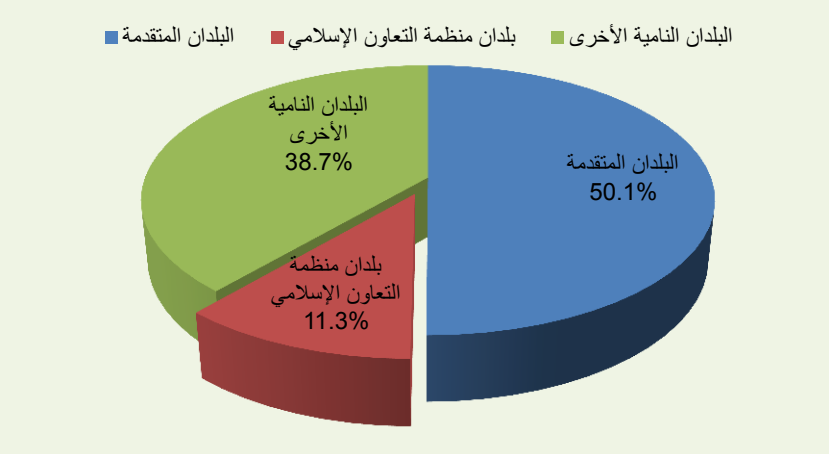

مساهمة الدول الأعضاء في الناتج العالمي غير كافية

المصدر: IMF WEO Database April 2013.

1.2 الإنتاج والنمو

على مدى السنوات الخمس الماضية، ارتفعت حصة مجموعة دول المنظمة في الإنتاج العالمي بنسبة 0.6 في المائة فقط لتصل إلى نسبة 11.3 في المائة في عام 2012 (الشكل 2.2). وبالنظر إلى حقيقة أن دول بمفردها مثل الولايات المتحدة والصين تساهم بحصة أعلى من مجموعة دول المنظمة (18.9 و14.9 في المائة، على التوالي في 2012)، فإنه يمكن القول بأن مساهمة بلدان المنظمة في إنتاج العالم هو أقل من الممكن. من ناحية أخرى، انخفضت حصة بلدان المنظمة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية وسجلت نسبة 22.6 في المائة في 2012، بانخفاض بنقطة مئوية على مدى فترة الخمس السنوات قيد النظر (الشكل 2.2).

الشكل 2.2: الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية. السعر الجاري للدولار الأمريكي

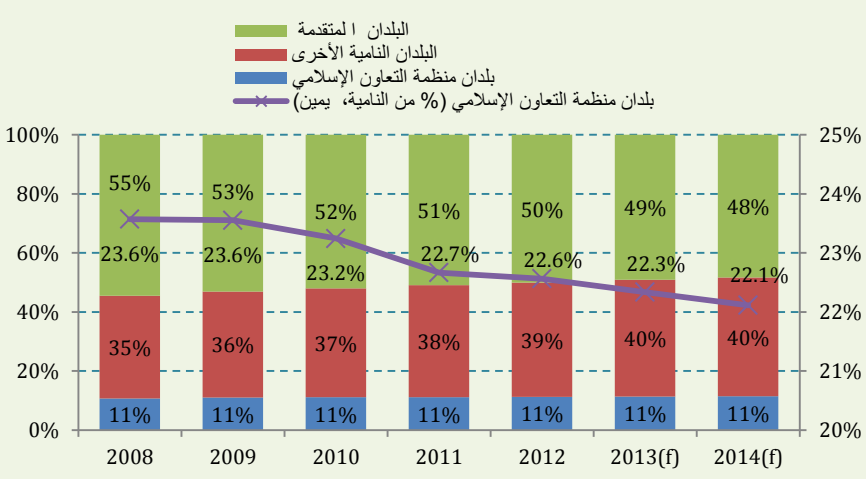

واصلت حصة الدول الأعضاء في ناتج البلدان النامية الاخرى الانخفاض في عام 2012م

المصدر: *IMF WEO Database April 2013.*

يشير انخفاض حصة بلدان المنظمة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، إلى أن اقتصادات المنظمة هي ضعيفة مقارنة بالبلدان النامية الأخرى من حيث توسيع إنتاجها. على الرغم من أن التوقعات لعامي 2013 و2014 تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول المنظمة سوف يستمر في النمو، إلا أنه يتوقع لحصة دول المنظمة في الإنتاج العالمي أن تستقر حول نسبة 11.4 في المائة خلال عام 2014. ومع ذلك، يتوقع أن تتقلص حصة دول المنظمة من الناتج الإجمالي للبلدان النامية إلى 22.3 في المائة عام 2012 وإلى 22.1 في المائة عام 2014 (الشكل 2.2).

وارتفع باستمرار مجموع الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة خلال الفترة 2008-2012. ليصل إلى 9.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2012 مقارنة مع 7.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2008 (الشكل 3.2، اللوحة اليسرى). خلال نفس الفترة، شهدت البلدان النامية الأخرى زيادة سريعة في إنتاجها، حيث بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان إلى 32.1 تريليون دولار أمريكي عام 2012، وهو أعلى بكثير من قيمة 24.4 تريليون دولار أمريكي المسجلة في عام 2008م.

وخلال نفس الفترة، ارتفع متوسط إجمالي الناتج المحلي للفرد في بلدان المنظمة – بالسعر الجاري للدولار الأمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية- بشكل مستمر، وبلغ 5.978 دولار أمريكي في عام 2012 مقارنة مع 5.117 دولار أمريكي في 2008 (الشكل 3.2، اللوحة اليمنى). ومع ذلك، فقد اتسعت الفجوة بين متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد للبلدان الأعضاء بالمنظمة والبلدان النامية الأخرى. وارتفع فارق الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين المجموعتين الأخيرتين في الفترة 2008-2012 بأكثر من الضعف من 761 دولار أمريكي إلى 1.418 دولار أمريكي. وخلال نفس الفترة، تباين متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في دول المنظمة عن متوسط العالم، مع ارتفاع الفارق من 5.476 دولار أمريكي إلى 5.998 دولار أمريكي.

الشكل 3.2: مجموع الناتج المحلي الإجمالي (يسار) والناتج المحلي الإجمالي للفرد (يمين)، على أساس تعادل القوة الشرائية

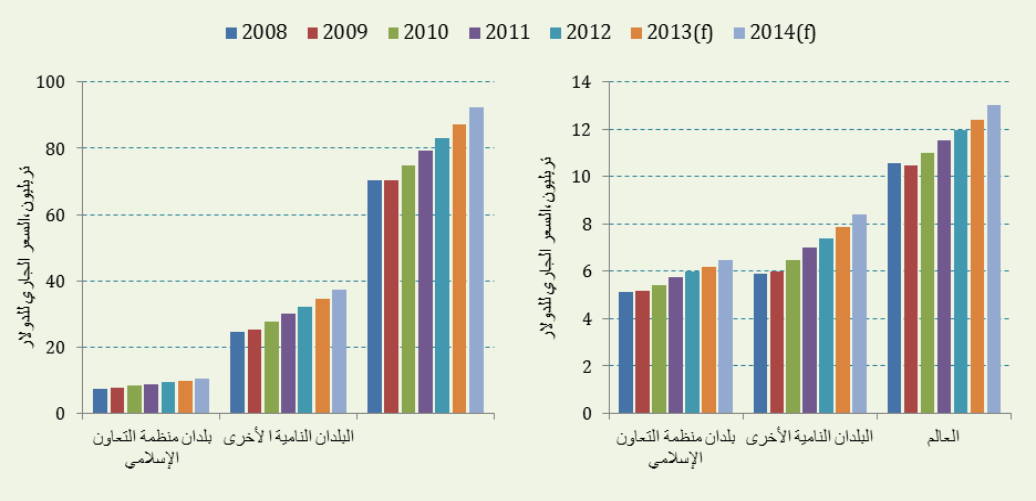

المصدر: IMF WEO Database April 2013

وعلاوة على ذلك، يلاحظ أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي لا تنتجه سوى بعض الدول الأعضاء. ففي عام 2012، أنتجت الدول العشر الأوائل من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي نسبة 72.9 في المائة من مجموع إنتاج دول المنظمة (الشكل 4.2، اللوحة اليسرى). وبقي الأداء الاقتصادي العام لمجموعة البلدان الأعضاء بالمنظمة، معتمدا بشكل كبير على تطورات هذه البلدان. ويشكل النفط المصدر الرئيسي لعائدات التصدير لأربعة بلدان من أصل هذه البلدان العشرة بالمنظمة، وهي: المملكة العربية السعودية ونيجيريا وإيران والجزائر (IMF, 2013).

الشكل 4.2: البلدان العشرة الأوائل حسب الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد (2012)

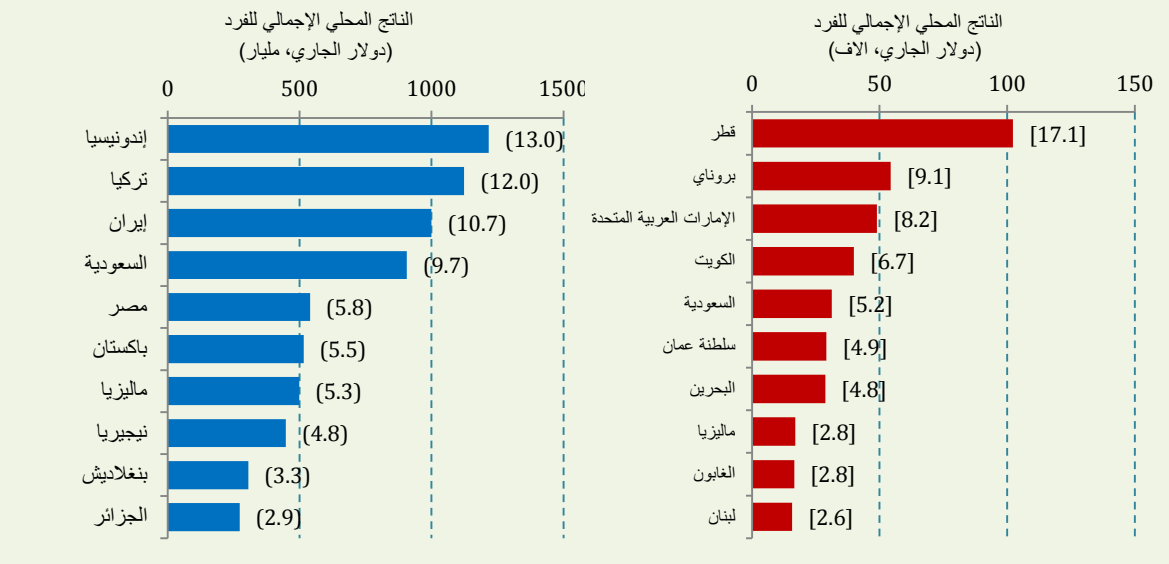

المصدر: *IMF WEO Database April 2012 (updated: July 2012) and SESRIC BASEIND Database*

في عام 2012، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في قطر أعلى ب 17.1 مرة من معدل بلدان منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 4.2، اللوحة اليمنى). ويشير هذا الوضع إلى مستوى عال من التفاوت في الدخل بين دول المنظمة.

يستمر مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان منظمة التعاون الإسلامي في النمو بمعدل نمو متوسط قدره 4.9 في المائة بالقيمة الحقيقية في عام 2012، مقارنة مع 5.2 في المائة عام 2011 (الشكل 5.2). ورغم أن هذا يتماشى مع التباطؤ المستمر في النشاط الاقتصادي في مختلف الأنحاء-، والذي بدأ تيرسخ في عام 2010، وظل النمو في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أكثر استقرارا نسبيا في عام 2012 - وذلك أساسا نتيجة للتحولات الاقتصادية السلسة في بعض الاقتصادات الرئيسية الأخرى التي تنمو بسرعة مثل اندونيسيا وتركيا والمملكة العربية السعودية. من ناحية أخرى، تأثر إلى حد كبير الأداء الاقتصادي للبلدان النامية الأخرى، بوتيرة النمو في اثنين من الاقتصادات الآسيوية الرائدة، هما الصين والهند. في الواقع، كان متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان النامية الأخرى باستثناء الصين والهند أقل من متوسط منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 2008-2012. وأيضا، من المحتمل أن ينخفض متوسط معدل النمو في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أكثر في عام 2013، مع متوسط معدل النمو يتوقع أن يكون نحو 4.3 في المائة. ومن المتوقع أن يتبعه انتعاش طفيف إلى 4.6 في المائة في عام 2014 هذا. حتى الآن، لا تزال هذه الأرقام أفضل من متوسط معدلات النمو المتوقع لمجموعة الاقتصادات النامية الأخرى باستثناء الصين والهند، فضلا عن العالم ككل (الشكل 5.2).

الشكل 5.2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التغير في النسبة المئوية

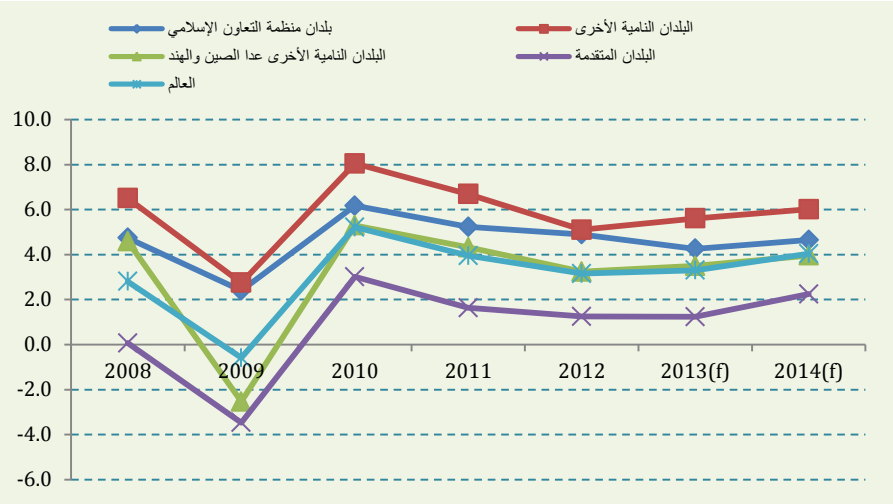

آفاق النمو على المدى القصير آخذة في التحسن في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وإن كانت بوتيرة بطيئة

المصدر: IMF WEO Database April 2013 and SESRIC BASEIND Database.

وكانت ليبيا، مع معدل نمو ملحوظ ب 104.5 في المائة في عام 2012، الاقتصاد الأسرع نموا على حد سواء ضمن مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي وكذلك في العالم (الشكل 2.6). وكانت موزمبيق، العاشرة بين دول منظمة التعاون الإسلامي، في المرتبة العشرين كأسرع اقتصاد نموا في العالم في نفس العام. وعلى عكس قائمة العام الماضي، حيث لم يكن أي من البلدان الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامي من بين البلدان العشر الأوائل في منظمة التعاون الإسلامي الأسرع نموا، في عام 2012، خمسة من البلدان الأقل نموا في منظمة التعاون الإسلامي (سيراليون والنيجر وأفغانستان وبوركينا فاسو وموزمبيق) موجودة في القائمة مع معدلات نمو لناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي تتراوح بين 19.8 في المائة و 7.5- في المائة.

الشكل 6.2: البلدان العشر الأوائل بالمنظمة حسب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2012)

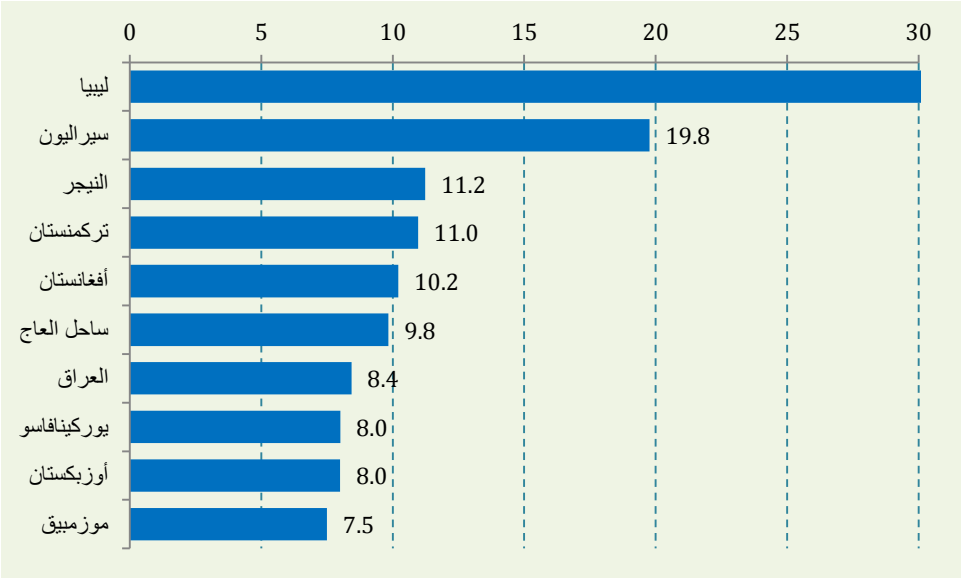

المصدر: IMF WEO Database April 2013 and SESRIC BASEIND Database..

وعلاوة على ذلك، ما عدا في عام 2009، كان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إيجابيا خلال نفس الفترة (الشكل 7.2). وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد نما بوتيرة أسرع من السكان. ويمكن تفسير ذلك على أنه زيادة حقيقية في مستويات المعيشة في مجتمع منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، لوحظ اتجاه نزولي مماثل لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالنسبة لمعدلات نمو الفرد كما في حالة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. يبدو أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي تعاني من هذا الاتجاه كذلك. بعد انتعاش قصير الأجل في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بدأ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الانخفاض مرة أخرى بدءا من عام 2011 وقد سجل 2.9 في المائة في عام 2012، بالمقارنة مع 4.3 في المائة في عام 2010. على الرغم من أن هذا المعدل هو أعلى من مستوى ما قبل الأزمة الذي بلغ 2.5 في المائة، من المتوقع أن ينخفض بشكل طفيف إلى 2.4 في المائة في عام 2013 وأن يرتد مرة أخرى إلى 2.8 في المائة في عام 2014. بشكل عام، كانت وتيرة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمو نصيب الفرد في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على نفس المستوى من المتوسط العالمي ومتوسط البلدان النامية الأخرى باستثناء الصين والهند، وإيجابية بالمقارنة مع وتيرة النمو في البلدان المتقدمة. حتى الآن، ظلت أقل من ذلك في البلدان النامية الأخرى.

الشكل 7.2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، التغير في النسبة السنوية

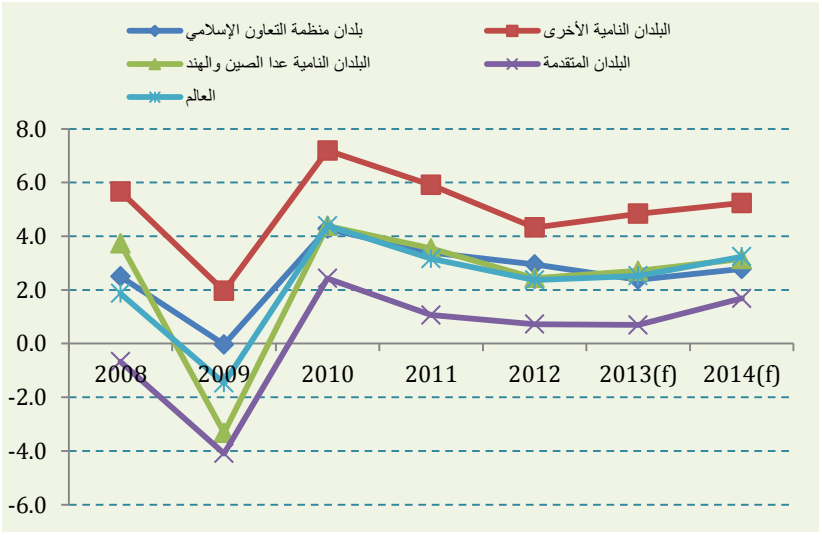

توقعات تقليص في النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد على المدى القصير

المصدر: *IMF WEO Database April 2013 and SESRIC BASEIND Database.*

1.1.2 الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية

يعرض الشكل 8.2 معدل الحصص للقيمة المضافة، حسب أربع قطاعات رئيسية، من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة، وذلك بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى. رغم أنه من المعروف وعلى نطاق واسع أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي والذي يفترض أن يلعب دورا رئيسيا في

اقتصاديات الدول النامية، إلا أن هذه الفرضية لا تنطبق على بلدان المنظمة كمجموعة. وفي الواقع، انخفضت تدريجيا حصة الزراعة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة من 12.2 في المائة في عام 2000 إلى 9.9 في المائة عام 2008. ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية والانكماش في حصة الصناعة غير التحويلية، فإن حصة القطاع الزراعي قد توسعت لتصل إلى 11.2 في المائة في عام 2009 و11.1 في المائة في عام 2010. مع انتعاش النشاط الصناعي، انكمش متوسط حصة الزراعة في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي إلى 10.7 في المائة في عام 2011. ولوحظ وجود اتجاه أكثر استقرارا أيضا في البلدان النامية الأخرى، حيث ظل متوسط حصة الزراعة في الاقتصاد مدة طويلة أعلى قليلا 9 في المائة وقد سجل عند 9.1 في المائة في عام 2011 (الشكل 8.2).

الشكل 8.2: القيمة المضافة حسب القطاعات الرئيسية للاقتصاد (في المائة من إجمالي الناتج المحلي)

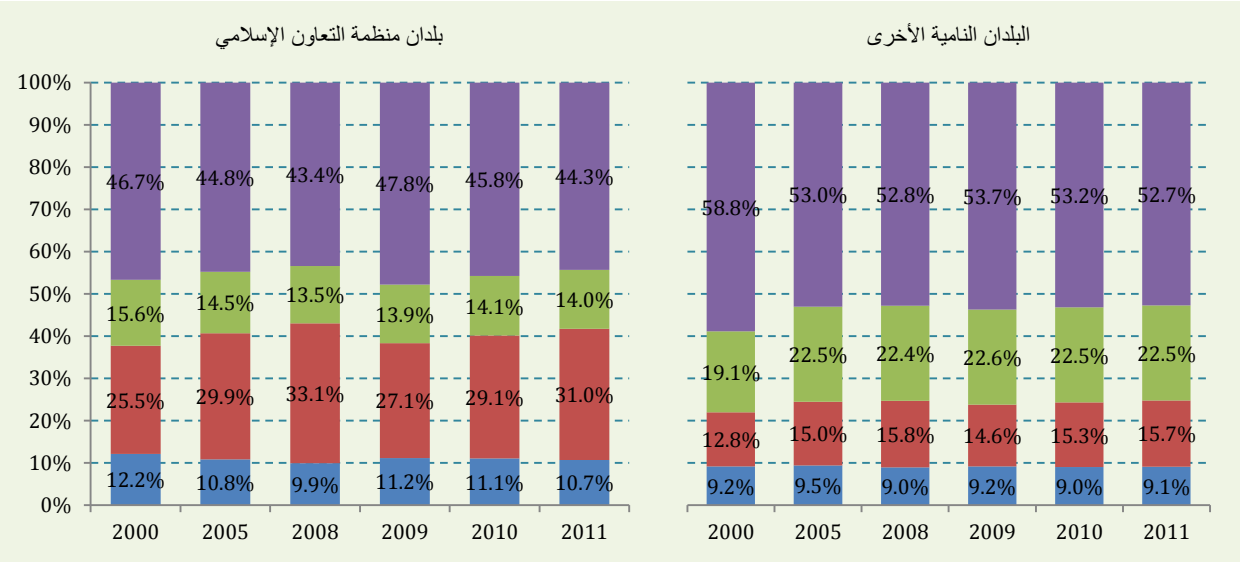

المصدر: UNSD National Accounts Main Aggregates Database December 2012.

وعلى مستوى البلد الواحد، وفي عام 2012، استأثر قطاع الزراعة بأكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي في عشرة بلدان بالمنظمة، وهي: بنين، وبوركينا فاسو، وجزر القمر، وغينيا بيساو، ومالي، والنيجر، وسيراليون، والصومال والسودان وتوغو- وقد أدرجت جميعها ضمن البلدان الأقل نموا في نفس السنة وفقا لترتيب الأمم المتحدة. وتباينت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير فيما بين بلدان المنظمة، حيث كانت أعلى حصة بنسبة 60.2 في المائة سجلتها الصومال، وأدنى حصص بأقل من واحد في المائة في الإمارات العربية المتحدة (0.8 في المائة)، وبروناي (0.6 في المائة)، والبحرين (0.4 في المائة)، والكويت (0.2 في المائة)، وقطر (0.1 في المائة) .

وفي المقابل، استمر قطاع الخدمات بلعب دور رئيسي كأهم مصدر للدخل في كثير من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. بعد انكماش سريع في عام 2008 مع اندلاع الأزمة المالية العالمية وانخفاض في حصتها إلى 43.4 في المائة، ارتفع متوسط حصة قطاع الخدمات في مجموع الناتج المحلي الإجمالي

للبلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 47.8 في المائة في عام 2009، والذي قابله انكماش في صناعة غير التحويلية 2008 (الشكل 8.2، اللوحة اليسرى). مع الانتعاش في النشاط الاقتصادي الحقيقي ابتداء من عام 2010، عاد متوسط حصة قطاع الخدمات في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي مرة أخرى إلى مستويات ما قبل الأزمة بحصص 45.8 في المائة في عام 2010 و 44.3 في المائة في عام 2011. وفي 2011، كانت مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد أقل من ثلث الناتج المحلي الإجمالي في عشرة دول أعضاء بالمنظمة، وهي: أذربيجان، وبروناي، وتشاد، والغابون، والكويت، ونيجيريا، وسلطنة عمان وقطر والسعودية (UNSD National Accounts Main Aggregates Database). وتفاوتت حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي بين 27.7 في المائة في بروناي إلى 80.9 في المائة في المالديف. وكما هو الوضع بالنسبة إلى البلدان النامية الأخرى، لا زال قطاع الخدمات يمثل أكثر من نصف مجموع الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 8.2، اللوحة اليمنى) وسجلت حصتها نسبة 52.7 في المائة في عام 2011.

وبلغ قطاع الصناعة -بما في ذلك الصناعات التحويلية- متوسط 45 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء بالمنظمة في عام 2011 (الشكل 8.2، اللوحة اليسرى)، حيث كانت حصتها 46.6 في المائة في عام 2008 أكثر من حصة قطاع الخدمات، ومع ذلك، انقلب الوضع في عامي 2009-2010 ومع تباطؤ الاقتصاد العالمي في النشاط الصناعي، انخفضت حصة قطاع الصناعة بأقل من حصة قطاع الخدمات. ولكن، بعد أن إنتعش الإنتاج الصناعي مؤخرا، يساهم القطاع الآن في الناتج المحلي الإجمالي الكلي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط أكثر مما يساهم قطاع الخدمات. وبالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 38.1 في المائة في عام 2011، ويشكل النشاط الصناعي على ما يبدو الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي في البلدان الأعضاء بالمنظمة.

ومع ذلك، فإن حصة الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما، في حد ذاتها، لا تعكس مستوى التصنيع الحالي لاقتصادها. وبالنسبة لحالة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، تمثل صناعة النفط نسبة مهمة من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة. ويبين الشكل 8.2 خلال عام 2000، أن حصة قطاع الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة بلغت 15.6 في المائة (اللوحة اليسرى). ومع ذلك، في عام 2008، انكمشت حصة القطاع بشكل ملحوظ إلى 13.5 في المائة قبل أن تتحسن قليلا إلى 13.9 في المائة في عام 2009 وإلى 14.1 في المائة في عام 2010. وفي الآونة الأخيرة، في عام 2011، فإن حصة قطاع الصناعة التحويلية يقف عند 14 في المائة الذي لا يزال أقل بكثير من مستوى 15.7 في المائة الذي لوحظ في عام 2000. بالمقارنة مع دول منظمة التعاون الإسلامي، يشكل قطاع الصناعات التحويلية في البلدان النامية الأخرى أكبر بكثير من مجموع ناتجها المحلي الإجمالي حيث سجلت حصتها في حدود 22.5 في المائة في عام 2011.

الإنتاج الصناعي

على الرغم من أن الصناعة قد فقدت مستواها لصالح قطاع الخدمات، من حيث حصتها من إجمالي العالمي للقيمة المضافة منذ أوائل السبعينات، فإن قطاع الصناعة لا يزال واحدا من المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي. ففي عام 2011، بلغت نسبة الإنتاج الصناعي 30.1 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي[3]. وازدادت باطراد حصة دول المنظمة كمجموعة، من إجمالي القيمة المضافة الصناعية العالمية حتى عام 2008 وبلغت 12.3 في المائة (الشكل 9.2). ومع ذلك، وفي عام 2009، انخفضت حصة البلدان الأعضاء بنسبة 1.2 في المائة إلى 11.1 في المائة، ويرجع ذلك أساسا إلى الانخفاض الحاد في أسعار منتجات الوقود. ومع ذلك، فقد شهد عام 2010 و 2011 تحسينات كبيرة وبلغت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الإنتاج الصناعي العالمي 12.9 في المائة في عام 2011. عندما يتم اعتبار جزء من البلدان النامية، لوحظ أن حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجموعة من البلدان النامية لا تزال حوالي 29 في المائة حتى عام 2008. في عام 2009، انخفضت هذه الحصة بنسبة 3.3 في المائة إلى 25.6 في المائة وتحسنت قليلا إلى 26.1 في المائة في عام 2010 و 26.6 في المائة في عام 2011. ويشير التقلص السريع نسبيا في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الإنتاج الصناعي في البلدان النامية خلال فترة الأزمة - على النحو الذي اقترحه انخفاض حاد بين عامي 2008 و 2009 - إلى أن الناتج الصناعي في البلدان النامية الأخرى كانت نسبيا أقل عرضة للآثار الضارة من التباطؤ الاقتصادي العالمي، بالمقارنة مع دول منظمة التعاون الإسلامي فضلا عن العالم ككل.

الشكل 9.2: الإنتاج الصناعي، الحجم والحصة (يمين)

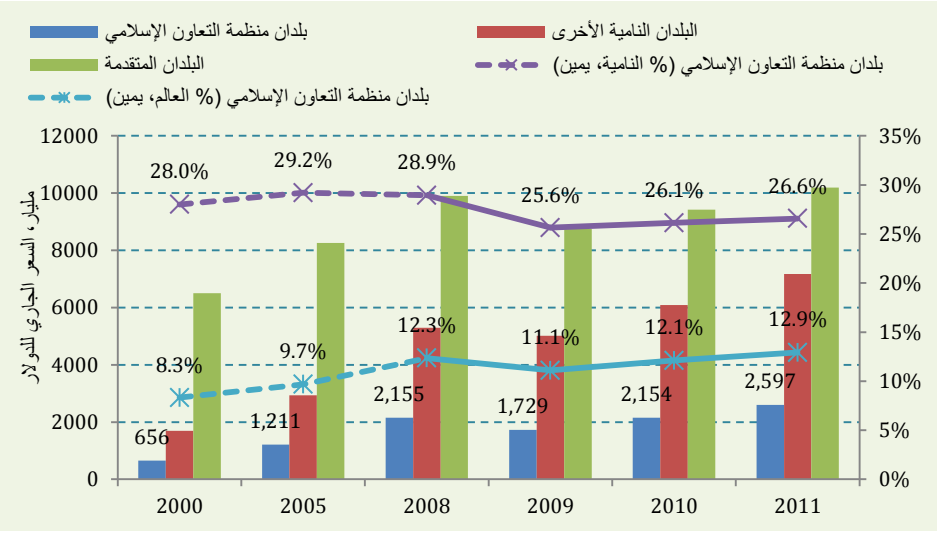

يتعافى الإنتاج الصناعي في بلدان المنظمة بوتيرة أسرع مقارن مع البلدان النامية والعالم

المصدر: *UNSD National Accounts Main Aggregates Database December 2012..*

[3] UNSD National Accounts Main Aggregates Database, December 2011

2.1.2 الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود النفقات الرئيسية

يظهر الشكل 10.2 حصص مجموعات النفقات الرئيسية من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، جنبا إلى جنب مع غيرها من البلدان النامية. ففي عام 2011، واصل الاستهلاك النهائي، الذي يتكون من الإنفاق الأسري والحكومي العام، ليكون أكبر بند للنفقات في مجموعة البلدان الأعضاء بالمنظمة بما يمثل 65.7 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي (اللوحة اليسرى). ومن حيث مكونات الإنفاق الاستهلاكي النهائي، يعرف الإنفاق الأسري نسبة 52.8 في المائة ونفقات الحكومة نسبة 12.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وشهدت هذه الأرقام انخفاضا في حصص كلا المجموعتين الاستهلاكيتين مقارنة مع العامين الماضيين. وبصورة أكثر تحديدا،انخفضت حصة الاستهلاك الأسري من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بنسبة 4.6 في المائة منذ عام 2009، أما بالنسبة لحصة الإنفاق الحكومي فقد تقلصت بنسبة 1.2 في المائة خلال نفس الفترة. وتم استيعاب انخفاض حصة الاستهلاك النهائي بشكل رئيسي بتوسيع في حصة صافي الصادرات من 3.5 في المائة في عام 2009 إلى 8.3 في المائة في عام 2010. من ناحية أخرى، سجلت حصة الاستهلاك النهائي من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية الأخرى نسبة 65.2 في المائة في عام 2011، أما حصة الاستهلاك الأسري فقد بلغت 50.3 في المائة من حصة الناتج المحلي الإجمالي، ومرة أخرى كانت المصدر الرئيسي لنفقات الاستهلاك النهائية في هذه البلدان (الشكل 10.2، اللوحة اليمنى).

الشكل 10.2: الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود النفقات الرئيسية (في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)

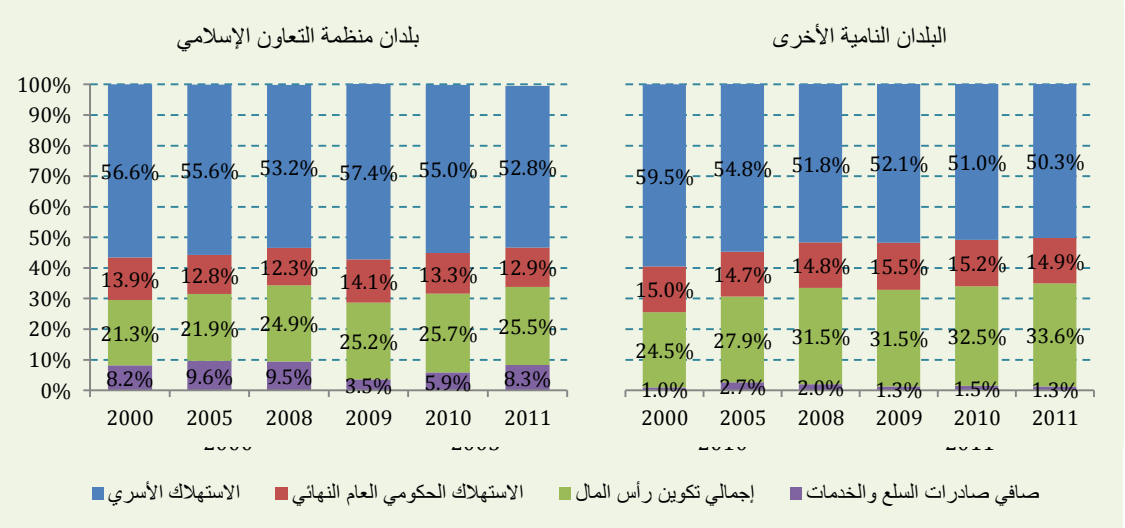

المصدر: *UNSD National Accounts Main Aggregates Database December 2012.*

إجمالي تكوين رأس المال

يقيس إجمالي تكوين رأس المال حجم الادخار في الاقتصاد، والذي يتحول إلى استثمارات في الإنتاج. في عام 2011، تم استثمار 25.5 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء بالمنظمة في أصول إنتاجية (الشكل 10.2، اللوحة اليسرى). في المقابل، توجه البلدان النامية الأخرى متوسط 33.6 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي إلى استثمارات إنتاجية. في حين ارتفعت حصة تكوين رأس المال الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي لدول المنظمة، بنسبة 4.2 في المائة فمنذ عام 2000 ارتفعت من 21.3 في المائة إلى 24.8 في المائة، حيث ارتفعت بنسبة 9.1 في المائة في مجموعة البلدان النامية الأخرى خلال نفس الفترة. حتى الآن، يمكن القول بأن تكوين إجمالي رأس المال متأثر في المقام الأول بالتقلبات المهمة في قوائم الجرد، وفي معظم الوقت، بعدم توفر المعلومات عن قوائم الجرد على مستوى الصناعة. ويعتبر إجمالي تكوين رأس المال الثابت[4]، من ناحية أخرى، أفضل مؤشر في صافي الإضافات للأصول المنتجة التي تظهر خلال سنة معينة. ونظرا لذلك، يقدم الشكل 11.2 نظرة على اتجاهات تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية وكذلك البلدان المتقدمة. ومن خلال الشكل، وصلت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي ككل في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي العالمي إلى 8.7 في المائة عام 2010. حيث تمثل زيادة قدرها 3.4 نقطة مئوية منذ عام 2000. وعلى الرغم من التوجه التصاعدي، فقد انخفضت وانكمشت حصة دول المنظمة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي للبلدان النامية من 20.5 في المائة إلى 18.1 في المائة في نفس الفترة. هذا راجع لسوء الأداء النسبي الذي تبديه دول منظمة التعاون الإسلامي في جمع رأس المال الاستثماري، بالمقارنة مع بلدان نامية أخرى.

الشكل 11.2: إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الحجم والحصة (يمين)

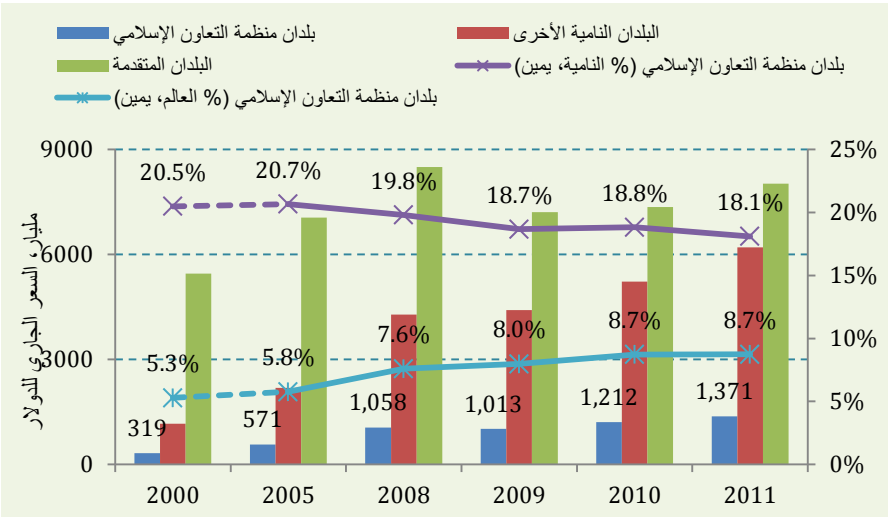

المصدر: *UNSD National Accounts Main Aggregates Database December 2012.*

[4] اصطلاحيا، العلاقة بين تكوين رأس المال الإجمالي الثابت (GFCF) وتكوين إجمالي رأس المال هي GFCF = GCF – التغير في الرصيد

2.2 التشغيل والإنتاجية

1.2.2 معدل مشاركة القوى العاملة

على الرغم من أن معدل البطالة يعتبر واحدا من المتغيرات الرائدة للاقتصاد الكلي الذي يقيس الوضع الاقتصادي، وقد لا تعبر بدقة عن صحة سوق العمل كتعريف مركز حول الأشخاص الذين يبحثون عن عمل لقاء أجر وليس حجم الأشخاص الذين لا يعملون حاليا. بسبب هذه العيوب، يفضل النظر في الإحصاءات الاقتصادية الأخرى مثل معدل المشاركة في سوق العمل. ويقيس معدل مشاركة القوة العمل نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وما فوق والذين يعملون أو يبحثون بنشاط عن عمل.

وكما هو مبين في الشكل 12.2، بلغ معدل المشاركة الإجمالية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-64 نسبة 61 في المائة مقابل 69.2 في المائة في العالم، ونسبة 71.4 في المائة في البلدان النامية و71.8 في المائة في البلدان المتقدمة. وفيما يتعلق بمعدل مشاركة القوى العاملة لفئة الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 فإن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سجلت نسبة 79.9 في المائة مقارنة مع 81.9 في المائة في العالم، و83.3 في المائة في البلدان النامية و79.2 في المائة في البلدان المتقدمة.

الشكل 12.2: معدلات مشاركة القوى العاملة، 2011

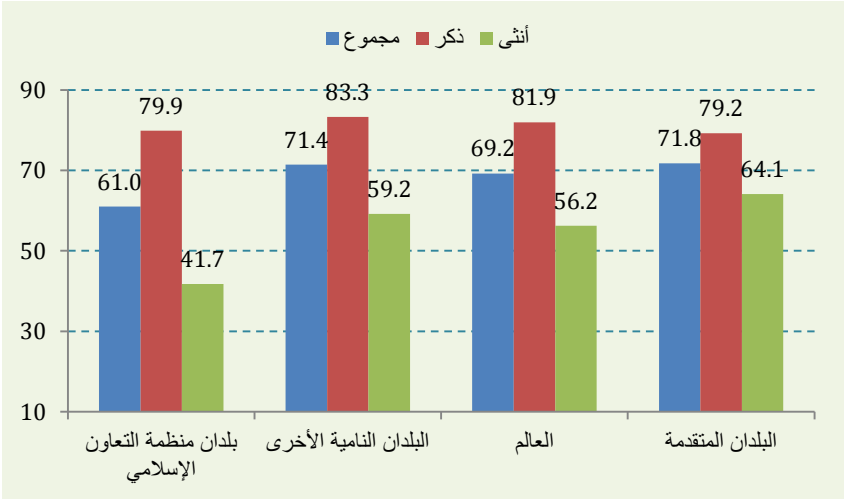

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي أداء مماثلا من حيث مجموع ومعدلات مشاركة القوى العاملة لفئة الذكور

المصدر: *SESRIC staff calculations based on World Bank, WDI Online.*

وهذا يدل على أنه على الرغم من أن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سجلت أداء مشابها على الصعيد العالمي من حيث المجموع ومعدلات مشاركة قوى العمل لفئة الذكور، إلا أن أدائها في معدل القوى العاملة لفئة الإناث لا زال أقل من ذلك بكثير. وكما هو مبين أسفله، سجل معدل مشاركة القوى العاملة لفئة الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-64 سنة في البلدان الأعضاء بالمنظمة نسبة 41.7 في المائة، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 56.2 في المائة، و59.2 في المائة في البلدان النامية و64.1 في المائة في البلدان المتقدمة.

على الصعيد القطري الفردي، سجلت قطر أعلى معدل إجمالي مشاركة القوى العاملة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 (87 في المائة)، يليه بوركينا فاسو (85.2 في المائة)، والموزمبيق (84.7 في المائة)، وتوغو (82.3 في المائة) والإمارات العربية المتحدة (79.5 في المائة). الجدير بالذكر أنه باستثناء قطر والإمارات العربية المتحدة، فإن جميع الدول الأعضاء العشرة الأوائل تنتمي إلى المجموعة المنخفضة والمتوسطة الدخل. بشكل عام، سجلت 33 بلدا عضوا معدلات مشاركة أعلى من معدل متوسط منظمة التعاون الإسلامي، في حين أن معدلات مشاركة البلدان 24 الأعضاء كانت أقل من متوسط منظمة التعاون الإسلامي. وعلى الصعيد العالمي، وفيما يتعلق بمعدل إجمالي مشاركة قوى العمل، تأتي قطر في المرتبة السادسة، وبوركينا فاسو في المرتبة العاشرة والموزمبيق في المرتبة الحادية عشر، وتوغو في المرتبة السابعة عشر.

الشكل 13.2: البلدان العشر الأوائل حسب معدلات مشاركة القوى العاملة، 2011

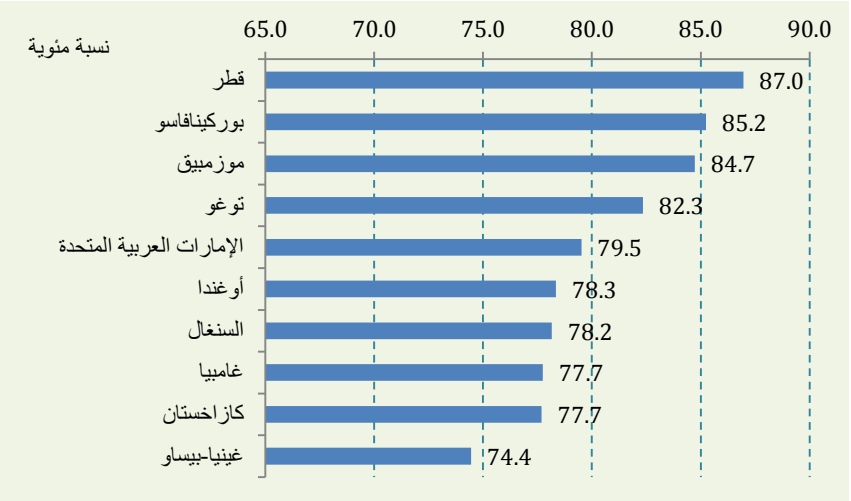

المصدر: *World Bank, WDI Online.*

في عام 2011، وكما هو مبين في الشكل 14.2، سجلت قطر أعلى معدل مشاركة للقوى العاملة لفئة الذكور الذين تتراوح أعمارهم 15-64 سنة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 95.6 في المائة، تليها الإمارات العربية المتحدة (92.7 في المائة)، وبوركينا فاسو (91.0 في المائة) والنيجر (91.0 في المائة) والسنغال (89.7 في المائة). وعلى الصعيد العالمي، وفيما يتعلق بمعدل مشاركة للقوى العاملة من فئة الذكور، تأتي قطر في المرتبة الأولى، والإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة، وبوركينا فاسو في المرتبة الرابعة، والنيجر في المرتبة الخامسة. وفي الجانب العكسي، سجلت نيجيريا والغابون أدنى معدلات مشاركة للقوى العاملة لفئة الذكور في منطقة المنظمة (63.2 في المائة و 66.5 في المائة على التوالي)، تليها فلسطين (68.6 في المائة). والأردن (69.5 في المائة).

على الرغم من أن معدل مشاركة القوى العاملة لفئة الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-64 قد ظل منخفضا جدا نسبيا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث سجلت 32 من هذه البلدان معدلات مشاركة القوى العاملة لفئة الإناث أعلى من معدلات متوسط منظمة التعاون الإسلامي (41.7 في

المائة). وكما هو مبين في الشكل 14.2، سجلت الموزمبيق أعلى نسبة مشاركة للقوى العاملة لفئة النساء (86.6 في المائة)، تليها توغو (82.2 في المائة)، وبوركينا فاسو (79.7 في المائة)، وأوغندا (76.9 في المائة) وكازاخستان (74.2 في المائة). وعلى الصعيد العالمي، وفيما يتعلق بمعدل مشاركة القوى العاملة لفئة الإناث تأتي موزمبيق في المرتبة الثالثة، وتوغو في المرتبة التاسعة، وبوركينا فاسو في المرتبة السادسة عشر وأوغندا في المرتبة الواحدة والعشرون. وفي الجانب العكسي، سجلت ثمان دول أعضاء وهي: سوريا والعراق وفلسطين والجزائر والأردن وأفغانستان وإيران والمملكة العربية السعودية معدل أقل من 20 في المائة في معدل مشاركة الإناث في قوة العمل.

الشكل 14.2: البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات أعلى معدلات مشاركة لقوى العمل لفئتي الذكور والإناث

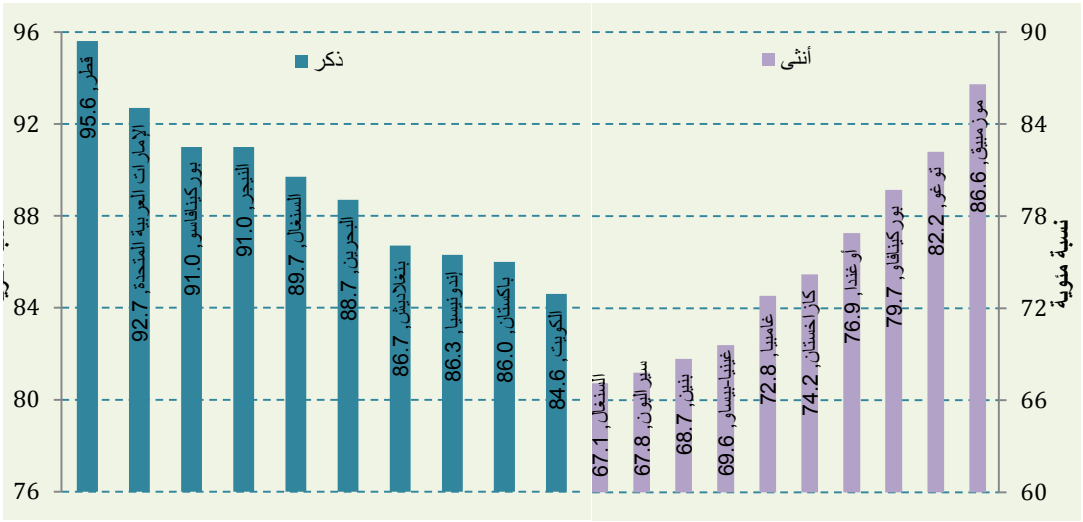

المصدر: *World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database*

2.2.2 البطالة

لا تزال البطالة واحدة من القضايا الأكثر تحديا في جميع أنحاء العالم. وفقا لتقرير اتجاهات منظمة العمل الدولية للتشغيل العالمي 2013، فقد ارتفع الإجمالي المتراكم من العاطلين عن العمل إلى 197 مليون في عام 2012. في حين، حوالي 39 مليون شخص قد خرجوا من سوق العمل ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض النشاط الاقتصادي ونمو فرص العمل. على الرغم من بعض التوقعات الإيجابية حول الاقتصاد العالمي ل2013-14، فإن معدل البطالة سيزداد مرة أخرى، ومن المتوقع أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم بنسبة 5.1 مليون و 3 ملايين في عام 2013 و 2014 على التوالي.

فوفقا لتقرير اتجاهات منظمة العمل الدولية للتشغيل العالمي 2013، سجل إجمالي معدل البطالة العالمي 5.9 في المائة في عام 2011، وعلى الرغم من أن النمو المتواضع للاقتصاد في عام 2012، فإن التقديرات أشارت 5.8 إلى 6.0 في المائة، وهي نسبة لا تزال أعلى بكثير من معدل 5.4 في المائة في عام

2007 (الشكل 15.2). وسجل معدل البطالة في صفوف البالغين (كنسبة مئوية من القوى العاملة ذات العمر 24 فأكثر) 4.5 في المائة في عام 2011، ويقدر أن تستقر على نفس المستوى في عام 2012. وذكر التقرير أن ما يقدر بنحو 397 مليون عامل كانوا يعيشون مع أسرهم في مستوى فقر مدقع ب 1.25 دولار أمريكي في اليوم في عام 2012، في حين هناك 472 مليون العمال لا يمكن تلبية احتياجاتهم الأساسية بشكل منتظم. من ناحية أخرى، نحو 56 في المائة من جميع العمال في العالم النامي (1.49 مليار عامل) من العمالة المستضعفة، بزيادة قدرها أكثر من 9 ملايين عن العام السابق.

واصل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) المعاناة من عدم وجود فرص عمل لائق في جميع أنحاء العالم. ووفقا لآخر التقديرات، 73.8 مليون شاب في جميع أنحاء العالم عاطلون عن العمل، في حين أن نصف المليون الآخر هم أكثر عرضة للبطالة بحلول عام 2014 (ILO, 2013). وسجل معدل متوسط بطالة الشباب في جميع أنحاء العالم نسبة 12.4 في المائة في عام 2011، بينما لا تظهر التقديرات لعام 2012 أي تحسن في وضع المستقبل القريب.

على الرغم من أن الأزمة نشأت في البلدان المتقدمة، فإن الآثار السلبية للأزمة أحيلت إلى البلدان النامية، بما في ذلك أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، وأدت إلى تدهور أسواق عمالتها. وتفاوتت معدلات إجمالي البطالة على نطاق واسع بين مختلف المناطق والبلدان متراوحة بين 3.8 في المائة في جنوب آسيا، و4.4 في المائة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، ونسبة 7.6 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و8.7 في المائة في البلدان وسط وجنوب شرق أوروبا غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي ورابطة الدول المستقلة و 10 في المائة في شمال أفريقيا و11 في المائة في الشرق الأوسط.

الشكل 15.2: معدلات المتوسط العالمي للبطالة

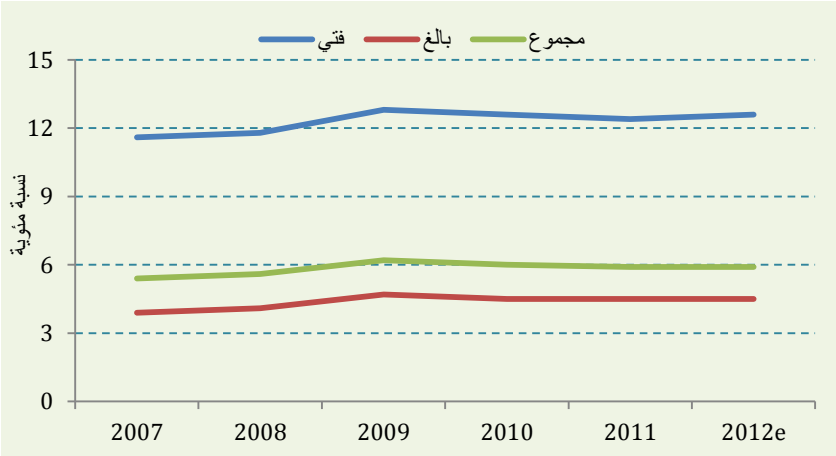

يمثل العاطلون عن العمل في فئة الشباب ثلاثة أضعاف العاطلون في فئة البالغين

المصدر: *ILO, Global Employment Trends 2013.*

ووفقا للبيانات المتاحة الأخيرة، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي معدلات بطالة أعلى بكثير بالمقارنة مع العالم، والبلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى خلال الفترة 2007-2011 (الشكل 16.2). خلال هذه الفترة، انخفض معدل إجمالي البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي من مستوى

9.4 في المئة في عام 2007 إلى 9.9 في المائة في عام 2011. وظل معدل متوسط البطالة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أعلى بكثير من المتوسط العالمي (6.9 في المائة) ومتوسط كل من البلدان النامية الأخرى (5.3 في المائة) والبلدان المتقدمة (8.9 في المائة) في 2011.

الشكل 16.2: معدل إجمالي البطالة (كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة)

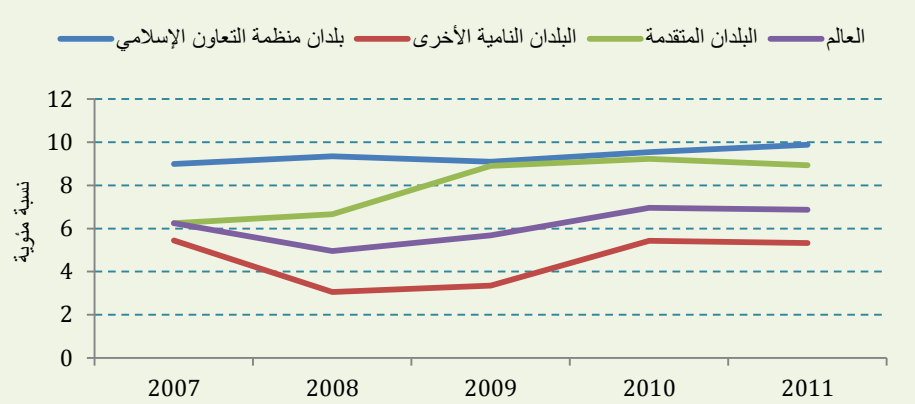

ظل معدل البطالة عاليا نسبيا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

المصدر: SESRIC staff calculations based on IMF, WEO April 2013 and World Bank, WDI Online.

على صعيد القطر الواحد، تباينت معدلات البطالة بين دول منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 17.2). فمن بين ثمانية وثلاثون دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تتوفر حولها البيانات لسنوات مختلفة خلال السنوات الخمس الماضية، سجلت 25 دولة معدلات بطالة أقل من معدل متوسط البطالة في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 9.9 في المائة عام 2011. وشهدت معدلات البطالة في أربعة عشر دولة في منظمة التعاون الإسلامي أقل حتى من معدل الدول النامية الأخرى (5.3 في المائة). ويشكل الأشخاص العاطلون عن العمل، على سبيل المثال، أقل من واحد في المائة من إجمالي القوى العاملة في أوزبكستان وقطر. ومع ذلك، خلال السنوات الخمس الماضية، سجلت العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي معدلات بطالة عالية جدا، وخاصة أثناء وبعد الأزمة. وهذا واضح في بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي مثل: الجزائر وألبانيا ومصر وإيران والعراق وكازاخستان والسودان وتونس واليمن حيث لا تزال البطالة مصدر قلق خطير، و تتراوح معدلات البطالة بين 10 إلى 15 في المائة. وحتى الآن، ومن بين الدول، التي تتوفر حولها البيانات لعام 2011، سجلت غيانا وفلسطين ونيجيريا وموريتانيا معدلات بطالة تتراوح بين 20 إلى 30 في المائة، وهو ما يمثل خطورة المشكلة.

وأرقام بطالة الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي هي أقل واعدة. حيث تم تسجيل أعلى معدل البطالة في صفوف الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في غيانا، حيث أن نسبة 46.1 في المائة لفئة الشباب ذو 15-24 كانوا عاطلين عن العمل في عام 2011. في حين تم تسجيل أقل معدلات بطالة الشباب في قطر بمعدل 1.3 في المائة فقط في 2011. وعلى الرغم من محدودية توافر البيانات،

يشير الشكل 2.18 إلى أن نسبة البطالة بين الشباب في ستة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الشكل 17.2: معدل البطالة (كنسبة مئوية من القوى العاملة) في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

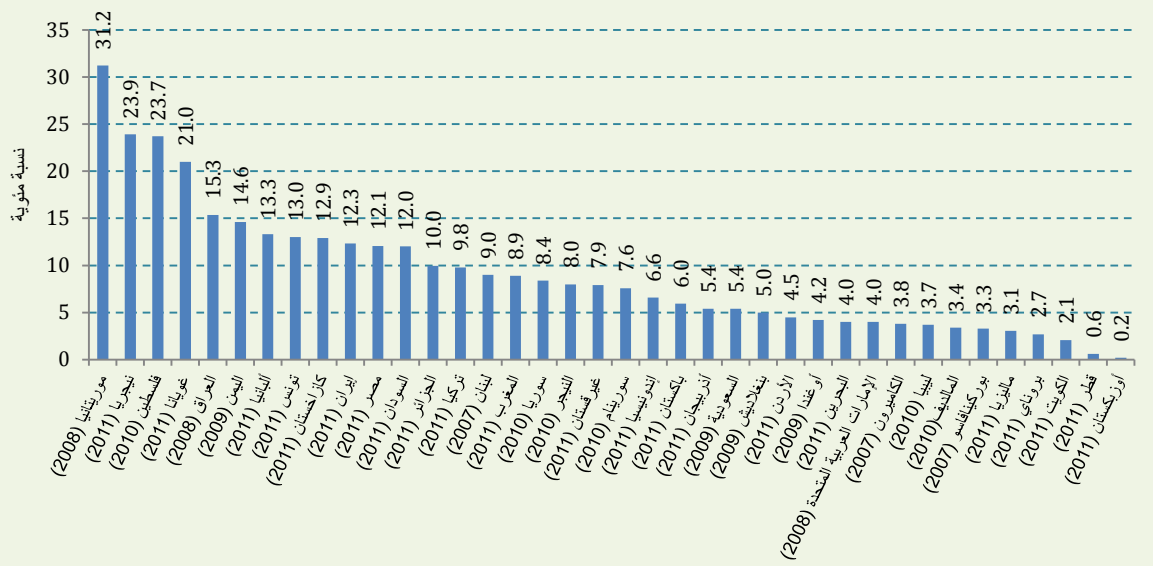

المصدر: *IMF, WEO April 2013; World Bank, WDI Online*

وهي: غيانا، فلسطين، الأردن، المملكة العربية السعودية، ألبانيا، مصر، ايران، اندونيسيا والجزائر، وصلت إلى أكثر من 20 في المئة. وخلال السنوات السبع الماضية، وصلت نسبة البطالة بين الشباب أكثر من 15 في المئة في بعض الدول الأعضاء مثل سوريا وتركيا والمغرب. وخلال الفترة نفسها، سجلت البلدان الأربعة الأعضاء فقط معدل البطالة بين الشباب أقل من 10 في المئة (الشكل 2.18).

وبشكل عام، وبغض النظر عن مدى تأثر اقتصادات بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالأزمة، من الواضح أن البطالة هي واحدة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي لا تزال تواجه العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي والتي تدعو إلى حلول عاجلة. ومن الواضح أيضا أنه ينبغي إيلاء أهمية كبيرة للشباب العاطلين عن العمل من خلال تعزيز مشاركتها في سوق العمل.

الشكل 18.2: معدل بطالة الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة مئوية من القوى العاملة التي تتراوح أعمارها بين 15 -24 سنة)

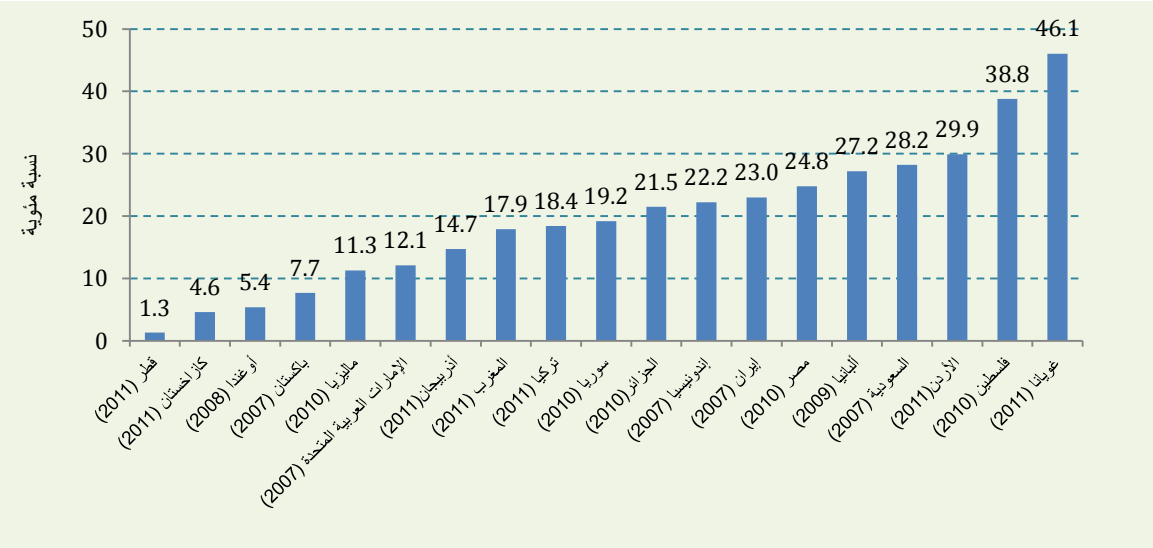

المصدر: *World Bank, WDI Online*

3.2.2 إنتاجية العمل

تلعب الإنتاجية دورا محوريا في تطوير الاقتصاد. فهي تساعد على زيادة الدخل الحقيقي وتحسين مستويات المعيشة عن طريق تحفيز النمو الاقتصادي. وتعرف عادة إنتاجية العمل كناتج لكل وحدة من مدخلات أو مخرجات العمل لكل ساعة عمل. وتساعد إنتاجية العمل على تحديد مساهمة العمالة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد، وتوفر قاعدة مقارنة عبر البلاد وشرح التفاوت في الدخل (ILO, KILM 7th edition)[5].

على الصعيد العالمي، شهدت إنتاجية العمل اتجاها متزايدا خلال الفترة 2007-2011. وكما هو مبين في الشكل 19.2، زاد الإنتاج العالمي للعامل الواحد من 27 ألف دولار أمريكي في عام 2007 إلى 30 ألف دولار أمريكي في عام 2011. وانقطع هذا الاتجاه التصاعدي بسبب الأزمة المالية في عام 2008، عندما انخفض ناتج العامل الواحد من 27 ألف دولار أمريكي في عام 2008 إلى 24 ألف دولار أمريكي في عام 2009؛ إلا أنه ارتد إلى مستوى 2008 عام 2010، واستمر الاتجاه التصاعدي في عام 2011. وظلت فجوة إنتاجية العمل بين البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية كبيرة خلال الفترة قيد النظر، حيث سجلت إنتاجية العامل الواحد في الدول المتقدمة 96 ألف دولار أمريكي في عام 2011 مقارنة ب 13 ألف دولار أمريكي في بلدان نامية أخرى. هذا يعني أن متوسط العامل في مجموعة البلدان النامية الأخرى ينتج أقل من سبع من ناتج العامل في البلدان المتقدمة. وخلال الفترة نفسها، سجلت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمتوسط إنتاجية العمالة مماثلة مع الدول النامية الأخرى. وتم تسجيل إنتاجية العمل في منظمة التعاون الإسلامي ب 12 آلاف دولار في عام 2011، مقارنة مع 13 ألف دولار في البلدان النامية الأخرى. ومع ذلك، ظل هذا المستوى جد متدني بالمقارنة مع مستوى العالم ب 30 ألف دولار والبلدان المتقدمة ب 9 ألف دولار أمريكي. هذا يعني أن متوسط العامل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ينتج أقل من ثلث الإنتاج الذي ينتجه العامل العادي في العالم وثمن ناتج العامل العادي في البلدان المتقدمة.

على صعيد القطر الواحد، من بين 22 بلدا عضوا والتي تتوفر حولها البيانات لعام 2011، سجلت قطر أعلى إنتاجية بالنسبة للعامل الواحد (125.000 دولار أمريكي) تليها الكويت (118.000 دولار أمريكي)، وبروناي (85.000 دولار أمريكي)، والبحرين (36.000 دولار أمريكي)، وتركيا (32.000 دولار أمريكي)، وماليزيا وكازاخستان (24.000 دولار أمريكي). بشكل عام، سجلت 12 بلدا عضوا ناتجا لكل عامل أعلى من مستوى مجموعة منظمة التعاون الإسلامي 12.000 دولار أمريكي في عام 2011. ومن بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي سجلت غيرقيستان (3.000 دولار أمريكي) تليها أوزبكستان (3.500 دولار أمريكي) وباكستان (3.600 دولار أمريكي). وسجلت خمسة بلدان أعضاء

[5] http://kilm.ilo.org/manuscript/kilm17.asp

الشكل 19.2: إنتاجية العمل (الناتج المحلي الإجمالي للعامل الواحد، السعر الحالي للدولار الأمريكي)

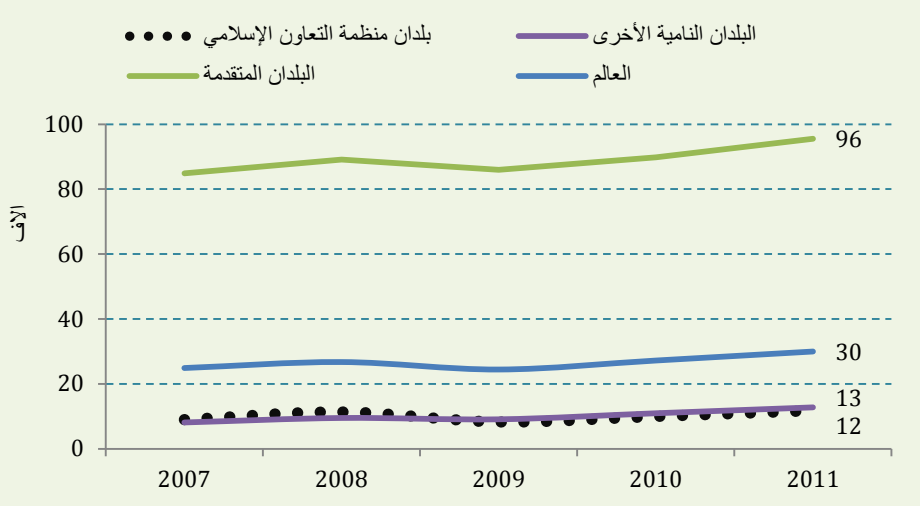

ينتج العامل العادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أقل من ثلث الإنتاج مقارنة مع مستوى العالم

المصدر: *SESRIC staff calculations based on IMF, WEO April 2013 and World Bank, WDI Online*

فقط ناتجا لكل عامل أعلى من المتوسط العالمي، في حين سجلت دولتين فقط من البلدان الأعضاء إنتاجية العمل أعلى من مستوى الدول المتقدمة (الشكل 2.20).

الشكل 20.2: إنتاجية العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2011

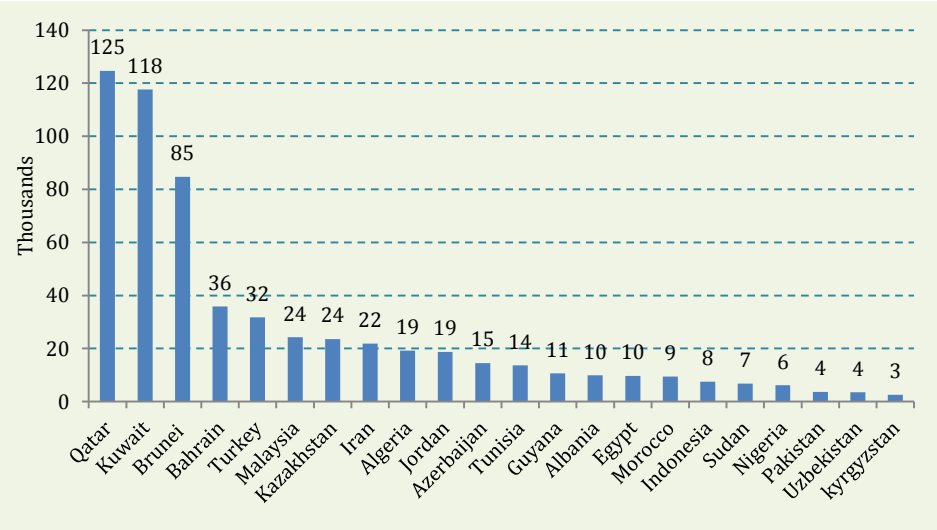

سجلت قطر أعلى إنتاجية للعامل

المصدر: *SESRIC staff calculations based on IMF, WEO April 2012 and World Bank, WDI Online.*

3.2 التضخم

بعد سنوات عديدة من التضخم في خانة الرقم العشري الثنائي انخفض متوسط معدل التضخم في أسعار المستهلكين في دول منظمة التعاون الإسلامي، إلى أن ظل عند مستويات خانة الرقم العشري الأحادي بين عامي 2003 و 2008. وسبب الزيادة غير المسبوقة في أسعار المواد الغذائية والطاقة خلال الفترة 2007-2008، ارتفع التضخم في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 11.5 في المائة في عام 2008،

ليصل مرة أخرى إلى مستوى الرقم العشري الثنائي (الشكل 21.2، اللوحة اليسرى). ومع ذلك، فإن متوسط معدل التضخم في مجموعة معتدلة إلى 6.6 في المائة في عام 2009، نتيجة للتباطؤ على نطاق واسع في الاقتصاد العالمي وضعف الطلب على الغذاء والطاقة. حتى الآن، شهد 2010-2012 انتعاش سريع في معدل التضخم وارتفع متوسط التضخم في أسعار المستهلكين في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى 8.9 في المائة في عام 2012. وتبين أشكال التضخم العامة زيادة قدرها 50 في المائة في أسعار المستهلكين في دول منظمة التعاون الإسلامي على مدى السنوات الخمس الماضية قيد النظر (الشكل 21.2، اللوحة اليمنى). وهذا هو أعلى بكثير من متوسط الزيادة المسجلة في البلدان النامية الأخرى (35.7 في المائة)، وكذلك المتوسط العالمي (23.1 في المائة) في نفس الفترة.

الشكل 21.2: متوسط التضخم السنوي (الأسعار الاستهلاكية)

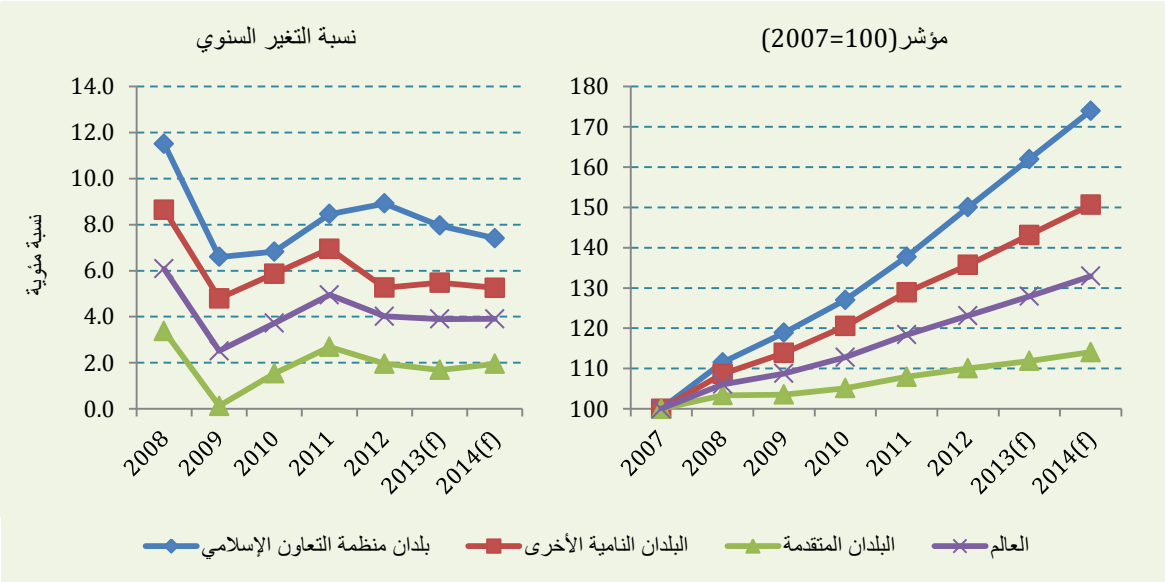

المصدر: *IMF WEO Database April 2013 and SESRIC BASEIND Database.*

الشكل 22.2: البلدان العشر الأوائل بمنظمة التعاون الإسلامي حسب معدل التضخم السنوي (2012)

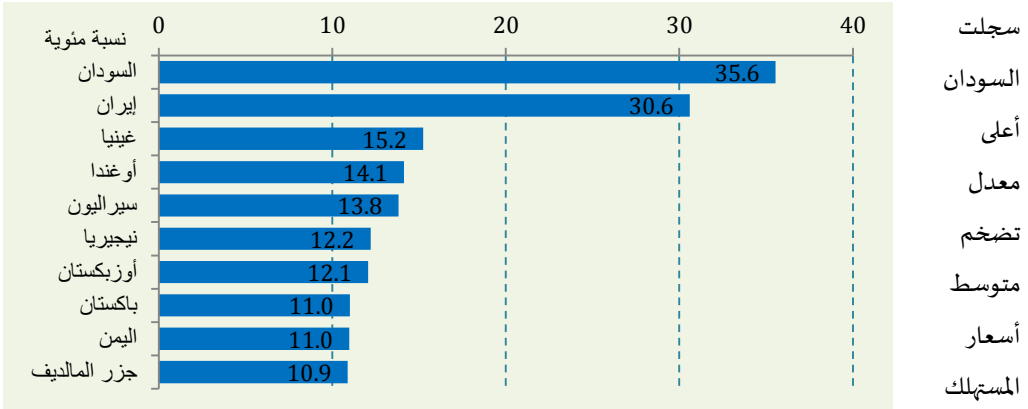

المصدر: *IMF WEO Database April 2013 and SESRIC BASEIND Database.*

في توقعات المدى القصير، من المتوقع أن تظل الواردة لدول منظمة التعاون الإسلامي، وبدعم من التباطؤ اهلأخير وانخفاض أسعار المواد الغذائية والطاقة الضغوط التضخمية. تظهر التوقعات أن النمو في متوسط أسعار المستهلك في بلدان منظمة التعاون الإسلامي سوف يتباطأ إلى 8.0 في المائة في عام 2013، ومن المتوقع لعام 2014 (الشكل 2.21، اللوحة اليسرى) تباطؤ مزيد إلى 7.4 في المائة.

على الصعيد القطري لمنظمة التعاون الإسلامي، سجلت السودان أعلى متوسط معدل التضخم أسعار المستهلكين ب 35.6 في المائة في عام 2012، والذي كان أيضا الثالث كأعلى المعدلات في العالم (الشكل 2.22). جزر المالديف، حيث يبلغ متوسط معدل التضخم ب 10.9 في المائة، كانت في المرتبة العاشرة ضمن مجموعة منظمة التعاون الإسلامي والعشرين في العالم.

القسم الثالث

التجارة الخارجية

وفقا لمديرية صندوق النقد الدولي لإحصاءات التجارة، فإن مجموع القيمة الدولارية لصادرات السلع العالمية ارتفعت ثلاثة أعشار من واحد في المائة فقط (أي 0.3 فى المائة) ليصل إلى 17.8 تريليون دولار في عام 2012. هذه الزيادة لم تحدث تغييرا أساسيا في مجموع تجارة البضائع. بعد متوسط ارتفاع بنسبة 20 في المائة في عام 2010 و 2011، يعزى هذا التباطؤ إلى حد كبير نتيجة انخفاض أسعار السلع المتداولة. في حين شهدت البلدان المتقدمة انخفاضا بنسبة 2.4 في المائة في صادراتها، رفعت الاقتصادات النامية من صادراتها بنسبة 4.3 في المائة في عام 2012.

ونمت صادرات الخدمات التجارية أيضا ب 2 في المائة في عام 2012 لتحقق 4.3 تريليون دولار، مع وجود اختلافات كبيرة بين القطاعات والبلدان (WTO, 2013). في حين نمت خدمات السفر أسرع (4 فى المائة)، ارتفعت صادرات خدمات النقل بنسبة 2 فى المائة ونمت الخدمات التجارية الأخرى بمعدل أبطأ (1 فى المائة). من ناحية أخرى، وتماشيا مع أزمة الائتمان العالمية، لوحظ أكبر انخفاض في الخدمات المالية، الذي انخفض بنسبة 4 في المائة. وعموما، واصلت صادرات الخدمات التجارية بنسبة حوالي 19 فى المائة من إجمالي التجارة العالمية في السلع والخدمات، على الرغم من أن هذه الحصة هي غير مقدرة ويرجع ذلك إلى حقيقة أن إحصاءات التجارة التقليدية تحسب إجمالي تدفقات التجارة بدلا من القيمة المضافة في مختلف مراحل الإنتاج.

ترط التجارة العالمية العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك العالمي. تضعف معدلات النمو البطيء في مناطق كثيرة من العالم كل من ديناميكية الطلب والعرض. وعلاوة على ذلك، فإن القطاع المالي الضعيف

وسياسات الاقتصاد الكلي الحذرة يجعلان من الصعب الحفاظ على ديناميكية النمو ويعيقان انتعاش قوي في الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك، فإن الاتجاه في حجم التجارة العالمية سيبقى جدا بعيد عن اتجاه ما قبل الأزمة. ونظرا لهذا الوضع في التجارة العالمية، يوفر هذا القسم لمحة عامة عن التطورات في التجارة الخارجية لدول منظمة التعاون الإسلامي.

1.3 تجارة السلع

1.1.3 صادرات وواردات السلع

بعد الانخفاض الحاد الذي عرفته صادرات السلع الإجمالية في عام 2009، من 1.9 تريليون دولار إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي، شهدت صادرات سلع الإجمالية لدول منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا بشكل ملحوظ وصل إلى 1.7 تريليون دولار في عام 2010 (الشكل 1.3). بعد الاتجاه الصعودي المستمر حتى عام 2012، بلغت صادرات السلع لدول منظمة التعاون الإسلامي أعلى مستوى لها تاريخيا ب 2.2 تريليون دولار في عام 2012، متجاوزة ذروة ما قبل الأزمة من 1.9 تريليون دولار في عام 2008. الأهم من ذلك، هذا الارتفاع كان أعلى من المتوسط العالمي، مما أدى إلى زيادة في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي التجارة العالمية. مقارنة مع مستوى ما قبل الأزمة من 11.9 في المائة في عام 2008 والمستوى السابق من 12.1 في المائة في عام 2010، وصلت هذه النسبة إلى 12.5 في المائة في عام 2012. ومع ذلك، انخفضت وبشكل طفيف حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجموع صادرات البلدان النامية، من 30.2 في المائة في عام 2011 إلى 30 في المائة في عام 2012 واستمرت لتظل دون مستواها ما قبل الأزمة من 32.1 في المائة في عام 2008. ويرجع الانخفاض الطفيف في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجموع صادرات البلدان النامية بالمقارنة مع الزيادة في حصة إجمالي الصادرات العالمية إلى الارتفاع النسبي الملحوظ في صادرات البلدان النامية مقارنة مع البلدان المتقدمة.

الشكل 1.3: صادرات السلع

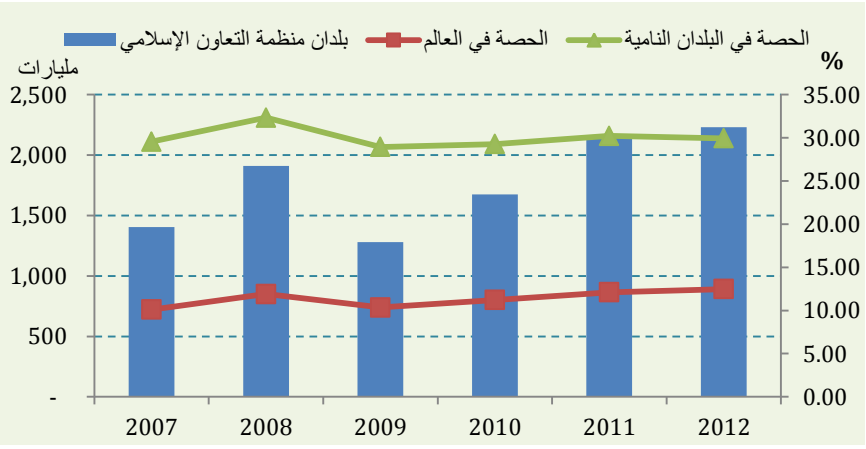

بلغت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي صادرات العالم 12.5 في المائة في عام 2012.

المصدر: IMF DOT Database and UN Comtrade Database.

كانت الزيادة في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي صادرات العالم والبلدان النامية هي نتيجة للنمو القوي نسبيا في مجموع صادرات السلع (الشكل 2.3). وفي عام 2010 و2011، تجاوز معدل نمو الصادرات في دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2012 (3.4 في المائة) معدل متوسط النمو في العالم (0.3 في المائة). من ناحية أخرى، أدى متوسط معدل نمو الصادرات الأخرى للبلدان النامية (4.7 في المائة)، وهي نسبة أعلى من متوسط منظمة التعاون الإسلامي إلى انخفاض طفيف في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجموع صادرات البلدان. على الرغم من أن دول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة تتمتع بارتفاع معدلات نمو الصادرات بالمقارنة مع المتوسط العالمي خلال الثلاثة الأعوام الماضية، فإن حصتها في إجمالي الصادرات العالمية لا تزال بعيدة عن مطابقة حصتها في مجموع سكان العالم. ومع ذلك، وبالمقارنة مع حصتها ل 11.3 في المائة في مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإن هذا المعدل يشير إلى أداء أفضل قليلا من بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ولتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل في تجارة البضائع وحصة أكبر في مجموع الصادرات العالمية، تحتاج دول منظمة التعاون الإسلامي إلى اقتصادات أكثر تنافسية مع مستويات تنويع كبيرة وكثافة تكنولوجية أعلى، والتي سيتم مناقشتها في القسم الفرعي 2.1.3.

الشكل 2.3: صادرات السلع (تغير المتوسط السنوي في النسبة المئوية)

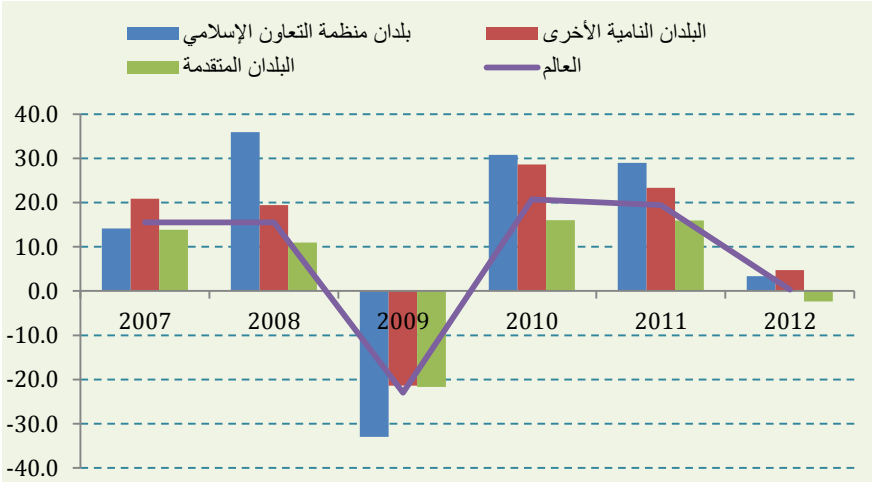

استمرمتوسط نمو الصادرات في دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2012 أدنى من متوسط النمو في مجموعة البلدان النامية الأخرى

المصدر: IMF DOT Database/

من ناحية أخرى، تابع إجمالي واردات السلع لبلدان منظمة التعاون الإسلامي اتجاها أقوى من إجمالي صادرات السلع وارتفع إلى 1.89 تريليون دولار في عام 2011 (الشكل 3.3). وبعد التراجع الذي وصل إلى 1.2 تريليون دولار في عام 2009، ارتفعت واردات السلع لدول منظمة التعاون الإسلامي بمعدل متوسط قدره نحو 17 في المائة خلال السنوات الثلاث الأخيرة لتصل إلى أعلى مستوى لها تاريخيا في عام 2012. وواصلت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من واردات السلع العالمية في الارتفاع طوال الفترة قيد النظر حيث وصلت إلى 10.2 في المائة في عام 2012. وارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع للبلدان النامية أيضا إلى 26.4 في المائة بعد انخفاض لعامين متتاليين.

الشكل 3.3: واردات السلع

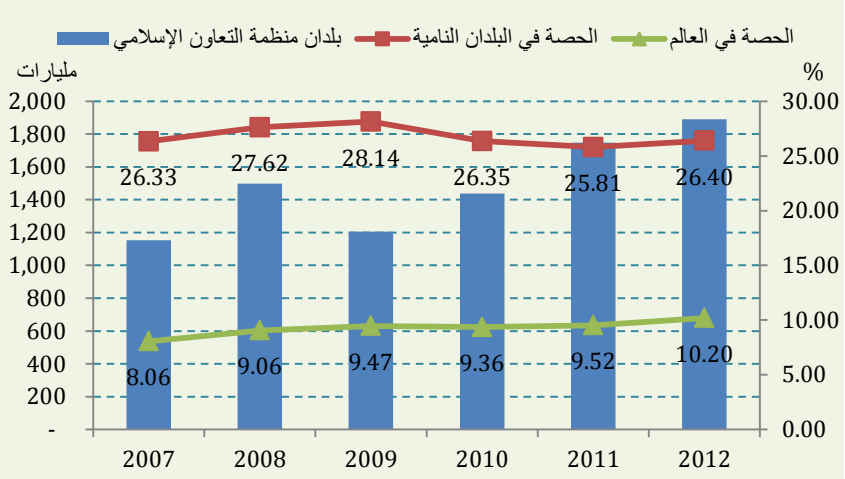

بلغ إجمالي واردات دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى مستوى له في عام 2012م

المصدر: IMF DOT Database.

وكان معدل نمو إجمالي واردات السلع في دول منظمة االتعاون الإسلامي الأعلى مقارنة مع مجموعات الدول الأخرى، وهو ما يفسر زيادة في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي واردات السلع في العالم والاقتصادات النامية. ومن حيث القيمة الإسمية، بلغ معدل متوسط النمو في واردات السلع لدول المنظمة 8.1 في المائة في عام 2012، مقارنة ب 0.9 في المائة من المتوسط العالمي و4.8 في المائة من متوسط البلدان النامية الأخرى (الشكل 4.3). ولازالت الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلدان المتقدمة في 2012 تخفض من طلبها للسلع المستوردة حيث انخفضت ب 1.9 في المائة في 2012. هذا، في جزء منه، يفسر الزيادة في حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي الواردات العالمية.

الشكل 4.3: واردات السلع (تغير المتوسط السنوي في النسبة المئوية)

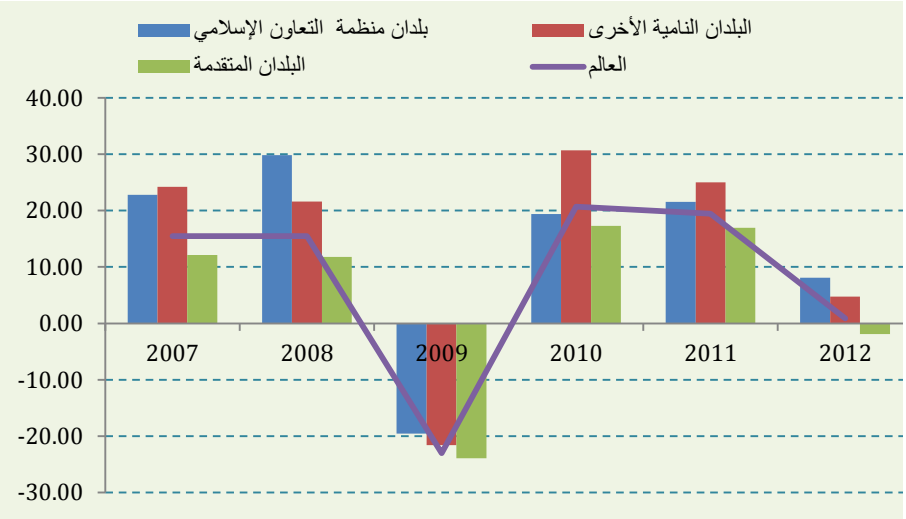

تجاوز نمو الواردات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي النمو في مجموعات البلدان الأخرى

المصدر: IMF DOT Database

البلدان العشر الأوائل حسب صادرات وواردات السلع

من حيث حصص البلدان الأعضاء كل على حدة في مجموع صادرات السلع لمنظمة التعاون الإسلامي، فقد لوحظ أن الجزء الأكبر من إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي يواصل التركز في عدد قليل من البلدان (الشكل 5.3، اليسار). وفي عام 2012، شكلت الدول الخمس الأوائل المصدرة أكثر من 53.4 في المائة من مجموع صادرات السلع لجميع البلدان الأعضاء، وشكلت البلدان العشرة الأوائل المصدرة أكثر من نسبة 76 من المائة. وأصبحت المملكة العربية السعودية؛ بقيمة صادرات تفوق 300 مليار دولار وحصة 16.3 في المائة من إجمالي صادرات دول المنظمة، أكبر دولة مصدرة في عام 2012. وبالنسبة للإمارات العربية المتحدة، وماليزيا، وإندونيسيا فهي ضمن قائمة المصدرين الأوائل بصادرات تفوق 200 مليار دولار.

الشكل 5.3: المصدرون والموردون العشر الأوائل في منظمة التعاون الإسلامي، 2012 (مليار دولار، % من الإجمالي)

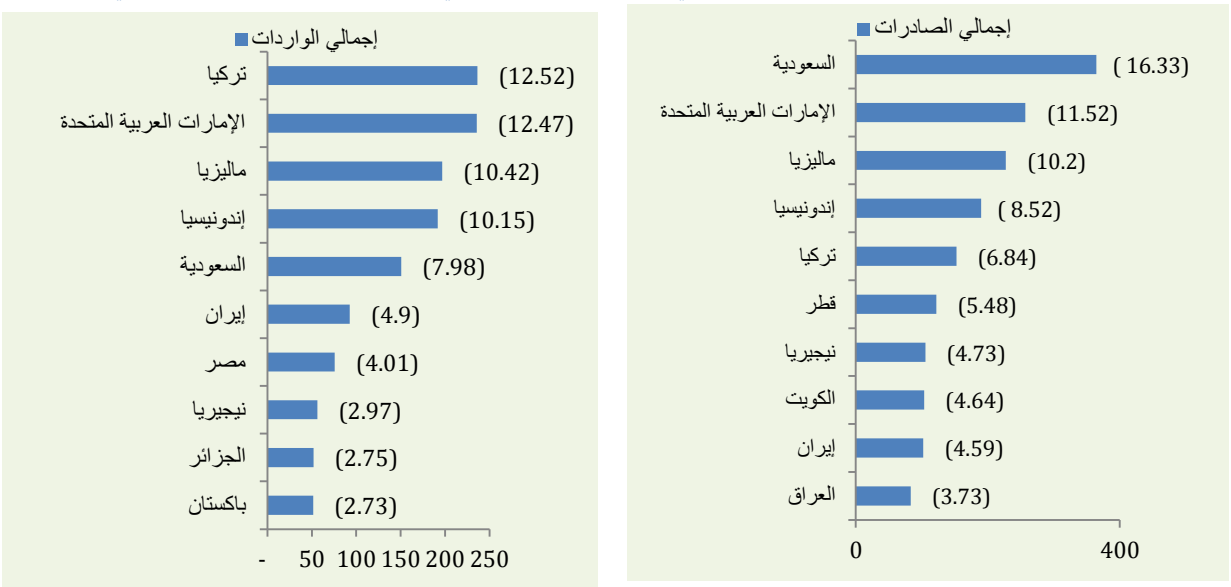

المصدر: IMF DOT Database. (*) The numbers in parenthesis represents the percentage share of the country in total exports of OIC.

كما هو الحال بالنسبة للصادرات، تتركز واردات السلع في دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل كبير في عدد قليل من البلدان (الشكل 5.3، اليمين). تصدرات تركيا والإمارات العربية المتحدة بواردات تفوق 230 مليار دولار من حيث حجم واردات السلع ومعا يشكلان 25 في المائة من مجموع واردات السلع لدول منظمة التعاون الإسلامي. وتعتبر ماليزيا وإندونيسيا من المستوردين الخمس الأوائل حيث تجاوزت حصتهما 10 في المائة. في حين شكل المستوردون الخمس الأوائل أكثر من 53.5 في المائة من مجموع واردات منظمة التعاون الإسلامي ، وتمثل البلدان العشر الأوائل 70.9 في المائة.

2.1.3 هيكل الصادرات

تنوع الصادرات والاعتماد السلعي

جلب دور تنوع الصادرات في نمو البلدان النامية اهتماما كبيرا في كتابات التنمية منذ عام 1950. لسنوات عديدة، كانت استراتيجية التنمية السائدة في كثير من البلدان النامية لصالح إحلال الواردات واستخدام واسع النطاق للسياسات التجارية التقييدية للتنوع الاقتصادي. بعد الأداء الاقتصادي القاتم في كثير من البلدان النامية في ظل سياسات تجارية حمائية تقييدية، اعتمد صانعو السياسات في هذه البلدان على استراتيجيات التنمية التي تستند إلى نهج موجه نحو الخارج لتوسيع الصادرات من خلال خفض الحواجز التجارية والانفتاح على المنافسة الأجنبية. وعدم وجود منافسة واحدة من العوامل الرئيسية في الحد من تطوير الصناعات التصديرية التنافسية.

يزيد التركيز العالي للصادرات في القليل من البنود إلى تعرض البلدان لتقلب الأسعار العالمية والصدمات الخارجية الأخرى. والهدف من تنويع الصادرات هو الحد من هذه المخاطر الإقتصادية بما في ذلك تقلب وعدم إستقرار أرباح االعملات الأجنبية، والتي لها آثار ضارة على الاقتصاد الكلي أساسا على النمو والعمالة والاستثمار. وقد أظهرت الأبحاث الحديثة أن التنويع واكتشاف منتجات وأسواق جديدة يولد عوامل خارجية إيجابية، ويسهل إنتاجية عالية ويؤدي إلى تحسين آفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

البعد المهم الآخر من تنويع الصادرات للبلدان النامية هو توليد إمكانات لتطوير كفاءة على نطاق أوسع للمنتجات المصنعة. وبعبارة أخرى، تتطور البلدان عن طريق التعلم لإيجاد أشياء جديدة، ولكن ليس فقط من خلال الاعتماد على ما فعلوه تقليديا بشكل جيد. وفي هذا السياق، من أجل تقدير مستوى تنويع بلدان منظمة التعاون الإسلامي، يتم استخدام مؤشر Herfindahl[6]. ويقارن الشكل 6.3 (اللوحة اليسرى) قيم المؤشر لتركيز الصادرات في عام 2006 و2011. ومن الواضح، أن حصة البلدان الأقل تنوعا انخفضت، في حين ارتفعت حصة الاقتصادات الأكثر تنوعا، أصبحت دول منظمة التعاون الإسلامي أكثر تنوعا ومتخلصة من الاعتماد الكبير على بنود الصادرات القليلة. وتبين اللوحة اليمنى في الشكل 6.3 الاتجاه على مدى السنوات السبع الماضية، والتي تعرض اتجاها واضحا لتنويع مرتفع (أقل قيمة للمؤشر) في البلدان الأعضاء. وكان المتوسط العادي لمؤشر تركيز الصادرات في دول منظمة التعاون الإسلامي حوالي 0.32 في عام 2006، ولكنه انخفض إلى نحو 0.21 في عام 2012، مشيرا إلى زيادة التنويع في منتجات الصادرات.

[6] اصطلاحيا، يتم حساب مؤشر Herfindahl ب $H_i = \sum_i (s_{ij})^2$. حيث S هي حصة المنتوج j في إجمالي صادرات البلد. بلد بمحفظة أعلى تنوعا للصادرات يعني مؤشر يقرب من الصفر، في حين أن البلد الذي يعتمد على بنود قليلة من الصادرات سيكون له قيمة قريبة من الواحد. في الحالة القصوى، سيكون لبلد مصدر لنوع واحد من السلع قيمة واحدة.

الشكل 6.3: تنوع الصادرات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

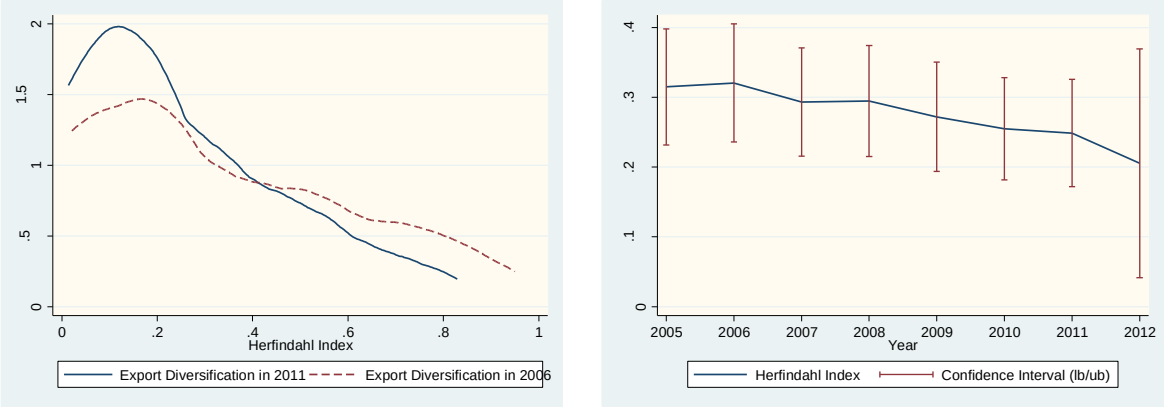

المصدر : SESRIC staff calculations based on UN Comtrade Database.

وبملاحظة التحسن الكبير في مستوى تنويع الصادرات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة، فإن هناك تباين كبير في مستوى كل بلد على حدة. ويبين الشكل 7.3 البلدان العشر الأائل حسب مستويات تخصصهم وتنويعهم للصادرات. ووفقا للبيانات المتاحة الأخيرة، فإن البلدان الأكثر تخصصا (البلدان ذات الاعتماد الأعلى على بنود قليلة من الصادرات) هي: العراق (0.97)، وسورينام (0.83)، والمالديف (0.8) وأذربيجان (0.73) وليبيا (0.71). ووفقا لقاعدة بيانات كومتريد الأمم المتحدة، كانت معظم صادرات العراق من النفط الخام، وبالتالي عرضة لتقلبات الأسعار في الوقود المعدني. بعض البلدان الأخرى هي أيضا تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية والوقود المعدني لصادراتها، مما يجعلها عرضة جدا للأسعار العالمية. والاقتصادات الأكثر تنوعا في الصادرات، هي: تركيا (0.02)، والمغرب (0.03)، وماليزيا (0.04) وتونس (0.04) ومصر (0.04). هذه الدول تصدر أكبر مجموعة من المنتجات المتنوعة والسلع دون الاعتماد بشكل كبير على أي منها.

الشكل 7.3: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأكثر تخصصا والأكثر تنوعا

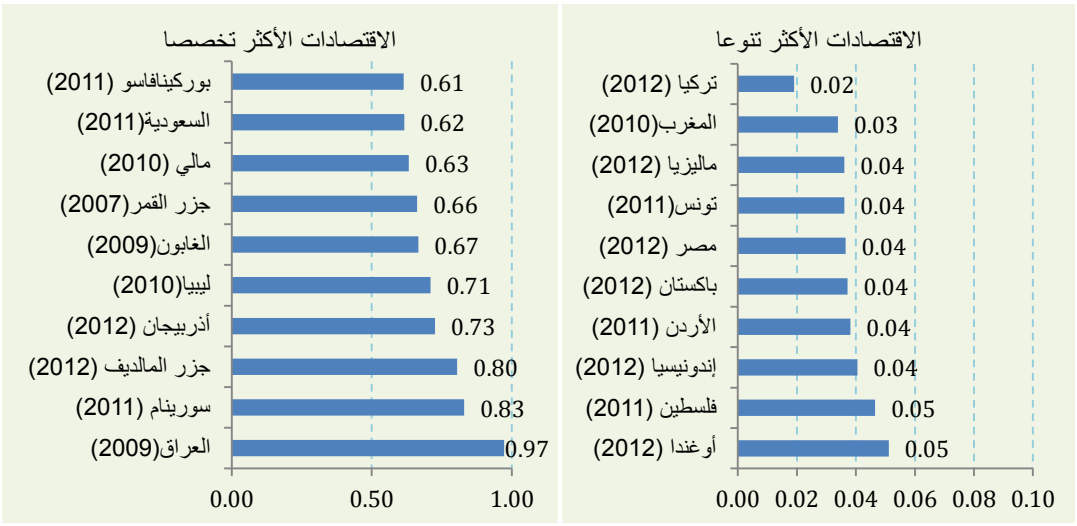

المصدر: SESRIC staff calculations based on UN Comtrade Database.

الكثافة التكنولوجية للصادرات

لقد كانت السلع ذات التكنولوجيا المتطورة من بين المكونات الأكثر ديناميكية في التجارة الدولية على مدى العقد الماضي. وبالتالي فإن قدرة البلد على المنافسة في أسواق التكنولوجيا العالية هو عاملاً مهماً في القدرة التنافسية الكلية للبلد في الاقتصاد العالمي. وعموما تقدم الكثافة التكنولوجية العالية في الصادرات آفاقا أفضل للنمو الاقتصادي في المستقبل. ولدى التجارة في منتجات التكنولوجيا المتقدمة أيضا الآثار غير المباشرة أكبر على المهارات والأنشطة كثيفة المعرفة. القدرة الوطنية على تسخير وتطويع التكنولوجيات هي العامل الرئيسي الذي يؤثر على تأثير غير المباشرة. لذلك، يمكن للسياسات الخاصة بكل بلد للتعلم التكنولوجيا واستيراد التكنولوجيا خلق ميزة نسبية بين الدول التي تتمتع خلاف مماثل من العمالة ورأس المال، أو المهارات.

ويبين (الشكل 8.3). تركيبة الصادرات حسب كثافة التكنولوجيا في دول منظمة التعاون الإسلامي. وانخفضت حصة مجموعة السلع التصديرية الأكثر حيوية، والوقود المعدني، من 56 في المائة في عام 2006 إلى 48 في المائة في عام 2009، وعادت إلى الارتفاع إلى 53 في المائة في 2011 وانخفضت بعض الشيء حصص المصنوعات المكثفة ذات التكنولوجيا العالية والمتوسطة والضعيفة. و ارتفعت حصة مجموعة السلع أقل كثافة للتكنولوجيا، والسلع الأولية غير الوقود، من 9.4 في المائة في عام 2006 إلى 12.6 في المائة في عام 2011. وخلال هذه الفترة، في حين ظلت حصة المصنوعات المكثفة ذات التكنولوجيا المتوسطة راكدة عند 5.9 في المائة، ازدادت المصنوعات المكثفة ذات التكنولوجيا المنخفضة فقط ب 0.1 نقطة مئوية من 3 في المائة إلى 3.1 في المائة. ومع ذلك، لوحظ تراجع من 11.6 في المائة إلى 10.1 في المائة في حصة صادرات المصنوعات المكثفة ذات التكنولوجيا العالية. على ما يبدو، ارتفع الاعتماد على الوقود المعدني والسلع الأولية في عام 2011. ولذلك، ينبغي بذل الجهود للحد من الاعتماد الكبير على الوقود المعدني والسلع الأولية غير النفطية، التي تنطوي على كثافة تكنولوجية أقل، وينبغي تنفيذ سياسات محددة لاستيراد وإستيعاب تكنولوجيا عالية لزيادة حصص السلع كثيفة التكنولوجيا. وهذا يتطلب أفضل آفاق النمو على المدى الطويل وزيادة القدرة التنافسية في أسواق التصدير الدولية.

الشكل 8.3: الكثافة التكنولوجية للصادرات

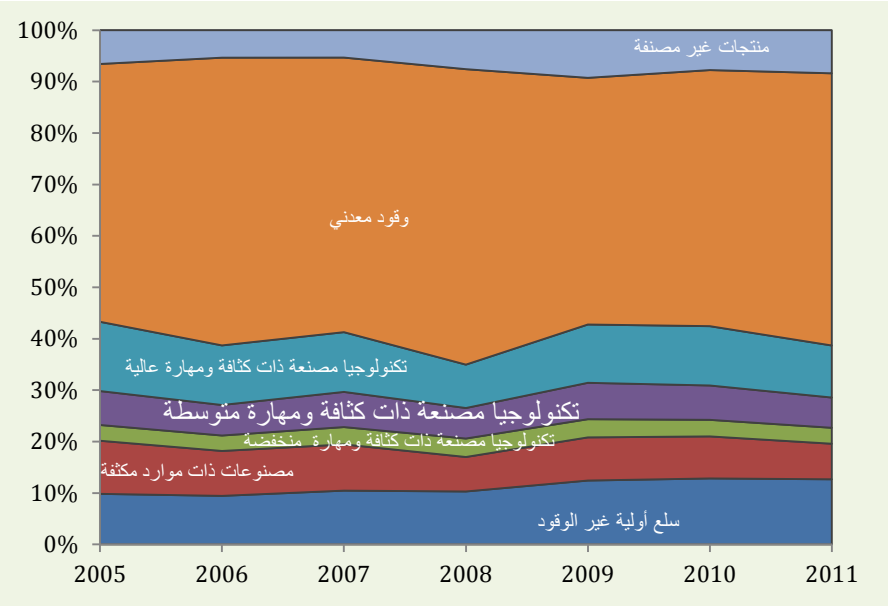

المصدر: SESRIC staff calculations based on UN Comtrade Database.

ويعرض الجدول 1.3 البلدان العشر الأوائل لدول منظمة التعاون الإسلامي التي لديها أعلى حصة في الصادرات من المجموعات الفرعية المحددة. وتركيز الصادرات في مجموعات محددة هي مرتفعة بالنسبة للسلع الأولية غير الوقود والوقود المعدني. حيث تصدر بعض الدول الأعضاء ما يصل إلى 98 في المائة فقط في هذه الفئات. وحصة المهارة العالية والمصنوعات ذات التكنولوجيا المكثفة في إجمالي الصادرات هي الأعلى في ماليزيا (38.6 في المائة)، ثم تليها الأردن (33.9 في المائة) والسنغال (19.2 في المائة). وفيما يتعلق بحصص المصنوعات ذات المهارات والكثافة التكنولوجية المتوسطة، فإن تركيا لديها أعلى حصة في هذه الفئة بنسبة 28.5 في المائة.

الجدول 1.3: البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من حيث الكثافة التكنولوجية للصادرات

السلع الأولية غير الوقود		المصنوعات ذات الموارد المكثفة		الوقود المعدني		المصنوعات ذات الكثافة التكنولوجية والمهارات المنخفضة		المصنوعات ذات الكثافة التكنولوجية والمهارات المتوسطة		المصنوعات ذات الكثافة التكنولوجية والمهارات العالية	
المالديف	98.3%	باكستان	58.9%	الجزائر	98.3%	ألبانيا	16.6%	تركيا	28.5%	ماليزيا	38.6%
بوركينافاسو	97.8%	**غامبيا**	46.6%	**أذربيجان**	94.8%	**تركيا**	15.7%	**تونس**	24.9%	**الأردن**	33.9%
غويانا	89.9%	فلسطين	41.4%	نيجيريا	89.1%	فلسطين	12.6%	لبنان	13.3%	السنغال	19.2%
الكاميرون	72.7%	**ألبانيا**	39.5%	**اليمن**	88.2%	**البحرين**	9.2%	**ماليزيا**	11.4%	**تونس**	15.8%
موزمبيق	71.2%	تونس	27.6%	السعودية	87.1%	لبنان	8.3%	البحرين	10.4%	مصر	14.5%
البحرين	70.8%	**تركيا**	23.6%	**قطر**	74.0%	**كازاخستان**	7.6%	**الأردن**	10.2%	**توغو**	12.3%
غيرقستان	66.3%	توغو	20.5%	إيران	70.5%	أوغندا	6.9%	فلسطين	9.4%	لبنان	12.0%
ساحل العاج	64.7%	**الأردن**	18.2%	**كازاخستان**	69.9%	**السنغال**	6.6%	**توغو**	8.7%	**أوغندا**	10.2%
أوغندا	61.1%	لبنان	16.8%	النيجر	69.8%	مصر	6.3%	الكاميرون	8.5%	إندونيسيا	9.1%
افغانستان	52.3%	**مصر**	15.4%	**سلطنة عمان**	68.0%	**توغو**	5.7%	**إندونيسيا**	7.8%	**السعودية**	8.6%

المصدر: SESRIC staff calculations based on UN Comtrade Database

ومن الواضح أن حصة السلع ذات التكنولوجيا أقل كثافة هي مرتفعة جدا في بعض البلدان الأعضاء، مما يجعلها أكثر عرضة لصدمات الأسعار الدولية وكما تحد من آفاق المنافسة على المدى الطويل.

2.3 تجارة الخدمات

يلعب قطاع الخدمات دورا متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي ونمو وتنمية البلدان. وهو يمثل عنصرا حاسما في الحد من الفقر والحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات التعليم والمياه والصحة.

الشكل 9.3: صادرات الخدمات

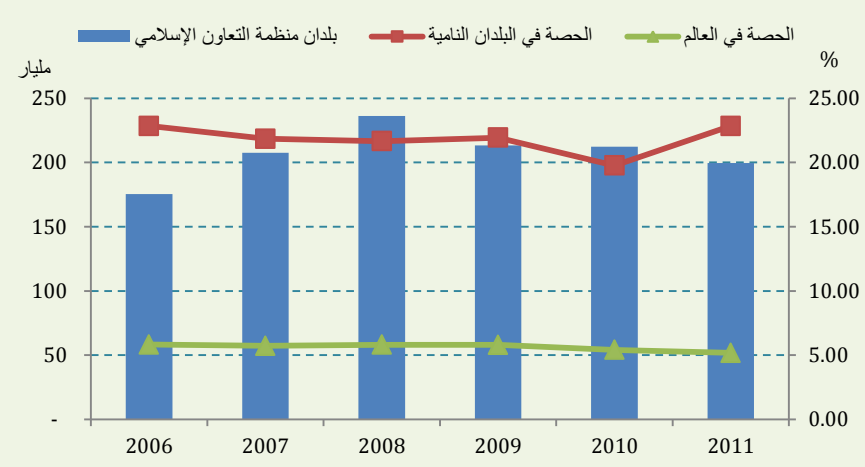

ظلت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في صادرات الخدمات العالمية أعلى بقليل من 5 في المائة في عام 2011

المصدر: UN Service Trade Database.

برز قطاع الخدمات كأكبر قطاع للاقتصاد، مساهما بحصة متزايدة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والتجارة والتشغيل. تشير مؤشرات التنمية في العالم لعام 2011 أن قطاع الخدمات شكل أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2010 وتوسع بمعدل أسرع من قطاعات الصناعات التحويلية والزراعة. ويمثل القطاع 44 في المائة من العمالة في جميع أنحاء العالم، وتشكل تجارة الخدمات ما يقرب من 20 في المائة من التجارة العالمية للسلع والخدمات، مع ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (FDI) التي تصب في القطاع (الأونكتاد 2013).

وخلافا لتجارة السلع، ظل حجم تجارة الخدمات ضعيفا في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وشهد اتجاها تنازليا منذ عام 2008. كمجموعة، بلدان منظمة التعاون الإسلامي هي المستورد الصافي للخدمات. بينما قامت بتصدير 236 مليار دولار عندما وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2008، فقد استوردت 402 مليار دولار من الخدمات في نفس العام. واعتبارا من عام 2011، انخفضت صادرات الخدمات إلى 200 مليار دولار ووارداتها إلى 287 مليار دولار.[7]

[7] ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول الكبرى لم تقدم إحصاءات حول تجارة خدماتهم لعام 2011 في وقت إعداد هذا التقرير، سواء في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة)، وكذلك البلدان النامية الأخرى (بما فيها الهند).

الشكل 10.3: واردات الخدمات

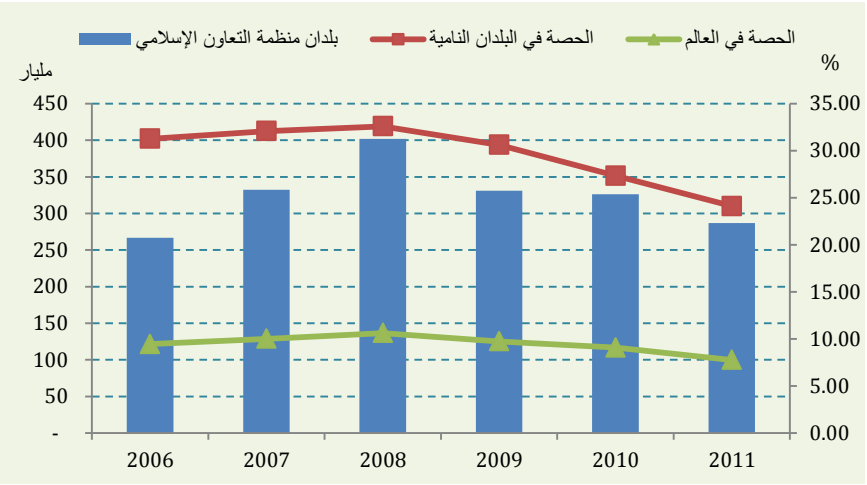

انخفضت واردات الخدمات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ما يقرب من 30 في المائة من 2008 إلى 2011.

المصدر: UN Service Trade Database.

ووفقا لذلك، انخفضت حصة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الصادرات العالمية للخدمات من 5.8 في المائة في عام 2008 إلى 5.2 في المائة في عام 2011 (الشكل 9.3). في حين أن البلدان النامية حسنت بشكل مستمر من حصتها في الصادرات العالمية للخدمات، مع الاتجاه الحالي، فإن دول منظمة التعاون الإسلامي تخلفت فيما يتعلق بحصتها في تجارة خدمات البلدان النامية. وفي عام 2008، شكلت دول منظمة التعاون الإسلامي 21.6 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات للبلدان النامية، ولكن هذه النسبة تراجعت إلى 19.8 في المائة في عام 2010. ويمكن أن تعزى الزيادة إلى 22.9 في المائة في عام 2011 إلى الملاحظات المفقودة في البلدان النامية الرئيسية مثل الهند. ويمكن ملاحظة نفس الاتجاه في ما يخص االواردات (الشكل 10.3). وتراجعت حصتها في إجمالي الواردات العالمية للخدمات من 10.9 في المائة في 2008 إلى 7.8 في المائة في 2011، بينما انخفضت حصتها في البلدان النامية إلى 24.1 في المائة في 2011 إلى 32.6 في المائة في عام 2008.

الشكل 11.3: حصص البلدان من صادرات وواردات الخدمات

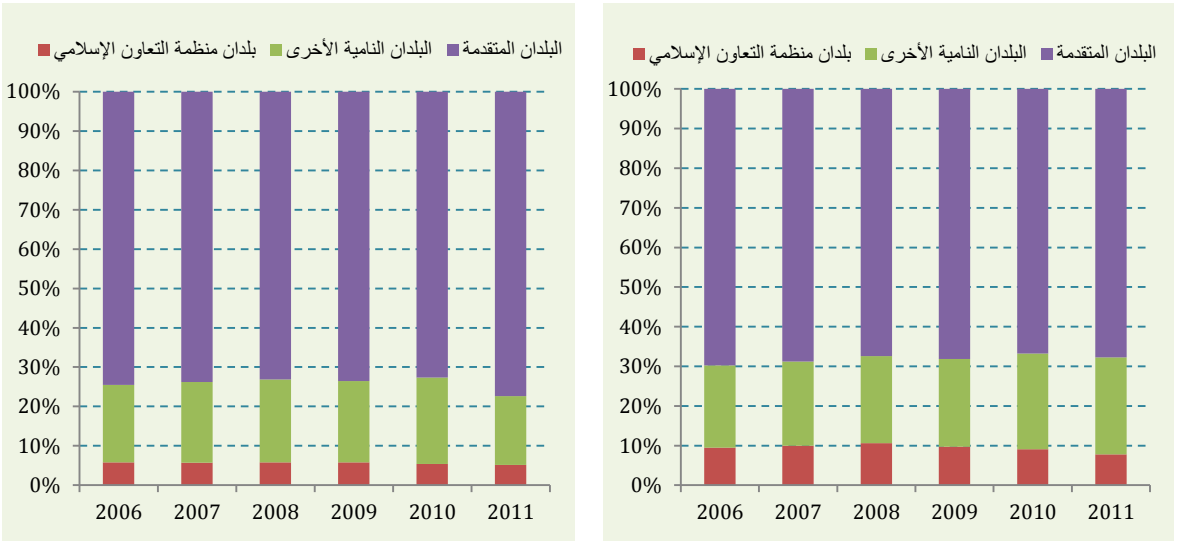

المصدر: UN Service Trade Database.

ويظهر الشكل 11.3 حصص دول منظمة التعاون الإسلامي والبلدان المتقدمة والبلدان النامية من التجارة العالمية الإجمالية في الخدمات. في حين تستحوذ الدول المتقدمة على القسم الأكبر من التجارة العالمية في الخدمات، فإن حصة البلدان النامية الأخرى تزداد بشكل مطرد. وارتفعت حصة البلدان النامية الأخرى في مجموع الصادرات العالمية من الخدمات من 19.7 في المائة في عام 2006 إلى 22 في المائة في عام 2010 (اللوحة اليسرى). والانخفاض إلى 17.5 في المائة في عام 2011 هو مرة أخرى بسبب الملاحظات المفقودة. وبالنسبة للواردات، زادت حصتها من 20.8 في المائة في عام 2006 إلى 24.5 في المائة في عام 2011. وجنبا إلى جنب مع دول منظمة التعاون الإسلامي، شكلت البلدان النامية نسبة 22.7 في المائة من مجموع الصادرات العالمية للخدمات و32.2 في المائة من إجمالي الواردات العالمية للخدمات في عام 2011 (اللوحة اليمنى).

الشكل 12.3: صادرات الخدمات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حسب القطاعات الفرعية

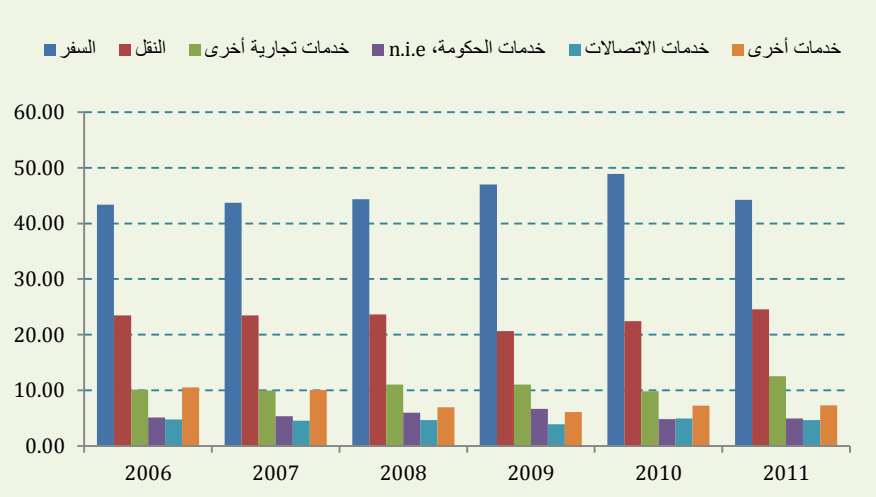

أصبحت خدمات النقل، بما في ذلك نقل الركاب والشحن، على نحو متزايد أكثر أهمية في صادرات الخدمات في دول المنظمة.

المصدر: UN Service Trade Database.

صنفت تقارير الأمم المتحدة تجارة الخدمات تحت 12 تصنيفا فرعيا[8]. عندما يتم تصنيف تجارة الخدمات لدول منظمة التعاون الإسلامي في ظل هذه القطاعات الفرعية، يمكن أن نرى أن الجزء الأكبر من تجارة خدماتها هي مصنفة في إطار خدمات النقل والسفر (الشكل 12.3 و 13.3). ويظهر الشكل 12.3 أن صادرات خدمات السفر والنقل تتبع اتجاها تصاعديا، في حين أن صادرات أنواع أخرى من الخدمات التجارية لديها اتجاهات متضاربة إلى حد ما. من حيث الواردات، ومرة أخرى مثل النقل وخدمات السفر أكثر من 57 في المائة من إجمالي واردات الخدمات في دول منظمة التعاون الإسلامي.

[8] هي الخدمات التجارية وخدمات الاتصالات، وخدمات البناء، وخدمات التوزيع، والخدمات التعليمية، والخدمات البيئية، والخدمات المالية، والخدمات ذات الصلة بالصحة والاجتماعية، والسياحة، والخدمات المتعلقة بالسفر والخدمات الترفيهية والثقافية، والرياضية، وخدمات النقل، وغيرها من الخدمات غير المدرجة في مكان آخر.

الشكل 13.3: واردات الخدمات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي حسب القطاعات الفرعية

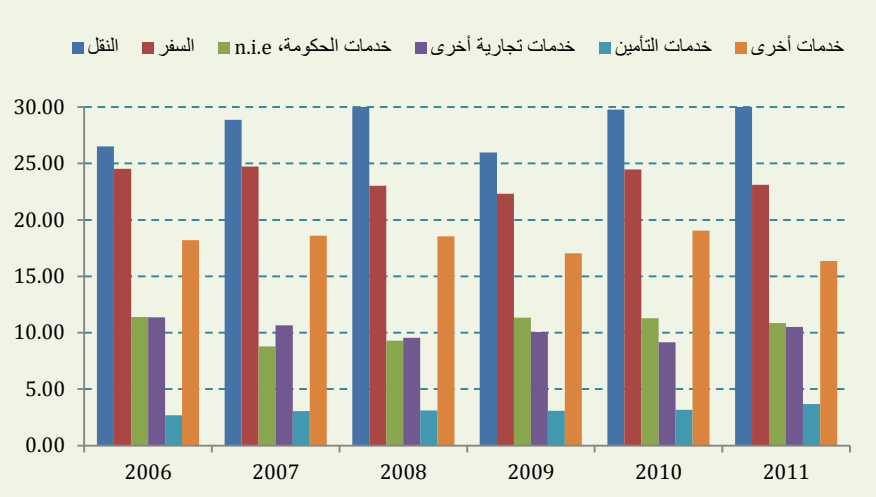

يمثل النقل وخدمات السفر معا أكثر من 57 في المائة من واردات الخدمات في دول منظمة التعاون الإسلامي

المصدر: UN Service Trade Database.

وتصدرت تركيا كمصدر في الخدمات لعام 2011 (الشكل 14.3، اليسار)، بمجموع 39 مليار دولار من الصادرات ونسبة 19.5 في المائة من حصة إجمالي صادرات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. ثم تلها ماليزيا (18 في المائة)، ولبنان (9.9 في المائة) ومصر (9.6 في المائة). وفي عام 2011، شكلت البلدان العشر الأوائل نسبة 87 في المائة من إجمالي صادرات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. وفي نفس العام، كانت المملكة العربية السعودية أكبر مستورد للخدمات (78 مليار دولار)، أي ما يعادل 27.2 في المائة من إجمالي واردات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. ثم تأتي ماليزيا (13.5 في المائة) وإندونيسيا (9.1 في المائة). وشكل المستوردون العشر الأوائل 88.3 في المائة من إجمالي واردات الخدمات لبلدان منظمة التعاون الإسلامي (اللوحة اليمنى)[9].

الشكل 14.3: أفضل عشر دول من حيث أدائها في تجارة الخدمات، 2011* (مليار دولار أمريكي، كنسبة من الإجمالي)

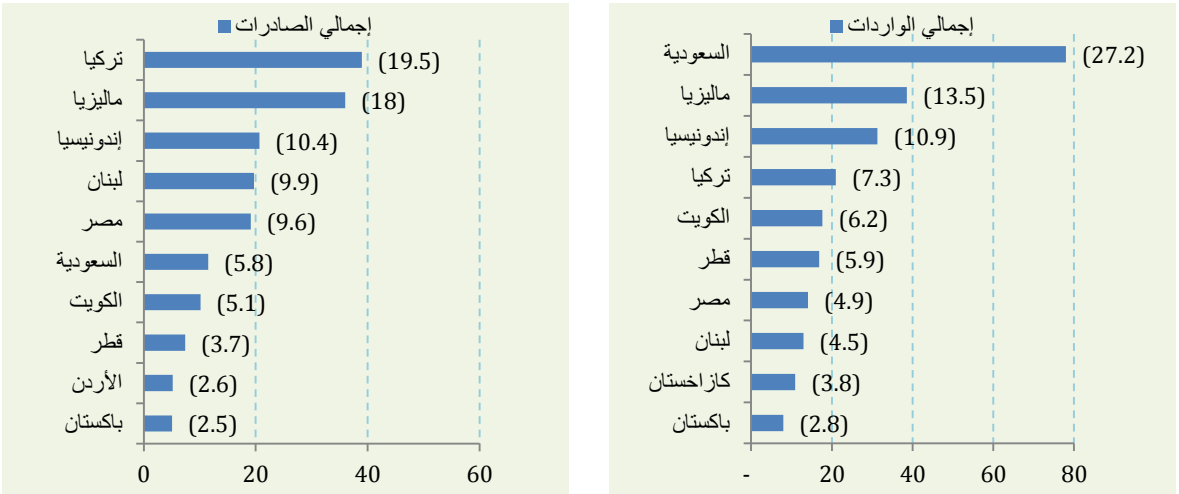

المصدر: UN Service Trade Database. (*) The numbers in parenthesis represents the percentage share of the country in total exports of OIC.

[9] على الرغم من أنهم من المصدرين والمستوردين الرئيسيين للخدمات، كانت بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس غير متوفرة في الوقت الذي تمت فيه صياغة التقرير.

النافذة 1.3 تكاليف التجارة

متوسط تكاليف التجارة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تشمل تكاليف التجارة عموما تغطية كافة تكاليف السلع حتى المستخدم النهائي بخلاف التكلفة الحدية للسلع بذاتها: تكاليف النقل (سواء تكاليف الشحن وتكاليف الوقت)، والحواجز السياسية (التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية)، وتكاليف المعلومات، وتكاليف إنفاذ العقود، والتكاليف المرتبطة باستخدام عملات مختلفة، والتكاليف القانونية والتنظيمية، وتكاليف التوزيع المحلية (تجارة الجملة والتجزئة) (Anderson and Wincoop, 2004). ولذلك، في عالم يزداد عولمة وشبكية، فإن تكاليف التجارة ذات أهمية كعامل محدد لنمط التجارة والاستثمار بين البلدين، فضلا عن التوزيع الجغرافي للإنتاج وهي أحد العوامل المهمة لقدرة بلد ما على المشاركة في شبكات الإنتاج العالمية والإقليمية (Arvis et al. (2013).

وقد أعد البنك الدولي بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (UNESCAP) مجموعة بيانات عالمية جديدة التي من تكاليف التجارة الثنائية استنادا إلى بيانات الإنتاج والتجارة، مغطية 178 دولة للفترة الزمنية 1995-2010. وفقا للبنك الدولي UNESCAP، تأثرت تكاليف التجارة بدرجات متفاوتة من خلال المسافة وتكاليف النقل والرسوم الجمركية والتدابير غير الجمركية، والخدمات اللوجستية. كما تؤكد البيانات على أهمية سلسلة التوريد وقيود الربط في شرح التكاليف المرتفعة والمستويات المنخفضة للتكامل التجاري الذي لوحظ في البلدان النامية.

الشكل B1.3: متوسط تكاليف التجارة، 1995-2010

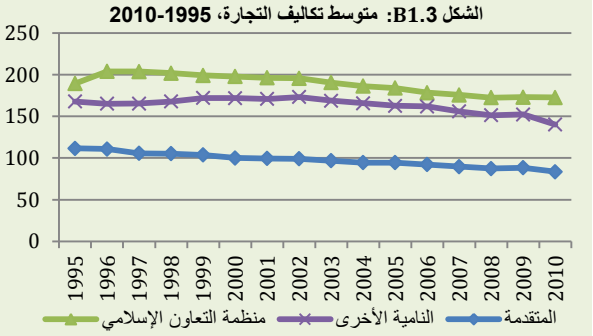

الشكل B2.3: متوسط تكاليف التجارة، 1995=100

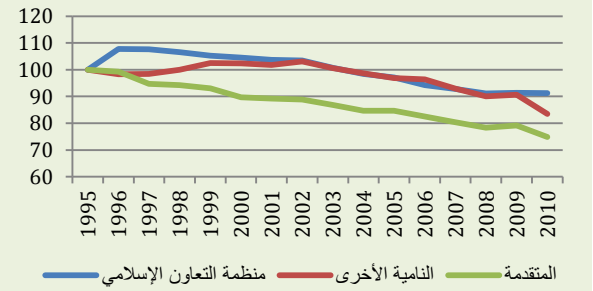

الشكل B3. 3: متوسط تكاليف التجارة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

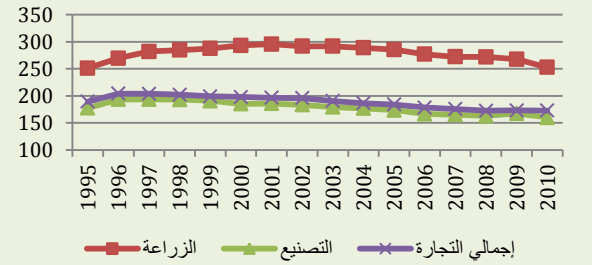

المصدر: World Bank & UNESCAP Trade Cost Database.

ويبين الشكل B1.3 تكاليف التجارة لمجموعات البلدان المختلفة على مدى الفترة 1995-2010، تم تجميع عناصرها باستخدام تكاليف التجارة الثنائية مع 20 من أكبر شركاء التصدير. كما هو واضح، على الرغم من أن الرسوم الجمركية في العديد من البلدان هي الآن في أدنى مستوياتها التاريخية، إلا أن تكاليف التجارة هي عالية عموما. يظهر متوسط تكاليف التجارة في المجموعات المختلفة للبلدان تكاليف مرتفعة للتجارة في البلدان النامية. وتعرض دول منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، تكلفة مرتفعة للتجارة. في عام 2010، كانت تكلفة التجارة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي (173 في المائة قيمية) في المتوسط أعلى بأكثر من مرتين من تلك الموجودة في البلدان المتقدمة (84 في المائة القيمية).

إن تحويل المكافئات القيمية إلى مؤشر الأرقام يجعل من الممكن تتبع تطور المعدل حسب تكاليف التجارة مع مرور الوقت في المجموعات المختلفة للبلدان. يبين الشكل B2.3 أنه، في المتوسط، انخفضت تكاليف التجارة بسرعة أكثر في البلدان المتقدمة (حوالي 25 في المائة). وتراجعت إلى حد كبير في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وانخفضت فقط حوالي 9 في المائة إلى 91.2 في عام 2010. وتسارع انخفاض التكاليف التجارية للبلدان النامية الأخرى في عام 2010 وانخفض رقم المؤشر إلى 83.4.

وأخيرا، يبين الشكل B3.3 متوسط تكاليف التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي في قطاعات الصناعات التحويلية والزراعة بشكل منفصل. وفي المتوسط، تظهر المنتجات الزراعية تكاليف عليا للتجارة، ولم تنخفض خلال الفترة قيد النظر، وهو ما يتسق مع استمرار وجود حواجز سياسية رئيسية. ولم يكن هناك سوى انخفاض في الصناعات التحويلية من 177 في المائة بحسب القيمة إلى 160 في المائة بحسب القيمة. وتحتاج هذه الدينامية إلى معالجة من قبل واضعي السياسات في دول منظمة التعاون الإسلامي اذا كانوا يريدون تعميق تكامل بلدانهم في الاقتصاد العالمي.

3.3 الميزان التجاري

سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي فائضا في الميزان التجاري في تجارة السلع في كل سنة ابتداء من 2007 إلى غاية 2012 (الشكل 15.3أ). خلال هذه الفترة، تم تسجيل أعلى فائض تجاري لبلدان منظمة التعاون الإسلامي (413 مليار دولار) في عام 2008، بينما سجل أقل فائض (75 مليار دولار) في عام 2009. بلغ الفائض التجاري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي تقريبا إلى مستوى ما قبل الأزمة في عام 2011 بمبلغ 411 مليار دولار، مما يشير إلى انتعاش قوي بعد الأزمة، لكنه انخفض بعد ذلك إلى 342 مليار دولار في عام 2012.

وانخفضت الفوائض التجارية للبلدان النامية الأخرى-التي سجلت 121 مليار دولار في عام 2007-، إلى 23 مليار دولار في عام 2010 قبل أن تتحول إلى عجز قدره 40 مليار دولار في عام 2011 و45 مليار دولار في عام 2012. وفي المقابل، شهدت مجموعة الدول المتقدمة عجزا تجاريا خلال سنوات الفترة قيد النظر، على الرغم من التراجع إلى 495 مليار دولار في عام 2009. وبينما بدأت اقتصاداتها بالتعافي من مستوياتها المنخفضة من عام 2009، ارتفع العجز التجاري لاقتصادات البلدان المتقدمة مرة أخرى إلى 926 مليار دولار في عام 2012.

الشكل 15.3: الميزان التجاري في السلع والخدمات

أ-في السلع

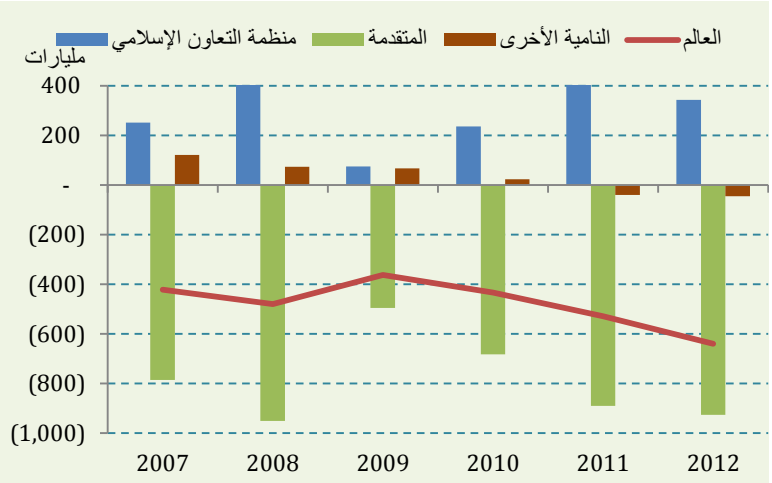

ب- في الخدمات

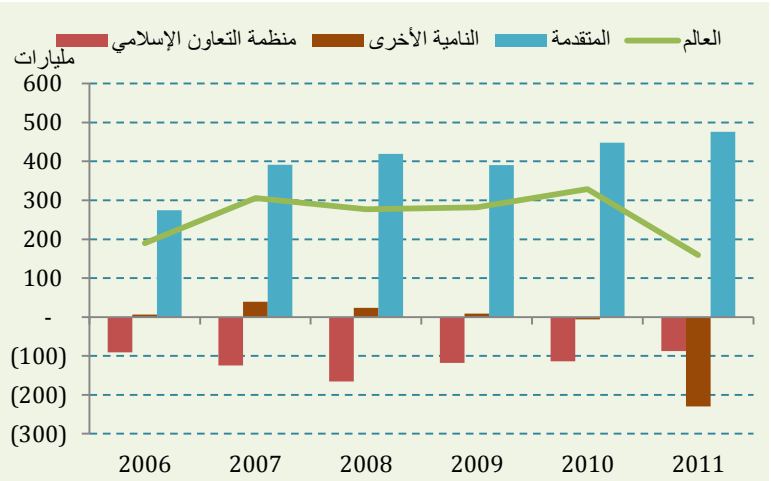

المصدر: IMF DOT Database and UN Comtrade Database.

من ناحية أخرى، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي عجزا تجاريا في تجارة الخدمات خلال الفترة قيد النظر (الشكل 15.3ب). فبعد تجاوز 165 مليار دولار في عام 2008، انخفض عجزها إلى 87 مليار دولار في عام 2011. وفي عام 2011، كانت نحو 45 في المائة من صادرات الخدمات في منظمة التعاون الإسلامي في قطاع السفر والسياحة، والتي تتطلب بنية تحتية أقل تطورا نسبيا ومعرفة أقل. ومع ذلك، من أجل تحقيق أداء أفضل في تجارة الخدمات، فإن دول منظمة التعاون الإسلامي هي بحاجة إلى مزيد من الاستثمار في قطاعات الخدمات الحيوية، بما في ذلك خدمات الاتصالات، والخدمات المالية، والخدمات المتعلقة بالصحة والأعمال والخدمات المهنية.

وعلى عكس دول منظمة التعاون الإسلامي، كانت البلدان النامية الأخرى كمجموعة قادرة على المحافظة على نسبة الصادرات / الواردات قريبة من 1، مما يدل على قرب العجز أو فائض التجاري إلى الصفر. وتعتبر الهند والبرازيل والصين من بين الدول النامية الرئيسية مع نمو قوي في تجارة الخدمات. وأدت البيانات المفقودة عن الهند إلى عجز كبير في البلدان النامية الأخرى في عام 2011. ومن ناحية أخرى، تتمتع البلدان المتقدمة، من ناحية أخرى، بفوائض تجارية كبيرة في تجارة الخدمات نظرا لبنيتها التحتية المتقدمة بشكل ملحوظ في توفير الخدمات.

4.3 التجارة السلعية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

بعد الانخفاض الحاد في عام 2009، انتعش إجمالي تجارة البضائع بين دول منظمة التعاون الإسلامي إلى 743 مليار دولار في عام 2012 وحطم رقما قياسيا آخر (الشكل 16.3، أعلى). وكان هذا الارتفاع تماشيا مع التحسن في التجارة في جميع أنحاء العالم، ولكن بلدان منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة أظهرت تحسنا قويا نسبيا مقارنة مع المتوسط العالمي. فمن عام 2007 إلى عام 2012، استمر ارتفاع حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي في إجمالي التجارة ماعدا الانخفاض الطفيف في عام 2011. وبلغ حجم التجارة البينية أعلى مستوى له في عام 2012 ومثل 18 في المائة من إجمالي التجارة في منظمة التعاون الإسلامي.

هناك أنماط مماثلة في حالة الصادرات والواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي على حد سواء. منذ عام 2009، ارتفعت الصادرات البينية بشكل كبير من 202 مليار دولار إلى 355 مليار دولار، حيث ارتفعت حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي 0.1 نقطة مئوية فقط لتصل إلى 15.9 في المائة في عام 2012 (الشكل 16.3، الوسط). وفي عام 2011، وعلى الرغم من أن الصادرات البينية وصلت إلى أعلى مستوى لها ب 325 مليار دولار، فقد شهدت حصتها في إجمالي الصادرات لدول منظمة التعاون الإسلامي انخفاضا بنسبة 0.8 نقطة مئوية، أي انخفاضا بنسبة 15 في المائة. في عام 2012، مع زيادة في إجمالي الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي إلى 355 مليار دولار، فإن حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات من دول منظمة التعاون الإسلامي ارتفعت إلى 15.9 في المائة.

الشكل 16.3: التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، الحجم والحصة من إجمالي التجارة

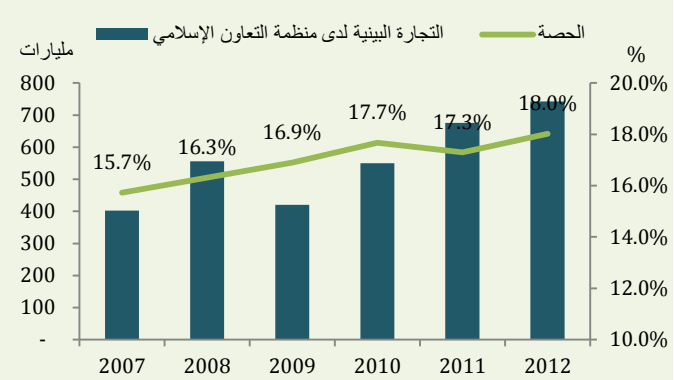

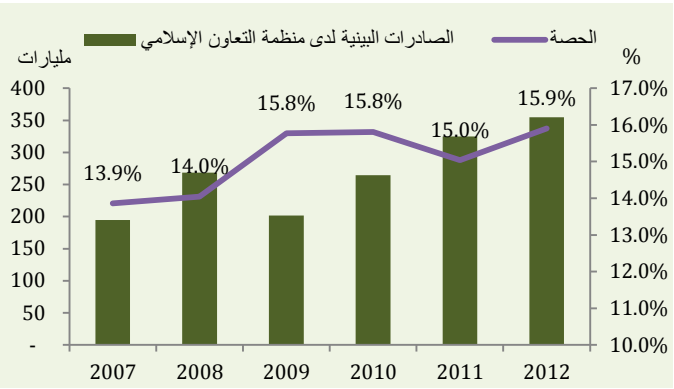

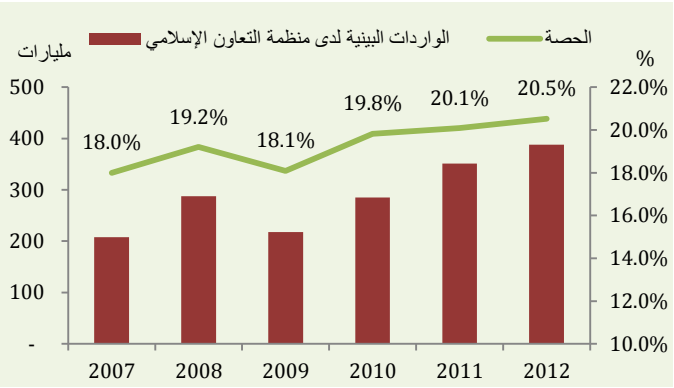

المصدر : IMF DOT Database

وبالمثل، ارتفعت الواردات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي باستمرار خلال الأربع السنوات الماضية وبلغت 388 مليار دولار في عام 2012 مقارنة مع 218 مليار دولار في عام 2009، وهو ما يمثل زيادة في حصتها من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي من 18.1 في المائة إلى 20.5 في المائة (الشكل 16.3، أسفل).

ويعرض الشكل 17.3 قائمة بالدول الأعضاء العشر الأوائل من حيث الصادرات البينية. ففي عام 2012، عشرة بلدان فقط في منظمة التعاون الإسلامي حققت نسبة 78.5 في المائة من الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. وتصدرت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى مع 65.6 مليار دولار، أو نسبة 18.5 في المائة من الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي، تليها تركيا ب 55.2 مليار دولار والمملكة العربية السعودية ب 46.3 مليار دولار (الشكل 17.3، اليسار). وجنبا إلى جنب مع ماليزيا (25.1 مليار دولار) وإندونيسيا (23.1 مليار دولار)، تمثل هذه البلدان الخمسة نسبة 60.7 في المائة من إجمالي الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. وكانت إيران ومصر والكويت وسوريا وباكستان أيضا من بين البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي في الصادرات البينية.

وشهدت بعض بلدان منظمة التعاون الإسلامي بأحجام أقل نسبيا من الصادرات البينية أعلى حصص من الصادرات البينية في إجمالي صادراتها. على سبيل المثال، على الرغم من حجم التجارة المنخفض من حيث القيمة المطلقة،ذهبت نحو 96.4 في المائة من صادرات الصومال لدول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2012. وبلغت حصة الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي 94.3 في المائة في عام 2012 (من 67.6 في المائة في عام 2011) في سوريا، 93.6 في المائة في إجمالي الصادرات في جيبوتي، 79.1 في المائة في السودان و70.4 في المائة في غيرقستان. وسوريا هي الدولة الوحيدة ضمن قائمة البلدان العشر الأوائل من حيث حجم وحصة الصادرات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي. وكانت أفغانستان والأردن وطاجيكستان ولبنان وتوغو

أيضا من بين البلدان العشر الأوائل بأعلى حصص الصادرات البينية في إجمالي صادراتها (الشكل 17.3، يمين).

الشكل 17.3: البلدان العشر الأوائل من حيث الصادرات البينية، 2012 (مليار دولار أمريكي، % من الإجمالي)

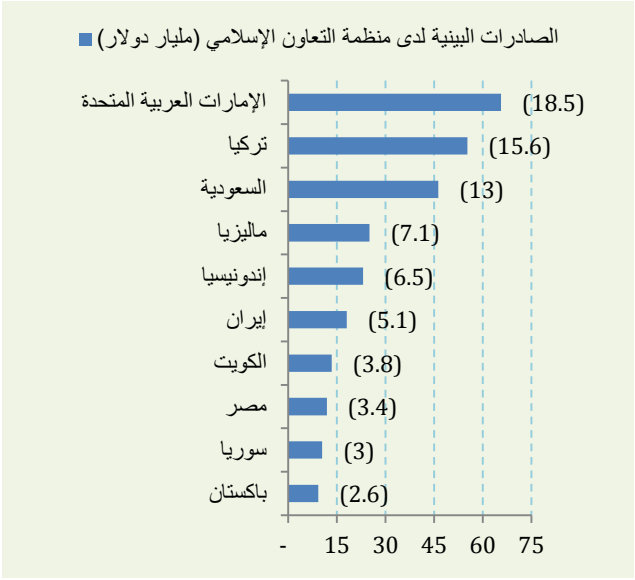

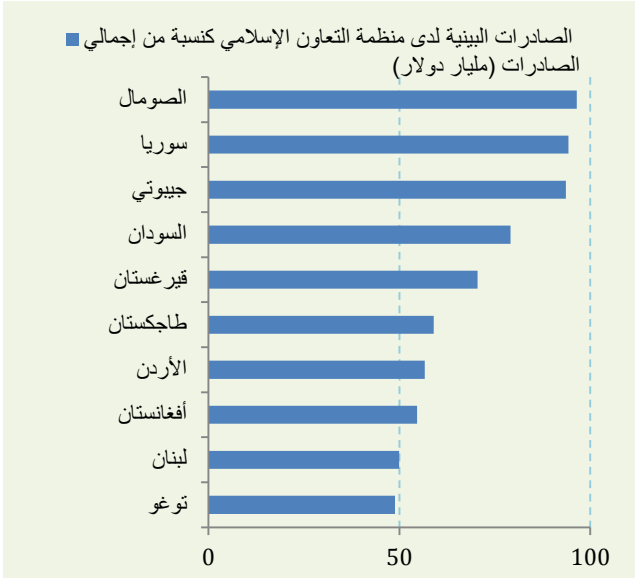

المصدر : IMF DOT Database.

5.3 السياسات التجارية

التجارة الدولية هي واحدة من أهم الدوافع للنمو العالمي والتقارب والحد من الفقر. وعلى الرغم من مخاوف الحماية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، فإن معظم البلدان فضلت اعتماد سياسات تمكن من تقليل المخاطر التي يمكن أن تحقق أعلى انفتاح. وفيما يتعلق بتأثيرات الأزمة، تشير التحليلات إلى أن الاقتصادات المفتوحة شهدت انخفاضا سريعا في تجارتها ودخلها (الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بالاقتصادات التي كانت أقل اندماجا في الأسواق العالمية. من جهة أخرى، تعافت الاقتصادات أكثر تكاملا بسرعة كبيرة.

وعادة ما تستخدم الدول تدابير سياسة تجارية، والتي تشمل الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية لعدم تشجيع استيراد المنتجات الأجنبية، جنبا إلى جنب مع تدابير سياسية صناعية، من أجل تحفيز النمو الصناعي والتنوع الاقتصادي. ووفقا لذلك، يهدف دعم تدابير خاصة للقطاعات الصناعية، جنبا إلى جنب مع التعريفات و/أو تدابير تجارية أخرى إلى حمايتهم من المنافسة الأجنبية في السوق المحلية، وتعزيز أدائها في مجال تصديرهم في نفس الوقت. وتؤثر هذه السياسات التجارية على النشاط الاقتصادي والرفاه ليس فقط في البلد التي شرعت هذه السياسات ولكن في بلدانهم الشريكة تجاريا أيضا.

ويقارن الشكل 18.3 متوسط مستوى الحمائية المطبقة في دول منظمة التعاون الإسلامي مع المتوسط العالمي والاقتصادات الرئيسية الأخرى، من خلال استخدام البيانات المتاحة الأخيرة في التعريفات

الجمركية وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية(MFN)[10]. ويشمل متوسطات معدلات التعريفة الجمركية على المنتجات الزراعية وغير الزراعية أيضا.ومن خلال تطبيق متوسط معدل التعريفة ل 11.6 في المائة، تكشف دول منظمة التعاون الإسلامي عن وجود صورة أكثر حمائية بالمقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 9 في المائة ومتوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 5.3 في المائة. هذه النسبة هي أكثر من ثلاثة أضعاف معدلات التعريفة المطبقة من قبل الولايات المتحدة. تقليديا، تتمتع المنتجات الزراعية بأعلى حمائية. في هذه المنتجات، ظلت دول منظمة التعاون الإسلامي أكثر مجموعة حمائية بمعدل التعريفة 17.1 في المئة، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 15.3 في المائة والمتوسط الأوروبي البالغ 13.9 في المئة.

الشكل 18.3: متوسط معدلات الرسوم الجمركية

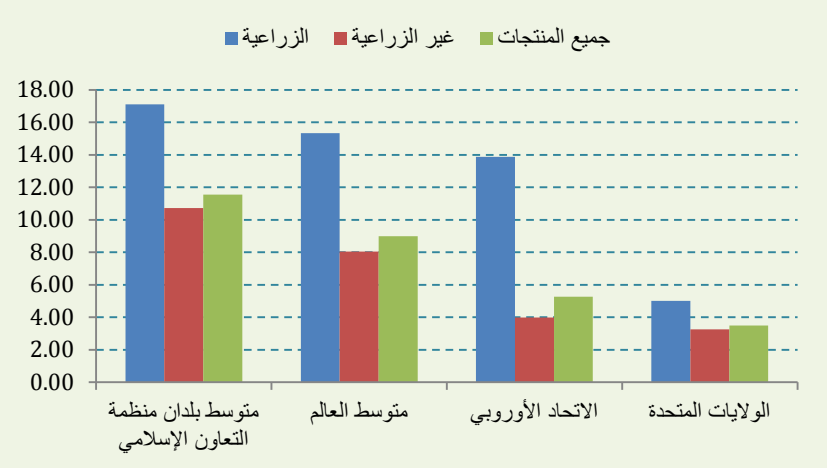

في جميع الفئات، تفرض بلدان منظمة التعاون الإسلامي رسوما جمركية أعلى من المتوسط العالمي

المصدر: World Tariff Profiles, WTO/ITC/UNCTAD.

باعتبار أن تدابير السياسة التجارية هي عناصر مهمة في السياسات الصناعية من أجل تعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية، فإنه ينبغي إجراء تحليلات دقيقة لقياس فعالية هذه السياسات التقييدية من أجل رفاهية البلد على المدى الطويل. وإذا لم ينظم بشكل صحيح، فقد تضر مثل هذه التدابير غالبية السكان، دون أن تساهم بشكل كبير في الرفاه العام للبلد.

[10] في الاستخدام الجاري، التعريفات الجمركية وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) هي ما وعدت به البلدان لفرض على الواردات من الأعضاء الآخرين في منظمة التجارة العالمية (WTO)، إلا إذا كان البلد هو جزء من اتفاق التجارة التفضيلية (مثل منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي). هذا يعني أنه، من الناحية العملية، معدلات MFN هي الأعلى (الأكثر تقيدا) والتي تهم أعضاء منظمة التجارة العالمية بعضها البعض.

القسم الرابع

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

يسجل ميزان المدفوعات جميع المعاملات الاقتصادية بين الكيانات المقيمة وغير المقيمة خلال فترة معينة. ويحدد ميزان الحساب الجاري تعرض اقتصاد لبقية العالم، في حين يوضح حساب رأس المال والحساب المالي كيف يتم تمويل ذلك. ويحلل هذا القسم التطورات في ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

1.4 ميزان الحساب الجاري

بعد أن شهد اتجاها تصاعديا بين عامي 2009 و 2011، انخفض فائض الحساب الجاري في دول منظمة التعاون الإسلامي في 2012 (الشكل 1.4). وبالتالي، يبلغ فائض ميزان الحساب الجاري ما يقرب 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 مقارنة ب 6.8 في المائة في عام 2011. وهذا الانخفاض هو نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية.

الشكل 1.4: ميزان الحساب الجاري

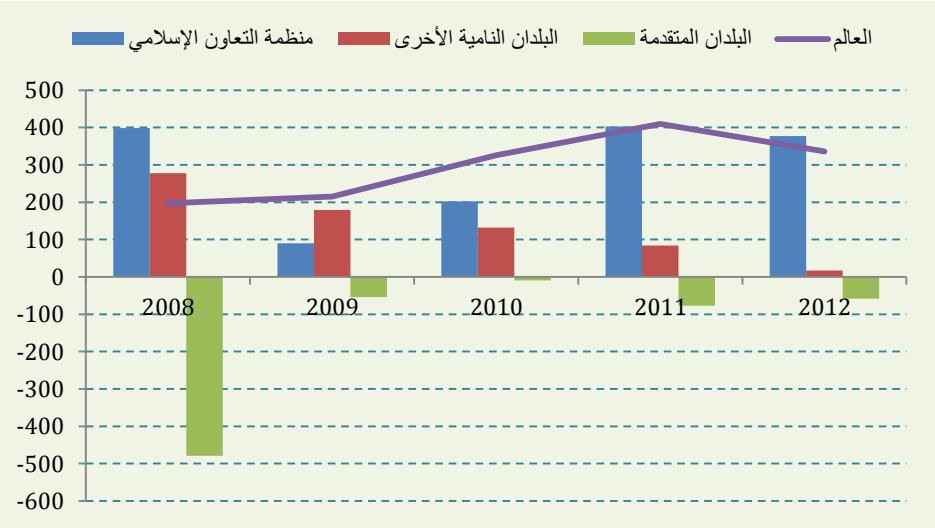

انخفض فائض الحساب الجاري في بلدان المنظمة بعض الشيء في عام 2012

المصدر: IMF, World Economic Outlook 2013 and SESRIC BASEIND Database.

من ناحية أخرى، وإن كانت هناك بعض التحسنات، فإن عجز الحساب الجاري ظل مستقرا في البلدان المتقدمة، حوالي 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2011. وبعد تجاوز 270 مليار دولار في عام 2008 بدأت فوائض الحساب الجاري للبلدان النامية الأخرى تتباطأ خلال الفترة قيد النظر. وعموما ميزان الحساب الجاري في العالم هو فائض.

2.4 الديون الخارجية

شهد إجمالي رصيد الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي اتجاها تصاعديا خلال الفترة قيد النظر. في عام 2012، بلغ إجمالي الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي 1.116 مليار دولار، مع زيادة 5 في المائة عن عام 2010. وأصبح الوضع أسوأ عندما ننظر في حقيقة أنه وفقا لتصنيف البنك الدولي الأخير، لا زالت 21 دولة في منظمة التعاون الإسلامي تصنف كبلدان فقيرة مثقلة بالديون (HIPC)، من بينها 18 بلدا مصنفا كأقل البلدان نموا (LDC's). ومع ذلك، كما هو موضح في الشكل 2.4، شهدت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وحصته في إجمالي ديون البلدان النامية اتجاها تنازليا خلال الفترة قيد منذ 2009. كانت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الإسلامي، كمجموعة، نحو 22.8 في المائة في عام 2009، مقارنة ب 18.7 في المائة في عام 2011. وخلال نفس الفترة، أظهر إجمالي رصيد الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي حصة منخفضة في إجمالي رصيد الديون الخارجية للبلدان النامية. وانخفض من نسبة 25.3 في المائة في عام 2009 إلى 22.9 في المائة في عام 2011. ويدل مثل هذا الانخفاض في الحصةعلى أن الزيادة في إجمالي رصيد الدين لبلدان منظمة التعاون الإسلامي كانت أقل من البلدان النامية الأخرى.

الشكل 2.4: إجمالي رصيد الديون الخارجية

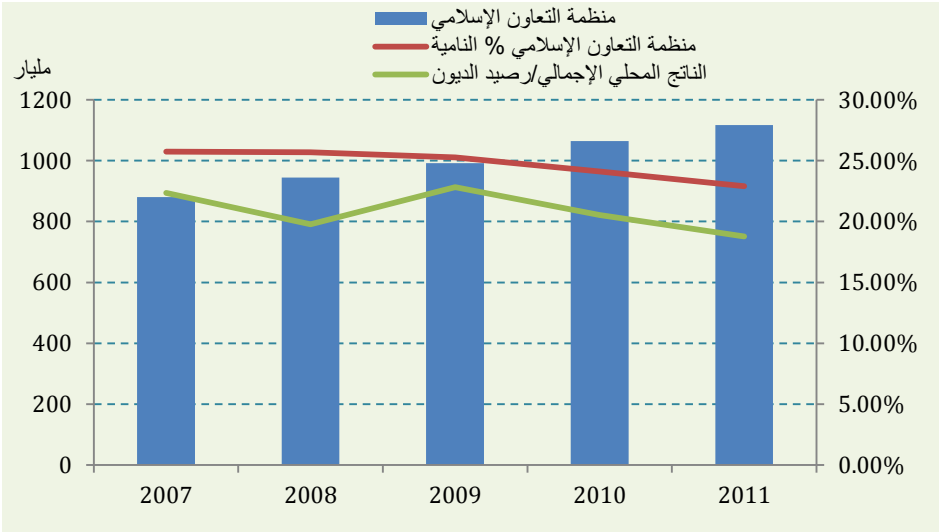

إجمالي رصيد الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي هو في ارتفاع

المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database

وارتفع معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في 15 دولة في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة قيد النظر. وهذه هي الدول: غويانا (43.6 في المائة إلى 71.6 في المائة)، وألبانيا (27.1 في المائة إلى 45.8 في المائة)، وطاجكستان (36.2 في المائة إلى 50.9 في المائة)، وقيرغيستان (75.7 في المائة إلى 88.5 في المائة) وسيراليون (25.9 في المائة إلى 36.2 في المائة)، وأوغندا (من 12.7 في المائة إلى 21.9 في المائة)، والسنغال (22.9 في المائة إلى 29.9 في المائة)، وبنين (من 13.9 في المائة إلى 19.5 في المائة)، وموريتانيا (من 60.9 في المائة إلى 63.2 في المائة)، وبوركينافاسو (من 21.7 في المائة إلى 23.7 في المائة) والمغرب (من 27.5 في المائة إلى 29.3). وأذربيجان (من 11.4 في المائة إلى 13 في المائة) ومالي (25.9 في المائة إلى 27.5 في المائة)، وماليزيا (32.6 في المائة إلى 32.8 في المائة)، ونجيريا (من 5.3 في المائة إلى 5.4 في المائة).

وارتفع معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في 15 دولة في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة قيد النظر. وهذه هي الدول: غويانا (43.6 في المائة إلى 71.6 في المائة)، وألبانيا (27.1 في المائة إلى 45.8 في المائة)، وطاجكستان (36.2 في المائة إلى 50.9 في المائة)، وقيرغيستان (75.7 في المائة إلى 88.5 في المائة) وسيراليون (25.9 في المائة إلى 36.2 في المائة)، وأوغندا (من 12.7 في المائة إلى 21.9 في المائة)، والسنغال (22.9 في المائة إلى 29.9 في المائة)، وبنين (من 13.9 في المائة إلى 19.5 في المائة)، وموريتانيا (من 60.9 في المائة إلى 63.2 في المائة)، وبوركينافاسو (من 21.7 في المائة إلى 23.7 في المائة) والمغرب (من 27.5 في المائة إلى 29.3). وأذربيجان (من 11.4 في المائة إلى 13 في المائة) ومالي (25.9 في المائة إلى 27.5 في المائة)، وماليزيا (32.6 في المائة إلى 32.8 في المائة)، ونجيريا (من 5.3 في المائة إلى 5.4 في المائة). وبالأرقام المطلقة، كانت البلدان الخمسة الأوائل الأكثر مديونية تركيا (307.0 مليار دولار، أي ما يعادل 39.6 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي)، وإندونيسيا (213.5 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 25.2 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي)، وكازاخستان (124.4 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 67.9 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي)، وماليزيا (94.5 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 32.8 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي)، وباكستان (60.2 مليار دولار أي ما يعادل 28.6 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي) (الشكل 3.4).

الشكل 3.4: بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأكثر مديونية، 2011

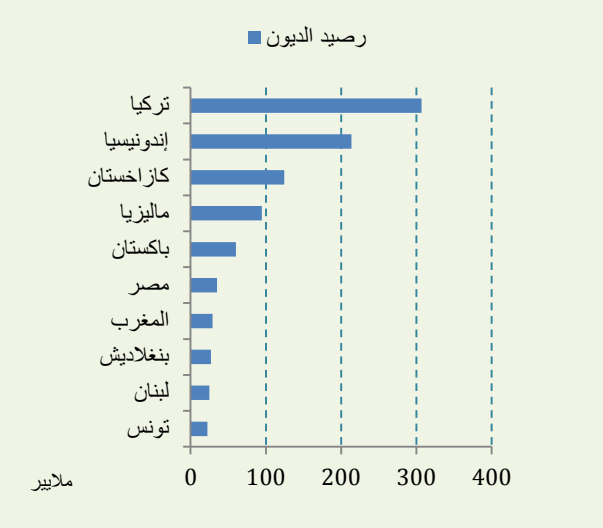

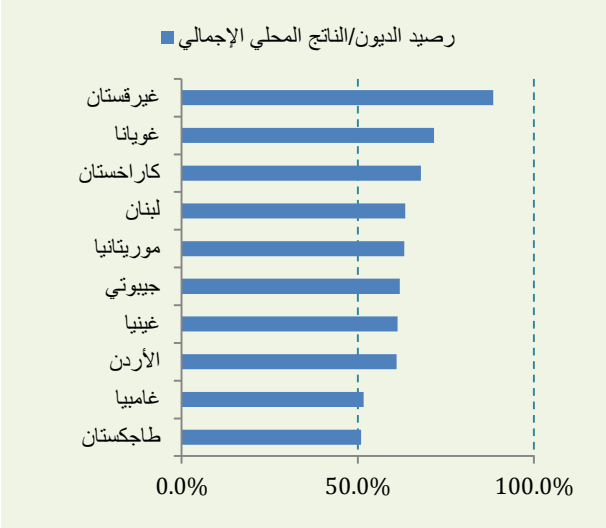

المصدر: World Bank, WDI Database

إن تركيبة رصيد الدين الخارجي هي عامل مهم في تحليل الديون، لما له من تأثير مباشر على عملية سداد الديون، وإعادة الجدولة والإعفاء. إجمالي رصيد الديون الخارجية هو مكون من ثلاث فئات من الديون: (أ) الديون طويلة الأجل (LDOD)، الذي هو مزيج من الدين العام، والدين المكفول من قبل الدولة، والديون الخاصة غير المضمونة، (ب) الديون قصيرة الأجل (STD)، و (ج) استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي (IMFCR).

الشكل 4.4: تركيبة رصيد الديون الخارجية

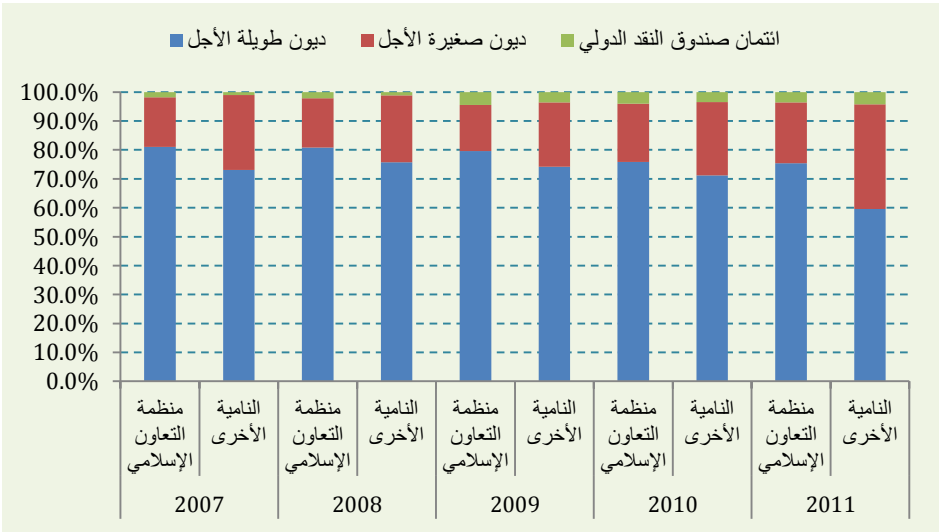

بلغ استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي أقل من 2% في سبع دول أعضاء في المنظمة

المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database.

يختلف قليلا تكوين إجمالي الديون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي عن البلدان النامية الأخرى. وعلى الرغم من أن الديون طويلة الأجل تمثل النصيب الأكبر من إجمالي الديون الخارجية في

كل من المجموعتين، فإن حصتها في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ظلت مرتفعة نسبيا. كما هو مبين في الشكل 4.4 بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، انخفضت حصة LDOD في مجموع الديون من 81.1 في المائة في عام 2007 إلى 75.3 في المائة في عام 2011. وبالمثل، بالنسبة للبلدان النامية الأخرى، انخفضت تلك النسبة من 73.0 في المائة في عام 2007 إلى 59.6 في المائة في عام 2011. وكانت حصة الديون القصيرة الأجل في إجمالي الدين 17.1 في المائة بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي ونسبة 21.1 في المئة بالنسبة للبلدان النامية الأخرى في عام 2011، في حين، لا يزال استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي منخفضا جدا في كلا المجموعتين.

أما بالنسبة للبلدان كل على حدة، تمثل الديون طويلة الأجل أكثر من 90 في المائة من إجمالي الديون الخارجية في 6 دول عضو في منظمة التعاون الإسلامي، وتنوعت هذه الحصة في عام 2011 من 93.9 في المائة في تشاد إلى 25.4 في المائة في إيران. ويمثل استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، من ناحية أخرى، أقل من 2 في المائة في 7 بلدا عضوا في المنظمة، ومع ذلك، وصلت إلى 39.5 في المائة في توغو. ومن ناحية أخرى، في حين بلغت حصة الديون قصيرة الأجل أقل من 10 في المائة في 24 عضوا، إلا أنها وصلت إلى 63.0 في المائة في إيران، و56.0 في المائة في الأردن و46.2 في المائة في ماليزيا، و 32.9 في المائة في غويانا و31.6 في المائة في نيجيريا.

3.4 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، بزيادة 18.2 في المائة، 1351 مليار دولار في عام 2012، حيث ذهبت معظم هذه التدفقات على نحو متزايد إلى البلدان النامية (الشكل 5.4). واعتبارا من عام 2008، كانت البلدان المتقدمة وجهة ل 56.5 في المائة ل 1816 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى 42 في المائة في عام 2012. وعلى الرغم من الانخفاض في حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في 2012، لاتزال موطنا لأكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام 2012.

أما بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة قيد النظر غير مرضية بشكل عام. ومع ذلك، كان هناك تحسن ملحوظ في هذه التدفقات التي ارتفعت لتصل إلى 174 مليار دولار في عام 2008، ومع ذلك، بالتوازي مع الاتجاهات العالمية، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى 139 مليار دولار في عام 2009. بالرغم من وجود زيادة طفيفة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2011، كان هناك انخفاض آخر في عام 2012 ل137 مليار دولار. وقد تراجعت حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية منذ 2009، ولكن في عام 2012 انخفضت إلى 17.3 في المائة (الشكل 5.4). ووفقا لذلك، انخفضت تدفقات حصتها في

الشكل 5.4: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

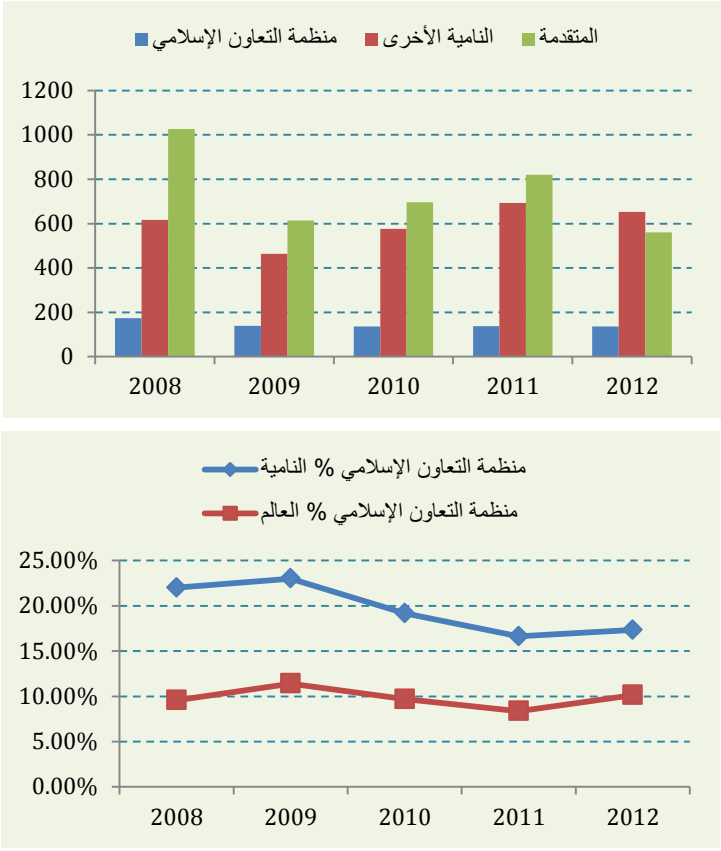

المصدر: UNCTAD, FDI Statistics 2012

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية من 11.4 في المائة في عام 2009 إلى 10.1 في المائة في عام 2012.

كما كان الحال في معظم المجاميع الاقتصادية الكلية الرئيسية، تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الإسلامي أيضا في عدد قليل منها. في عام 2012، أخذت إندونيسيا الصدارة مع 19.9 مليار دولار من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بنسبة 14.5 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع دول منظمة التعاون الإسلامي، تليها كازاخستان (14.0 مليار دولار)، وتركيا (12.4 مليار دولار)، والمملكة العربية السعودية (12.1 مليار دولار)، وماليزيا (10.0 مليار دولار)،. حيث تمثل هذه الدول الخمس، معا، 50.0 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع بلدان منظمة التعاون الاسلامي (الشكل 6.4).

الشكل 6.4: البلدان العشر الأوائل من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2012

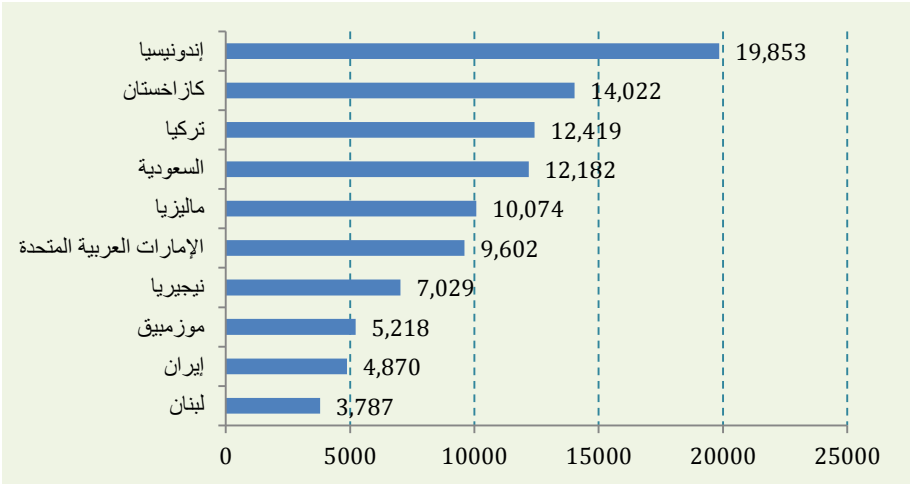

تركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي في عدد قليل منها

المصدر: UNCTAD, FDI Statistics 2012.

وتظهر هذه الصورة أن معظم دول منظمة التعاون الإسلامي لا تزال غير قادرة على خلق بيئة اقتصادية مواتية وتوفير الشروط المطلوبة لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبناء على ذلك، فإن بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بصفة عامة، تحتاج إلى اتخاذ بعض التدابير لإنشاء

بيئة مواتية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من الإصلاحات أن تحسن من مناخ الأعمال وتقديم حوافز الاستثمار للمستثمرين الأجانب. وهذا يتطلب بناء بنية تحتية كافية والاستثمار في التقنيات الحديثة لتعزيز قدراتها الإنتاجية، التي لا تزال تحد كبير في معظمها.

4.4 تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية

لا تزال المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) مصدرا مهما من مصادر التمويل بالنسبة للعديد من البلدان النامية. ولا تزال تشكل جزءا كبيرا من إجمالي التدفقات المالية الصافية إلى هذه البلدان، وتلعب دورا رئيسيا في نموها الاقتصادي والتنمية. في عام 2011، وصل صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع الجهات المانحة للبلدان النامية 91.5 مليار دولار مقارنة مع 79.9 مليار دولار في عام 2007. ومع ذلك، وخلال هذه الفترة، كان هناك انخفاض في تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 41.9 مليار دولار في 2011 مقارنة مع 44.5 في عام 2007. وفقا لذلك، انخفضت حصة منظمة التعاون الإسلامي في مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى البلدان النامية أيضا من 55.7 في المائة في عام 2007 إلى 45.9 في المائة في عام 2011 (الشكل 4.7). هذا يعني أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تلقت مساعدات إنمائية رسمية أقل بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى.

الشكل 7.4: صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية

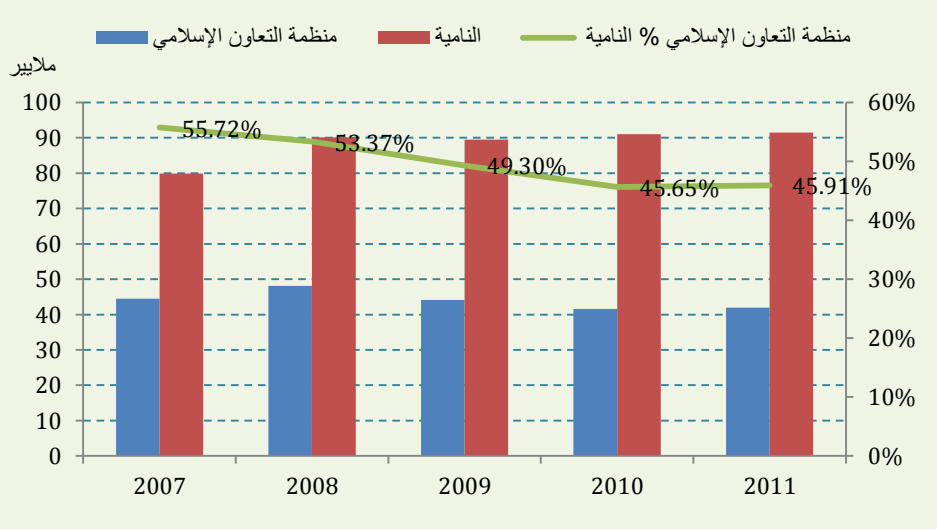

أظهرت تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي إتجاهاً نحو الإنخفاض

المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database.

ويلاحظ أيضا تركز تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عدد قليل منها، حيث تلقت 10 دول أعضاء في المنظمة 57.6 في المائة من إجمالي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ومن بين البلدان العشر الأوائل المتلقية للتدفقات، تصدرت أفغانستان المقدمة مع تدفقات بلغت 6.7 مليار دولار، تليها باكستان (3.5

مليار دولار)، وفلسطين (2.4 مليار دولار)، والموزمبيق (2.0 مليار دولار)، والعراق (1.9 مليار دولار) ونيجيريا (1.8 مليار دولار)وأوغندا (1.6 مليار دولار) وبنغلاديش (1.5 ملياررر دولار) وساحل العاج (1.4 مليار دولار) ومالي (1.3 مليار دولار). وخلال الفترة قيد النظر، شهدت 16 بلدا عضوا انخفاضا في صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية.

الشكل 8.4: المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي

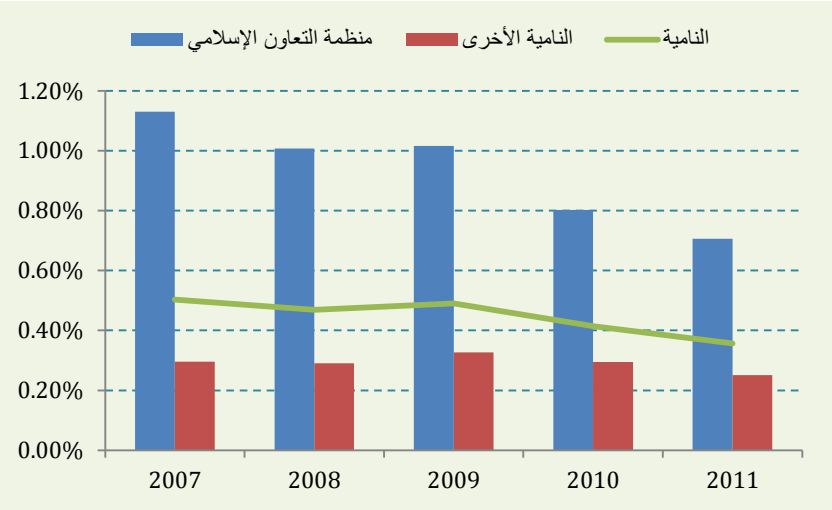

تمثل تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية أقل من واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 12 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي

المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database.

ويبين الشكل 8.4 أن صافي مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت بالنسبة لجميع مجموعات البلاد منذ عام 2009. بشكل عام، تمثل المساعدات الإنمائية الرسمية نسبة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من البلدان النامية الأخرى. وانخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية الأخرى من 0.30 في المائة في عام 2007 إلى نسبة 0.25 في المائة في 2011. وبالمثل، وفي دول منظمة التعاون الإسلامي، انخفضت هذه النسبة من 1.13 في المائة في عام 2007 إلى 0.71 في المائة في عام 2011.

على الصعيد القطري الفردي، بلغت تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2011 نسبة 37.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفغانستان، تليها 16.2 في المائة في الموزمبيق، و15.1 في المائة في توغو، و14.9 في المائة في غامبيا، و14.8 في المائة في سيراليون . والجدير بالذكر أن تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية مثلت أقل من واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 12 بلدا عضوا في المنظمة.

الشكل 9.4: نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية

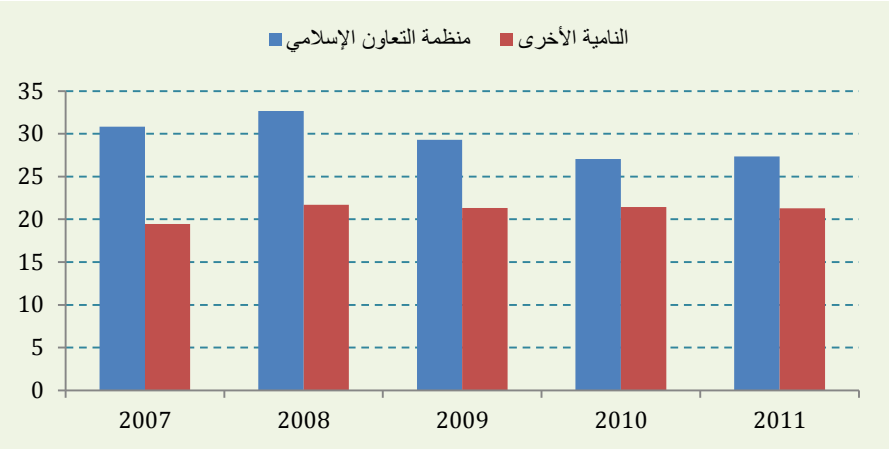

انخفض نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال السنوات

المصدر: World Bank, WDI Database and SESRIC BASEIND Database

بالتوافق مع اتجاهات صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية، شهد نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية انخفاضا في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 32.6 دولار في عام 2008 إلى 27.3 في عام 2011. في المقابل، ارتفع نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان النامية الأخرى من 19.4 دولار في 2007 إلى 21.3 دولار في عام 2011 (الشكل 9.4). على الصعيد القطري الفردي، كان نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية في البلدان الأعضاء في المنظمة في عام 2011 الأعلى في أفغانستان 216 دولار، وغويانا 206 دولار، وسورينام 176 دولار، وجيبوتي 164 دولار والأردن 153 دولار.

5.4 وضعية الاحتياطيات

ارتفع إجمالي الاحتياطيات في العالم –باستثناء الذهب- من 7.1 تريليون دولار في 2008 إلى 10.7 تريليون دولار في عام 2012. من هذا المبلغ، تم تسجيل 3.2 تريليون دولار في البلدان المتقدمة في حين ما تبقى من 7.5 تريليون دولار كان من قبل الدول النامية (الشكل 10.4). وتجدر الإشارة إلى أن احتياطيات الدول المتقدمة كانت أعلى من تلك في البلدان النامية حتى عام 2004، ولكن منذ ذلك الحين تغيرت الوضعية بسرعة، واعتبارا من عام 2012، أكثر من ثلثي إجمالي العالم من الاحتياطيات (69.9 في المائة) كان من نصيب البلدان النامية. على الرغم من أنه يمكن تفسيره، جزئيا، بارتفاع التدفقات التجارية والفوائض الكبيرة في بعض البلدان النامية، مثل الصين والدول الآسيوية الحديثة التصنيع والبلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط، ومن المرجح نتيجة لجهود الإصلاحات المالية في بعض البلدان النامية ذات العجز المزمن في الحساب الجاري لتحسين وضعية احتياطاتهم. ويبدو أن التنفيذ على نطاق واسع لتحرير حساب رأس المال في البلدان النامية أدى إلى الحاجة إلى تكديس

الاحتياطيات أكثر وأكثر من أجل تخفيف التقلبات المالية مثل التحول المفاجئ في تدفقات رأس المال، وتقليل إمكانية تعرضهم للأزمات المالية العالمية.

الشكل 10.4: إجمالي الاحتياطيات باستثناء الذهب

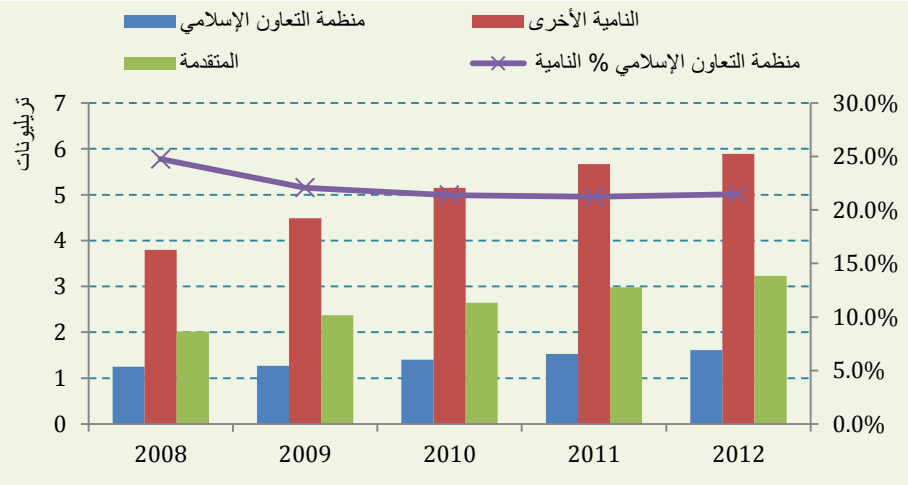

أظهرت حصة بلدان منظمة التعاون الاسلامي في إجمالي احتياطيات البلدان النامية اتجاها نحو الانخفاض

المصدر: IMF, IFS Database 2012 and SESRIC BASEIND Database

كما هو مبين في الشكل 4.10، انخفض إجمالي الاحتياطيات باستثناء الذهب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 1.2 تريليون دولار في عام 2008 إلى 1.6 تريليون دولار في عام 2012. من ناحية أخرى، أظهرت حصة بلدان منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي احتياطيات البلدان النامية اتجاها نحو الانخفاض خلال الفترة قيد النظر. وقد وصلت إلى 21.4 في المائة في عام 2012، مقارنة ب 24.7 في المائة في عام 2008. وحتى الآن، لوحظ تراكم الجزء الأكبر من إجمالي الاحتياطيات لدول منظمة التعاون الإسلامي في عدد قليل منها، حيث شكلت فقط عشرة بلدان 88.6 في المائة من إجمالي الاحتياطيات من مجموعة منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 11.4). وتمثل المملكة العربية السعودية وحدها؛ ب 656 مليار دولار من الاحتياطيات، أكثر من ثلث إجمالي الاحتياطيات لجميع دول منظمة التعاون الإسلامي (40.8 في المائة). ثم تأتي بعدها الجزائر، وماليزيا، وإندونيسيا، وتركيا، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، ونيجيريا، ولبنان وقطر من حيث وضعيات احتياطاتهم.

وعلى الصعيد القطري الفردي، حسنت 80 في المائة تقريبا من دول منظمة التعاون الإسلامي، والتي تتوافر حولها البيانات، وضعيات احتياطاتهم خلال الفترة 2008-2012. وحتى الآن، وعلى الرغم من أن مصطلح "تحسين" يدل على وجود إضافة إلى هذه الاحتياطيات، فقد تحدث هذه الحالة حتى عندما يعاني بلد من العجز في ميزان حسابه الجاري، شريطة أن يتمكن من تمويل عجزه من خلال قنوات التمويل الخارجية مثل الاقتراض الخارجي (الديون الخارجية) بدلا من استخدام احتياطاته.

الشكل 11.4: البلدان العشر الأوائل حسب إجمالي الاحتياطات، 2011

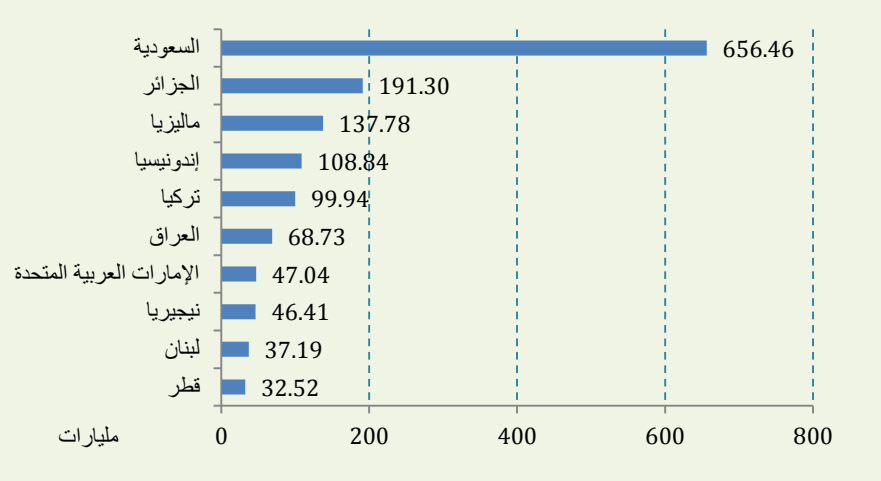

المصدر: IMF, IFS Database 2012

على مر السنين، حصلت العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم على احتياطيات ضخمة. ومع ذلك، ووفقا لخبراء الاقتصاد، ينبغي للبلدان الحفاظ على احتياطيات تعادل قيمة ثلاثة أشهر من الواردات. وعادة ما تعتبر الاحتياطيات وسيلة مهمة لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية. ووفقا لدراسة صندوق النقد الدولي بعنوان "تقييم كفاية الاحتياطي" (2011)؛ لعبت الاحتياطيات دورا مهما في مساعدة العديد من البلدان في شل الآثار السلبية للأزمة الأخيرة المالية والاقتصادية.

وكما هو مبين في الشكل 12.4، تراوح احتياطي منظمة التعاون الإسلامي بين 7.1 و 8.7 أشهر من الواردات الشهرية. هذا يدل على أنه خلال الفترة قيد النظر، راكمت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي احتياطيات في المتوسط أعلى من مستوى عتبة ثلاثة أشهر بقيمة الواردات. وشهدت البلدان النامية الأخرى أيضا انخفاضا في الاحتياطات، انخفضت من ما يعادل 6.1 أشهر من قيمة الواردات في 2009 حتى 4.9 أشهر في عام 2011. ومع ذلك، من ناحية أخرى، ظل احتياطي البلدان المتقدمة دون عتبة ثلاثة أشهر بما يعادل الواردات خلال الفترة قيد النظر، باستثناء العامين 2009 و2010. ويمكن تفسير انخفاض أداء البلدان المتقدمة النمو بحقيقة أن البلدان التي تضم مؤسسات وسياسات جيدة عادة ما تعرف مستويات دنيا من الاحتياطيات.

وعلى الصعيد القطري الفردي، تصدرت ليبيا المرتبة الأولى في عام 2011 بالحفاظ على احتياطيات تعادل 80.7 شهر من الواردات، وتليها الجزائر (35.9 شهرا)، والسعودية (32.1 شهرا). ولبنان (16.8 شهرا) والعراق (13.1 شهرا). باستثناء سبعة بلدان أعضاء في المنظمة هي: بنغلاديش، وسيراليون، والبحرين، والمالديف، وطاجكستان، وغينيا، والسودان والتي تتوفر حولها البيانات فإن جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أبقت الاحتياطي يعادل قيمة وارداتها لأكثر من ثلاثة أشهر في عام 2011

الشكل 12.4: إجمالي الاحتياطات بما يعادل أشهر من الواردات

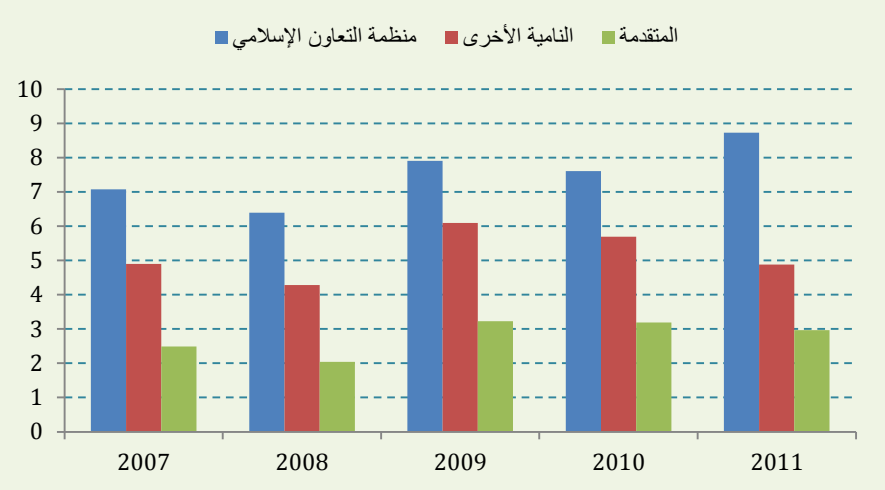

في المتوسط، راكمت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي احتياطيات أعلى من المستوى المعياري لقيمة ثلاثة أشهر من الواردات

المصدر: World Bank, WDI Database/

6.4 تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت تدفقات تحويلات العاملين في الخارج للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من 92.6 مليار دولار في 2007 إلى 118.5 مليار دولار في عام 2011، على الرغم من انخفاض طفيف في 2009 لأن الأزمة المالية قد أضرت بشدة الاقتصادات المتقدمة حيث يعمل غالبية العمال من البلدان النامية، فقدوا وظائفهم أو غير قادرين على إرسال المال إلى أسرهم كما كانوا يرسلونها قبل الأزمة (الشكل 13.4).

الشكل 13.4: تدفقات تحويلات العاملين في الخارج

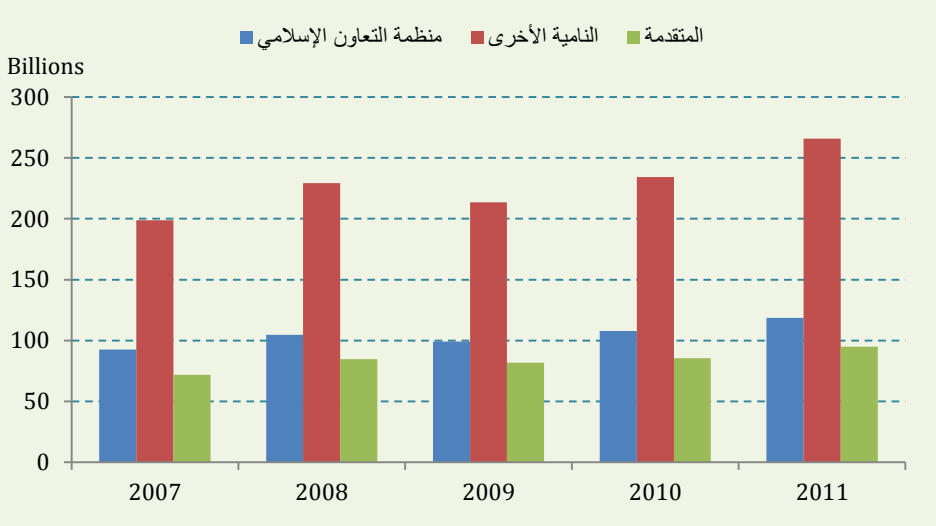

تدفقات تحويلات العاملين في الخارج إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي هي في ارتفاع.

المصدر: World Bank, WDI Database./

وبالمثل، تعاني البلدان النامية أيضا من الأزمة الاقتصادية. وشهدت انخفاضا في عام 2009، ومن ناحية أخرى، انخفضت تدفقات تحويلات العاملين في الخارج إلى البلدان المتقدمة من 71.6 مليار دولار في عام 2007 إلى 94.9 مليار في عام 2011 أي ما يعادل ارتفاعا ب 32 في المائة خلال الفترة قيد النظر.

الشكل 14.4: البلدان العشر الأوائل حسب تدفقات تحويلات العاملين في الخارج كنسبة من تدفقات تحويلات العاملين في الخارج إلى جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي، 2011

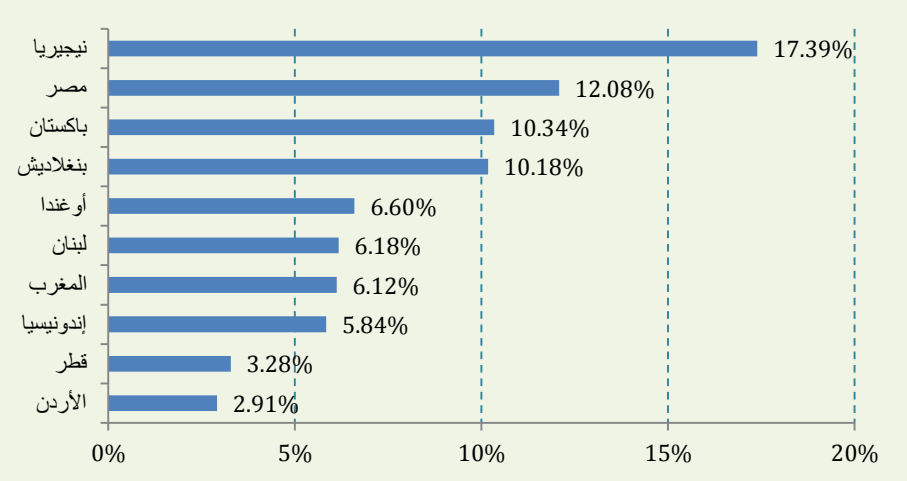

المصدر: World Bank, WDI Database.

كما كان الحال في معظم المجاميع الاقتصادية الكلية الرئيسية، تركزت تدفقات تحويلات العاملين في الخارج في بلدان منظمة التعاون الإسلامي أيضا في عدد قليل منها. في عام 2011، تصدرت نيجيريا ب 20.6 مليار دولار من تدفق تحويلات العاملين في الخارج، وهو ما يمثل 17.4 في المائة من إجمالي تدفقات تحويلات العاملين في الخارج لجميع دول منظمة التعاون الإسلامي، تليها مصر (14.3 مليار دولار)، وباكستان (12.2 مليار دولار)، وبنغلاديش (12.1 مليار دولار) وأوغندا (7.8 مليار دولار) ولبنان (7.3 مليار دولار) والمغرب (7.2 مليار دولار)، وإندونيسيا (6.9 مليار دولار)، وقطر (3.9 مليار دولار)، والأردن (3.5 مليار دولار). تمثل هذه الدول العشر، معا، 81 في المائة من إجمالي تدفقات تحويلات العاملين في الخارج لجميع دول منظمة التعاون الإسلامي.

القسم الخامس تنمية القطاع المالي

إن دور القطاع المالي في الاقتصاد هو تحويل الموارد من مدخرات أولية إلى مشاريع استثمارية. ولذلك، يمكن لنظام مالي يعمل بشكل جيد أن يخلق سبلا لتنمية اقتصادية سريعة، من خلال، جملة أمور منها كفاءة تخصيص المدخرات المحلية في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية. وقد تلقت بالفعل أهمية هذا الدور قدرا كبيرا من الاهتمام في الكتابات الحديثة حول النمو الاقتصادي, ، كما برز توافق قوي في الاراء في العقد الماضي عن أن جودة أداء الوسطاء الماليين لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي. ويعرض الشكل 1.5 العلاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتنمية المالية، والبيئة التمكينية. و من المهم أن نهتم بعملية التنمية المالية لأن لديها علاقة وثيقة جدا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. إذ تحسن النمو المستدام على المدى الطويل وتقلل الفقر، وبالتالي تحسن الرعاية الاجتماعية. و يبرز الشكل أيضا أن الأنظمة المالية لا توجد من فراغ. وتعتمد خصائص النظام المالي على البيئة التمكينية، التي تتكون من سياسات القطاع المالي وسياسات أخرى ذات صلة.

كما تعرف درجات التنمية المالية تباينا كبيرا عبر منا طق منظمة التعاون الاسلامي. فبعض البلدان الأعضاء، بما في ذلك ماليزيا وتركيا والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي تعرف تقدما جيدا نسبيا ولها أنظمة مالية متطورة بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمينات وغيرها من المؤسسات المالية، كما لها أنظمة رقابية وإشرافية مالية فعالة؛ في حين تعرف الكثير من الدول الأخرى تأخرا في مراحل تطورها المالي. وهذا، بدوره، يعطي مجالا كبيرا للتغيير للأحسن، و احتياجات أكثر لتعزيز البيئة المؤسساتية و تنمية القطاع المالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

مفهوم التنمية المالية هو متعدد الأوجه ويشمل ليس فقط المجاميع النقدية وبعض المؤشرات عالية التردد ولكن أيضا أبعادا طويلة الأجل مثل جودة التنظيم والإشراف، ودرجة المنافسة، والانفتاح المالي، والقدرات المؤسسية، ومدى اختراق الخدمات المالية، وتنوع وعمق الأسواق المالية والمنتجات. في هذا السياق، يركز هذا القسم على المؤشرات الرئيسية لتعريف مستوى التنمية المالية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، و تحديد معايير لهم مقابل البلدان النامية الأخرى، وكذلك البلدان المتقدمة.

الشكل 1.5: تنمية القطاع المالي

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الرعاية الاجتماعية (نمو مستدام على المدى الطويل، الحد من الفقر)

التنمية المالية

وظائف القطاع المالي

إنتاج معلومات حول الاستثمارات, وتخصيص رأس المال، ورصد الاستثمارات وممارسة حوكمة الشركات، وإدارة المخاطر؛ وتجميع المدخرات، وتسهيل تبادل السلع والخدمات

نتائج التنمية المالية

- التعميق
- الوصول
- الكفاءة
- الاستقرار

البيئة التمكينية

سياسات القطاع المالي المختارة

-النظام (الاحتياط الجزئي و الكلي, تسيير الاعمال, الخ ...)

-التدخلات المباشرة (ملكية الدولة، الضمانات والاعانات،و توفير السيولة)

- سياسة المنافسة في مجال التمويل (تكافؤ الفرص، الدخول / الخروج، الخ.)

سياسات وميزات أخرى (أمثلة)

- إطار سياسة الاقتصاد الكلي(على سبيل المثال،نظام سعر الصرف والسياسة النقدية والسياسة الضريبية, فرض ضوابط على رؤوس الاموال)

-الإطار القانوني، ورأس المال الاجتماعي، وما إلى ذلك

- التركيز في النظام

- الاخضاع لاشراف دولي, الدولرة

المصدر: Based on the literature review in Cihák, Demirgüç-Kunt, Feyen, and Levine 2012

1.5 العمق المالي

من الناحية النظرية، غالبا ما يوصف العمق المالي من خلال ثلاثة أبعاد: 1) القطاعات و الوكلاء قادرون على استخدام مجموعة من الأسواق المالية من أجل قرارات المدخرات والاستثمار، بما في ذلك

الاستحقاقات المتنوعة (الوصول)؛ 2) الوسطاء الماليون والأسواق قادرون على نشر كميات كبيرة من رأس المال وإدارة قيمة التداول دون الاضطرار إلى حركات مماثلة في أسعار الأصول (السيولة)؛ و 3) يمكن للقطاع المالي إنشاء مجموعة واسعة من الأصول في تقاسم المخاطر (التغطية اوالتنويع). المقياس المتري الشائع لتحديد درجة العمق المالي هو نسبة النقود بمعناها الواسع في الناتج المحلي الإجمالي[11]. يرتبط ارتفاع هذه النسبة عموما بزيادة السيولة والعمق المالي. كما هو موضح في الشكل 1.5 تم تسجيل متوسط حجم النقود بمعناها الواسع بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الاسلامي ب 57.6 فى المائة فى 2011, بالمقارنة مع 105 فى المائة فى البلدان النامية الاخرى، 129.8 في البلدان المتقدمة. هذا الوضع يشير بوضوح إلى أن القطاع المالي في الدول الأعضاء مازال متأخرا عن نظرائه في البلدان النامية فضلا عن البلدان المتقدمة من حيث توفير السيولة الكافية وتحسين فرص الاستثمار في الاقتصاد بتكلفة أقل.

الشكل 2.5: نسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي

هناك حاجة قوية لتعميق أكثر للقطاع المالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

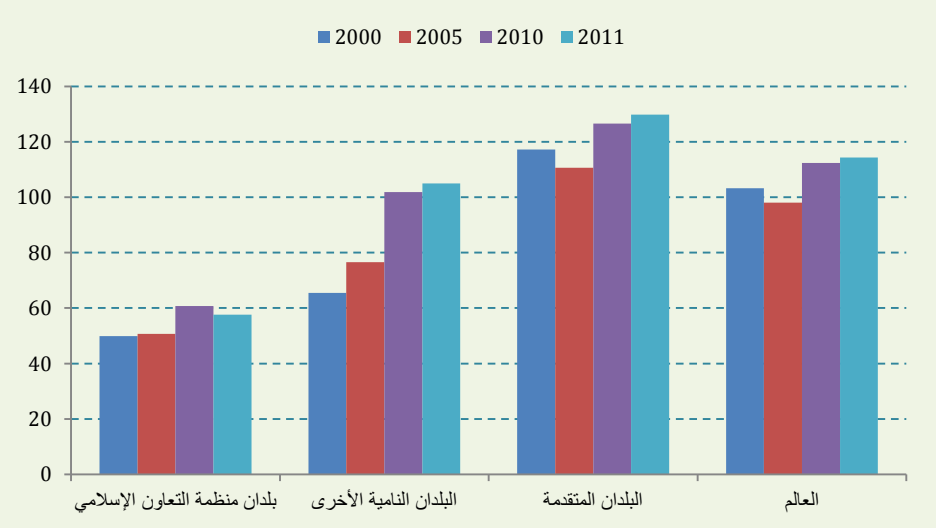

المصدر: IMF International Financial Statistics (IFS) Database, World Bank WDI Database.

أخذا بعين الاعتبار الرأي المقبول على نطاق واسع أن التعميق المالي يمنح الاقتصاد فوائد الاستقرار الهامة، وإن كان ذلك بتحفظ،تبدو بلدان منظمة التعاون الإسلامي مجردة من فوائد الاستقرار. على سبيل المثال، وفقا لتقرير صدر مؤخرا عن صندوق النقد الدولي، من خلال زيادة حجم المعاملات المالية، يمكن للتعميق المالي أن يعزز قدرة النظام المالي في بلد لتدفقات رؤوس الأموال المتوسطة دون تقلبات كبيرة في أسعار الأصول وأسعار الصرف (IMF، 2011). كما يمكن من تخفيض الاعتماد على المدخرات الأجنبية والتخفيف من أخطاء الميزانية العمومية من خلال الزيادة في نطاق جمع الأموال في

[11] يعرف صندوق النقد الدولي النقود بمعناها الواسع على أنها مجموع العملة خارج البنوك، الودائع تحت الطلب عدا تلك التابعة للحكومة المركزية، والوقت، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ الشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية الأخرى مثل شهادات الإيداع والأوراق التجارية.

العملات المحلية وفي آجال استحقاق أكبر (البنك الدولي، 2011). ويمكن أن توفر الأسواق المالية المعمقة مصادر بديلة للتمويل خلال أوقات التوتر الدولي والحد من التداعيات السلبية المترتبة، كما يتضح في الأزمة المالية العالمية الأخيرة. حتى الآن، يمكن للأسواق المالية المعمقة أيضا اجتذاب تدفقات رأس المال المتقلبة،و تعقيد إدارة الاقتصاد الكلي لاقتصاد البلاد. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يحدث التعميق المالي بسرعة كبيرة جدا، مما يؤدي إلى طفرات الائتمان وإفلاسات لاحقة. على المستوى المنهجي، إذا أديرت كل هذه العوامل بشكل صحيح، يمكن أن تخفف من الحاجة إلى تكديس الأصول الأجنبية، وأن تعزز التكيف على الصعيد العالمي (Maziad et al., 2011).

الشكل 3.5: العمق المالي: النمو مع الدين أو الأسهم؟ (2011)

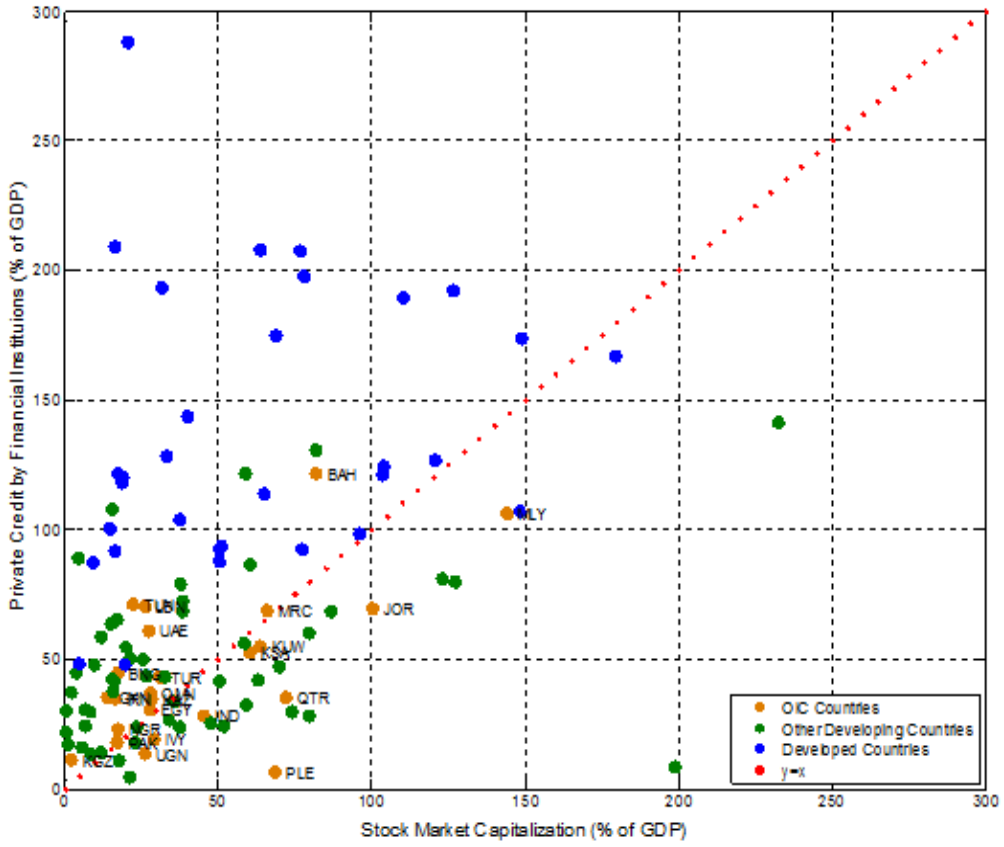

النظم المالية في البلدان المتقدمة هي أكثر انحرافا نحو الديون

المصدر: World Bank Financial Development and Structure Dataset (April 2013), World Bank Global Financial Development Database (April 2013), and Bankscope

من ناحية أخرى، تعتبر مسألة الهيكلة المالية - مزج المؤسسات والأسواق المالية في الاقتصاد - موضوعا هاما في المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة. وتقترن الهيكلة المالية عادة بحجم الائتمان المصرفي ورسملة سوق الأسهم. هذا يعطي آفاقا أخرى لتطوير الهيكلة المالية بالنظر في الاتجاه الذي يتبناه النظام المالي. في هذا الصدد, يظهر الشكل 5.2 صورة شاملة للأهمية النسبية للديون و الأسهم في تعميق الأسواق المالية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مقارنة مع البلدان النامية

الأخرى وكذلك البلدان المتقدمة. كما يبين بعض النتائج الهامة. أولا, في البيانات المتوفرة اعتبارا من عام 2011, يعتبر مسار النمو بالنسبة للديون والأسهم في دول منظمة التعاون الإسلامي أكثر توازنا - كما توجد العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي في محيط الخط 45 درجة (أحمر، منقط) الذي يمر عبر النقاط التي تتساوى فيها حصة الديون في الناتج المحلي الإجمالي مع حصة رسملة الأسهم في الناتج المحلي الإجمالي. كما يتبين أن اقتصادات البلدان النامية الأخرى تنحرف نحو الديون بالمقارنة مع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن جهة أخرى، أظهرت البلدان المتقدمة أعلى مستويات نسب القروض على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تظهر جميع البلدان المتقدمة تقريبا فوق المستوى المذكور على نسب قروض أكبر من الناتج المحلي الاجمالي. وأغلبية كبيرة من الدول المتقدمة لديها مستويات عرض القروض أكثر من ناتجها المحلي الإجمالي. هذا مؤشر يشير إلى كيفية اختلاف البلدان النامية، ولا سيما البلدان الاعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، عن الدول المتقدمة في الأهمية النسبية للأسهم مقابل الديون لهذه البلدان. هذه النتيجة ليست متوافقة، إذا لم تتعارض، مع نتائج دراسة (demirgüç - kunt et al 2012) الذين أجروا مؤخرا دراسة تجريبية للهيكلة المالية، ووجدوا أنه، مع تطور الاقتصادات، هناك زيادة في استخدام الخدمات التي تقدمها أسواق الأوراق المالية نسبة لتلك التي تقدمها المصارف. ثانيا، تعتبر الديون و الاسهم في مهدها - ممثلة أسهمها صغيرة نسبيا في الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق المالية لمعظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي باستثناء عدد قليل مثل ماليزيا والبحرين والأردن.

2.5 الوصول الى الخدمات المالية

يرتبط الحصول على الموارد المالية ارتباطا وثيقا بالتعميق المالي (مؤشر آخر على تطور القطاع المالي) عندما ينظر إليها من منظور الحد من المخاطر وحساسية الفئات المحرومة في المجتمع. رغم أنه من المتوقع أن تعميق المالية سيزيد من قدرة الأفراد والأسر في الحصول على الخدمات المالية الأساسية، يمكن أن تصبح الأنظمة المالية معمقة دون تقديم الخدمات للجميع، كما تبين في الدراسات الحديثة[12].

يمكن رصد الوصول إلى الخدمات المالية الاستهلاكية الأساسية من قبل الأفراد بشكل رئيسي من خلال مؤشرين: استخدامهم للخدمات المالية وتوعية العملاء على كيفية استعمالها. في هذا الصدد، باستخدام بيانات 2011، يعرض الشكل 5.4 أسهم السكان البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية، وقاموا بإجراء عمليات اقتراض أو إدخار خلال العام الماضي. يكشف الرسم البياني أنه اعتبارا من عام 2011, أنه 28 في المائة فقط من المواطنين في منظمة التعاون الإسلامي لديهم حساب في مؤسسة مالية في حين يقوم فقط 11.3 و 8.4 في المائة ، على التوالي, بنشاطات الادخار والاقتراض.

[12] انظر، على سبيل المثال،Demirguc–Kunt، 2012.

هذه مقارنة ضعيفة بالبلدان النامية والبلدان المتقدمة الأخرى حيث في المتوسط 47 و 91.6 في المائة من البالغين لديهم حسابات معلقة. و من الملاحظ أن ما نسميه "فائض الادخار"، أي الفرق في النسب المئوية من السكان المدخرين والمقترضين، يتزايد ونحن نمضي من اليسار إلى اليمين في الرسم البياني، أي من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى البلدان المتقدمة.

الشكل 4.5: الأسر التي لديها حسابات مصرفية

هناك حاجة قوية لمواصلة تعميق القطاع المالي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

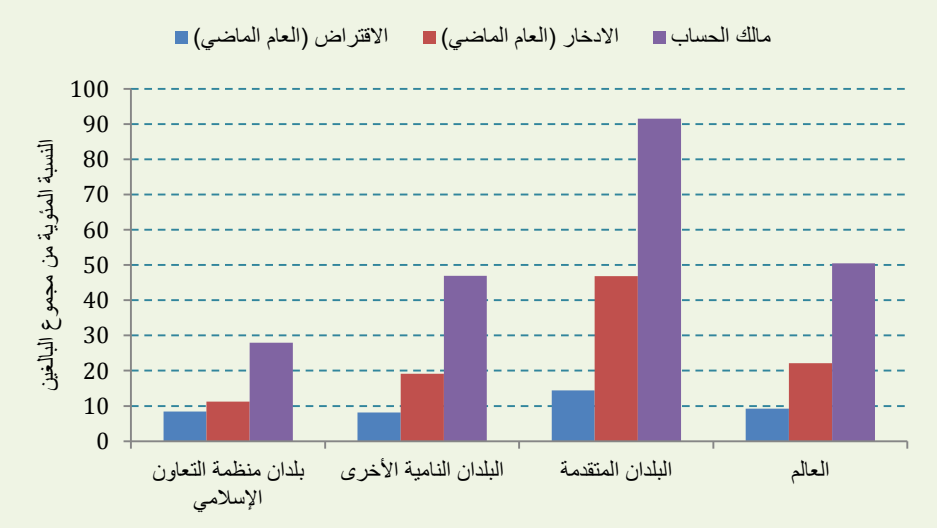

المصدر: IMF International Financial Statistics (IFS) Database, World Bank WDI

ومن ناحية أخرى،يوضح الشكل 5.5، الأحجام النسبية من القروض والودائع المصرفية التجارية فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان. ففي سنة 2011, يتوافق حجم قروض البنوك التجارية والودائع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في المتوسط مع 50.4 و 63.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. تعتبر هذه الأرقام متدنية بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى حيث تبلغ الأحجام النسبية من القروض والودائع المصرفية التجارية من 70.7 و 89.8 في المائة، على التوالي. و تصل هذه النسبة في البلدان المتقدمة النمو إلى 99 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للقروض- رغم التقلص الكبير في الائتمان خلال الاضطراب المالي في 2008- و 100.9 في المائة في الودائع.

و تعتبر قلة التوعية عائقا حرجا تحول دون وجود فرص للحصول على الخدمات المالية الأساسية في معظم المناطق النامية، بصفة عامة، ودول منظمة التعاون الإسلامي، على وجه الخصوص. يحتمل ان تكون تكاليف الاستثمار مرتفعة مقارنة مع حجم الأعمال, بسبب ارتفاع نفقات إنشاء وتشغيل فروع البنك وأجهزة الصراف الآلي. يشير الشكل 6.5 إلى دخول الخدمات المالية بين السكان في عدد من فروع البنك التجاري وأجهزة الصرف الالي بالنسبة ل 100,000 من البالغين. وتتميز بلدان منظمة التعاون الإسلامي , في المتوسط، بمستوى منخفض جدا من فروع وأجهزة الصراف الآلي. ففي سنة 2011, كان لدى الدول الاعضاء متوسط 10.4 من فروع المصارف التجارية لكل 100,000 نسمة، بالمقارنة مع 15.2 في بلدان نامية أخرى، و 35.8 في البلدان المتقدمة النمو (اللوحة اليسرى). وعلى

الشكل 5.5: القروض المستحقة والودائع في البنوك التجارية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

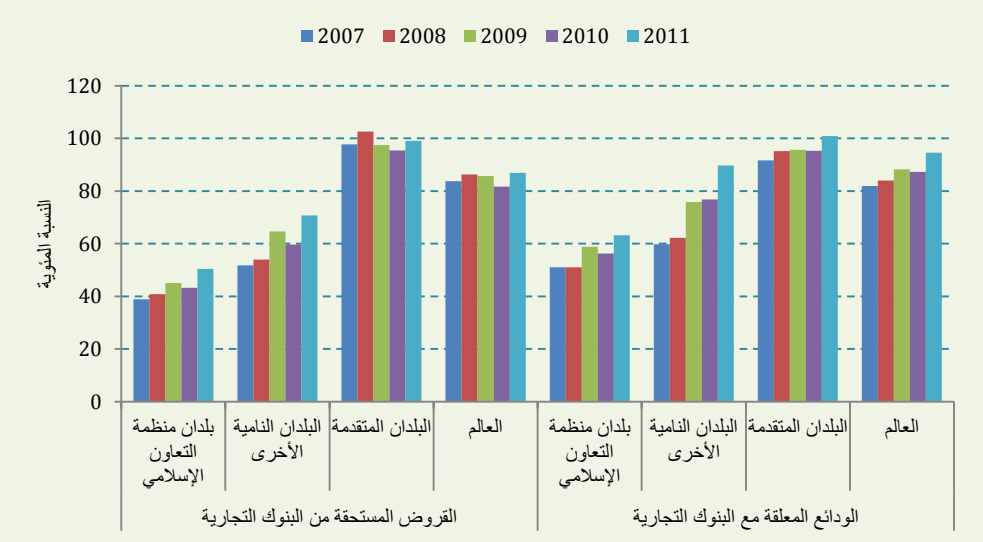

المصدر: IMF Financial Access Survey (FAS), World Bank WDI Database.

الرغم من ان بلدان منظمة التعاون الإسلامي بعيدة إلى حد ما في المقارنة من حيث الكثافة السكانية مع البلدان النامية الأخرى، بقدر ما يتعلق الكثافة السكانية وأجهزة الصرف. وعلى الرغم من التقدم المحرز على مدى 5 سنوات، فإن متوسط عدد بطاقات الصراف الآلي ل 100,000 نسمة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لم تعرف إلا زيادة 17.2 في 2011 ولا تزال تتخلف عن البلدان النامية الأخرى (35.8) فضلا عن البلدان المتقدمة النمو (142.9).

الشكل 6.5: تغلغل الخدمات المالية بين السكان من خلال الفروع وأجهزة الصراف الآلي

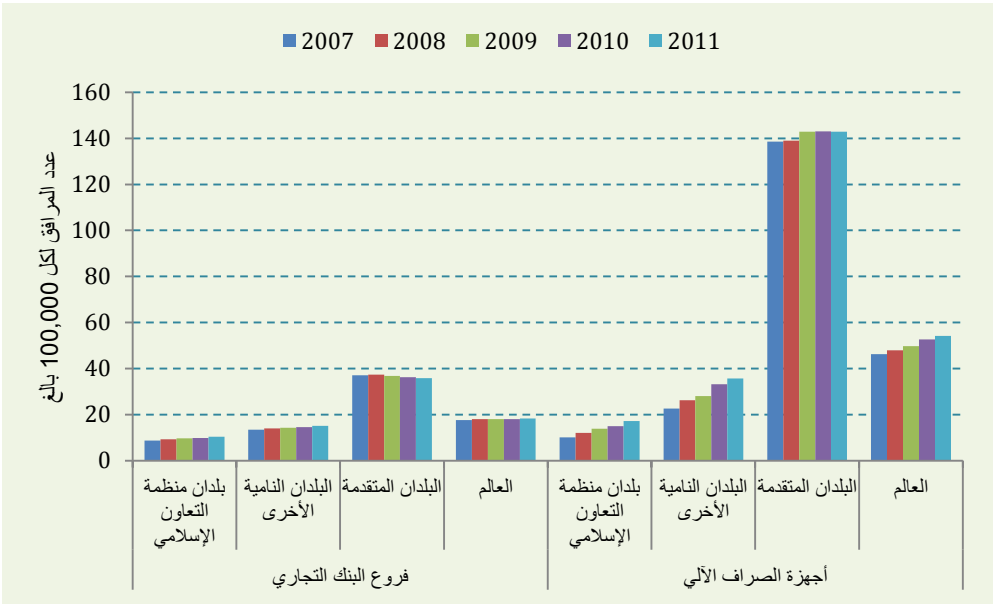

المصدر: IMF IFS Database, World Bank WDI Database..

3.5 الاستقرار والكفاءة المالية

تعتبر درجات الاستقرارو الكفاءة الماليين من السمات الهامة لتطوير القطاع المالي. و هي مترابطة بشكل وثيق مع عملية أوسع نطاقا للتنمية المالية. ومن جهة أخرى, ينبغي على القطاع المالي أن يكون فعالا وقادرا على أداء المهام المتوسطة بأقل تكلفة ممكنة, ،من اجل أداء وظائفه على اتم وجه. فإذا كانت الوساطة مكلفة، ستؤدي الى ارتفاع التكاليف على الأسر والشركات والحكومات. يجري القسم الفرعي تحليلا لاستقرار والكفاءة القطاع المالي من خلال متابعة المتغيرات الرئيسية بما فيها تركيز البنك بنك Z نقاط (تعرف بمجموع رؤوس الاموال الموجودة والعائدة للأصول، مقسوما على الانحراف المعياري من العائد على الاصول), انتشار القروض و الودائع والعائد على الاصول.

1.3.5 التركيز

يمثل تركيز البنك على التمويل في بلد ما أصول أكبر ثلاثة بنوك تجارية كحصة من إجمالي الأصول المصرفية التجارية في ذلك البلد. هناك وجهات نظر متنوعة في الأدب حول ما إذا كان تركيز البنك هو مصدر السلامة المالية أو الهشاشة.

يقدم أنصار التركيز ثلاثة حجج: أولا، يمكن للبنوك الكبيرة القيام بتنويع أفضل، وبالتالي جعل الانظمة المالية التي يعملون فيها أقل هشاشة من التي تعمل بها العديد من البنوك الصغيرة. ثانيا، تجلب الأنظمة المصرفية المركزة وفورات الحجم، وتعزيز الأرباح، وبالتالي التقليل من هشاشة البنك - توفير "منطقة عازلة" ضد الصدمات المعاكسة. ثالثا، فيما يتعلق برصد القدرات، تتمتع بعض المصارف الكبرى بقوة رصد أسهل بكثير من البنوك الصغيرة بحيث سيطرة الشركات على البنوك سوف تكون أكثر فعالية ومخاطر انتقال العدوى أقل وضوحا في النظام المصرفي المركز. ووجهة نظر معارضة تقول أن تركيز أعلى في الهيكل المالي يتوافق مع مستوى أعلى من الهشاشة. ووفقا لوجهة النظر هذه، أولا، تتلقى البنوك الكبيرة إعانات من خلال سياسات ضمنية "أكبر من أن تفشل" - الذي تكثف الحوافز لديهم لخوض المجازفة، وبالتالي، زيادة هشاشة النظام المالي. ثانيا، يصبح النظام المصرفي أكثر تركيزا وتزداد حصة البنوك القليلة، وتعقيدها وانفتاحها. وهذا يجعلها أكثر صعوبة لرصد، خلافا لرأي سابق، وزيادة هشاشة النظام. ثالثا، يميل عدد قليل من البنوك الكبيرة ذات قدرة أكبر على السوق إلى وضع أسعار فائدة مرتفعة للشركات، وبالتالي، حث الشركات على تحمل مخاطر Beck et al (2003). كما أنها يمكن أن تتصرف مثل الاحتكار.

في ضوء هذه المعلومات الأساسية، يصور الشكل 7.5 متوسط مستوى تركيز بنك في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى . ويلاحظ من الشكل، اعتبارا من عام 2011، أن أكثر من نصف الأصول المصرفية في دول منظمة التعاون الإسلامي تتركز في أكبر ثلاثة بنوك . في عام 2009، بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، ارتفع مستوى التركيز بشكل كبير في البلدان

الأعضاء، وبدأت في الانخفاض تدريجيا. ومستوى تركيز بنك في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في ضوء حالته الحالية، هو أعلى من متوسط البلدان النامية الأخرى وعلى مقربة من أن البلدان المتقدمة. ونظرا لأن البلدان النامية لم تتأثر نسبيا من الأزمة المالية العالمية، فإن الصورة المختلطة لتركيز البنك في البلدان النامية (أي بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى) يجعل من الصعب استنتاج علاقة سببية معينة بين مستوى تركيز البنك والهشاشة المالية . ومع ذلك، فإن مثال البلدان المتقدمة خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة تقدم أدلة قوية مفادها أنه إذا تركزت الأصول المصرفية في عدد قليل من البنوك ، يمكن أن تصبح هذه البنوك أكثر تعقيدا بكثير في عملياتها، والوصول إلى النقطة التي يكتسبون أهمية النظامية لنظام باعتباره كله وتؤدي إلى تفاقم تأثير الأزمات.

الشكل 7.5: التركيز البنكي (في المائة)

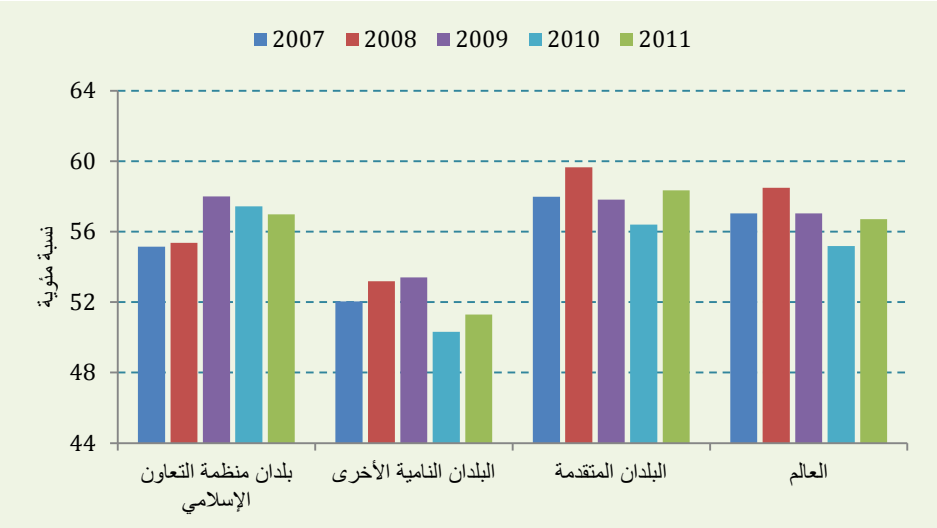

المصدر: World Bank Financial Development and Structure Dataset (April 2013), World Bank Global Financial Development Database (April 2013), and Bankscope

2.3.5 الافلاس

أحدثت الأزمة المالية العالمية خسائر كبيرة للمؤسسات المالية. ومع ذلك، كانت مستويات الخسائر متباينة عبر المؤسسات وكذلك البلدان. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى المستويات المختلفة للمجازفة. من ناحية أخرى، يقبل على نطاق واسع أنه كلما كان لأحد البنوك استعداد لخوض المجازفة، والمزيد من الاستدانة ما هو عليه وأقرب إلى عتبة الإفلاس. في هذا الصدد يستخدم البنك Z-درجة ، و هو مقياس لقياس احتمال الإفلاس[13]. وقد تم استخدامه بشكل متكرر في الدراسات الحديثة لتحليل محددات المخاطرة البنكية في فترة ما قبل الأزمة. تعتبرZ -درجة هي عكس احتمال الإفلاس، أي ان أعلى نسبة لZ-نقاط تشير إلى أن البنك يتحمل مخاطر أقل و أكثر استقرارا (انظر الجدول 5.1).

[13] تعرف درجة البنك Z– بعدد الانحرافات المعيارية التي تجعل العائدات على الأصول للبنك تهبط الى درجة إفلاس البنك.

عندما تبلغ المؤسسات المالية لبلد ما متوسط الدرجة المعيارية، ويمكن استخدامه كمؤشر للمدى الافتراضي المرجح للنظام المالي للبلد ككل. يقارن الرسم البياني 5.8 الدرجات المعيارية لمختلف البلدان- مرجحة حسب حجم الأصول المصرفية في كل بلد. و قد لوحظ أن تأثيرات الأزمة المالية العالمية على استقرار الانظمة المالية مختلفة ومتنوعة. ففي البلدان المتقدمة كان للازمة تأثيرات سلبية خطيرة على استقرار الانظمة المالية - كما يتبين من هبوط الدرجة المعيارية في عام 2008 – في حين كانت التاثيرات على الاستقرار المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي محدودة. كما لوحظ تحسن في الاستقرار المالي للبلدان النامية الأخرى. غير انه يبدوان التحسينات المهمة في فترة ما بعد الأزمة 2009-2010 ,عرفت انعكاسا في الدرجات المعيارية العشرات في مختلف البلدان- ليس هناك استثناء في دول منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 8.5: الدرجات المعيارية البنكية (ترجيح الافلاس)

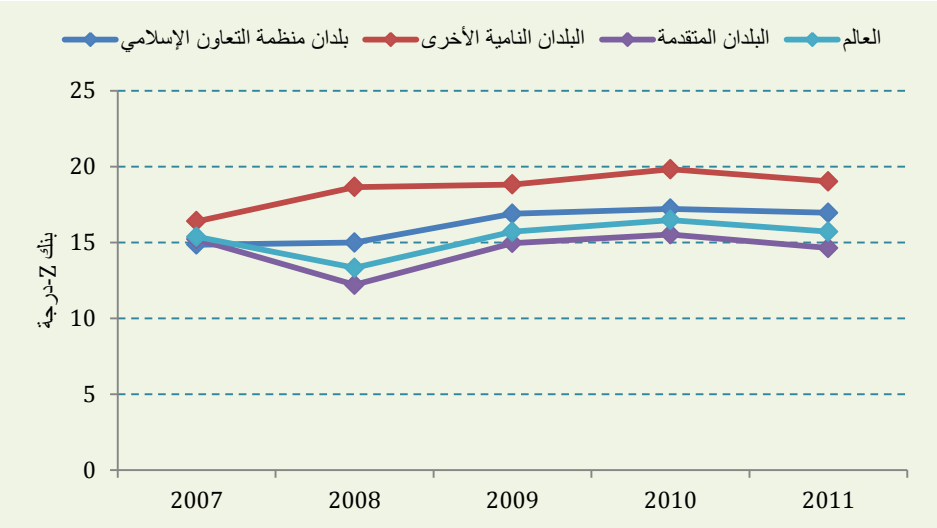

المصدر: World Bank Financial Development and Structure Dataset (April 2013), World Bank Global Financial Development Database (April 2013), and Bankscope

3.3.5 إنتشار معدل الفائدة

يشيرانتشار معدل الفائدة الى انتشار الإقراض إلى الودائع أي الفرق بين سعر الاقتراض، وهو السعر الذي تتقاضاه البنوك على قروض القطاع الخاص، ومعدل الفائدة على الودائع, و هو نسبة تقدمها البنوك التجارية على الودائع لمدة ثلاثة أشهر. رغم أن الشروط والأحكام التي تتعلق بهذه الفوائد تختلف حسب البلدان، مما يحد من قابليتها للمقارنة، الا انها تستخدم بكثرة لقياس مستوى الكفاءة في القطاع المصرفي في بلدان مختلفة. ومن المعروف على نطاق واسع أن الإقتراض في صندوق الأمانات ينتشر حسب ارتفاع هوامش الربح التي هي بدورها، تسبب الافتقار إلى المنافسة في القطاع المالي (انظر، على سبيل المثال، Beck and Fuchs (2004) Demirgüç-Kunt and Huizinga (1999)). يبين الشكل 5.9 متوسط سعر الفائدة في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال فترة 2007-2011 بالمقارنة

مع مجموعات البلدان الأخرى. يتم حساب متوسط سعر الفائدة لبلد ما من خلال متوسط حجم القروض و الودائع، بالدولار الامريكي. و تشير الحسابات إلى وجود هوامش كبيرة بين القروض وأسعار الفائدة على الودائع في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع تلك الموجودة في البلدان المتقدمة، ولكن أقل من تلك في البلدان النامية الأخرى.

الشكل 9.5: انتشار أسعار الفوائد (في المائة)

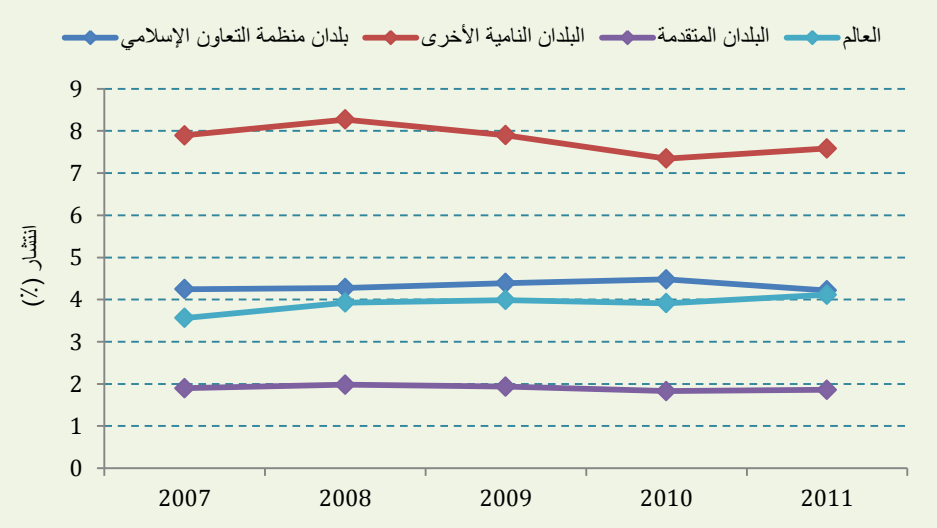

المصدر: World Bank Financial Development and Structure Dataset (April 2013), World Bank Global Financial Development Database (April 2013), and Bankscope.

4.3.5 العائدات على الأصول

توجد علاقة معقدة بين كفاءة النظام المالي والربح. فقد تولد المؤسسات المالية عائدات أعلى على أصولها لمجرد ان لديها كفاءة في استخدام أصولها، كما انها قد تفعل ذلك بسبب عدم عدم الكفاءة التنفيذية و ضرورة تحديد سقف هوامش القروض من أجل أن تكون قادرة على تغطية الخسائر المحتملة التي قد تتكبدها المؤسسات بسبب عدم كفاءة العمليات. كما تجعل عوامل اخرى استيعاب هذه العلاقة صعبا للغاية لتضمنها السياسات النقدية العامة و ظروف الاقتصاد العام. يمكن لنظام مالي غير فعال نشر ربحية عالية نسبيا إذا كان يستثمر في وقت الازدهار الاقتصادي في حين ان نظاما ماليا فعالا قد يولد خسائراذا واجه ازمة مالية. في ضوء ما سبق، يوضح الشكل 5.10 نظرة على العائد على الاصول في البنوك التجارية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية وكذلك البلدان المتقدمة النمو. وقد كان القطاع المصرفي التجاري في دول منظمة التعاون الإسلامي ،يولد عائدات أعلى بكثير على الاصول بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى . وخاصة بعد عام 2000. ومن جهة أخرى، تعتبر هوامش الربح في البلدان المتقدمة أكثر صرامة بوجه عام ، ولا سيما الانظمة المالية بسبب الاستفادة من اقتصادات الحجم - الحصول على مبالغ أكبر من السيولة بتكلفة اقل، ومن ثم انخفاض هامش الاقتراض. ومع الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في 2008, فإن

أرباح البنك التجاري تقلصت بشكل ملحوظ في جميع المجالات. ومن الجدير بالذكر أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي تاثرت كثيرا خلال الحقبة الثانية من الأزمة المالية - كما يتضح من تراجع العائدات في 2009 – خلافا للحقبة الأولى كما في حالة البلدان النامية الأخرى، وكذلك المتقدمة. في فترة ما بعد الأزمة ابتداءا من عام 2010، فقد عادت حالة عائدات الخدمات المصرفية التجارية الى أعلى نسبة بسرعة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي على الرغم من الانكماشات الكبيرة الأخرى في عام 2011.

الشكل 10.5: العائدات على الأصول (في المائة)

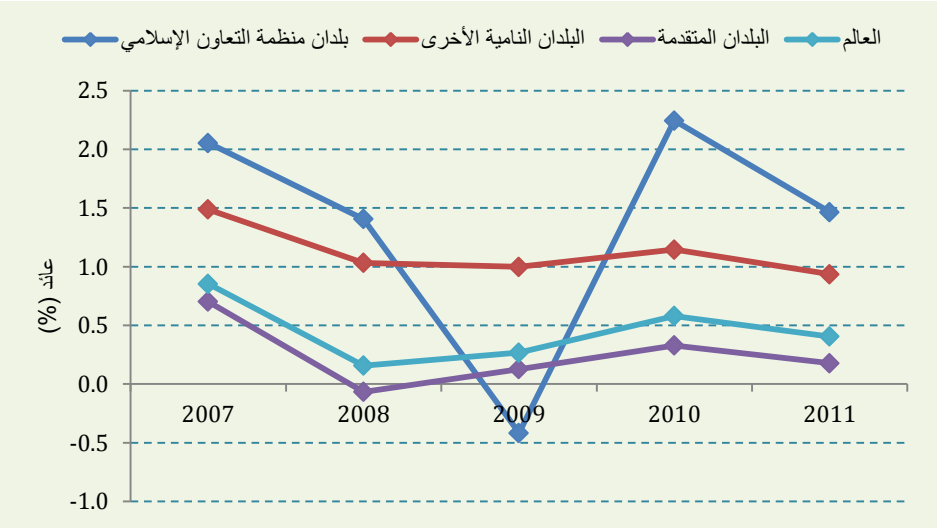

المصدر/ World Bank Financial Development and Structure Dataset (April 2013), World Bank Global Financial Development Database (April 2013), and Bankscope

4.5 الانفتاح المالي

تقوم جوانب الانفتاح المالي بتقييم مدى ملاءمة أنظمة الصرف التي تفرضها البلدان وبالبحث في ما إذا كان هناك قيود كبيرة على تجارة الأصول المالية أو العملات من الاجانب والمقيمين. اذ يمكن للقيود المفروضة على المعاملات عرقلة تجارة السلع والخدمات إلى حد كبير.

ونفس السياق، يمكن لعمليات الصرف المتعددة وأسعار الصرف المنحرفة اعاقة التجارة وتحديد الموارد. كما ان القيود المفروضة على رؤوس الاموال، ، قد تكون هناك حاجة إلا إذا الترتيبات المؤسسية المناسبة، بما في ذلك اللوائح التحوطية والإشراف، في مكانها الصحيح. وبينما تجري مناقشة الأزمات المالية والعملات وتحرير التجارة، فان حساب رأسمالي مفتوح دون رقابة والكشف عن المعلومات يمكن أن يزيد من خطر الانهيار المالي. مع المؤسسات المناسبة، ومع ذلك، يمكن لاقتصاد مفتوح ماليا الاستفادة من تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية الواعدة في جميع أنحاء العالم فضلا عن تخصيص المدخرات المحلية إلى بدائل استثمارية واعدة على الصعيد العالمي (Creane, Goyal, Mobarak and Sab, 2004).

الشكل 11.5: توزيع البلدان وفقا لقيم مؤشر شين-ايتو للانفتاح المالي، 2000-2011

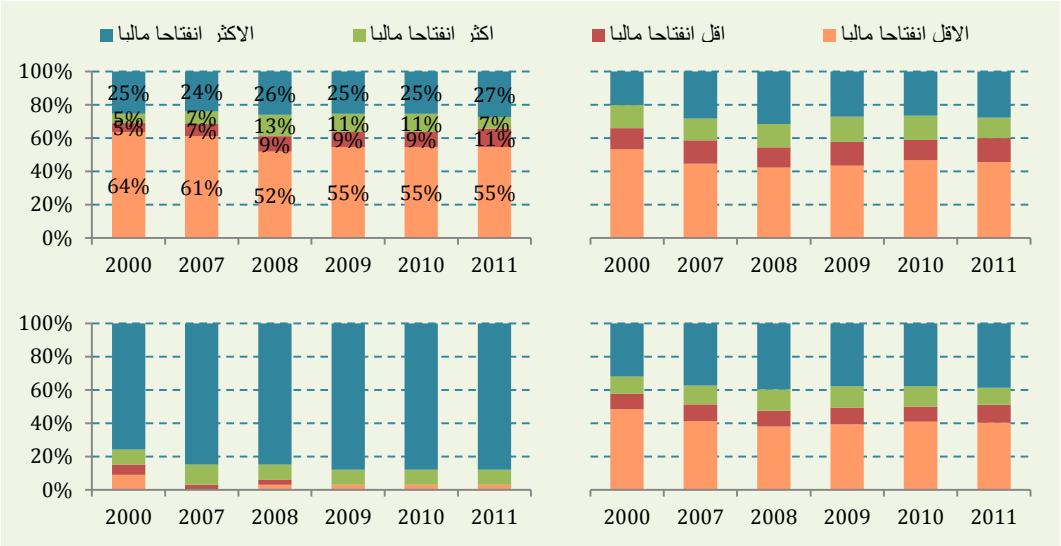

المصدر- Chinn and Ito (2013). Data extracted from authors' website at: http://web.pdx.edu/~ito/Chinn-Ito_website.htm

مؤشر شين-ايتو هو مؤشر قياس درجة الانفتاح الراسمالي للبلد (chinn و ايتو, 2008). يعتمد هذا المؤشر على متغيرات تدوين وجدولة القيود المفروضة على المعاملات المالية عبر الحدود كما ذكر في التقريرالسنوي لصندوق النقد الدولي عن الترتيبات و القيود على الصرف. تتراوح قيم هذا المؤشر بين 1.86- و 2.46 , و تعبر القيمتين على التوالي "الأقل انفتاحا ماليا" و "الأكثر انفتاحا ماليا". ويبين الشكل 5.7 توزيع مختلف البلدان وفقا لنتائج المؤشر الخاص بهم. وفقا لهذا الرسم البياني، في عام 2011، كانت 55 في المائة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في لائحة الدول ذات الانفتاح المالي المنخفض، مع وضع علامة الربع الادنى من درجات المؤشر. وقد كانت هذه النسبة أعلى من ذلك في عام 2000، بقيمة 64 في المائة. البلدان الأعضاء على نحو رديء مقارنة بالدول النامية الأخرى وكذلك البلدان المتقدمة, التي تمثل 46 في المائة و 3 في المائة ، على التوالي، في عام 2011. من ناحية أخرى, 39 في المائة من البلدان المتقدمة تقع في أعلى الربع في عام 2011 حسب مؤشر شين-إيتو ، مما يدل على أعلى مستوى من الانفتاح المالي، كما صنفت 27 في المائة من دول منظمة التعاون الإسلامي في نفس المجال. وتشير هذه الأرقام إلى أن بلدان منظمة التعاون الإسلامي هي أكثر تحفظا في إدارة حسابات رأس المال وفرض قيود أكثر كثافة نسبيا على تدفق رأس المال من خلال أنظمتها المالية.

الجزء الثالث

تقارير خاصة

مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

القسم السادس

مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تحضى البنية التحتية التي تعمل بصورة جيدة وفعالة بدور هام للغاية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهي تحسن من مستويات المعيشة، وتجذب المزيد من الشركات، وتدعم عملية إنتاج السلع الزراعية والصناعية من خلال خفض التكاليف. كما أنها تساعد على التكامل الاقتصادي وتسهل التجارة عن طريق تسهيل الحصول على السلع والخدمات. كما تيسر روابط النقل والاتصالات الجيدة للعديد من البلدان الوصول إلى الأسواق الدولية، مما يعتبر ذا أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للبلدان غير الساحلية . تأثر مشاريع البنية التحتية إيجابيا على الإقتصاد و تزيد من فرص العمل، ليس فقط لأغراض البناء على المدى القصير ولكن أيضا على المدى البعيد، بإعتبار أن مرافق البنية التحتية من شأنها جذب المزيد من الشركات إلى مناطقها. باتباع منهج جانب الطلب، يمكننا القول أن مشاريع البنية التحتية تخلق طلب اليد العاملة الماهرة والمواد الوسيطة لاستخدامها كمدخلات . واستجابة لهذا الطلب، يمكن اتخاذ مبادرات مثل التدريب على العمل أو الإنتاج المحلي للمواد الوسيطة، مما سوف يعود بالنفع على الاقتصاد على المدى البعيد .

إذا أخذنا بعين الإعتبار المزايا المذكورة أعلاه، يتبين لنا أن الأمم التي تعتبر اليوم متقدمة بدأت بالإستثمار في البنية التحتية منذ سنوات عديدة. ولكن، عدم وجود البنية التحتية لا يزال يشكل تحديا كبيرا في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. من بين أهم التحديات التي تواجه الاستثمار في البنية التحتية في هذه البلدان نجد نقص الموارد الحكومية وعدم كفاءة الشركات المملوكة للدولة و

اليد العاملة الغير ماهرة وانخفاض مستويات التكنولوجيا. لحل هذه المشكلة، تقوم الشركات الخاصة بشكل متزايد ببعث مشاريع البنية التحتية بالإعتماد على أنواع مختلفة من العقود، و التي تتفاوت وفقا لضرورات المشروع والبلاد .

بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي حول مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية (PPI)، يحلل هذا التقرير إتجاه مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية في 49 بلدا عضوا في منظمة التعاون الإسلامي[14] في الفترة من 1990 إلى 2011 ويقارن وضعية دول منظمة التعاون الإسلامي بوضعية البلدان النامية غير المنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي قصد تقييم عدد المشاريع و إجمالي الاستثمارات وأنواع التعامل. غير أن متوسط أداء البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تأثر بشدة من قبل أربعة اقتصاديات ناشئة رائدة، ألوهي البرازيل و روسيا و الهند والصين (مجموعة دول BRIC). وارتفاع معدلات الاستثمارفي البنية التحتية في هذه الدول يأدي إلى فروق كبيرة في مقدار مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية وعدد المشاريع. لهذا السبب، يتم مقارنة متوسط أداء دول منظمة التعاون الإسلامي بالبلدان النامية غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك البلدان النامية غير المنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي باستثناء مجموعة دول BRIC (يعني غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ غيرالأعضاء في مجموعة BRIC).

وفقا لقاعدة البيانات، يوجد أربعة مجالات رئيسية للاستثمار في البنية التحتية، والتي يتم إعتبارها وفقا لذلك في هذا التقرير. و هي الطاقة والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي .وتُصنف هذه الاستثمارات في البنية التحتية تحت أربعة أنواع من العقود، ألوهي عقود الإدارة والتأجير، و الإمتيازات و المشروعات الجديدة وبيع الاستثمارات. تفوض عقود الإدارة والتأجير العمل في و إدارة منشأة مملوكة للدولة إلى كيان خاص في حين أن أخذ القرار يظل من مسؤولة الدولة. أيضا تفوض الامتيازات الإدارة للكيان الخاص، في حين أن الكيان الخاص يتحمل جزءا هاما من مخاطر الاستثمار. تُعتمد المشاريع الجديدة عندما يبني كيان خاص أو مشروع مشترك بين القطاعين العام والخاص مشروعا جديدا ومن ثم يعمل عليه لفترة محددة. من ناحية أخرى بيع الاستثمارات هي مشاريع خصخصة تُعتمد عندما تشتري الشركات الخاصة أسهم من مؤسسة مملوكة للدولة (للحصول على تعريفات مفصلة انظر البنك الدولي 2013a)[15].

[14] البيانات ليست متاحة للبلدان التالية: البحرين، بروناي، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. قاعدة البيانات أيضا لا تغطي البلدان المتقدمة.

[15] مرفق إحصائي متاح على شبكة الإنترنت في الموقع http://www.sesric.org/files/article/464.pdf. وهو يتضمن مجموعة البيانات التي تغطي كمية اجمالى الاستثمارات وعدد المشاريع حسب أنواع الصفقة بين عامي 1990 و 2011 من خلال مشاركة القطاع الخاص في مجالات الطاقة والاتصالات والنقل والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي في البلدان النامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

1.6 مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للطاقة

تشمل البنية التحتية للطاقة توليد الغاز الطبيعي و الكهرباء ونقله وتوزيعه (البنك الدولي2013a). في الفترة ما بين 1990 و 2011، سجلت 379 مشاركة للقطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية للطاقة الإغلاق التعاقدي أو المالي في 49 دولة من منظمة التعاون الإسلامي، ممثلة إلتزامات استثمارية بما قيمة 112.3 مليارددولار.

تضاعف إجمالي استثمارات القطاع الخاص في دول منظمة التعاون الإسلامي أكثر من ثلاثة مرات في عام 1993 مع تأثير زيادة أنشطة القطاع الخاص في المغرب وماليزيا والجزائر، التي تمثل إلتزامات استثمارية بما قيمة 5.9 مليار دولار، أي 90 فى المائة من إجمالي استثمارات القطاع الخاص في دول منظمة التعاون الاسلامي (الشكل6.1a). ولكن ،بعد هذا الاتجاه المتصاعد بين 1994 و 1997، انخفض عدد المشاريع المنفذة بنسبة 50 فى المائة في عام 1998 بسبب انخفاض كبير في استثمارات الدول الكبرى في منظمة التعاون الإسلامي .و مع الاتجاه العالمي لتوسيع الائتمان بين 2003 و 2007، بدأ تنفيذ المشاريع الكبيرة للطاقة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مرة أخرى .و انتهى هذا الاتجاه الإيجابي عندما تباطئ الاستثمار الخاص في عام 2008 بعد الأزمة المالية العالمية. و مع التحفيز المعتدل للإنتعاش في الاقتصاد العالمي، وصل إلى أعلى مستوى له تاريخيا مسجلا 10.8 مليار دولار في عام 2011.

وتركزت الاستثمارات في مجال الطاقة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في الفترة ما بين 1990 و 2011 في خمس دول ممثلة بمفردها 77 فى المائة من إجمالي مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للطاقة .

6.1a إجمالي الاستثمارات من خلال مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للطاقة في دول منظمة التعاون الاسلامي

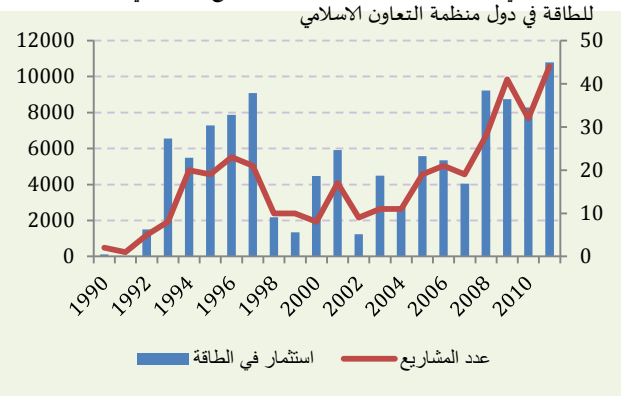

6.1b البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من حيث إجمالي الاستثمارات من خلال مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للطاقة ($Mln)

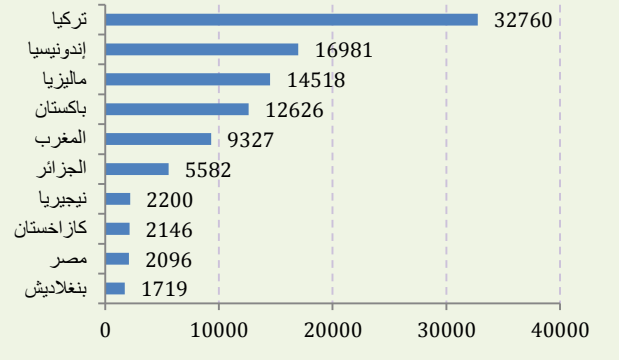

6.1.c إجمالي الاستثمارات من خلال مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للطاقة ($Mln)

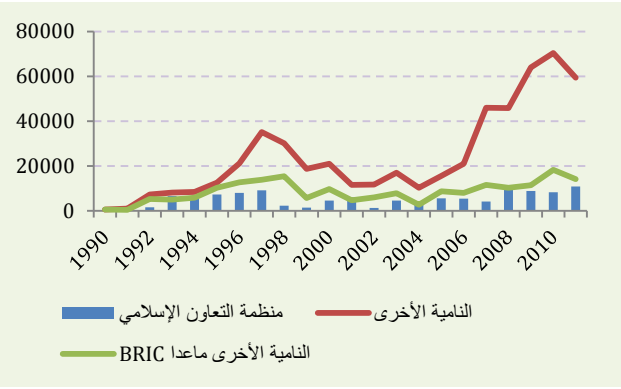

6.1d العدد الإجمالي لمشاريع الطاقة و الإستثمار في المشاريع حسب نوع العقد

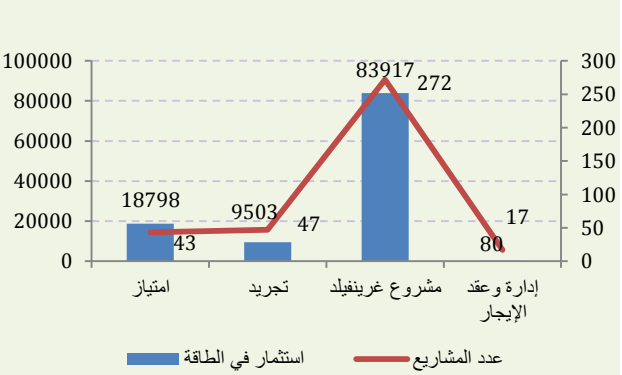

وحضت تركيا حتى الآن بالقطاع الأكثر نشاطا خاصا مع 94 مشروعا بقيمة 32.8 مليارددولار في المجموع، ممثلة بذلك 29 فى المائة من إجمالي الاستثمارات في دول منظمة التعاون الاسلامي (الشكل6.1b)وأعقب تركيا كل من إندونيسيا وماليزيا وباكستان والمغرب والتي مثلت 48 فى المائة من إجمالي الاستثمارات المتبقية ب125 مشروعا .اثنتا عشرة دولة تقع في آسيا الوسطى و جنوب صحراء أفريقيا الكبرى لم تسجل أي مشاروع للبنية التحتية للطاقة على الإطلاق .

في الفترة ما بين 1990 و 1996، سجلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي والبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ غيرالأعضاء في مجموعة BRIC تقدما مماثلا في التنمية في الإستثمار في البنية التحتية للطاقة .غير أنه و مع النمو الهائل في نشاط القطاع الخاص في الدول غيرالأعضاء في مجموعة BRIC في عامي 1997 و 1998، ازداد إجمالي استثمارات البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشكل هام .أنفقت كل من الهند و روسيا و الصين والبرازيل 36مليار دولار في عامي 1997 و 1998 على الاستثمار ، وهو ما يعد 6.8 مليار دولار أكثر من الاستثمار الإجمالي للبلدان الأخرى غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل6.1c). ومع ذلك، وفي أعقاب الانخفاض الحاد في الاستثمارات في الدول الأعضاء في مجموعة BRIC بعد عام 2000 والانخفاض النسبي لمستوى النشاط الخاص في باقي الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، انخفضت مشاركة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمار في البنية التحتية من 35.1 مليار دولار أمريكي في عام 1997 إلى 10.3مليون دولار في عام 2004 في الدول النامية التي لا تنتمي إلى منظمة التعاون الإسلامي .مع 240مليار دولار إجمالي الاستثمار الخاص في الدول الأعضاء في مجموعة BRIC في سبع سنوات خلال الفترة 2005-2011، شهد إجمالي الاستثمارات في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ارتفاعا كبيرا وصل مجموعه إلى 322 مليار دولار خلال هذه الفترة، في حين شهدت دول منظمة التعاون الإسلامي استثمارا بقيمة 52مليار دولار في قطاع الطاقة خلال نفس الفترة .على الرغم من تمكن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من تسجيل اتجاهات مماثلة للدول غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ غيرالأعضاء في مجموعة BRIC، نما إجمالي الفجوة الاستثمارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي و الدول غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على نطاق واسع خاصة بعد أن بدأ نمو أنشطة خاصة في الدول الأعضاء في مجموعة BRIC بعد عام 2004 .في الوقت الذي شهدت فيه بلدان أخرى انخفاضا في إجمالي الاستثمارات، تجاوز مجموع الاستثمارات في دول منظمة التعاون الإسلامي للمرة الأولى عتبة 10مليارات دولار، وبلغت 10.8مليار دولار في عام 2011.

وتركزت الاستثمارات الخاصة في مشاريع الطاقة في دول منظمة التعاون الإسلامي في معظمها على المشروعات التأسيسية والتي تمثل 75فى المائة من الاستثمارات بمبلغ قدره 83.9 مليار (الشكل6.1d). و شكلت الإمتيازات النوع الثاني الأكثر انتشارا في مشاركة القطاع الخاص، ب 18.8مليار دولار من

الاستثمار،ما يعادل 16.7في المائة من إجمالي الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي في الفترة ما بين 1990 و 2011 .وبالرغم من أنه حسب عدد المشاريع، كانت الإمتيازات أعلى قليلا من بيع الاستثمارات (أكثر بأربعة مشاريع)، فإن مساهمتها كانت 9.5مليار دولار أمريكي فقط ، مفسرة بذلك نسبة 8.5 في المائة من إجمالي الاستثمارات في دول منظمة التعاون الإسلامي.

2.6 مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للنقل

تتكون البنية التحتية للنقل من مدارج ومحطات المطارات و السكك الحديدية و الطرق ذات الرسوم و الجسور والطرق السريعة والأنفاق والبنية التحتية للموانئ و المحطات و الإنشاءات العلوية والقنوات (البنك الدولي2013a) و هي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال تحسين صناعة الشحن ونقل المنتجات الزراعية و المنتجات المصنعة و المواد الخام و الوسيطة . خلال الفترة من 1990-2011، تم بعث 210 مشروعا خاصا في للبنية التحتية للنقل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، ممثلة إلتزامات استثمارية بقيمة 48.7مليار دولار .

شهد الاستثمار الخاص نموا مضطردا حتى عام 1997 نظرا للمشاركة المرتفعة للقطاع الخاص في ماليزيا، والتي تمثل 80 في المائة من إجمالي الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة ما بين 1993 -1997 مع ما يقرب 9.8 مليار دولار للاستثمار الإجمالي (الشكل 6.2A) .مع تباطؤ أنشطة القطاع الخاص في معظم دول منظمة التعاون الإسلامي، وخصوصا في ماليزيا وتركيا، ظل إجمالي الاستثمارات السنوية أقل من 2 مليار دولار خلال الفترة ما بين 1998-2004 وهبط الاستثمار السنوي الخاص حتى أقل من 110 مليون دولار في عام 2002 .ولكن، مع تأثير التحفيز من تركيا ونيجيريا وماليزيا وإندونيسيا خلال عامي 2005 و 2007 مع مجموع 11.4مليار دولار من استثمارات النقل الخاص موضحا 67 في المائة من إجمالي الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي، ارتفع إجمالي نشاط القطاع الخاص في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى 6.7 مليار دولار و 7.6 دولار في عامي 2005 و 2007، على التوالي .إنخفض عدد المشروعات وحجم الاستثمارات بعد عام 2007، مشيرا إلى الآثار السلبية للأزمة المالية .في عام 2009، انخفض إجمالي الاستثمارات السنوي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى 1.3مليار دولار، ولكنه ارتفع مرة أخرى إلى 2.5مليار دولار في عام 2011.

من عام 1990 إلى عام 2011، تركزت مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للنقل في دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل رئيسي في بلدين، ماليزيا، وتركيا، ممثلة 55 في المائة من إجمالي الاستثمار الخاص في البنية التحتية للنقل ب 65 مشروعا (الشكل 6.2b)

حققت ماليزيا اكبر قدر من الاستثمار الخاص في البنية التحتية للنقل من خلال تنفيذ 35 في المائة من إجمالي المشروعات في منظمة التعاون الإسلامي، 16.8مليار دولار في القيمة .يمثل الاستثمار الخاص في البنية التحتية للنقل في تركيا 20.2 في المائة من إجمالي الاستثمارات في 49دولة في منظمة التعاون

الإسلامي ما يعادل 9.8مليار دولار .وعلى الرغم من المشاركة الكبرى للقطاع الخاص في الدول الكبرى في منظمة التعاون الإسلامي، لم تسجل 15دولة تقع في آسيا الوسطى و جنوب صحراء إفريقيا أي مشروع للبنية التحتية للنقل بين عامي 1990 و 2011 .

في حين أن الاستثمار الخاص في النقل في دول منظمة التعاون الإسلامي يتبع اتجاها تصاعديا خلال 1990-1997، سجلت البلدان النامية غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و البلدان غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ غيرالأعضاء في مجموعة BRIC نموا في الاستثمار في البنية التحتية للنقل بمعدل بطيء نوعا ما بين عامي 1990 و 1995 (الشكل 6.2c). في عام 1996، و على الرغم من أن البلدان غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ غيرالأعضاء في مجموعة BRIC سجلت مجموع إلتزامات إستثمارية بما قيمته 3مليارات دولار، سجلت البرازيل والصين لوحدهما 4.4 مليار دولار و 5.1 مليار دولار من استثمارات القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية للنقل، على التوالي، مما يوضح الارتفاع الحاد في متوسط الاستثمار في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (عدت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و البلدان غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ غيرالأعضاء في مجموعة BRIC أقل من خمسي مجموع الاستثمارات في العام نفسه). مع الهبوط الحاد لأنشطة القطاع الخاص في الدول الأعضاء في مجموعة BRIC بعد عام 1998، ظل متوسط إجمالي الاستثمار في البنية التحتية للنقل في البلدان النامية الأخرى أقل من 5.5 مليار دولار حتى عام 2004 .مع نزعة التوسع في الائتمان العالمي بعد عام 2005، شهدت البلدان الأعضاء في مجموعة BRIC، فضلا عن البلدان النامية الأخرى باستثناء البلدان الأعضاء في مجموعة BRIC نموا أعلى من أي وقت مضى في نشاط القطاع الخاص .في حين أن الاستثمار

6.2a إجمالي الاستثمارات من خلال مشاركة القطاع الخاص في مشاريع النقل في دول منظمة التعاون الاسلامي

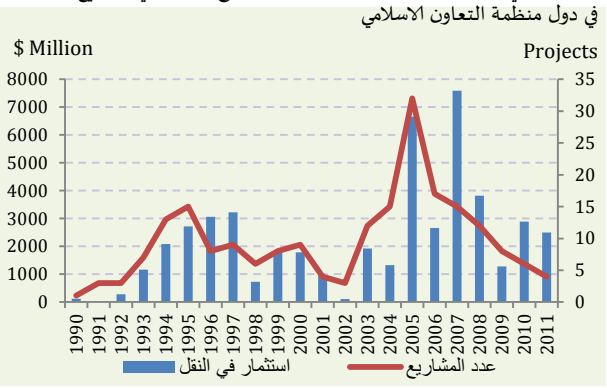

6.2b البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من حيث إجمالي الاستثمارات من خلال مشاركة القطاع الخاص في مشاريع النقل ($Mln)

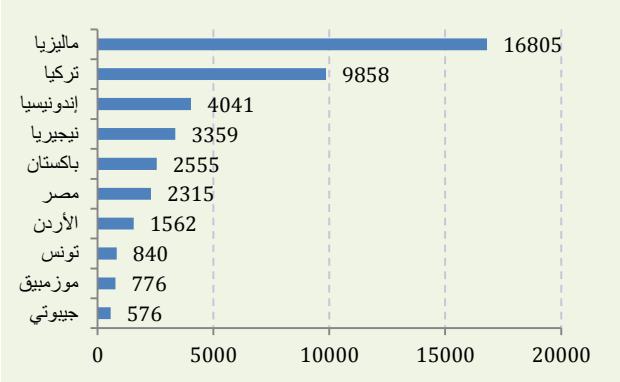

6.2c إجمالي الاستثمارات من خلال مشاركة القطاع الخاص في مشاريع النقل ($Mln)

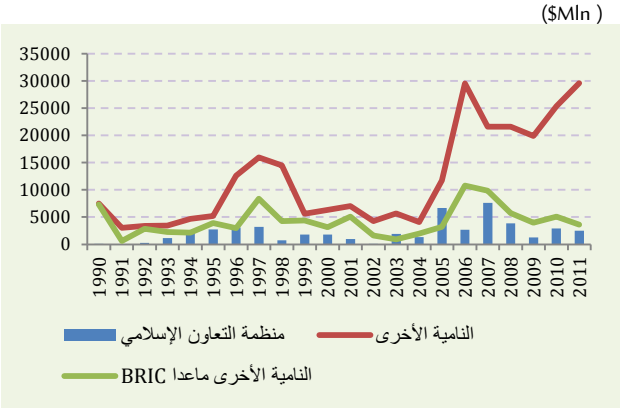

6.2d العدد الإجمالي لمشاريع النقل و الإستثمار في المشاريع حسب نوع العقد

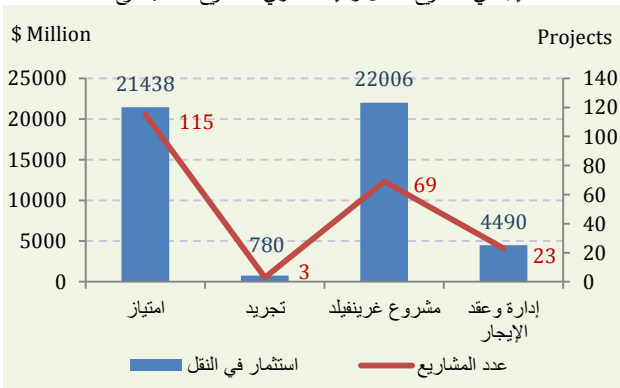

الإجمالي للبلدان النامية غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ غيرالأعضاء في مجموعة BRIC بلغ ذروته إلى 10.8مليار دولار في عام 2006، حصد كل من الهند والصين لوحدهما ما مجموعه 18.4 مليار دولار للاستثمار في البنية التحتية للنقل نفسه .و لكن، خلال أزمة الائتمان بين عامي 2007 و 2009، شهد مستوى الاستثمار الخاص إنكماشا سريعا في كثير من أنحاء العالم .في عام 2011، تجاوز إجمالي الاستثمار الخاص في البلدان النامية الأخرى ذروته السابقة من 29.5مليار دولار في عام 2006 وبلغ 29.6مليار دولار، وهو أعلى مستوى له طوال الفترة قيد النظر.

من حيث تصنيف الاستثمار في مشاريع النقل حسب أنواع صفقه، تركزت الاستثمارات في دول منظمة التعاون الإسلامي في معظمها على عقود الامتيازات والمشاريع الجديدة على حد السواء بمستويات مماثلة .بلغت عقود المشاريع الجديدة و الامتيازات 89 فى المائة من إجمالي الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي مع 184مشروعا وبلغ إجمالي إلتزامات الاستثمار 43.4مليار دولار (الشكل 6. 2.d). حصلت عقود الإدارة والتأجير على نسبة 9 فى المائة من نشاط القطاع الخاص مع 23مشروعا في حين حصلت عقود بيع الإستثمارات على 3 مشاريع فقط بمبالغ صغيرة جدا من الاستثمار .

3.6 مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للاتصالات

تشمل البنية التحتية للاتصالات الهواتف المحلية الثابته والجوالة، الهواتف المحلية لمسافات الطويلة و الهواتف الدولية لمسافات الطويلة و لها تأثير كبير جدا باعتبار الدور المهم الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات و التجارة الإلكترونية في مجال الأعمال.(البنك الدولي2013a) . في الفترة ما بين 1990 و 2011، وصل نشاط القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية للاتصالات للإغلاق التعاقدي أو المالي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما يوازي إلتزامات إستثمارية بقيمة 214.6مليار دولار عن طريق 226 مشروعا.

على مدى العقدين الماضيين، سجلت نشاطات القطاع الخاص في البنية التحتية للاتصالات نموا كبيرا ومستداما في دول منظمة التعاون الإسلامي. ارتفع الاستثمار الخاص أولا في اندونيسيا، ومن ثم في ماليزيا وتركيا خلال عام 1990. وبلغ إجمالي الاستثمار في هذه البلدان الثلاثة 67 فى المائة من إجمالي

الاستثمارات في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال عام 1990. بعد عام 2003، ارتفع إجمالي الاستثمارات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ووصل إلى 22.8مليار دولار في عام 2005 و 25.3 مليار

دولار في عام 2007. وكان إجمالي الاستثمار الخاص في دول منظمة التعاون الإسلامي في البنية التحتية للاتصالات خلال 1992-2001 بقيمة 42 مليار دولار (الشكل6.3a) .بلغ هذا الرقم 172 مليار دولار خلال الفترة 2002-2011. خلال هذه الفترة، سجلت كل من نيجيريا وباكستان ومصر أيضا استثمارات خاصة كبيرة في قطاع الاتصالات .

بين عامي 1990 و 2011، تركزت معظم الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات في دول منظمة التعاون الإسلامي في خمس دوg ممثلة 56 فى المائة من إجمالي الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات ((الشكلb 6.3) .تصدرت تركيا كدولة رائدة ب 33.6مليار دولار، و 16 فى المائة من إجمالي استثمارات القطاع الخاص في 49دولة من منظمة التعاون الإسلامي .وتليها إندونيسيا ونيجيريا ومصر وباكستان، ممثلين معا 40 فى المائة من إجمالي الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تنفيذ 47مشروعا .تقريبا سجلت جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مشاركة القطاع الخاص في قطاع البنية التحتية للاتصالات بما أن مشروعات البنية التحتية للاتصالات تتطلب مستويات عالية من التكنولوجيا والعمالة الماهرة التي يصعب العثور عليها في بعض الأحيان في الشركات المملوكة للدولة الأقل قدرة على المنافسة .

عندما يتم مقارنة أداء دول منظمة التعاون الإسلامي مع مجموعات البلدان الأخرى، يمكن ملاحظة اتجاه مماثل بينهما. من حيث إجمالي الاستثمار في مشاريع الاتصالات، سجلت البلدان غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ غيرالأعضاء في مجموعة BRIC مستويات استثمار اجمالية سنوية مماثلة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الشكل 6.3c). بعد عام 1996، مع تسارع وتيرة أنشطة القطاع الخاص في البنية التحتية للاتصالات في الدول الأعضاء في مجموعة BRIC، تضاعف مجموع الاستثمارات في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أكثر من مرة عن طريق زيادة من 15.3 مليار دولار في 1996 إلى 42.1مليار دولار في عام 1998. علاوة على ذلك، مع 76 مليار دولار من النشاط الخاص مسجلة في البرازيل خلال 1996-2003، حقق بلد واحد 50 فى المائة أكثر من اجمالى إستثمارات بلدان منظمة التعاون الإسلامي البالغة 47 مليار دولار خلال الفترة ذاتها. بعد عام 2003، شهدت جميع مجموعات البلدان اتجاهات تصاعدية في إجمالي الاستثمارات الخاصة مع التقدم التكنولوجي الواسع النطاق في قطاع الاتصالات. و هنا تجدر الإشارة إلى ارتفاع أعلى إلى حد ما في استثمارات البلدان النامية في منظمة

6.3a إجمالي الاستثمارات من خلال مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الاتصالات في دول منظمة التعاون الاسلامي

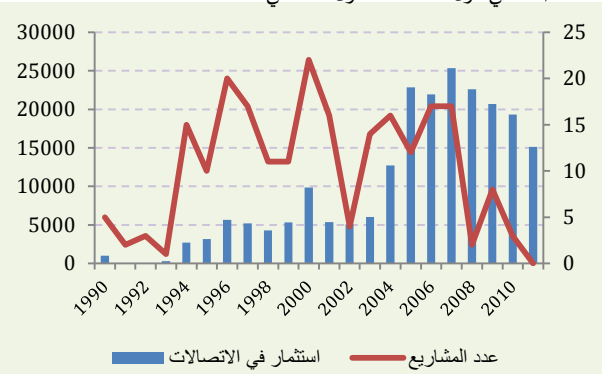

6.3b البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من حيث إجمالي الاستثمارات من خلال مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الاتصالات (($Mln

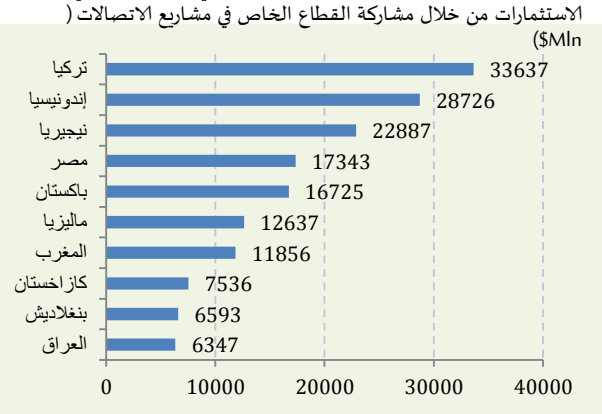

6.3c إجمالي الاستثمارات من خلال مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الاتصالات ($Mln)

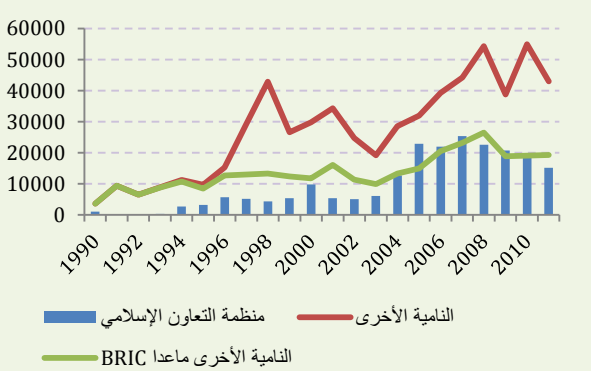

6.3d العدد الإجمالي لمشاريع الاتصالات و الإستثمار في المشاريع حسب نوع العقد

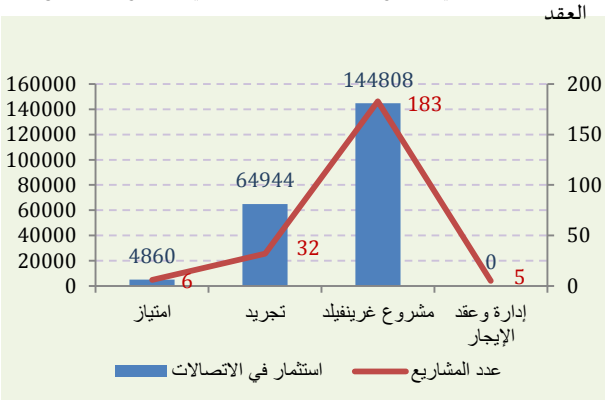

التعاون الإسلامي و البلدان النامية غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بعد عام 2003 بالمقارنة مع البلدان النامية غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ غيرالأعضاء في مجموعة BRIC.

وقد تركز نشاط القطاع الخاص في البنية التحتية للاتصالات في دول منظمة التعاون الإسلامي مرة أخرى على المشروعات الجديدة، موضحا 67 فى المائة من إجمالي الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي مع 183مشروعا بقيمة 144.8مليار دولار في المجموع بين عامي 1990 و 2011 (الشكل 6.3d). ومثلت عقود بيع الإستثمارات ثاني أكثر الأنواع السائدة لمشاركة القطاع الخاص ب 30 فى المائة من إجمالي منظمة التعاون الإسلامي مع 32مشروعا نفذ بقيمة 64.9 مليار دولار .تمثل عقود الإدارة والتأجير والامتيازات 2 فى المائة فقط من الاستثمارات في دول منظمة التعاون الإسلامي.

4.6 مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي

بتمكينها من توليد وتوزيع وجمع وعلاج الماء الصالح للشراب و الصرف الصحي، البنية التحتية للمياه والصرف الصحي ليست فقط عنصرا هاما في إنجاز الأنشطة الزراعية والتصنيع ولكنها أيضا ضرورية لتوفير متطلبات الحياة الكريمة للتنمية البشرية والاقتصادية (البنك الدولي 2013a) . خلال الفترة ما بين 1990-2011، إنتهى 70 مشروعا خاصا للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي، في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بالإغلاق التعاقدي أو المالي ، ممثلا إلتزامات استثمارية قدرها 16مليار دولار منذ عام 1990 .

من عام 1990 إلى عام 2011،وُصف الاستثمار في المياه والصرف الصحي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بالتقلب الشديدة ، بشكل رئيسي بسبب ماليزيا واندونيسيا والجزائر والأردن .و مثلت أنشطة القطاع الخاص في ماليزيا خلال السنوات 1993و 2000و 2004 البالغة 9مليارات دولار من الاستثمارات 99 فى المائة من النمو الهائل خلال هذه السنوات (الشكل 6.4a). سُجلت حلقات نمو أخرى خلال عام 1996 و 2009 من خلال الاستثمارات الخاصة في تركيا والجزائر والأردن ب 2.4 مليار دولار، وهو ما يمثل 99 فى المائة من إجمالي الاستثمارات في دول منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها بيانات .

وقد تم تنفيذ مشاركة القطاع الخاص في البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بشكل رئيسي في ماليزيا مع 16 مشروعا، موضحا 63 فى المائة من إجمالي الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي. شكلت الجزائر والأردن وإندونيسيا وتركيا مجتمعة 32 فى المائة من نشاط القطاع الخاص في دول منظمة التعاون الإسلامي ب 5.2 مليار دولار للاستثمار (الشكل 6.4b). من ناحية أخرى، 31 دولة من مجموع 49 دولة في منظمة التعاون الإسلامي، لم تسجل أي مشاركة للقطاع الخاص في مشاريع المياه والصرف الصحي خلال الفترة 1990-2011.

6.4a إجمالي الاستثمارات من خلال مشاركة القطاع الخاص في مشاريع المياه و الصرف الصحي في دول منظمة التعاون الاسلامي

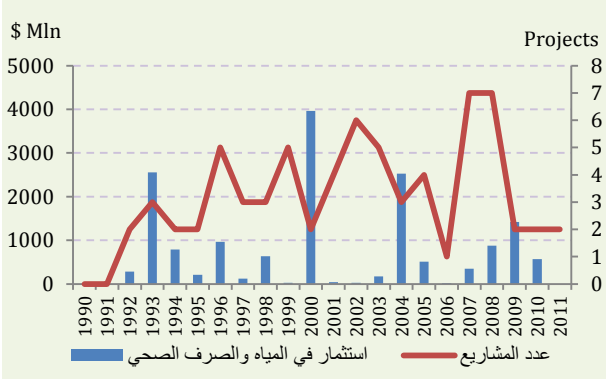

6.4b البلدان العشر الأوائل لمنظمة التعاون الإسلامي من حيث إجمالي الاستثمارات من خلال مشاركة القطاع الخاص في مشاريع المياه و الصرف الصحى ($Mln)

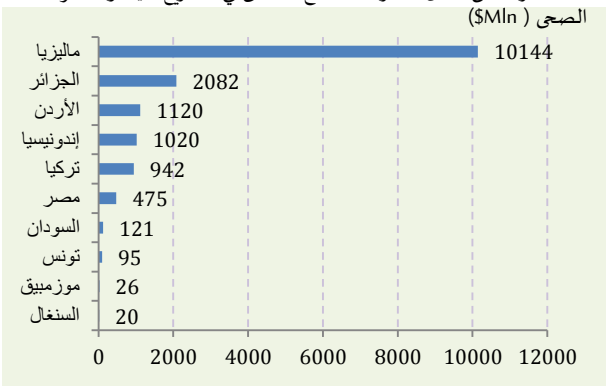

6.4c إجمالي الاستثمارات من خلال مشاركة القطاع الخاص في مشاريع المياه و الصرف الصحي ($Mln)

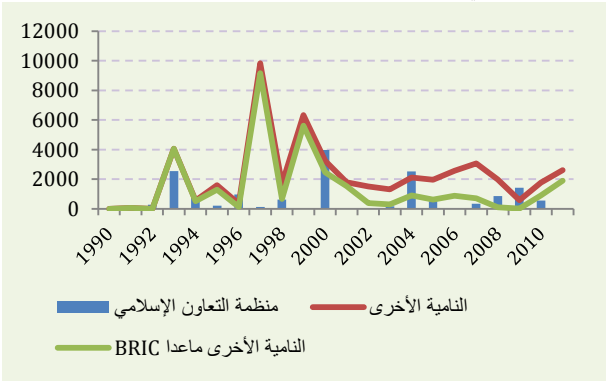

6.4d العدد الإجمالي لمشاريع المياه و الصرف الصحي و الإستثمار في المشاريع حسب نوع العقد

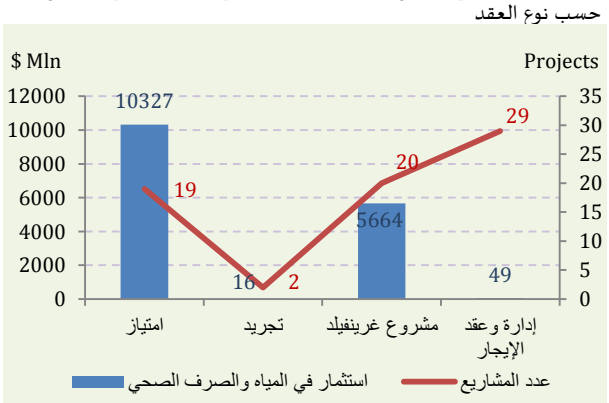

على منوال بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إرتبط مجموع الاستثمار الخاص السنوي في البلدان النامية غير المنتمية لمنظمة التعاون الإسلامي و غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ غيرالأعضاء في مجموعة BRICإلى حد كبير بنشاط القطاع الخاص في عدد قليل من البلدان بين عامي 1990 و 2011. شهدت الدول غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ غيرالأعضاء في مجموعة BRIC مستويات مشاركة متماثلة في القطاع الخاص حتى عام 2001 بسبب انخفاض مستويات الاستثمار في الدول الأعضاء في مجموعة BRIC. شهدت البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نموا مرتفعا خلال عام 1993 و 1997 و 1999 (الشكل 6.4c). في عامي 1993 و 1997، عدت الفلبين والأرجنتين 89 فى المائة من إجمالي استثمارات الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باستثمارات قيمتها 12.4 مليار دولار. وعلاوة على ذلك، أوضحت مشاركة القطاع الخاص في تشيلي البالغة 4 مليارات دولار ال 63 فى المائة من النمو في متوسط الاستثمارات السنوي في البلدان النامية غير المنتمية إلى منظمة التعاون الإسلامي في عام 1999. إنجر عن تسارع استثمارات القطاع الخاص في الدول الأعضاء في مجموعة BRIC خلال 2006-2011، إتساع الفجوة بين الاستثمار الخاص في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و البلدان غيرالأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي/ غيرالأعضاء في مجموعة BRIC. في حين أنه تم إنفاق 8 مليارات دولار لتمويل مشاريع المياه والصرف الصحي في الدول الأعضاء في مجموعة BRIC ، استثمرت دول أخرى غير منتمية إلى منظمة التعاون الإسلامي فقط 4.6 مليار دولار بين عامي 2006 و 2011.

يكشف تصنيف الاستثمارات من حيث أنواع التعامل عن أن عقود الإمتيازات سيطرت على الاستثمار في معضم مشاريع المياه والصرف الصحي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من

خلال (19 مشروعا) بقيمة إجمالية تبلغ 10.3 مليار دولار ، أي 64 فى المائة من إجمالي الاستثمارات في دول منظمة التعاون الاسلامي (الشكل 6.4d). وإحتلت المشاريع الجديدة ثاني أكثر نوع في تنفذ المشروعات بمبلغ قدره 5.7 مليار دولار. و عد النوع المتبقي من العقود المالية مبالغ ظئيلة جدا من الاستثمارات مقارنة مع أنواع المشاريع الجديدة و الإمتيازات.

5.6 ملاحظات ختامية

عند أخذ البلدان النامية بعين الإعتبار، فإن الشركات الحكومية الفقيرة تواجهة مستويات تكنولوجيا منخفضة، وارتفاع تكاليف اليد العاملة غير الماهرة ونقص في المواد الوسيطة، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على تنفيذ مشاريع فعالة للبنية التحتية لسنوات طويلة. الجزء الأكبر من استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية لوحظ خاصة في البلدان الصناعية خلال الفترة 1990-2011. حظت دول منظمة التعاون الإسلامي الأكثر صناعية نسبيا مثل تركيا وماليزيا واندونيسيا بشكل عام على أكبر كميات من الاستثمار الخاص في البنية التحتية. ويرجع ذلك إلى أن هذه الدول تملك الموارد اللازمة للاضطلاع بالاستثمار الخاص في البنية التحتية مثل ارتفاع مستويات رأس المال البشري و موارد مالية أوفر. لديهم أيضا مزيدا من حوافز الإستثمار في البنية التحتية بإعتبار أن البنية التحتية الجيدة تدعم تطوير الصناعة.

في 49 بلدا من منظمة التعاون الإسلامي، تم بعث 885 مشروعا ممولا خاصا في البنية التحتية ، ما يعادل391.7 مليارددولار بين عامي 1990 و 2011. من بين هده المشاريع، تم استخدام مبلغ 214.6 مليار دولار في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتمويل مشاريع البنية التحتية للاتصالات، وهو ما يمثل 55 فى المائة من إجمالي الاستثمارات في دول منظمة التعاون الإسلامي. و مثلت البنية التحتية للطاقة ثاني أكبر استثمار بمبلغ 112.3 مليار دولار من استثمارات القطاع الخاص مع 379 مشروعا. وسجل الاستثمار في البنية التحتية للنقل والمياه معا 648 مليار دولار، مشيرا إلى عدم التناسب في الاستثمار الخاص في البنية التحتية.

ومن بين البلدان ال 49، إحتلت ماليزيا وتركيا واندونيسيا المراتب الرائدة في منظمة التعاون الإسلامي بفضل 307مشروعا في البنية التحتية، معتمدة على الاستثمار الخاص بقيمة 182 مليار دولار،أي ما يعادل 46 فى المائة من إجمالي الاستثمار في منظمة التعاون الإسلامي .ارتفاع مستويات الدخل ورأس المال البشري و تحسن ظروف ممارسة الأعمال التجارية عززت استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية.

من ناحية أخرى، تتأخر العديد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تقع في جنوب صحراء أفريقيا وآسيا الوسطى، بالمقارنه مع أقرانها من حيث الاستثمار الخاص في البنية التحتية. من مجموع 49 بلدا

عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، ذكرت 31 دولة عدم وجود أي مشروع خاص في البنية التحتية في المياه والصرف الصحي، تليها 15 في النقل، و 12 في الطاقة و 2 في الاتصالات.

وقد ضلت المشروعات الجديدة تحقق أكبر قدر من التقدم من خلال التزامات استثمارية ب256.4مليار دولار، وهو ما يمثل 65 فى المائة من إجمالي الاستثمارات في منظمة التعاون الإسلامي، وهذا يعني أن معظم المشاريع قد بدأت حديثا، و لا تملك أي بنية تحتية للإنطلاق منها. مع زيادة اللامركزية الاقتصادية وسياسات الخصخصة، إحتلت عقود بيع الإستثمارات المرتبة الثانية في سرعة الإنتشار في مشاركة القطاع الخاص معتمدة على استثمارات قدرها 75.2 مليار دولار،أي ما يعادل 19 فى المائة من إجمالي الاستثمارات في دول منظمة التعاون الإسلامي.

تعزيز البنية التحتية للطاقة والمياه يحسن كفاءة الإنتاج الزراعي والتصنيع، فيما يساهم تحسين البنية التحتية للنقل و الإتصالات تعزيز التكامل الاقتصادي بين المناطق الفقيرة والبلدان غير الساحلية. من ناحية أخرى ، وجود قطاع صناعي أكبر ومستويات دخل أعلى، يعزز كثافة المشاريع الخاصة للبنية التحتية في الدول الناشئة لأنه يزيد من نمو وتطوير الأداء التشغيلي.

تحسين التنسيق بين الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة هو المبدأ الرئيسي لوجود عوائد أعلى قي البنية التحتية الحالية وتطوير البنية التحتية في بلاد ما. لذلك هناك حاجة لتطبيق التوصيات التالية من قبل المؤسسات العامة المملوكة للدولة ومؤسسات القطاع الخاص بهدف الحصول على بنية تحتية فعالة مع عائدات عالية وزيادة مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية:

- ينبغي أن تحضى الإستثمارات الفعالة في البنية التحتية بالأولوية وذلك للعوائد المرتفعة التي تجلبها .لذلك، تطبيق تكنولوجيا منخفضة التكلفة في مشاريع البنية التحتية ووجود إصلاحات في المؤسسات لتحسين الأداء التشغيلي في توزيع الدخل، وتحصيل الإيرادات تشكل مجالات استثمارات مهمة لزيادة كفاءة البنية التحتية.
- الترفيع في النفقات على الصيانة من شأنه الحد من الهدر و الافعالية في الإنفاق على البنية التحتية المخصصة لإستثمارات البنية التحتية الجديدة .إعادة التأهيل والحفاظ على أصول البنية التحتية من شأنه تحقيق عوائد أعلى بالمقارنة مع الحصول على الأدوات التكنولوجية الجديدة والمواد الوسيطة.
- يمكن أن تتسبب الإصلاحات التنظيمية والإدارية التي تهدف إلى خفض التعريفات الجمركية وتكاليف الشحن أو تعزيز شبكات النقل في تحسين التكامل الاقتصادي لمنطقة ما، وبالتالي، تحقيق عوائد أعلى من خلال إمكانية الوصول إلى القنوات التجارية، وزيادة إمكانية بعث مشاريع البنية التحتية للشركات الخاصة، والذي يعطي الأولوية لتحليل التكلفة والربح بدلا من المنفعة الاجتماعية.

- تعتبر العديد من البلدان النامية في منظمة التعاون الإسلامي صغيرة جدا لتطوير البنية التحتية من تلقاء نفسها. ولذلك، فإن دمج البنية التحتية للطاقة والمياه و للنقل بمساعدة البلدان الأكثر تقدما سيكون خيارا أكثر فعالية لأن من شأنه أن يقلل من تكلفة التجارة وتمكين الناس من الوصول إلى الأسواق الكبيرة.

- يمكن للإصلاحات المؤسسية الحد من عدم كفاءة الأداء التشغيلي في الشركات من خلال تحسين الإدارة والمساءلة في الشركات المملوكة للدولة والخاصة.

المراجع
ومصادر البيانات

المراجع

Anderson, J, and E Van Wincoop (2004), "Trade Costs", *Journal of Economic Literature*, 42(3), 691-751.

Arvis, J-F, Y Duval, B Shepherd, and C Utoktham (2013), "Trade Costs in the Developing World: 1995-2010", Policy Research Working Paper 6309, World Bank.

Beck, T. and M. Fuchs (2004) "Structural Issues in the Kenyan Financial System: Improving Competition and Access." Policy Research Working Paper 3363, World Bank, Washington, DC.

Beck, T., A. Demirgüç-Kunt, and R. Levine (2003), "Bank Concentration and Crises," NBER Working Paper No. 9921, August.

Chinn, M. and Ito, H. (2008) "A New Measure of Financial Openness," Journal of Comparative Policy Analysis, vol. 10(3), pp.309-322.

Čihák, M., A. Demirgüç-Kunt, E. Feyen and R. Levine (2012), "Benchmarking Financial Development around the World." Policy Research Working Paper 6175, World Bank, Washington, DC.

Creane, S., R. Goyal, A. M. Mobarak and R. Sab (2004), "Financial Sector Development in the Middle East and North Africa," *IMF Working Paper* No. WP/04/201.

Demirguc-Kunt, A. (2012) "Measuring Financial Exclusion: How Many People Are Unbanked?" Available for download at http://microfinance.cgap.org.

Demirgüç-Kunt, A. and H. Huizinga (1999), "Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability: Some International Evidence." World Bank Economic Review 13 (2): 379–408.

Demirgüç-Kunt, A., E. Feyen and R. Levine (2012), "The Evolving Importance of Banks and Securities Markets." World Bank Economic Review.

International Labour Organization, ILO (2013), *Global Employment Trends 2013*, Geneva.

International Monetary Fund, IMF (2011), "Recent Experiences in Managing Capital Inflows – Cross-Cutting Themes and Possible Guidelines", Available for download at http://www.imf.org.

International Monetary Fund, IMF (2013), *World Economic Outlook 2013: Hopes, Realities, Risks*, April.

Maziad, S., Farahmand, P., Wang, S., Segal, S. and Ahmed, F., 2011. "Internationalization of Emerging Market Currencies – A Balance Between Risks and Rewards." IMF Staff Discussion Note No. SDN/11/17.

UN DESA (2013), *Global Economic Outlook*.

UNCTAD (2013), Concept Note for Plenary Session: Visions on Global Services Economy and Trade in Services in the 21st Century and an Enabling Environment for Services and Services Trade, Global Services Forum Summit, 29 May.

World Bank (2011), *Local Currency Bond Markets in Emerging Markets: A Contribution to the Stability of the International Monetary System*, April.

World Bank (2013a) World Bank Private Participation in Infrastructure Database Glossary Available: http://ppi.worldbank.org/resources/ppi_glossary.aspx

World Bank (2013b) Data retrieved in May 2013, from World Bank Private Participation in Infrastructure Database. Available: http://ppi.worldbank.org/index.aspx

WTO (2013), World Trade 2012 and Prospects for 2013, Press Release 688, April.

مصادر البيانات

Bankscope

IMF Financial Access Survey (FAS) Database

IMF International Financial Statistics (IFS) Database

SESRIC, BASEIND Database.

World Bank World Development Indicators (WDI) Database

World Bank Financial Development and Structure Dataset

World Bank Global Financial Development Database

IMF Direction of Trade Statistics (DOT) Database.

IMF, World Economic Outlook Online Database, April 2012.

UN COMTRADE Database.

UN Services Trade Database.

UNCTAD, UNCTADstat Online Database.

UNSD, National Accounts Main Aggregates Database.

نبذة مختصرة
عن البلدان الأعضاء

ملاحظات فنية

أعد مركز أنقرة النبذة المختصرة التالية عن البلدان، وتقدم نظرة اقتصادية عامة لكل بلد من البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وتشمل معلومات عن النِّسب الاقتصادية الأساسية للقطر، ومعدلات نموه السنوية، والهيكل الاقتصادي، والتضخم، والتجارة إلى جانب لمحة اجتماعية عامة. وتشمل النبذة المختصرة عن البلدان آخر البيانات المتاحة لمركز أنقرة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، واليونسكو، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتهدف النبذة المختصرة عن البلدان إلى تقديم معلومات عامة وخلفية مختصرة عن البلدان الأعضاء فقط.

البنية

تعرض النبذة المختصرة بيانات على شكل جداول ورسومات بيانية. تم عرض البيانات الواردة في الجداول في قسمين أساسيين:

يعرض القسم الأول بيانات متعلقة بالسكان، والدخل ومؤشرات التنمية الاجتماعية. وتتم مقارنة بيانات البلد موضوع الاهتمام بمتوسطات البلدان النامية والعالم. ولتحسين المقارنة وتيسيرها، تم إدراج مؤشرات اقتصادية، مثل إجمالي الدخل القومي (GNI) للفرد مستخدما منهج تعادل القوى الشرائية (PPP). ويشكل إجمالي الدخل القومي، القيمة الإجمالية للسلع النهائية المنتجة حاليا، والخدمات من قبل الاقتصاد المحلي للبلد خلال سنة محددة (وهي نفس إجمالي الناتج القومي GNP). ويتضمن تعادل القوى الشرائية، القوة الشرائية النسبية لعملات الدول المختلفة لنفس النوع من السلع والخدمات، بمعدلات

تضخم متفاوتة. وهذا بدوره يتيح مقارنات دقيقة للمعيشة في جميع البلدان، خاصة وأنَّ تكاليف السلع والخدمات قد تكون مرتفعة في بلد عن الآخر.

يقدم الجزء الثاني المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، كالتضخم والتجارة للأعوام 2010 و 2011 و 2012، والهيكل الاقتصادي والمديونية للسنوات 2009، 2010، 2011. رغم أنَّ البيانات متوفرة حول معظم البلدان، إلاَّ أنه يشار إلى البيانات الناقصة/المفقودة بالرمز [..]

تم تقديم خمس رسومات بيانية مقابلة للجداول المتضمنة للبيانات، حتى يتم استعراض البيانات بشكل سريع. وتشمل هذه الرسومات البيانية معينات التنمية، والنسب الاقتصادية، ورسومات بيانية لسلاسل زمنية للتضخم، وميزان الحساب الجاري وتجارة السلع البينية لدول المنظمة.

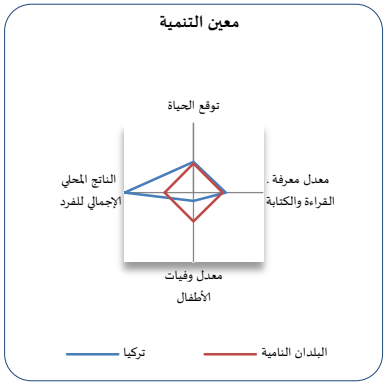

الرسم البياني 1: معين بياني يقارن جوانب بلد ما "باللون الأزرق" بمرجع مجموعة البلدان ذات الدخل المنخفض "باللون الأحمر".

يقارن المعين البياني بشكل ملحوظ، العديد من السِّمات النوعية والكمية لوضع ما (كما هو مبين في الرسم البياني 1). يمكن المقارنة فيما بين الأوضاع، أثناء وضع الرسومات البيانية لمختلف الأوضاع باستخدام نفس المحاور. ولكن يجب ألاّ تفسر المحاور، في المعين البياني، باعتبارها إحداثيات ديكارتية. ومن الممكن مقارنة أي متغير في المعين بمعين مرجعي. فعلى سبيل المثال، المعين الأحمر في الرسم البياني (1) يمثل المعين المرجعي. كل واحد من المتغيرات الأربعة للمعين المرجعي تم تطبيعها إلى 1. الموضع النسبي للبلد تم توضيحه بالمعين الأزرق. وأي نقطة خارج المعين المرجعي، تعني أنَّ موضع البلد فاق متوسط المجموعة، في حين أنَّ أيِّ نقطة بداخله تمثل بأن موضع البلد أدنى من متوسط المجموعة. وعلى سبيل المثال، يلاحظ في البلد الممثل في الشكل (1) بأنَّ متوسط البلد من معدل وفيات الأطفال هو أقل من متوسط معدل وفيات الأطفال لدى مجموعة البلدان النامية، بما أنَّ المعين الأزرق داخل المعين الأحمر لهذا المتغير.

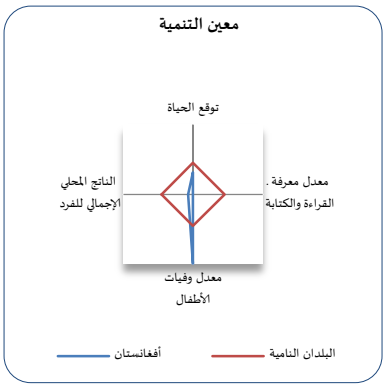

الشكل البياني (2): معين جزئي "باللون الأزرق" مع معينه المرجعي "باللون الأحمر" ونقاط التقاطع على مقياس بقيمة 1.

يعتبر المعين البياني معينا جزئيا، في حال عدم اكتمال البيانات كما هو موضح بالرسم البياني (2). في الرسم البياني (2)، بما أنّ بيانات معدل معرفة القراءة والكتابة غير متوفرة حول ذلك البلد، فإنه ليس من الممكن رسم مربع بربط قيم المؤشرات الأربع، ولهذا يتحول المعين إلى مثلث بقيم لمعدل توقع الحياة، والناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدلات وفيات الأطفال.

يبين معين التطور في النبذة المختصرة عن البلدان، المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية الأربعة (معدل توقع الحياة، إجمالي الناتج المحلي للفرد، معدل معرفة القراءة والكتابة، معدل وفيات الأطفال) لبلد معين بالمقارنة مع المعدلات المرتبطة بتصنيف الدخل الذي ينتمي له البلد في عام 2011 أو في آخر سنة متاحة.

ويبين المعين الثاني النسب الاقتصادية، معبر عنها كنسب إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح المؤشرات الاقتصادية الأربعة (التجارة، المدخرات المحلية، تكوين رأس المال والمديونية) لبلد معين، مقارنة بمتوسط البلدان النامية. تم حساب المتغيرات الأربعة في هذه المعينات على النحو التالي: تم الحصول على قيمة التجارة، بقسمة إجمالي صادرات وواردات السلع والخدمات على الناتج المحلي الإجمالي، وتم التعبير عن إجمالي الادخار المحلي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، بنسب إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأما المديونية فهي إجمالي الديون الخارجية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي.

الرسومات البيانية الثلاثة الأخيرة تبين التضخم، ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي وتجارة السلع فيما بين منظمة التعاون الإسلامي في فترة الخمس السنوات الماضية من 2008-2012.

مجموعة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

		مجموعة الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.91	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	38.66	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	5,978	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	5,658	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	47.72	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان ما فوق 15 سنة)	2011	72.97	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	50.90	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	65.33	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	8,353.75	8,811.83	9,364.94
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	6.17	5.23	4.90
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.28	3.39	2.95
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	202.66	402.89	376.78
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	3.91	6.78	5.91
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	136,442	138,218	139,473
التضخم (%)	2010	2011	2012
أسعار المستهلك	6.60	6.83	8.46
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	9.37	10.37	4.51
التجارة (مليون دولار)	2010	2011	2012
صادرات السلع	1,673,899	2,159,053	2,231,546
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	15.81	15.04	15.90
واردات السلع	1,438,572	1,748,236	1,889,228
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	19.83	20.09	20.53
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2009	2010	2011
الزراعة	11.19	11.05	10.72
الصناعة	27.12	29.07	31.03
الخدمات	47.79	45.79	44.28
نفقات الاستهلاك المنزلي النهائية	57.36	54.96	52.82
نفقات الحكومة العامة النهائية	14.06	13.29	12.92
إجمالي تكوين رأس المال	25.17	25.66	25.53
إجمالي الادخارات المحلية	22.54	22.85	20.63
صادرات السلع والخدمات	33.41	32.52	28.65
واردات السلع والخدمات	30.54	29.06	24.48
المديونية	2009	2010	2011
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	23.08	21.09	19.10
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.78	0.63	0.67
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	0.54	8.18	7.49

معين التنمية

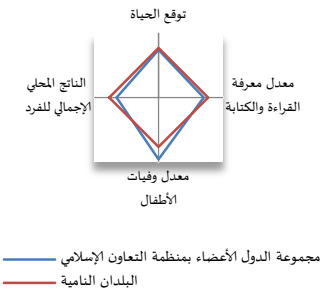

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

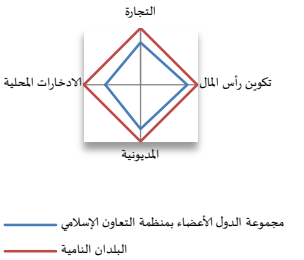

التضخم (%)

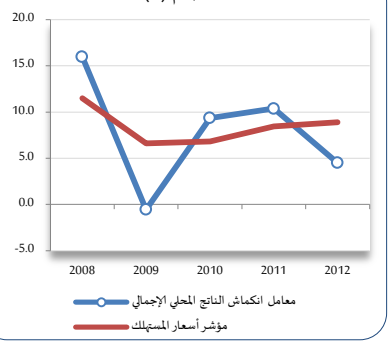

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

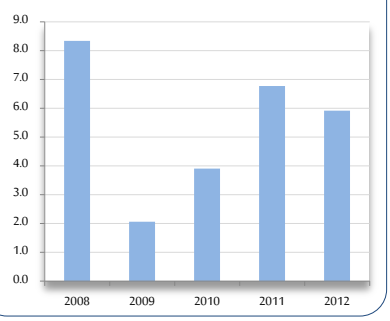

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

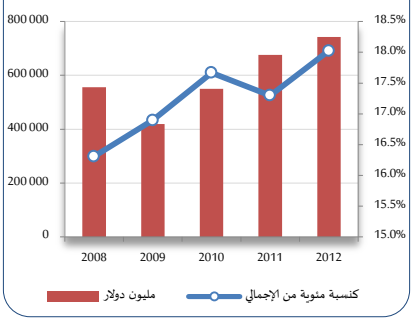

أفغانستان

		أفغانستان	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.44	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	25.55	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,054	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2011	1,400	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	23.86	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	...	...	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	72.70	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	48.68	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	27.53	30.08	33.74
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	8.44	6.96	10.21
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.17	3.85	7.00
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	0.45	0.40	0.80
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	2.84	2.20	4.02
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	211	83	94
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	7.15	10.36	4.45
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	9.44	10.68	...
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	500	465	536
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	42.09	55.88	54.61
واردات السلع	8,421	10,398	9,457
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	37.64	32.64	41.04
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	32.99	29.58	30.60
الصناعة	22.45	21.92	23.80
الخدمات	44.56	48.50	45.60
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	98.52	97.37	97.65
نفقات الحكومة العامة النهائية	11.35	11.52	10.86
إجمالي تكوين رأس المال	17.39	17.46	15.06
إجمالي الادخارات المحلية	-9.60	-17.05	-11.01
صادرات السلع والخدمات	14.71	10.02	8.84
واردات السلع والخدمات	42.20	44.94	36.41
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	19.78	15.21	14.55
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.06	0.06	0.00
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

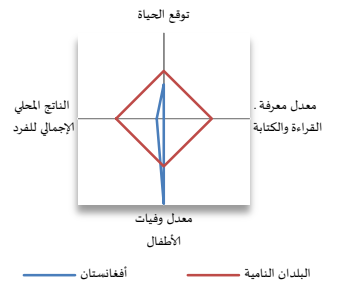

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

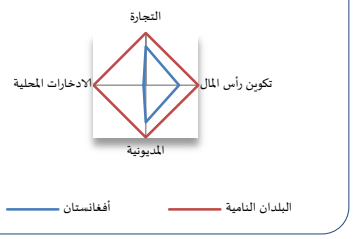

التضخم(%)

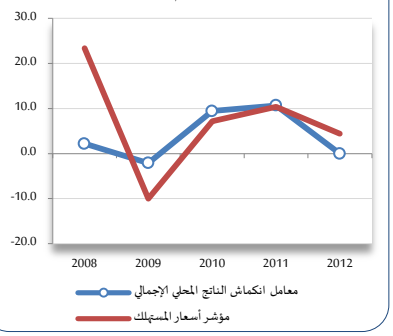

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

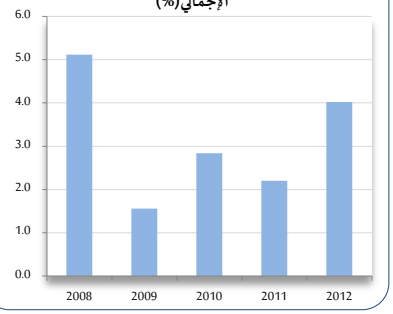

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

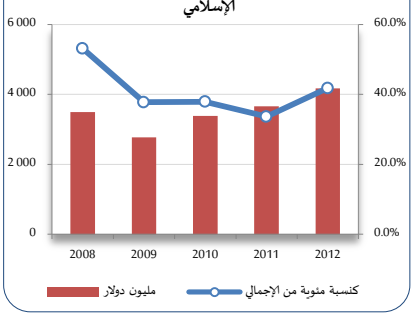

ألبانيا

		ألبانيا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	0.26	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	46.99	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	8,052	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	9,390	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	54.45	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	96.85	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	12.80	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	77.04	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	24.07	25.32	26.11
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.50	3.00	1.30
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.99	2.49	0.80
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.35	-1.56	-1.28
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-11.37	-12.04	-10.11
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	1,051	1,036	957
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	3.55	3.43	2.02
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	3.46	3.00	3.00
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	1,554	1,952	1,924
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	7.83	7.74	5.50
واردات السلع	4,548	5,319	5,047
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	8.39	7.91	8.08
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	18.78	20.30	19.26
الصناعة	24.10	22.05	23.62
الخدمات	57.12	57.65	57.12
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	71.12	78.47	80.83
نفقات الحكومة العامة النهائية	10.58	10.27	9.86
إجمالي تكوين رأس المال	42.74	32.34	31.24
إجمالي الادخارات المحلية	3.81	4.34	3.14
صادرات السلع والخدمات	28.41	32.43	33.80
واردات السلع والخدمات	53.51	53.88	56.00
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	38.46	41.13	45.82
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.74	0.70	0.97
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	6.26	8.26	9.33

معين التنمية

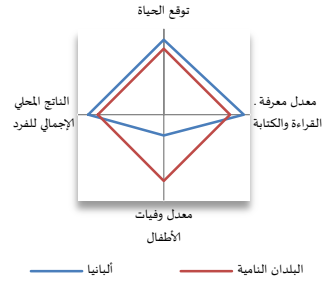

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

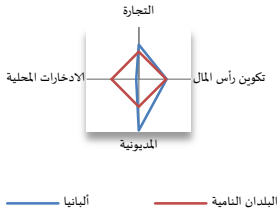

التضخم (%)

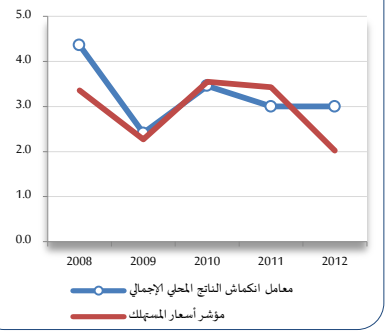

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

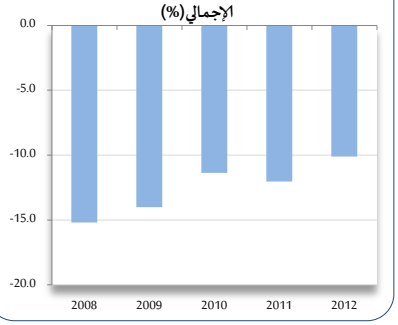

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

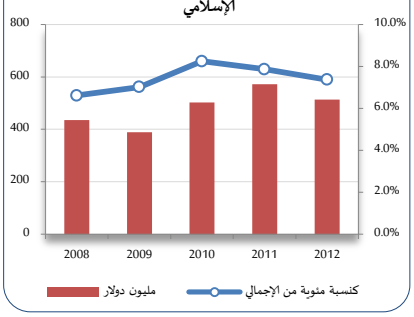

الجزائر

		الجزائر	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.89	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	31.74	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	7,477	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2011	7,550	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	73.71	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2006	72.65	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	25.60	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	73.08	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	250.07	261.46	272.87
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.60	2.37	2.53
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.06	0.86	1.01
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	12.13	19.80	12.27
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	7.50	9.96	5.90
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	2,264	2,571	1,484
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	3.91	4.52	8.89
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	15.76	17.51	8.63
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	57,064	73,452	57,508
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	8.44	7.37	6.27
واردات السلع	40,489	47,198	51,925
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	9.89	9.81	10.02
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	9.52	8.56	8.23
الصناعة	48.88	51.14	53.29
الخدمات	41.60	40.30	38.48
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	37.56	34.48	35.50
نفقات الحكومة العامة النهائية	16.41	17.98	16.55
إجمالي تكوين رأس المال	46.62	40.38	33.05
إجمالي الادخارات المحلية	51.17	50.80	...
صادرات السلع والخدمات	29.29	30.87	...
واردات السلع والخدمات	24.82	21.52	...
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	5.33	4.46	3.06
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.10	0.08	0.06
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	1.99	1.03	0.78

معين التنمية

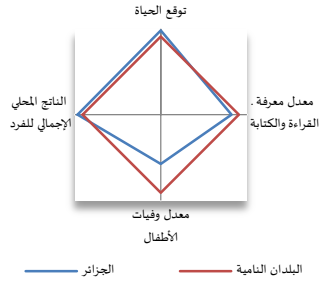

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

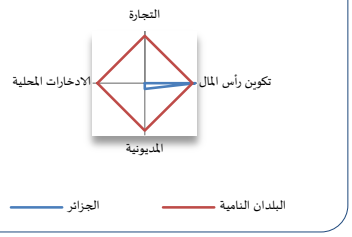

التضخم (%)

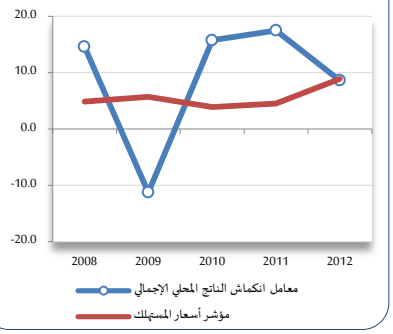

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

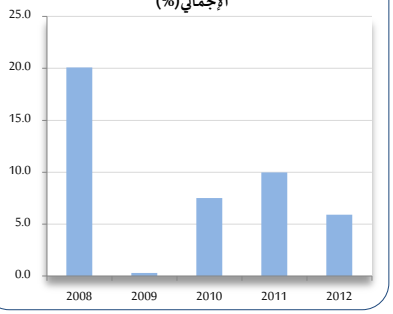

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

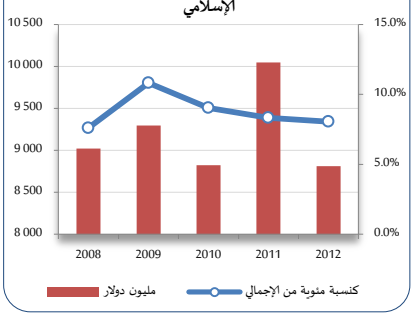

أذربيجان

		أذربيجان	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.35	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	50.36	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	10,478	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	9,410	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	53.89	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2009	99.76	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	38.50	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	70.65	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	91.03	93.05	96.77
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.96	0.09	2.16
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.79	-1.15	0.79
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	14.83	17.15	13.97
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	28.04	26.45	20.31
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	563	1,467	2,005
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	5.67	7.87	1.08
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	13.60	16.74	0.95
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	21,360	26,571	25,852
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	12.35	10.76	12.76
واردات السلع	6,600	9,756	12,037
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	20.10	19.74	24.12
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	6.53	5.91	5.78
الصناعة	60.04	63.99	66.11
الخدمات	33.43	30.10	28.11
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	42.76	39.36	39.11
نفقات الحكومة العامة النهائية	11.12	10.88	9.54
إجمالي تكوين رأس المال	18.95	18.06	19.87
إجمالي الادخارات المحلية	48.24	50.81	55.87
صادرات السلع والخدمات	51.58	53.97	62.80
واردات السلع والخدمات	22.29	19.94	24.16
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	10.77	13.63	13.29
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.21	0.19	1.72
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	1.49	1.42	4.92

معين التنمية

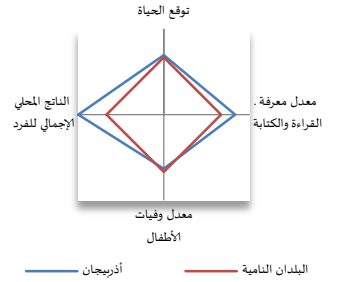

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

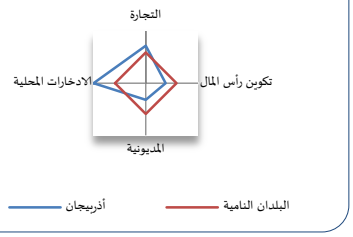

التضخم (%)

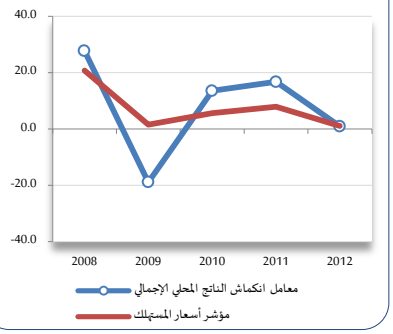

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

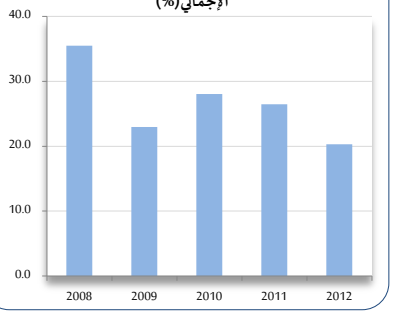

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

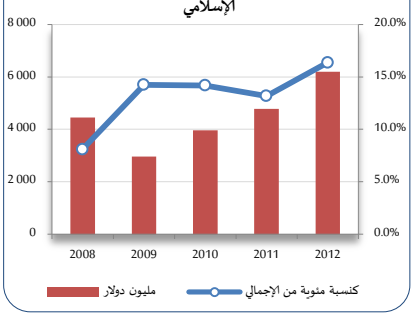

البحرين

		البحرين	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.92	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	56.70	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	28,744	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2010	21,420	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	88.76	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2010	94.56	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	8.60	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	75.16	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	30.02	31.30	33.09
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.74	2.10	3.85
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-1.65	0.10	1.81
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	0.77	3.25	4.17
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	3.58	12.55	15.43
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	156	781	891
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	1.97	-0.42	1.20
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	13.66	...	...
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	29,580	33,680	38,228
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	10.92	11.66	10.60
واردات السلع	11,517	12,725	13,774
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	33.38	37.69	36.33
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	0.40	0.39	0.37
الصناعة	40.53	42.91	46.26
الخدمات	59.07	56.70	53.36
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	34.27	34.18	37.13
نفقات الحكومة العامة النهائية	15.22	14.96	12.70
إجمالي تكوين رأس المال	26.80	29.04	24.40
إجمالي الادخارات المحلية	49.74	50.85	50.17
صادرات السلع والخدمات	81.29	81.53	76.61
واردات السلع والخدمات	58.77	59.72	50.84
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

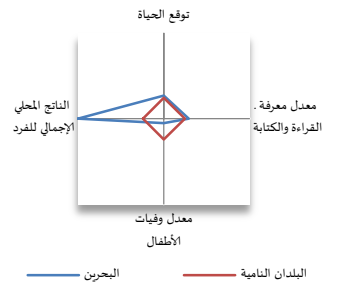

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

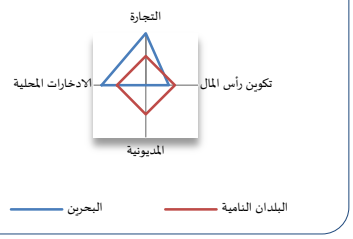

التضخم (%)

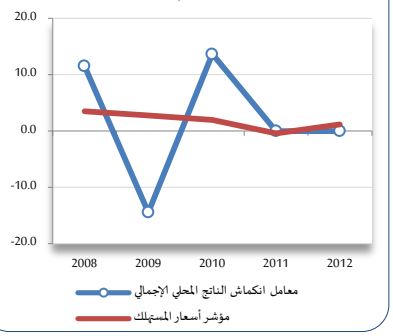

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

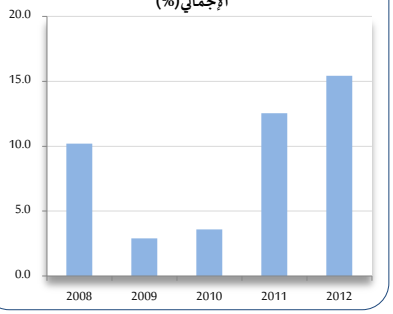

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

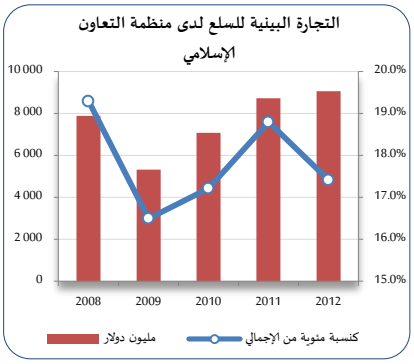

بنغلاديش

		بنغلاديش	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.19	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	48.77	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,039	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,070	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	28.89	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	57.73	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	36.70	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	68.94	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	260.60	283.47	306.00
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	6.40	6.51	6.05
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.21	5.38	4.93
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	0.51	-1.40	0.45
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	0.48	-1.23	0.37
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	913	1,136	990
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	8.13	10.70	8.72
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	6.47	7.53	8.00
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	16,497	23,100	22,937
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	6.64	5.53	6.36
واردات السلع	27,813	36,193	36,363
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	21.02	22.77	22.23
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	18.73	18.59	18.43
الصناعة	28.66	28.46	28.55
الخدمات	52.61	52.96	53.01
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	74.65	74.53	74.93
نفقات الحكومة العامة النهائية	5.26	5.37	5.47
إجمالي تكوين رأس المال	24.37	24.41	24.73
إجمالي الادخارات المحلية	17.25	17.80	16.44
صادرات السلع والخدمات	19.43	18.41	22.90
واردات السلع والخدمات	26.55	25.02	31.61
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	27.55	25.66	24.17
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.23	0.22	0.26
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	5.59	4.72	5.46

معين التنمية

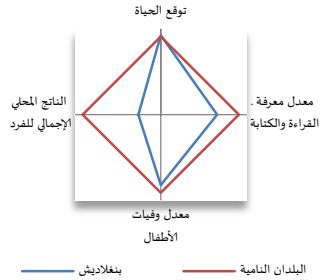

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

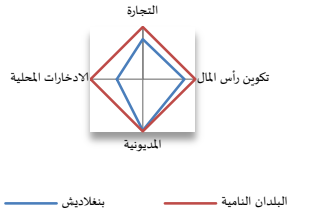

التضخم (%)

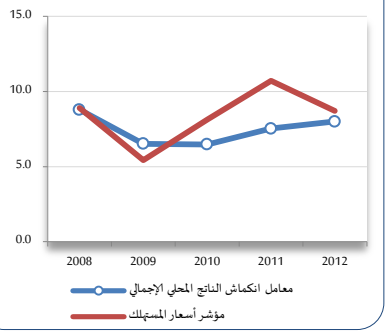

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

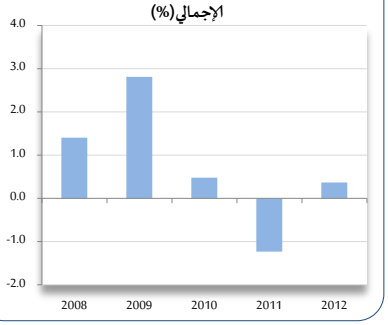

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

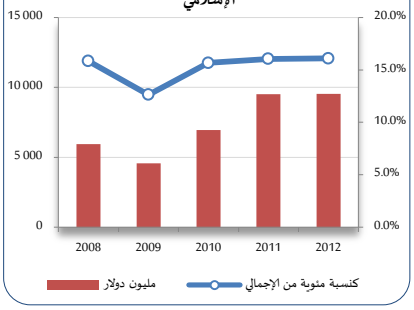

بنين

		بنين	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.73	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	41.25	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,667	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,570	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	45.56	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2006	28.70	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	67.90	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	56.01	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	13.95	14.75	15.59
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.55	3.53	3.85
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-0.32	0.69	1.05
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.48	-0.73	-0.72
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-7.30	-9.98	-9.75
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	177	161	159
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	2.18	2.74	6.75
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	1.86	2.36	6.34
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	662	862	935
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	48.14	30.61	37.58
واردات السلع	7,169	10,193	7,133
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	17.82	12.39	16.65
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	35.21	35.40	35.57
الصناعة	14.18	14.42	14.70
الخدمات	50.61	50.17	49.74
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	76.06	76.63	75.66
نفقات الحكومة العامة النهائية	12.04	11.87	12.12
إجمالي تكوين رأس المال	21.22	21.04	21.59
إجمالي الادخارات المحلية	11.90	11.50	5.66
صادرات السلع والخدمات	15.78	15.11	14.98
واردات السلع والخدمات	25.10	24.65	26.96
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	17.42	19.64	19.50
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.19	0.20	0.17
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	2.47	2.51	0.00

معين التنمية

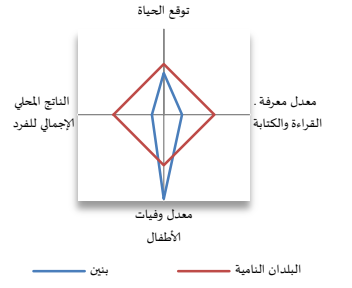

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

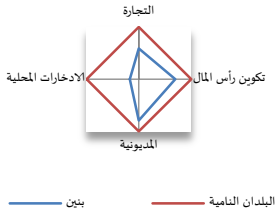

التضخم (%)

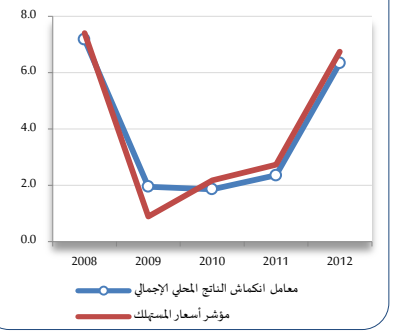

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

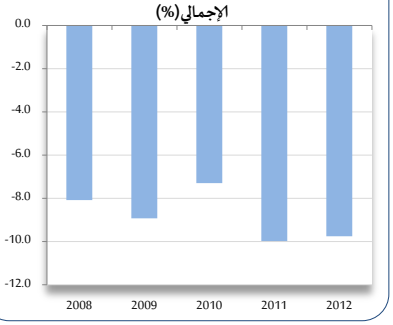

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

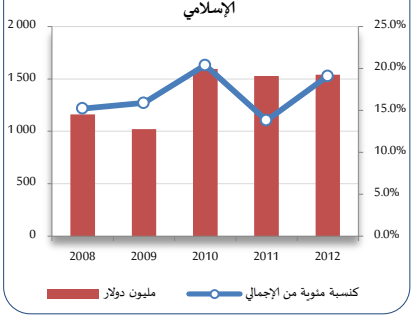

بروناي

		بروناي	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.40	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	48.73	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	54,389	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2009	49,370	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	76.32	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	95.45	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	5.60	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	78.07	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	20.15	21.03	21.69
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.60	2.21	1.30
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	0.82	0.67	-0.23
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	5.62	5.29	8.06
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	45.45	32.36	48.48
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	626	1,208	850
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	0.35	2.02	0.46
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	5.31	19.37	0.77
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	8,255	11,483	11,648
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	8.06	8.56	3.81
واردات السلع	3,132	6,400	6,459
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	18.45	11.19	14.23
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	0.91	0.76	0.64
الصناعة	65.40	66.84	71.67
الخدمات	33.69	32.40	27.69
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	24.36	23.17	19.87
نفقات الحكومة العامة النهائية	23.29	22.41	17.33
إجمالي تكوين رأس المال	17.56	15.88	13.36
إجمالي الادخارات المحلية	54.56	64.44	65.51
صادرات السلع والخدمات	72.78	81.44	81.28
واردات السلع والخدمات	35.79	32.87	29.13
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

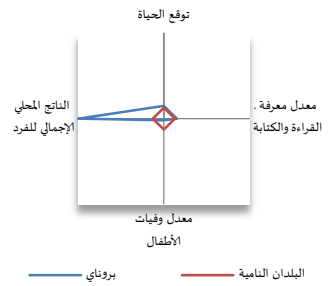

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

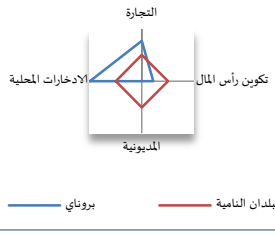

التضخم (%)

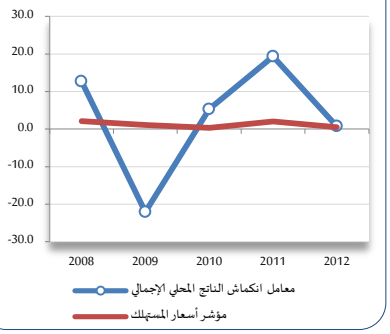

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

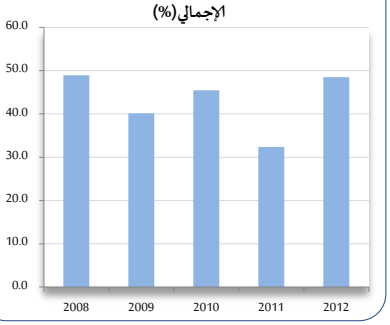

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

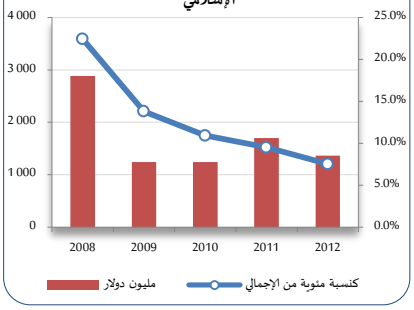

بوركينا فاسو

		بوركينا فاسو	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.86	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	45.38	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,399	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,510	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	27.35	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2007	28.73	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	81.60	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	55.36	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	20.77	22.10	24.29
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	7.89	4.16	8.01
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.71	1.10	5.58
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.21	-0.12	-0.49
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-2.33	-1.13	-4.72
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	35	42	40
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	-0.58	2.75	3.60
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	7.20	3.20	-1.24
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	624	788	812
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	30.71	39.86	44.22
واردات السلع	1,910	2,186	2,445
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	33.51	31.23	32.56
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	35.47	34.85	35.02
الصناعة	17.99	25.31	27.94
الخدمات	46.54	39.84	37.04
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	68.78	60.57	69.47
نفقات الحكومة العامة النهائية	21.69	17.45	17.99
إجمالي تكوين رأس المال	24.71	28.25	25.97
إجمالي الادخارات المحلية	9.53	17.63	16.12
صادرات السلع والخدمات	12.61	17.05	21.14
واردات السلع والخدمات	27.79	24.88	28.58
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	23.01	23.66	23.28
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.19	0.21	0.24
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	3.82	2.49	...

معين التنمية

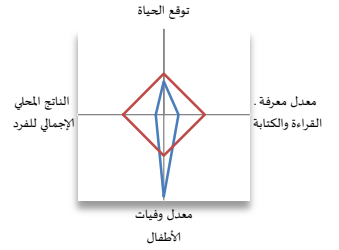

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

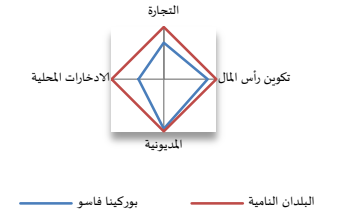

التضخم (%)

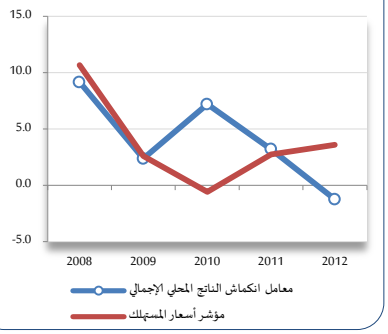

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

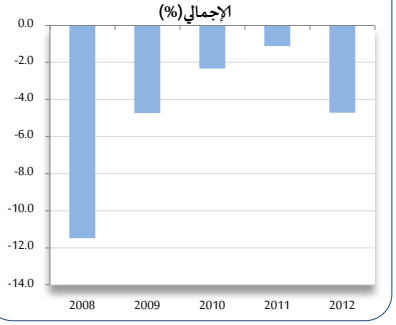

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

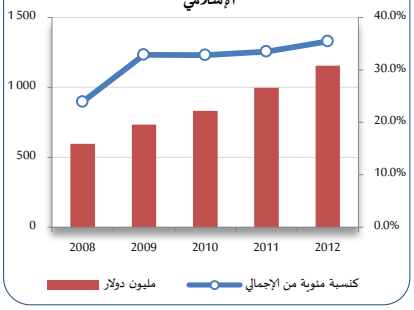

الكاميرون

		الكاميرون	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.54	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	40.13	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,366	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,320	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	52.66	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2010	71.29	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	79.20	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	51.58	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	44.79	47.62	50.77
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.32	4.10	4.74
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	0.80	1.56	2.19
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.68	-0.75	-1.10
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-3.00	-2.97	-4.39
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	538	243	507
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	1.28	2.94	3.00
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	2.91	3.05	1.96
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	4,478	5,263	5,466
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	11.73	11.73	12.38
واردات السلع	4,410	5,740	6,213
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	23.23	22.79	23.12
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	23.34	23.27	23.34
الصناعة	29.72	29.74	30.07
الخدمات	46.94	46.99	46.58
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	75.21	75.03	73.05
نفقات الحكومة العامة النهائية	11.26	11.61	12.04
إجمالي تكوين رأس المال	18.52	19.05	21.95
إجمالي الادخارات المحلية	11.64	12.71	15.50
صادرات السلع والخدمات	23.52	25.50	30.57
واردات السلع والخدمات	28.31	28.86	34.84
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	14.60	14.21	12.14
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.27	0.19	0.34
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	7.21	3.46	...

معين التنمية

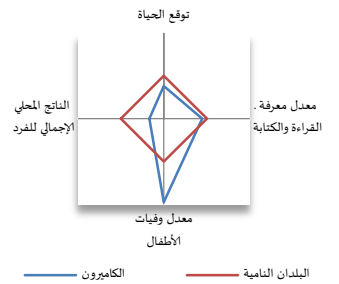

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

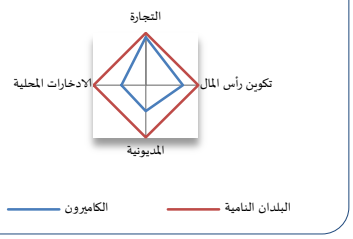

التضخم (%)

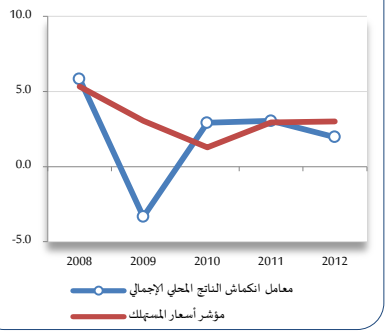

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

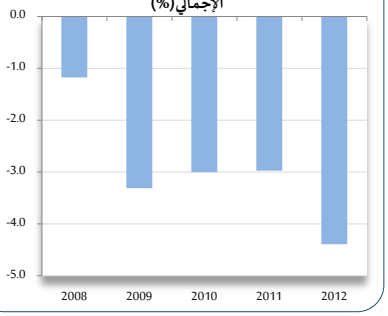

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

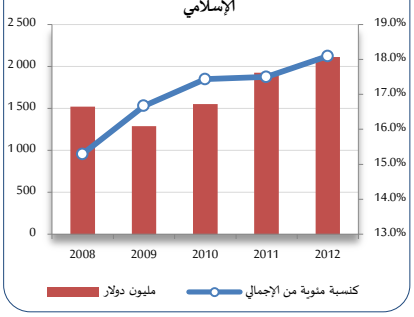

تشاد

		تشاد	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	3.00	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	37.05	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,924	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,320	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	21.92	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	35.39	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	97.10	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	49.52	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	18.82	19.32	20.66
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	12.98	0.53	5.04
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	10.23	-1.92	2.48
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.43	-0.10	-0.23
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-5.04	-0.97	-2.09
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	313	282	323
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	-2.12	1.89	7.68
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	11.94	16.18	7.27
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	2,656	3,553	2,992
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	0.32	0.68	1.29
واردات السلع	1,192	940	958
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	24.23	32.56	35.38
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	23.33	21.95	17.91
الصناعة	43.42	48.54	53.93
الخدمات	33.24	29.51	28.16
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	29.27	27.83	27.45
نفقات الحكومة العامة النهائية	27.64	23.74	20.11
إجمالي تكوين رأس المال	21.69	27.70	19.11
إجمالي الادخارات المحلية	43.90	46.15	...
صادرات السلع والخدمات	39.46	41.42	40.70
واردات السلع والخدمات	28.29	27.96	25.47
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	25.84	21.26	17.21
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.35	0.21	0.20
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

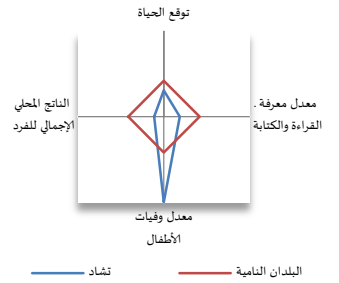

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

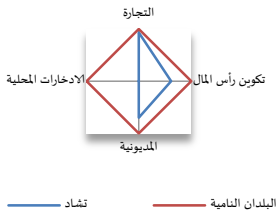

التضخم (%)

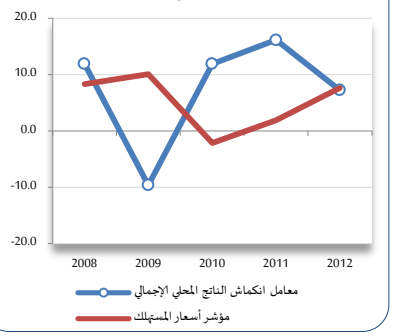

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

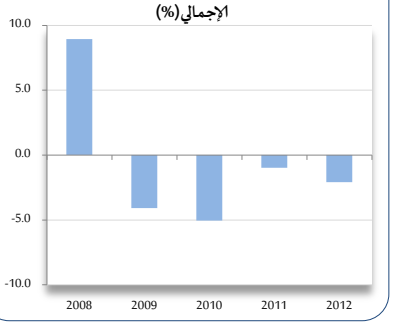

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

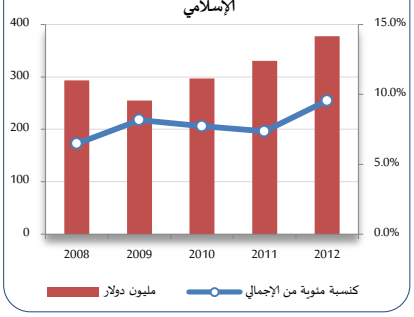

جزر القمر

		جزر القمر	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.44	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	33.34	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,258	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,230	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	28.17	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	75.54	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	58.80	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	61.04	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	0.80	0.84	0.87
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.05	2.23	2.45
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-0.05	0.12	0.34
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.03	-0.06	-0.03
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-5.68	-9.05	-5.39
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	8	23	17
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	3.90	6.78	5.98
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	4.35	4.69	2.59
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	30	53	102
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	16.07	30.38	12.58
واردات السلع	210	230	252
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	32.92	40.50	35.34
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	49.24	48.74	48.91
الصناعة	10.60	10.49	10.53
الخدمات	40.16	40.77	40.57
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	107.32	106.72	104.91
نفقات الحكومة العامة النهائية	15.26	14.63	13.90
إجمالي تكوين رأس المال	11.50	14.29	16.87
إجمالي الادخارات المحلية	-21.13	-21.35	-18.81
صادرات السلع والخدمات	14.67	15.63	15.32
واردات السلع والخدمات	48.18	50.45	51.79
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	53.88	51.64	45.54
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.55	0.22	0.28
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	14.89	...	...

معين التنمية

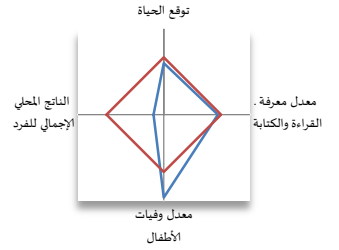

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

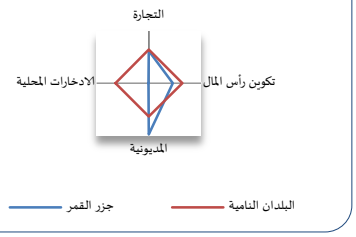

التضخم (%)

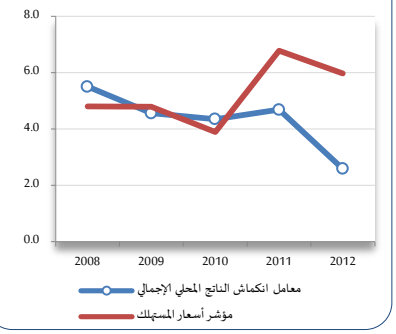

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

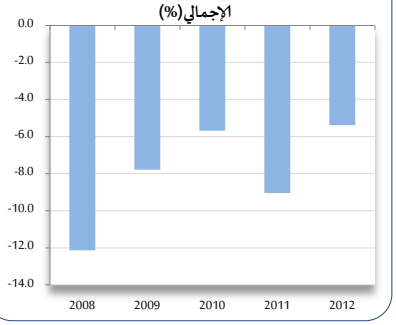

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

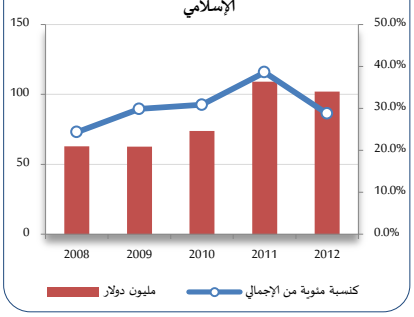

ساحل العاج

		ساحل العاج	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.29	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	39.03	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,727	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,960	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	52.00	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	56.87	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	81.20	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	55.42	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	37.09	36.09	40.35
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.45	-4.73	9.84
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-0.54	-7.50	6.64
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	0.57	3.12	-0.45
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	2.47	12.93	-1.82
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	339	286	478
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	1.37	4.90	1.31
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	1.90	5.03	1.30
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	10,273	11,077	10,298
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	22.17	22.98	26.58
واردات السلع	8,146	6,702	8,893
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	35.04	35.16	29.99
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	28.03	28.48	28.06
الصناعة	26.87	25.52	25.95
الخدمات	45.10	46.00	45.99
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	64.67	65.51	62.76
نفقات الحكومة العامة النهائية	14.07	14.19	12.62
إجمالي تكوين رأس المال	9.51	9.58	8.76
إجمالي الادخارات المحلية	21.26	20.29	24.61
صادرات السلع والخدمات	51.97	49.01	49.01
واردات السلع والخدمات	40.22	38.30	34.03
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	60.42	47.09	49.90
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	1.21	0.35	0.38
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	8.82	4.74	...

معين التنمية

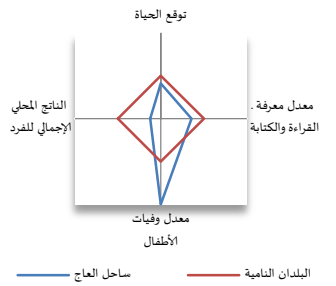

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

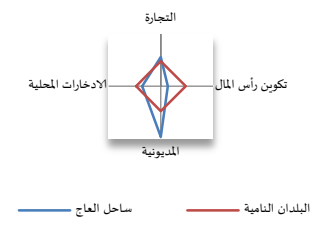

التضخم (%)

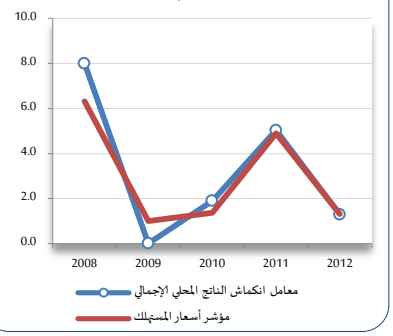

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

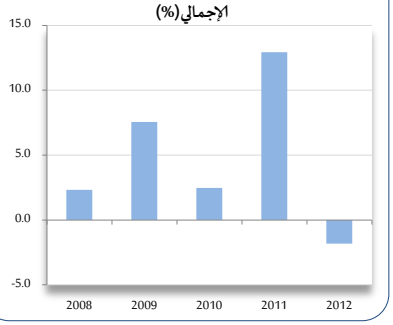

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

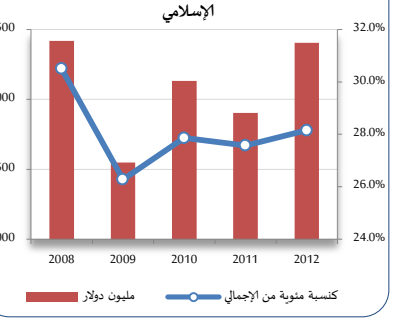

جيبوتي

		جيبوتي	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.52	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	34.06	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,677	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	...	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	77.16	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	...	...	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	71.80	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	57.91	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	2.09	2.23	2.38
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.49	4.47	4.84
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	0.67	1.62	1.99
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.07	-0.16	-0.18
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-5.85	-12.64	-13.39
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	27	78	100
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	3.95	5.07	3.74
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	3.94	5.07	4.24
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	463	533	583
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	94.70	95.67	93.61
واردات السلع	2,640	3,502	4,071
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	39.61	39.05	39.00
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	3.88	3.75	3.83
الصناعة	19.65	21.08	20.14
الخدمات	76.47	75.17	76.03
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	84.06	83.36	83.79
نفقات الحكومة العامة النهائية	20.25	21.32	20.79
إجمالي تكوين رأس المال	18.77	19.07	18.91
إجمالي الادخارات المحلية	-4.31	-4.68	-4.58
صادرات السلع والخدمات	35.63	38.00	36.84
واردات السلع والخدمات	58.71	61.76	60.33
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	85.23	67.41	61.90
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.85	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	8.07	...	...

معين التنمية

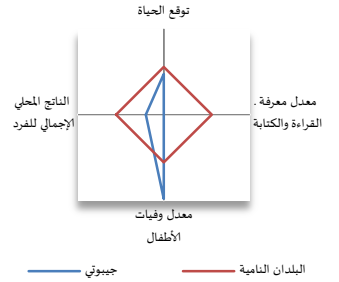

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

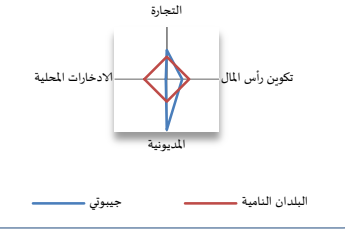

التضخم (%)

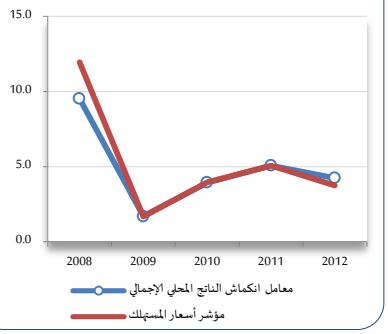

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

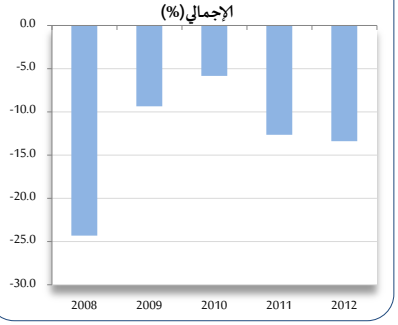

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

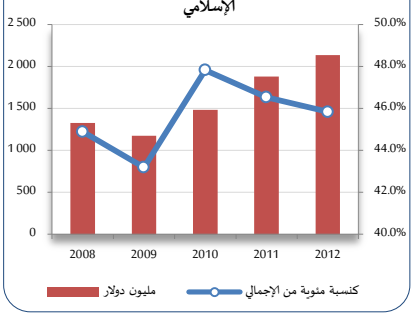

مصر

		مصر	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.66	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	33.55	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	6,545	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	6,640	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	43.70	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2012	73.87	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	18.00	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	73.20	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	499.27	518.97	539.95
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.15	1.78	2.22
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.74	-0.38	-0.39
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-4.32	-6.09	-7.93
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-1.98	-2.58	-3.09
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	6,386	-483	2,798
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	11.70	11.10	8.60
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	10.11	11.67	10.05
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	27,259	30,621	34,278
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	39.31	36.30	34.69
واردات السلع	52,815	59,333	75,777
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	18.45	20.93	20.38
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	13.64	13.99	14.52
الصناعة	37.55	37.53	37.63
الخدمات	48.82	48.48	47.85
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	76.11	74.57	75.51
نفقات الحكومة العامة النهائية	11.35	11.16	11.30
إجمالي تكوين رأس المال	19.19	19.50	17.09
إجمالي الادخارات المحلية	12.55	14.11	12.83
صادرات السلع والخدمات	24.96	21.35	23.23
واردات السلع والخدمات	31.60	26.13	30.05
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	18.50	16.64	14.83
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.47	0.40	0.39
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	6.44	6.05	7.39

معين التنمية

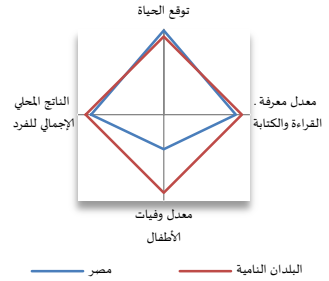

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

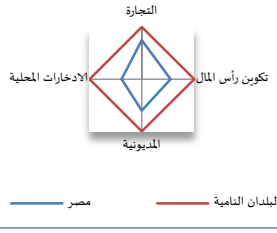

التضخم (%)

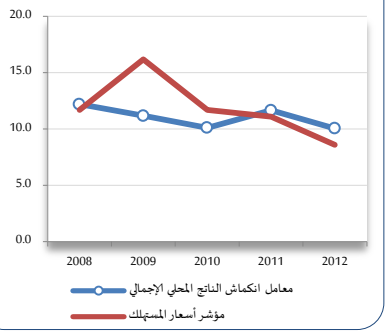

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

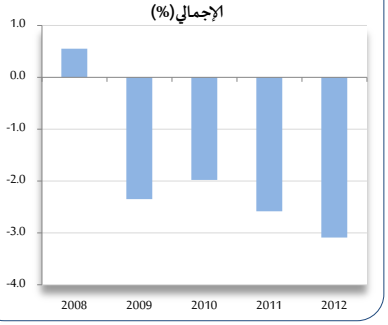

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

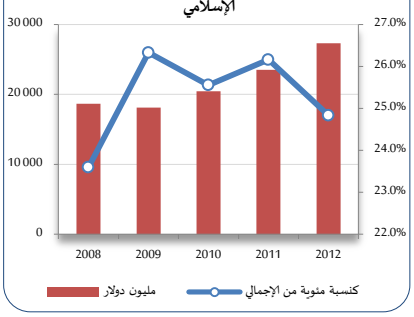

الغابون

		الغابون	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.39	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	37.30	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	16,548	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	14,290	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	86.46	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	88.99	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	49.30	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	62.69	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	21.57	23.58	25.49
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	6.77	7.05	6.21
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.24	5.51	4.68
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	1.29	2.68	2.32
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	8.87	14.23	12.65
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	499	696	702
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	1.45	1.26	3.00
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	18.36	15.08	1.27
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	6,990	10,121	10,432
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	11.14	9.49	2.53
واردات السلع	2,699	3,589	3,741
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	11.71	10.93	11.92
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	3.05	2.64	2.83
الصناعة	65.41	71.08	68.54
الخدمات	31.53	26.28	28.63
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	29.62	24.73	21.94
نفقات الحكومة العامة النهائية	12.32	10.38	22.20
إجمالي تكوين رأس المال	23.49	24.45	25.80
إجمالي الادخارات المحلية	58.06	64.89	55.85
صادرات السلع والخدمات	57.42	62.31	26.41
واردات السلع والخدمات	22.84	21.11	24.67
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	19.57	17.57	15.32
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	1.48	1.19	0.92
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

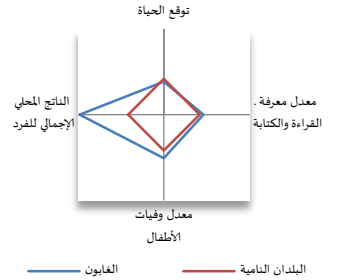

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

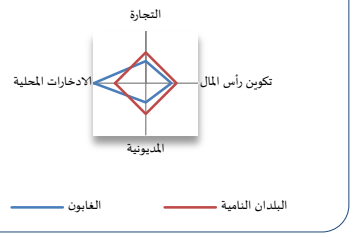

التضخم (%)

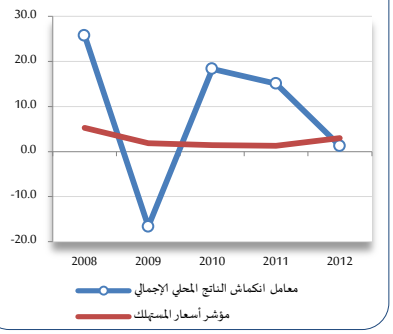

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

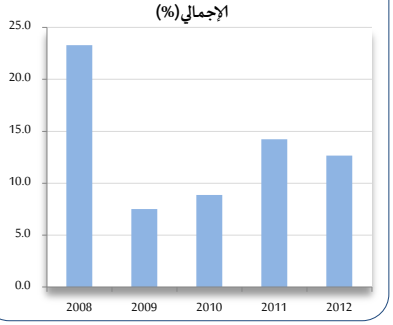

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

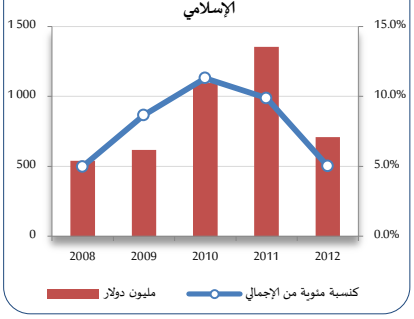

غامبيا

		غامبيا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	3.19	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	41.95	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,864	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,860	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	57.76	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	51.11	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	57.60	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	58.48	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	3.29	3.22	3.40
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	6.53	-4.30	3.95
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.65	-6.87	1.16
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.15	-0.14	-0.16
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-16.01	-15.28	-17.00
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	37	36	79
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	5.05	4.80	4.65
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	4.30	3.72	4.88
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	63	132	134
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	8.14	7.10	5.00
واردات السلع	836	1,143	1,043
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	29.18	28.98	31.33
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	30.06	32.11	31.28
الصناعة	11.69	11.29	13.79
الخدمات	58.24	56.60	54.92
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	73.17	73.17	82.76
نفقات الحكومة العامة النهائية	7.71	7.71	8.14
إجمالي تكوين رأس المال	31.10	30.24	30.68
إجمالي الادخارات المحلية	3.26	2.80	0.91
صادرات السلع والخدمات	25.35	23.49	28.86
واردات السلع والخدمات	41.70	42.11	47.16
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	56.21	53.80	51.93
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.81	0.72	0.63
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	6.53	8.09	7.47

معين التنمية

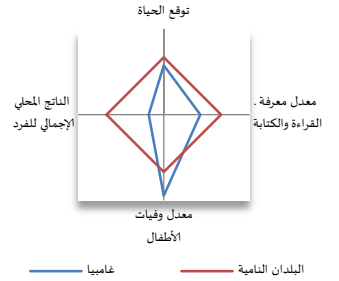

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

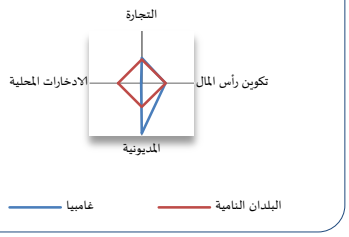

التضخم (%)

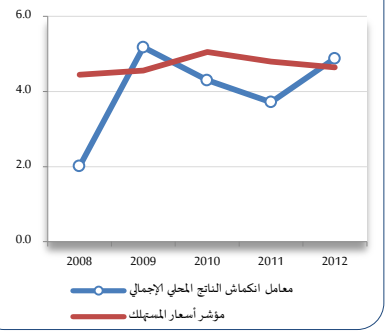

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

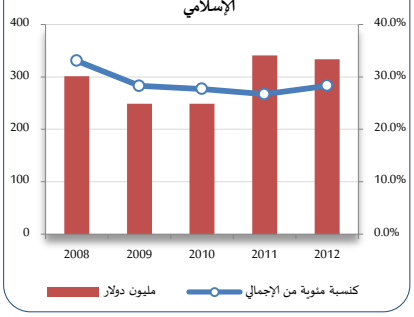

غينيا

		غينيا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.56	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	41.23	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,121	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	980	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	35.94	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2010	25.31	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	78.90	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	54.09	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	10.84	11.50	12.17
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	1.94	3.91	3.94
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-0.55	1.37	1.41
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.57	-1.05	-1.92
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-11.48	-20.47	-34.07
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	101	956	744
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	15.47	21.35	15.23
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	20.20	19.73	12.89
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	2,185	2,225	1,918
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	2.28	2.85	4.01
واردات السلع	4,090	5,317	5,909
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	10.35	10.91	10.67
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	26.93	25.98	24.46
الصناعة	32.53	34.54	35.45
الخدمات	40.53	39.48	40.09
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	61.88	55.77	51.54
نفقات الحكومة العامة النهائية	13.02	16.77	15.53
إجمالي تكوين رأس المال	30.14	32.56	45.11
إجمالي الادخارات المحلية	7.18	2.39	-0.27
صادرات السلع والخدمات	26.54	28.35	30.25
واردات السلع والخدمات	30.79	36.53	48.12
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	75.12	66.19	61.60
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.68	0.42	0.66
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	10.05	4.84	11.16

معين التنمية

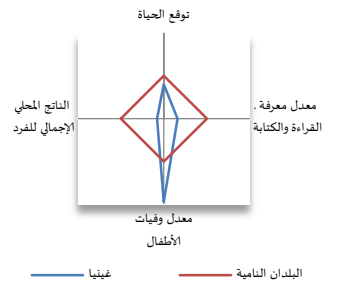

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

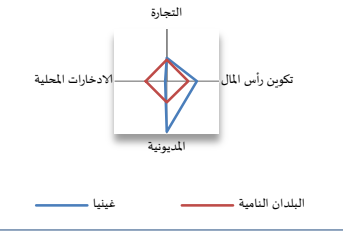

التضخم (%)

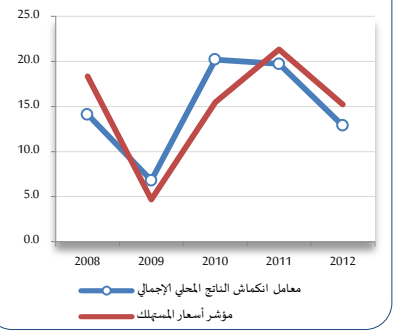

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

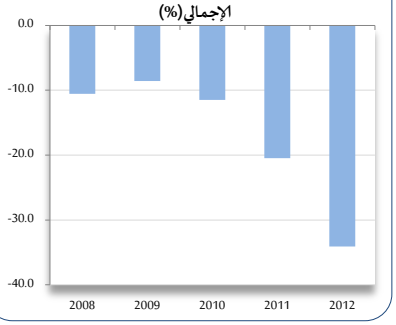

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

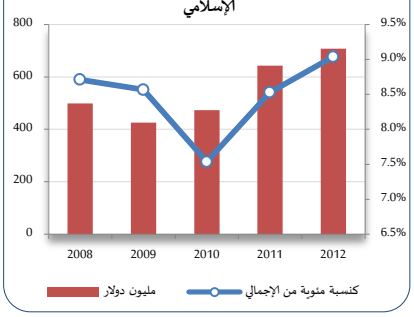

غينيا بيساو

		غينيا بيساو	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.39	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	42.54	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,223	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,190	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	44.57	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	55.28	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	98.00	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	48.11	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	1.79	1.93	1.93
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.47	5.34	-1.45
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	1.35	3.17	-3.47
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.07	-0.01	-0.05
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-8.56	-1.14	-6.12
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	33	25	16
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	1.07	5.06	2.22
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	3.47	4.42	1.86
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	189	349	197
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	31.46	18.08	36.79
واردات السلع	269	353	361
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	27.06	23.86	24.37
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	43.20	45.27	45.31
الصناعة	13.34	13.30	13.22
الخدمات	43.46	41.43	41.47
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	89.98	88.52	85.34
نفقات الحكومة العامة النهائية	14.79	9.45	9.41
إجمالي تكوين رأس المال	8.51	7.27	8.91
إجمالي الادخارات المحلية	-4.77	2.03	5.25
صادرات السلع والخدمات	14.87	18.12	19.11
واردات السلع والخدمات	28.15	29.28	29.14
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	138.14	135.21	29.31
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.47	0.42	0.06
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	6.36	...	...

معين التنمية

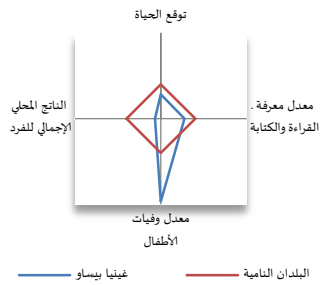

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

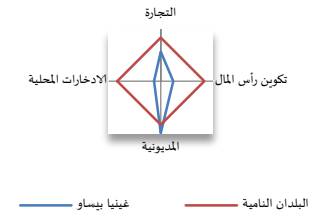

التضخم (%)

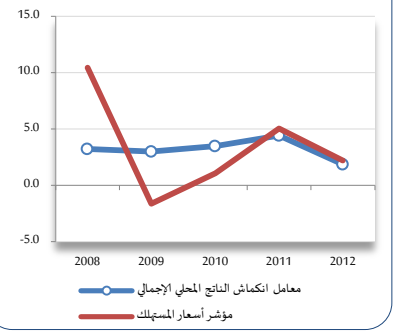

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

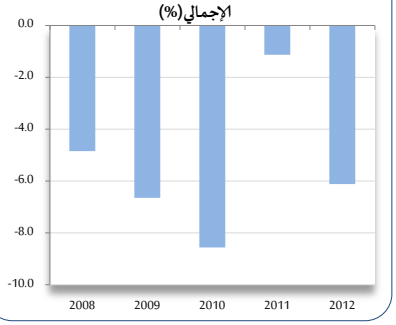

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

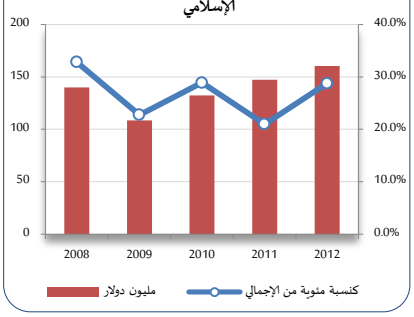

غويانا

		غويانا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	0.57	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	37.83	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	7,939	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	3,400	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	28.49	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2009	84.99	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	29.40	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	69.86	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	5.43	5.85	6.16
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.37	5.44	3.35
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.06	5.12	3.04
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.22	-0.34	-0.37
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-9.63	-13.36	-13.21
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	270	215	231
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	3.73	4.96	2.97
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	6.70	8.37	5.75
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	1,119	1,401	1,635
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	0.84	0.83	0.65
واردات السلع	1,436	1,877	1,861
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	5.36	4.91	5.89
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	19.85	17.60	17.93
الصناعة	33.10	34.47	33.83
الخدمات	47.06	47.94	48.24
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	82.33	87.35	93.35
نفقات الحكومة العامة النهائية	16.17	15.11	15.93
إجمالي تكوين رأس المال	26.64	25.40	21.58
إجمالي الادخارات المحلية	1.49	-2.47	-6.19
صادرات السلع والخدمات	45.98	50.12	55.02
واردات السلع والخدمات	71.12	77.98	85.03
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	57.85	65.74	71.62
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.59	0.64	0.00
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	2.13	2.74	...

معين التنمية

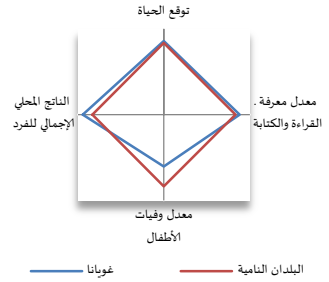

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

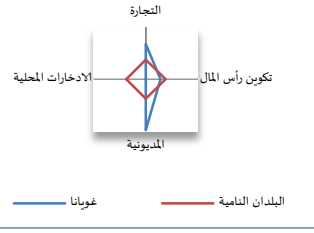

التضخم (%)

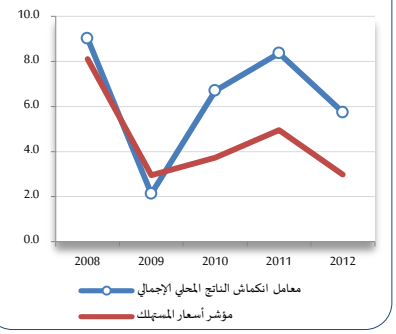

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

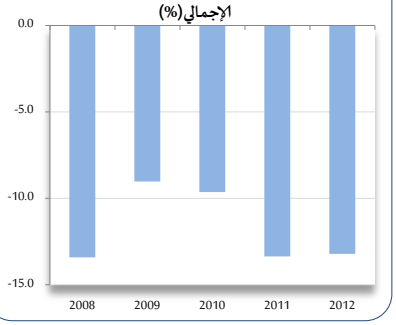

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

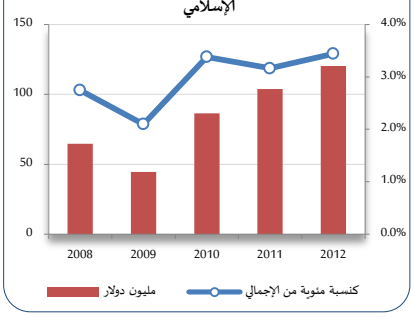

أندونيسيا

		أندونيسيا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.25	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	47.52	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	4,977	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	4,810	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	51.45	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	92.81	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	24.80	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	69.32	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	1,034.65	1,125.29	1,216.74
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	6.22	6.49	6.23
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.73	4.99	4.73
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	5.15	1.69	-24.18
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	0.73	0.20	-2.75
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	13,771	19,241	19,853
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	5.13	5.36	4.26
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	8.26	8.12	4.53
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	157,791	203,501	190,033
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	11.67	11.24	12.16
واردات السلع	135,691	177,451	191,720
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	15.00	15.13	16.15
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	15.30	15.34	14.72
الصناعة	47.68	47.05	47.15
الخدمات	37.02	37.62	38.13
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	58.70	56.61	54.58
نفقات الحكومة العامة النهائية	9.59	9.04	8.99
إجمالي تكوين رأس المال	30.99	32.57	32.77
إجمالي الادخارات المحلية	33.79	34.20	34.20
صادرات السلع والخدمات	24.16	24.58	26.34
واردات السلع والخدمات	21.35	22.90	24.93
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	33.25	27.52	25.23
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.86	0.78	0.74
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	19.39	17.39	14.50

معين التنمية

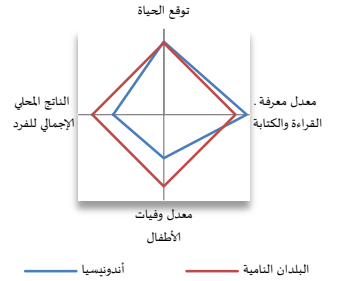

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

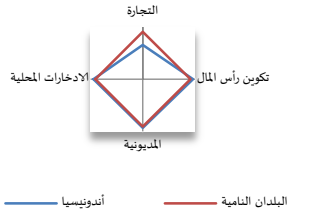

التضخم (%)

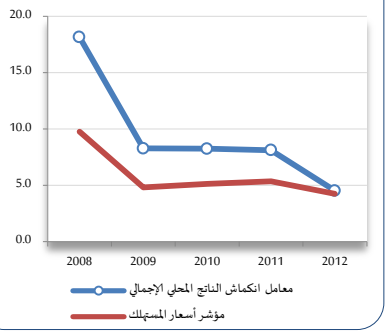

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

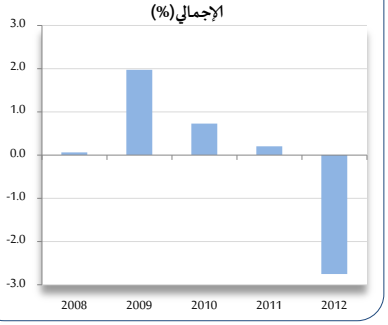

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

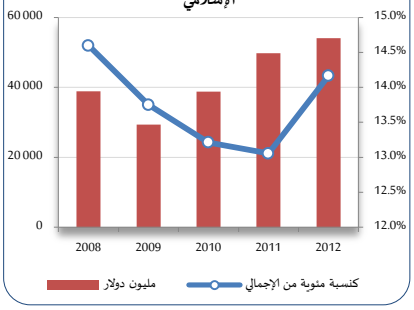

إيران

		إيران	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.32	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	34.22	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	13,127	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2009	10,320	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	69.23	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2008	85.02	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	21.10	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	73.00	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	950.73	1,000.40	999.20
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.90	3.03	-1.88
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.28	1.92	-3.12
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	27.33	59.38	26.77
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	3.03	12.48	7.01
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	3,648	4,150	4,870
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	12.40	21.48	30.60
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	...	...	...
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	98,939	128,733	102,496
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	12.81	14.68	17.61
واردات السلع	66,395	96,002	92,605
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	44.03	40.16	49.99
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	9.95	9.74	9.45
الصناعة	38.73	41.77	41.35
الخدمات	51.32	48.49	49.20
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	43.07	40.78	42.06
نفقات الحكومة العامة النهائية	12.45	11.11	11.74
إجمالي تكوين رأس المال	39.83	41.22	39.64
إجمالي الادخارات المحلية	44.49	48.11	46.20
صادرات السلع والخدمات	25.81	27.56	27.88
واردات السلع والخدمات	21.15	20.68	21.31
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	5.04	4.74	3.72
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.12	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

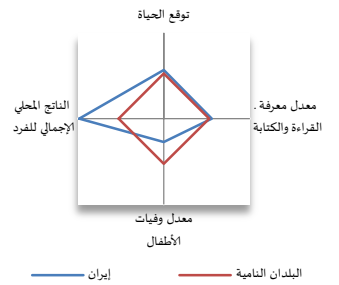

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

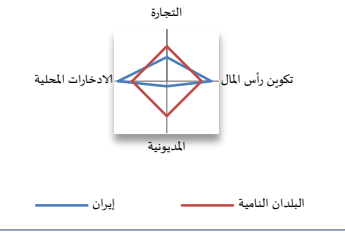

التضخم (%)

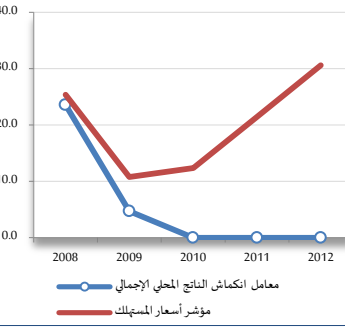

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

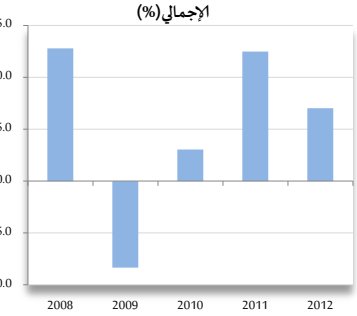

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

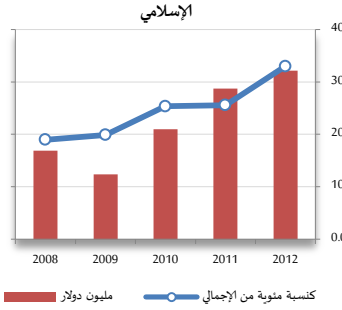

العراق

		العراق	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.54	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	24.53	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	7,080	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	4,300	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	66.47	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	78.48	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	30.90	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	68.98	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	194.96	216.20	238.61
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.86	8.58	8.43
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.39	5.28	5.09
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	4.10	22.54	14.89
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	6.52	11.98	4.88
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	1,396	2,082	2,549
التضخم (%)	2010	2011	2012
أسعار المستهلك	2.45	5.60	6.09
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	14.63	22.77	7.01
التجارة (مليون دولار)	2010	2011	2012
صادرات السلع	46,640	70,812	83,275
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	6.44	3.57	3.18
واردات السلع	28,259	36,189	42,797
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	50.01	51.03	50.61
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2009	2010	2011
الزراعة	5.22	5.25	4.76
الصناعة	51.93	55.60	56.58
الخدمات	42.85	39.15	38.65
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	61.67	55.61	52.33
نفقات الحكومة العامة النهائية	24.86	25.04	20.26
إجمالي تكوين رأس المال	13.33	11.99	15.89
إجمالي الادخارات المحلية	13.47	19.35	27.41
صادرات السلع والخدمات	46.51	50.00	53.08
واردات السلع والخدمات	46.37	42.65	35.93
المديونية	2009	2010	2011
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

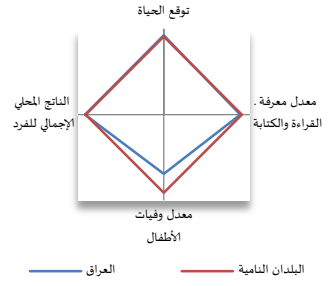

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

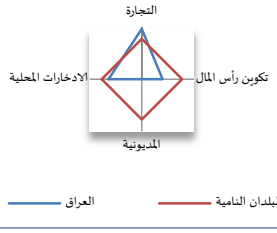

التضخم (%)

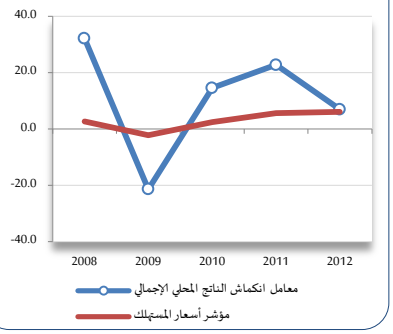

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

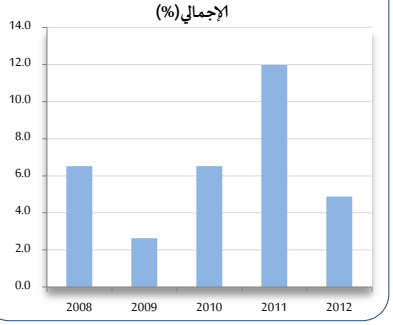

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

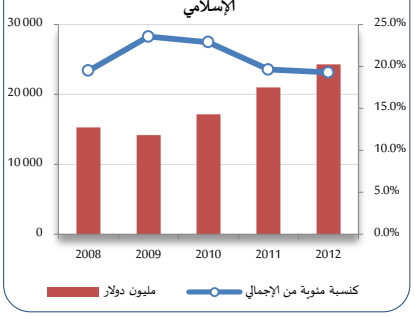

الأردن

		الأردن	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.19	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	27.15	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	6,042	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	6,130	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	82.95	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	95.90	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	18.00	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	73.43	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	35.26	36.94	38.65
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.31	2.59	2.80
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	0.09	0.29	0.49
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.39	-3.48	-5.64
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-5.26	-12.03	-18.07
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	1,651	1,474	1,403
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	5.00	4.41	4.77
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	8.44	6.39	5.12
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	5,939	6,732	6,682
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	55.78	54.50	56.68
واردات السلع	15,564	18,930	20,666
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	40.74	41.51	41.72
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	2.89	3.24	3.16
الصناعة	29.87	29.15	29.56
الخدمات	67.24	67.61	67.28
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	75.03	77.06	82.69
نفقات الحكومة العامة النهائية	21.87	20.39	19.76
إجمالي تكوين رأس المال	26.30	24.90	26.02
إجمالي الادخارات المحلية	3.11	2.78	-2.82
صادرات السلع والخدمات	45.88	47.79	45.58
واردات السلع والخدمات	69.08	69.03	73.86
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	60.57	63.34	61.14
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	1.15	1.05	1.23
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	6.00	5.72	6.71

معين التنمية

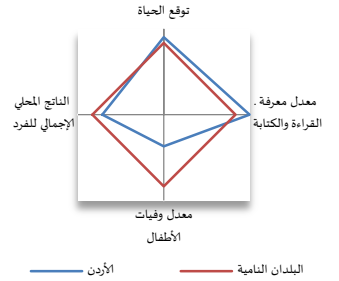

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

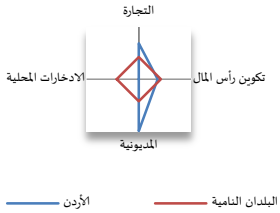

التضخم (%)

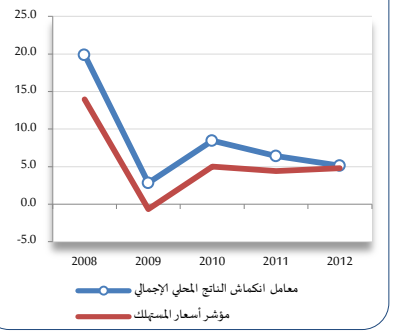

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

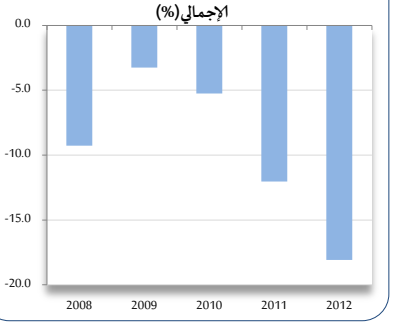

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

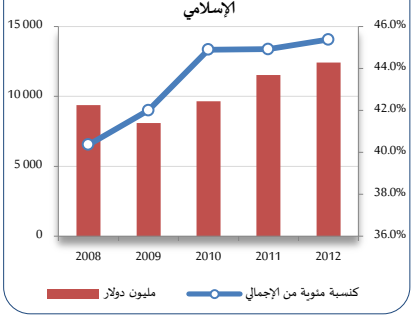

كزاخستان

		كزاخستان	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.43	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	53.58	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	13,893	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	11,950	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	53.54	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2009	99.73	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	25.00	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	68.89	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	197.45	216.78	231.79
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	7.25	7.50	5.04
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.52	5.39	2.98
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	1.76	13.60	8.97
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	1.19	7.43	4.57
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	11,551	13,903	14,022
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	7.13	8.33	5.12
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	19.54	17.57	3.88
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	57,239	80,191	63,465
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	9.01	8.29	10.24
واردات السلع	24,015	21,419	45,507
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	7.12	10.72	6.15
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	6.24	4.66	5.41
الصناعة	38.99	41.95	40.32
الخدمات	54.78	53.39	54.27
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	47.35	45.38	43.16
نفقات الحكومة العامة النهائية	11.66	10.81	10.76
إجمالي تكوين رأس المال	29.41	25.37	22.38
إجمالي الادخارات المحلية	37.64	40.12	43.91
صادرات السلع والخدمات	42.04	43.96	49.48
واردات السلع والخدمات	33.82	29.21	27.75
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	97.15	80.51	66.17
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	5.52	3.73	3.90
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	50.74	58.34	34.62

معين التنمية

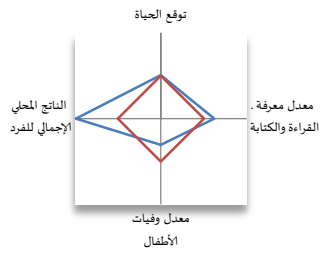

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

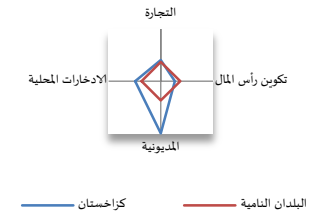

التضخم (%)

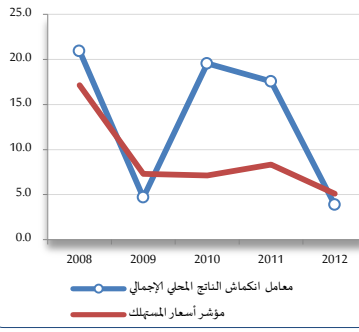

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

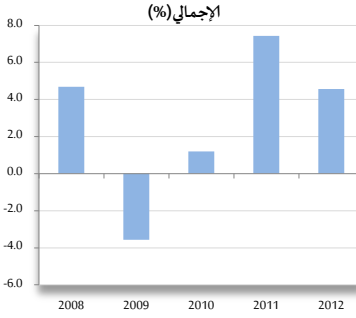

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

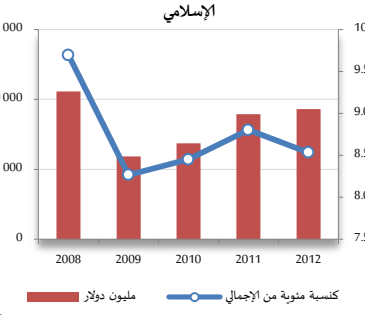

الكويت

		الكويت	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	3.95	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	50.73	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	39,889	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2010	49,230	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	98.27	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2008	93.91	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	9.30	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	74.73	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	130.00	141.14	150.96
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-2.37	6.30	5.08
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-5.02	3.42	2.23
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	38.29	70.80	78.08
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	31.93	43.98	45.03
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	456	855	1,851
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	4.01	4.75	2.93
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	13.06	26.41	...
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	61,679	86,885	103,650
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	14.36	13.59	12.95
واردات السلع	22,816	24,173	25,039
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	22.41	26.45	25.61
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	0.25	0.16	0.19
الصناعة	55.08	57.47	67.43
الخدمات	44.67	42.37	32.38
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	33.50	30.44	22.80
نفقات الحكومة العامة النهائية	18.48	16.69	15.13
إجمالي تكوين رأس المال	17.97	19.09	15.58
إجمالي الادخارات المحلية	48.05	52.88	62.62
صادرات السلع والخدمات	59.47	60.07	65.92
واردات السلع والخدمات	29.40	26.29	21.06
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

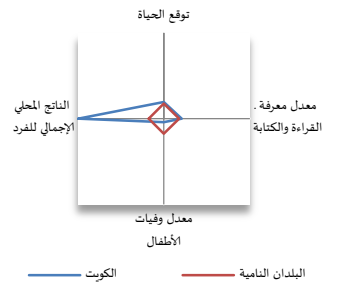

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

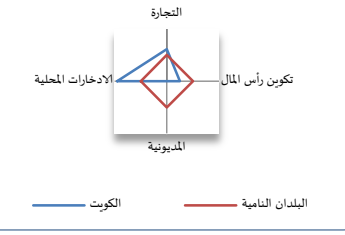

التضخم (%)

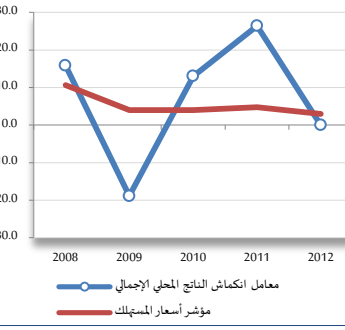

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

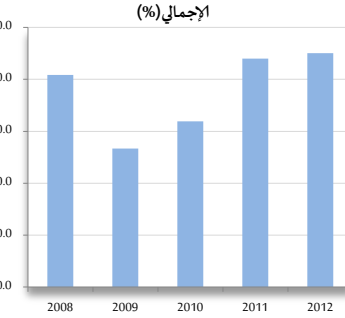

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

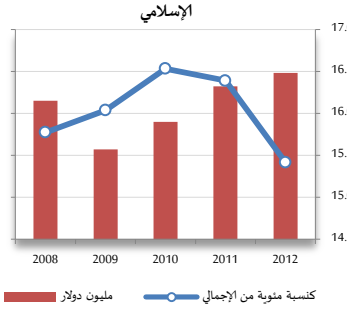

غرقيزيا

		غرقيزيا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.22	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	46.63	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,376	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,260	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	35.48	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2009	99.24	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	27.00	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	69.60	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	12.16	13.16	13.28
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-0.47	6.00	-0.90
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-1.55	4.95	-1.88
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.31	-0.37	-0.82
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-6.38	-5.99	-12.70
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	438	694	372
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	7.76	16.59	2.77
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	10.03	22.48	7.39
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	1,047	1,135	1,152
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	55.11	63.36	70.44
واردات السلع	7,234	9,078	9,986
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	12.03	11.30	12.29
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	20.33	18.76	19.69
الصناعة	25.61	28.17	27.92
الخدمات	54.06	53.08	52.38
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	78.28	84.60	84.07
نفقات الحكومة العامة النهائية	18.43	18.13	18.46
إجمالي تكوين رأس المال	27.27	27.40	25.34
إجمالي الادخارات المحلية	3.29	-2.72	-2.90
صادرات السلع والخدمات	54.70	51.55	54.54
واردات السلع والخدمات	78.68	81.68	81.64
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	87.82	85.82	88.51
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	10.43	21.92	11.79

معين التنمية

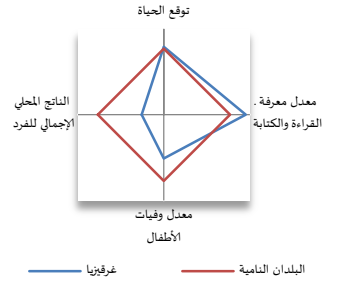

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

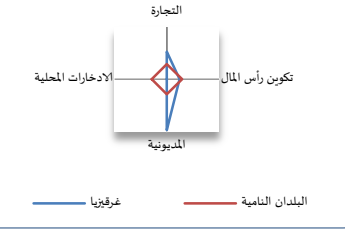

التضخم (%)

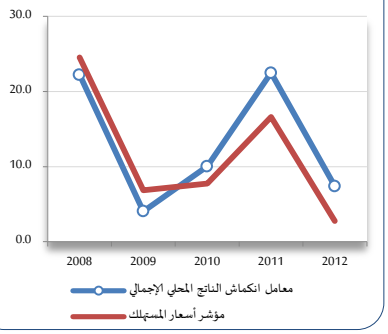

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

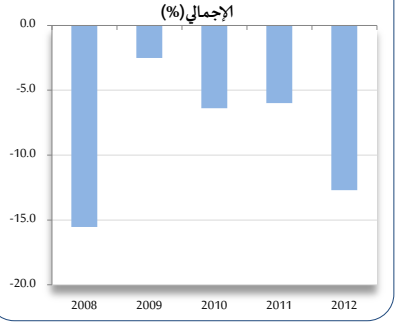

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

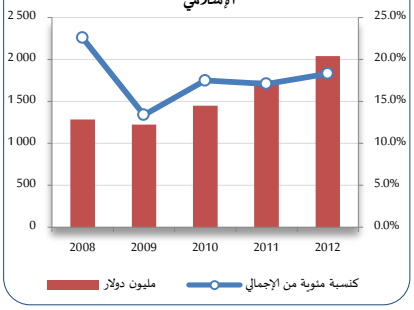

لبنان

		لبنان	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	0.96	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	35.42	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	15,757	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	14,400	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	87.36	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2007	89.61	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	8.00	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	72.59	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	58.99	61.15	63.18
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	7.00	1.50	1.50
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.63	0.20	0.20
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-3.57	-4.89	-6.64
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-9.61	-12.53	-16.05
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	4,280	3,485	3,787
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	4.48	4.99	6.57
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	0.13	4.85	5.63
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	3,858	4,201	4,213
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	57.12	49.97	49.95
واردات السلع	17,964	20,050	21,621
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	20.90	23.50	23.28
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	5.09	4.74	5.21
الصناعة	19.40	19.73	19.16
الخدمات	75.51	75.53	75.63
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	78.90	79.82	87.95
نفقات الحكومة العامة النهائية	14.16	14.29	12.65
إجمالي تكوين رأس المال	34.68	33.92	31.38
إجمالي الادخارات المحلية	6.93	5.89	6.37
صادرات السلع والخدمات	20.62	22.17	23.74
واردات السلع والخدمات	48.37	50.21	50.43
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	71.58	66.24	61.77
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	4.37	3.90	3.85
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	19.93	18.66	19.93

معين التنمية

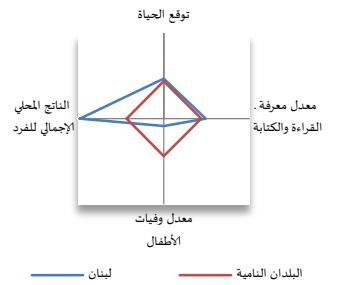

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

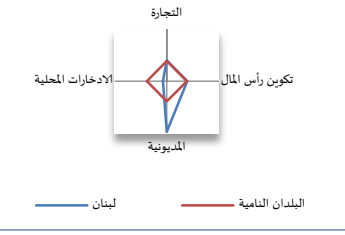

التضخم (%)

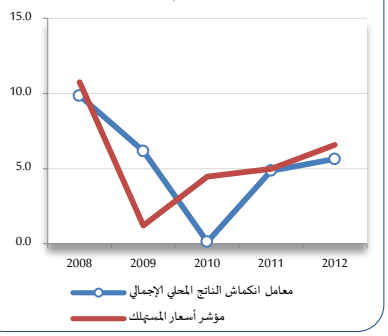

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

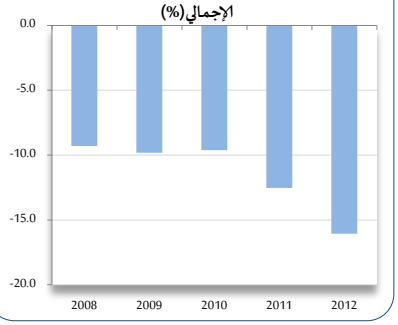

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

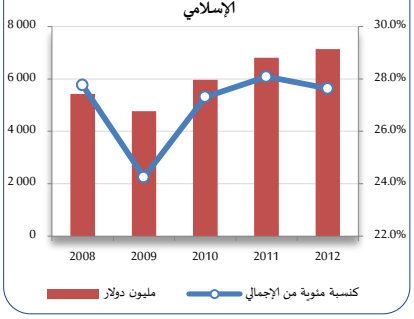

ليبيا

		ليبيا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	0.84	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	37.69	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	12,066	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2009	17,560	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	77.91	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	89.54	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	12.80	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	74.95	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	95.95	37.17	77.36
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.02	-62.08	104.48
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.13	-61.58	100.79
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	14.58	3.17	29.37
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	19.49	9.14	35.86
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	1,909	...	...
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	2.46	15.90	6.07
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	...	...	...
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	42,189	17,449	51,399
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	5.46	10.31	6.16
واردات السلع	21,899	8,597	19,146
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	25.38	40.83	29.14
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	2.74	2.46	1.93
الصناعة	70.80	73.84	50.21
الخدمات	26.46	23.70	47.86
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	36.61	36.09	34.20
نفقات الحكومة العامة النهائية	12.64	12.52	42.50
إجمالي تكوين رأس المال	9.71	9.62	13.65
إجمالي الادخارات المحلية	50.75	51.39	23.30
صادرات السلع والخدمات	68.07	68.65	52.57
واردات السلع والخدمات	27.02	26.88	42.91
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

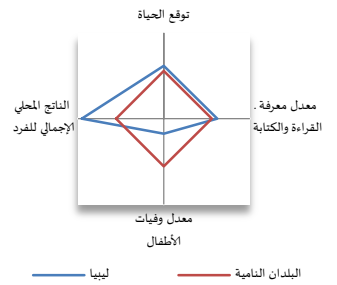

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

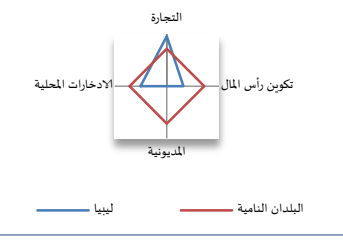

التضخم (%)

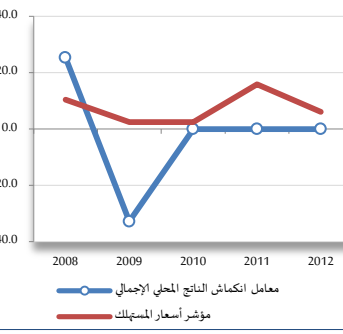

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

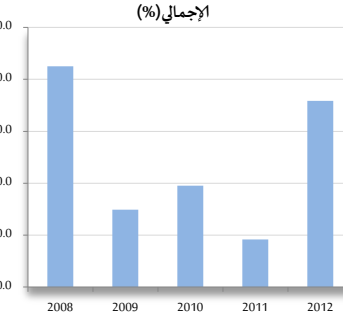

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

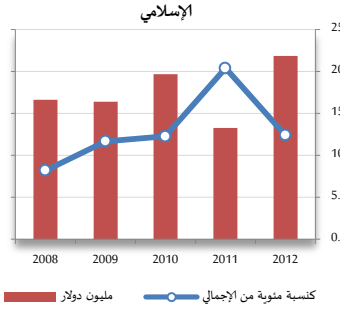

ماليزيا

		ماليزيا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.66	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	43.99	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	16,922	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	16,530	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	73.36	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2010	93.12	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	5.60	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	74.26	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	432.05	463.69	498.48
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	7.15	5.08	5.61
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.26	3.72	3.85
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	27.35	31.74	19.42
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	11.08	11.02	6.40
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	9,060	12,198	10,074
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	1.72	3.17	1.66
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	4.08	5.46	0.75
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	198,752	228,294	227,625
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	10.44	10.86	11.02
واردات السلع	164,746	187,649	196,831
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	10.37	12.13	11.35
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	9.31	10.49	11.99
الصناعة	41.37	41.49	40.68
الخدمات	49.32	48.01	47.33
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	48.84	47.50	47.50
نفقات الحكومة العامة النهائية	13.05	12.19	13.02
إجمالي تكوين رأس المال	17.84	23.15	23.58
إجمالي الادخارات المحلية	38.11	40.31	39.48
صادرات السلع والخدمات	91.42	93.75	91.56
واردات السلع والخدمات	71.14	76.59	75.66
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	34.50	34.49	32.81
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	1.24	0.88	0.70
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	6.14	5.48	3.88

معين التنمية

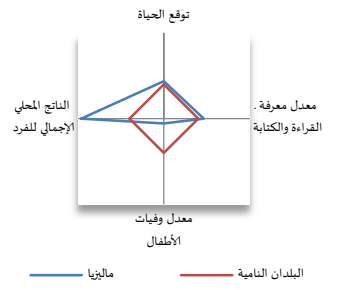

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

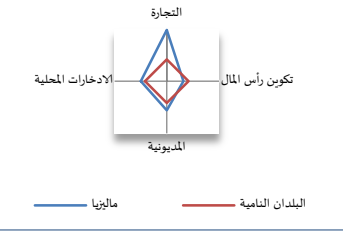

التضخم (%)

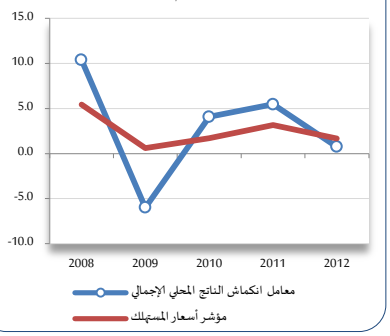

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

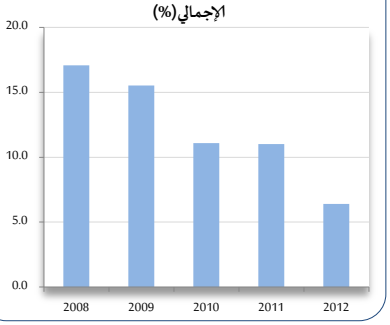

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

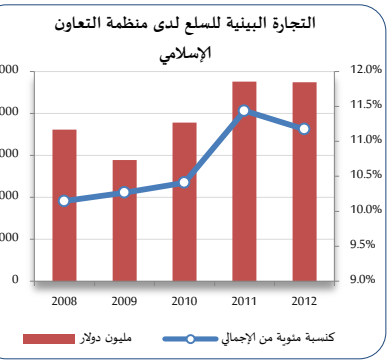

المالديف

		المالديف	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.93	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	46.77	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	9,235	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	7,690	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	42.23	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2006	98.40	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	9.20	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	76.88	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	2.65	2.90	3.06
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	7.06	7.05	3.50
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.29	5.28	1.79
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.20	-0.44	-0.58
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-9.23	-21.40	-26.46
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	216	256	284
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	6.15	11.26	10.89
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	0.44	7.54	5.00
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	135	196	214
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	4.37	1.46	1.05
واردات السلع	1,202	1,487	1,430
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	31.70	31.34	34.89
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	4.00	3.77	3.50
الصناعة	14.69	15.23	15.65
الخدمات	81.31	81.00	80.85
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	24.63	26.21	25.64
نفقات الحكومة العامة النهائية	39.98	38.87	39.74
إجمالي تكوين رأس المال	57.46	56.70	57.51
إجمالي الادخارات المحلية	35.39	34.92	34.62
صادرات السلع والخدمات	86.28	94.06	109.18
واردات السلع والخدمات	74.57	79.34	105.26
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	49.43	47.21	45.64
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	1.23	1.06	1.03
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	11.19	8.86	...

معين التنمية

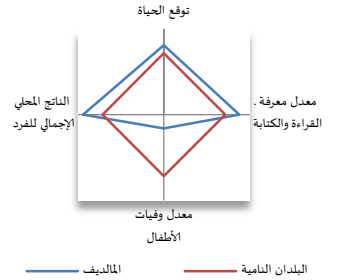

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

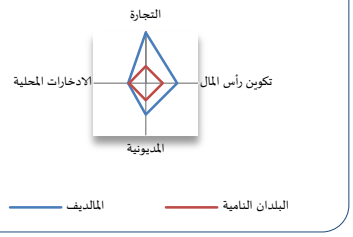

التضخم (%)

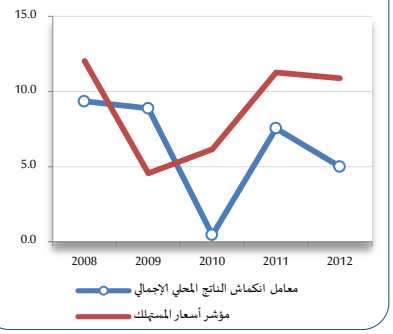

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

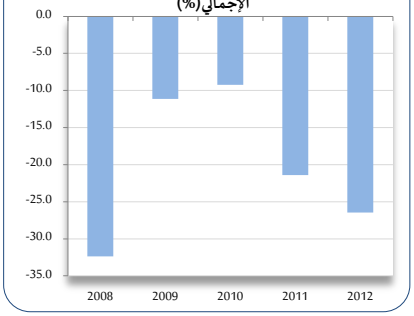

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

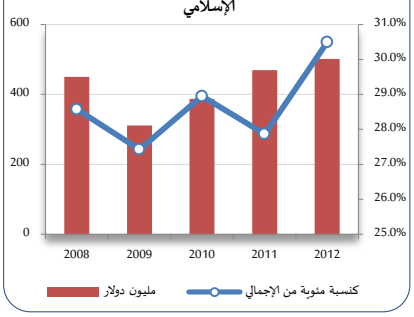

مالي

		مالي	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.99	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	28.16	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,100	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,160	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	35.57	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	33.44	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	98.20	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	51.37	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	17.04	17.88	17.98
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.82	2.73	-1.19
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.65	-0.38	-4.18
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.19	-0.65	-0.35
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-12.61	-6.05	-3.42
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	406	556	310
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	1.29	3.05	5.32
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	4.18	4.89	5.92
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	297	435	560
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	20.42	30.39	25.76
واردات السلع	3,472	3,918	3,825
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	27.56	23.17	22.91
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	38.86	40.50	38.97
الصناعة	20.96	20.12	22.14
الخدمات	40.18	39.38	38.89
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	62.20	60.81	61.80
نفقات الحكومة العامة النهائية	17.34	16.93	17.14
إجمالي تكوين رأس المال	21.24	24.51	22.87
إجمالي الادخارات المحلية	13.62	7.27	12.09
صادرات السلع والخدمات	23.74	25.99	25.53
واردات السلع والخدمات	31.37	39.88	36.24
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	24.66	26.15	27.50
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.27	0.25	0.27
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	3.10	2.45	...

معين التنمية

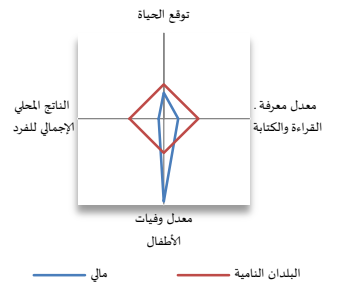

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

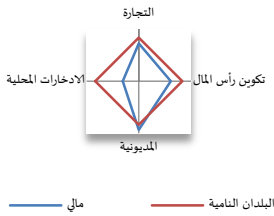

التضخم (%)

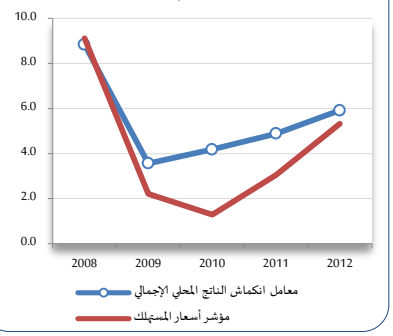

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

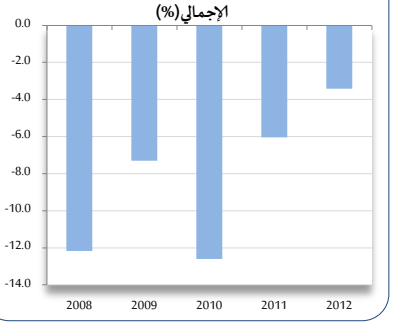

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

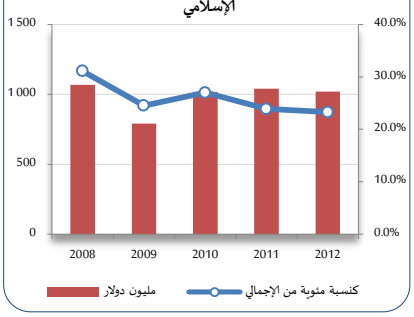

موريتانيا

		موريتانيا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.49	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	32.07	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,122	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,520	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	41.79	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	58.61	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	75.60	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	58.55	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	6.70	7.11	7.70
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.08	3.88	6.36
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.56	1.44	3.87
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.32	-0.31	-1.08
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-8.66	-7.31	-25.81
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	131	589	1,204
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	6.26	5.69	4.90
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	21.37	14.09	-3.61
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	2,156	3,045	2,779
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	12.60	10.50	12.87
واردات السلع	2,541	3,491	3,903
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	15.63	15.12	14.91
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	23.21	23.92	23.66
الصناعة	36.79	37.23	38.46
الخدمات	40.00	38.86	37.88
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	74.44	70.35	69.11
نفقات الحكومة العامة النهائية	25.50	25.25	15.14
إجمالي تكوين رأس المال	20.59	18.26	25.87
إجمالي الادخارات المحلية	15.62	13.88	20.82
صادرات السلع والخدمات	45.00	56.29	64.69
واردات السلع والخدمات	59.99	69.30	74.76
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	70.84	69.63	63.39
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.80	0.93	1.02
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	4.74	4.74	3.58

معين التنمية

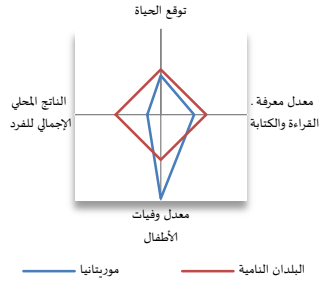

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

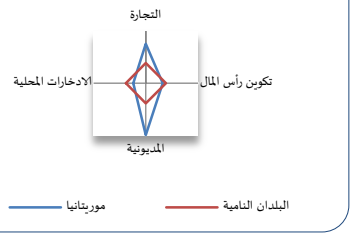

التضخم (%)

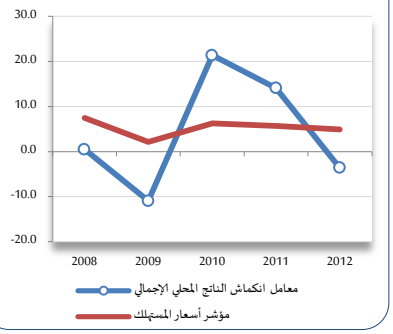

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

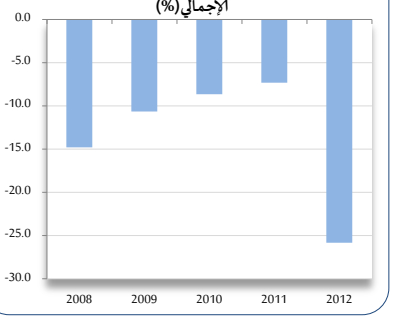

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

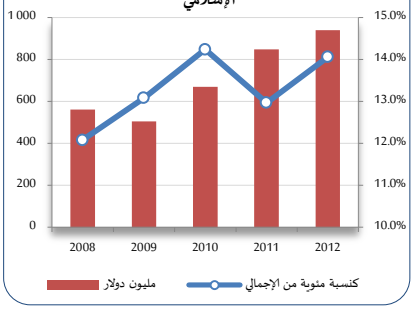

المغرب

		المغرب	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.43	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	35.68	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	5,265	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	5,040	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	57.41	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	67.08	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	28.20	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	72.13	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	152.33	163.34	171.23
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.64	4.99	2.99
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.55	3.89	1.93
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-3.75	-8.05	-9.36
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-4.13	-8.12	-9.60
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	1,574	2,568	2,836
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	0.99	0.91	1.30
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	0.65	0.06	1.24
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	16,610	20,790	19,507
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	11.61	11.16	13.55
واردات السلع	35,139	43,626	42,890
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	17.51	19.38	18.55
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	15.57	14.66	14.70
الصناعة	27.16	28.27	28.07
الخدمات	57.26	57.07	57.23
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	57.13	57.27	59.36
نفقات الحكومة العامة النهائية	18.21	17.52	17.59
إجمالي تكوين رأس المال	35.64	35.12	35.49
إجمالي الادخارات المحلية	24.66	25.21	21.69
صادرات السلع والخدمات	28.70	33.01	34.94
واردات السلع والخدمات	39.69	42.93	48.49
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	27.09	28.97	29.28
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.79	0.99	0.81
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	13.69	11.84	9.91

معين التنمية

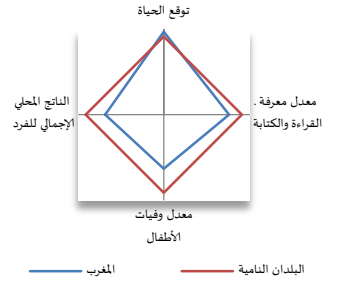

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

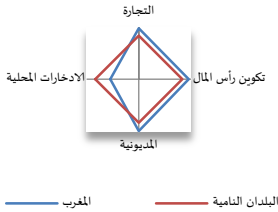

التضخم (%)

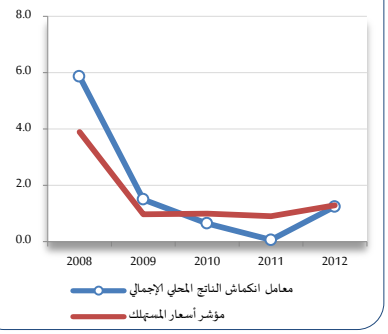

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

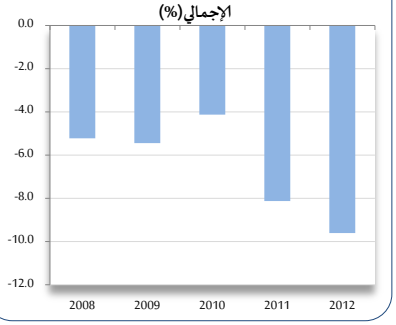

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

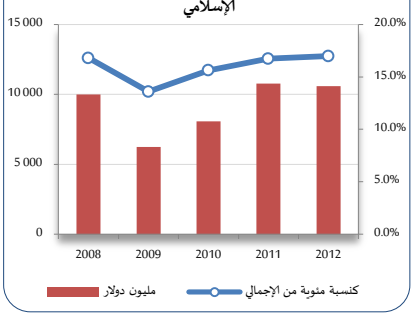

موزمبيق

		موزمبيق	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.50	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	46.21	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,169	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,020	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	31.47	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2009	50.58	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	71.60	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	50.15	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	21.89	24.00	26.26
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	7.09	7.32	7.50
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.98	5.22	5.39
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.66	-3.24	-3.81
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-17.42	-25.78	-26.12
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	1,018	2,663	5,218
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	12.70	10.35	2.09
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	10.48	8.08	5.49
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	2,243	3,558	4,081
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	2.33	3.67	4.93
واردات السلع	3,564	7,685	8,496
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	5.13	5.96	5.37
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	28.81	30.23	29.19
الصناعة	22.97	21.94	22.93
الخدمات	48.22	47.82	47.89
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	80.53	82.67	85.88
نفقات الحكومة العامة النهائية	12.91	13.11	13.75
إجمالي تكوين رأس المال	14.95	13.37	14.72
إجمالي الادخارات المحلية	-3.57	3.27	7.87
صادرات السلع والخدمات	24.79	26.10	29.43
واردات السلع والخدمات	43.31	44.68	46.24
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	42.78	40.26	32.59
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.28	0.53	0.22
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	1.38	2.78	1.58

معين التنمية

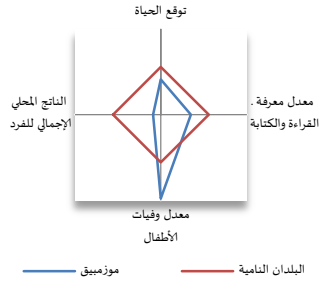

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

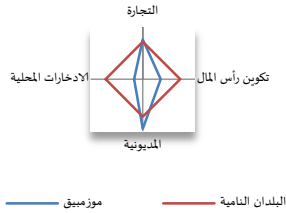

التضخم (%)

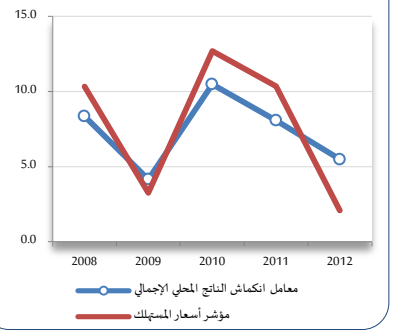

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

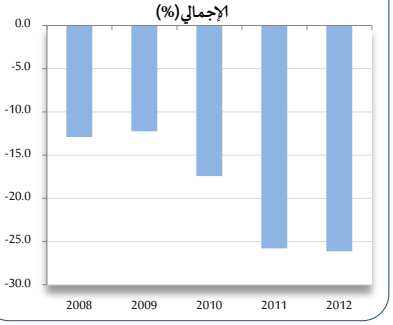

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

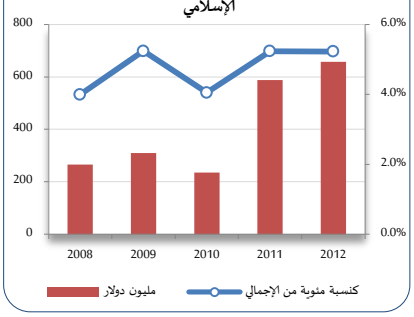

النيجر

		النيجر	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	3.84	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	32.35	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	815	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	650	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	18.12	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2005	28.67	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	66.40	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	54.69	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	11.11	11.60	13.13
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	10.66	2.15	11.24
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	7.34	-0.92	7.89
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.14	-1.57	-1.16
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-19.86	-24.69	-17.66
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	940	1,066	793
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	0.94	2.94	0.47
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	17.35	3.58	6.21
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	213	543	446
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	69.14	31.18	43.81
واردات السلع	1,587	1,623	1,584
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	26.36	30.54	35.34
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	41.65	45.09	42.68
الصناعة	16.07	15.51	16.09
الخدمات	42.27	39.40	41.23
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	73.72	70.63	73.16
نفقات الحكومة العامة النهائية	16.40	14.75	16.70
إجمالي تكوين رأس المال	33.17	35.88	32.12
إجمالي الادخارات المحلية	5.73	9.68	6.80
صادرات السلع والخدمات	20.87	21.36	23.27
واردات السلع والخدمات	48.13	50.31	53.28
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	22.32	23.44	23.41
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.19	0.18	0.21
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	3.81	...	...

معين التنمية

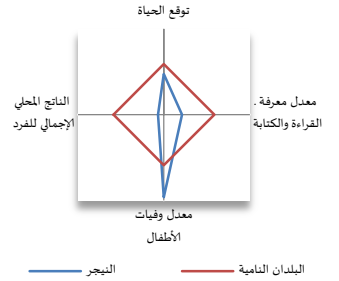

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

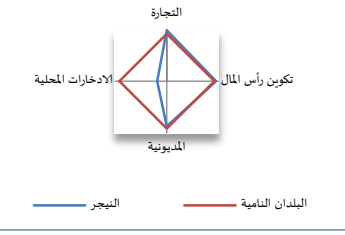

التضخم (%)

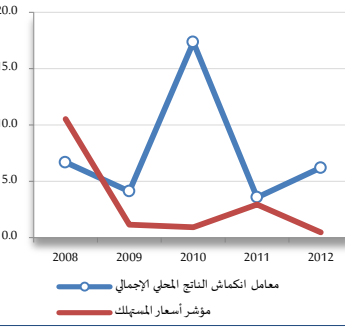

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

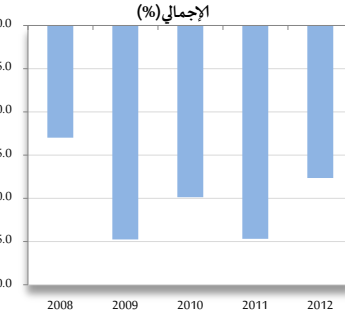

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

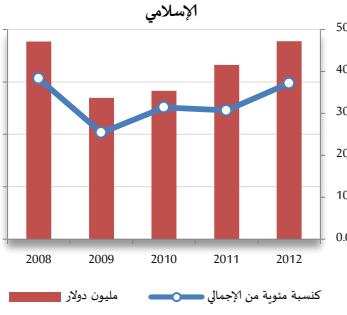

نيجيريا

		نيجيريا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.79	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	31.07	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,720	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,420	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	50.23	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2008	51.08	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	78.00	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	51.86	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	377.62	414.03	448.13
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	7.98	7.36	6.33
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.09	4.48	3.49
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	13.42	8.76	17.74
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	5.87	3.59	6.60
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	6,099	8,915	7,029
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	13.72	10.84	12.22
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	26.78	2.34	2.37
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	77,845	106,518	105,655
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	6.87	5.45	6.62
واردات السلع	47,665	59,081	56,164
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	6.95	7.65	8.05
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	35.42	33.09	33.31
الصناعة	32.91	37.85	36.88
الخدمات	31.67	29.06	29.81
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	75.21	66.23	60.47
نفقات الحكومة العامة النهائية	12.96	12.05	12.46
إجمالي تكوين رأس المال	12.09	11.64	11.10
إجمالي الادخارات المحلية	11.83	21.72	27.07
صادرات السلع والخدمات	34.99	35.20	39.62
واردات السلع والخدمات	29.67	29.89	35.62
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	6.15	4.54	5.37
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.10	0.06	0.07
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	0.85	0.44	0.43

معين التنمية

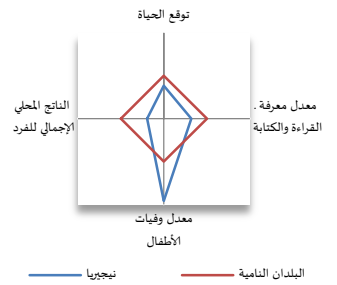

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

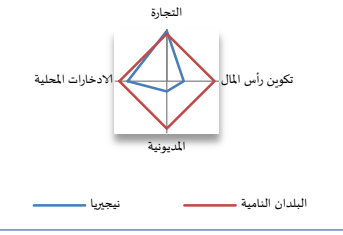

التضخم (%)

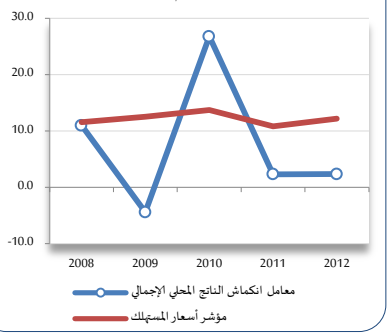

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

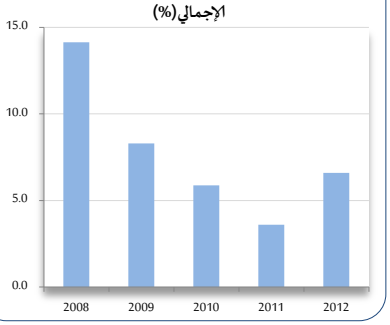

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

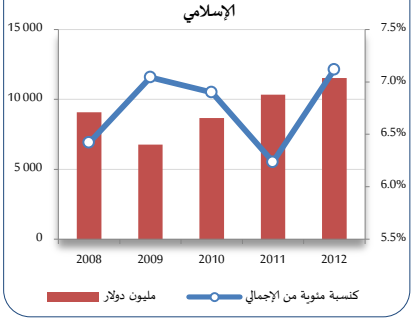

سلطنة عمان

		سلطنة عمان	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	9.13	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	45.55	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	29,166	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2010	25,580	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	73.69	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2010	86.94	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	7.30	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	73.34	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	78.94	84.24	90.06
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.59	4.49	5.02
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	20.85	-12.06	1.80
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	5.10	12.38	11.95
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	8.67	17.69	15.63
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	1,243	739	1,514
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	3.26	4.03	2.94
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	18.69	17.62	0.00
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	32,717	44,979	48,263
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	18.74	19.00	17.31
واردات السلع	21,541	25,822	31,286
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	37.64	40.69	35.20
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	1.40	1.22	1.04
الصناعة	57.78	62.40	66.05
الخدمات	40.82	36.39	32.91
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	40.37	33.86	32.69
نفقات الحكومة العامة النهائية	19.98	17.85	16.14
إجمالي تكوين رأس المال	24.09	24.93	26.84
إجمالي الادخارات المحلية	39.64	48.29	51.17
صادرات السلع والخدمات	52.64	56.33	56.45
واردات السلع والخدمات	41.49	32.76	31.30
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

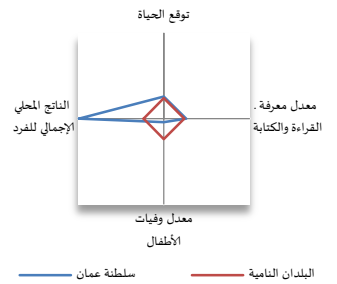

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

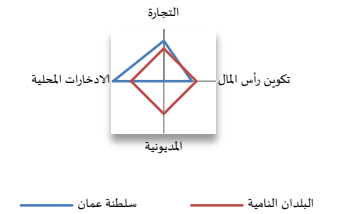

التضخم (%)

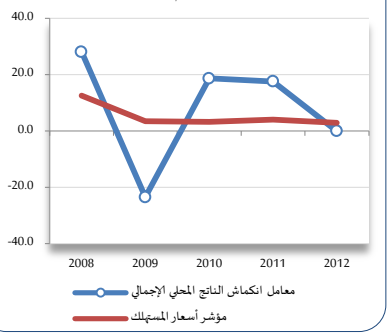

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

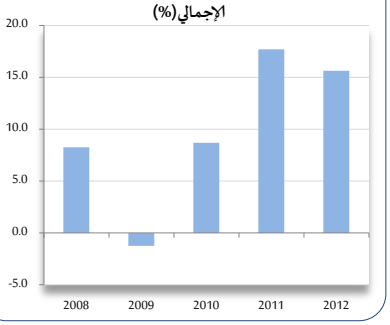

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

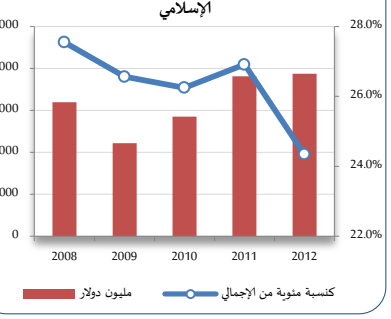

باكستان

		باكستان	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.69	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	34.77	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,881	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	3,030	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	36.55	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2009	54.89	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	59.20	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	65.45	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	464.08	488.37	515.38
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.07	3.04	3.68
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	0.94	0.93	1.59
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-3.95	0.21	-4.63
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-2.23	0.10	-2.00
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	2,022	1,327	847
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	10.10	13.66	11.01
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	12.36	18.32	9.93
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	21,465	25,697	26,227
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	33.80	33.76	35.37
واردات السلع	43,706	51,015	51,624
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	40.73	43.40	44.70
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	21.56	21.18	21.63
الصناعة	24.73	25.43	24.95
الخدمات	53.71	53.38	53.42
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	81.25	82.34	84.07
نفقات الحكومة العامة النهائية	8.09	7.96	7.93
إجمالي تكوين رأس المال	18.22	15.56	13.07
إجمالي الادخارات المحلية	10.66	9.70	8.00
صادرات السلع والخدمات	12.86	13.57	14.16
واردات السلع والخدمات	20.41	19.44	19.23
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	34.81	33.14	28.56
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.60	0.56	0.46
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	15.18	15.00	9.20

معين التنمية

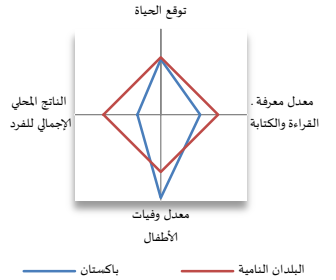

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

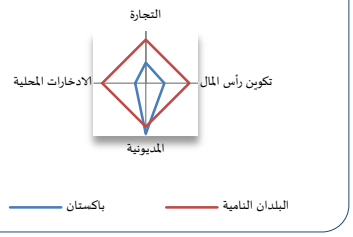

التضخم (%)

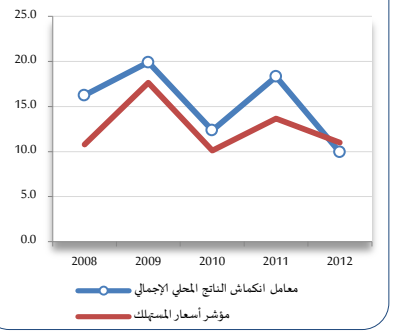

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

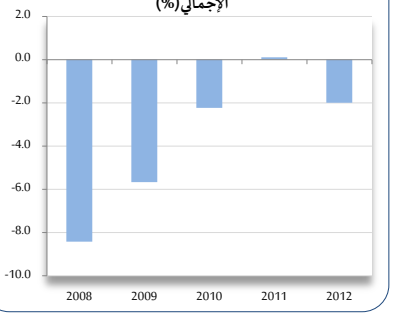

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

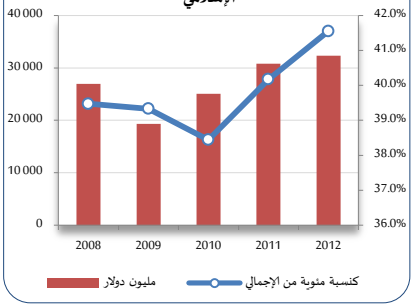

فلسطين

		فلسطين	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	3.01	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	23.98	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	...	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	...	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	74.57	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	95.27	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	19.70	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	72.83	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	...	...	...
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	...	...	...
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	...	...	...
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	...	...	...
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	4,670	-87	327
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	3.75	...	...
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	...	...	...
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	...	...	...
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	...	...	...
واردات السلع	...	...	...
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	...	...	...
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	6.42	6.02	5.97
الصناعة	19.62	19.81	20.13
الخدمات	73.96	74.17	73.90
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	107.30	98.73	94.78
نفقات الحكومة العامة النهائية	26.13	24.48	24.50
إجمالي تكوين رأس المال	18.35	18.50	16.94
إجمالي الادخارات المحلية	-33.43	-23.21	-19.28
صادرات السلع والخدمات	0.93	0.90	0.59
واردات السلع والخدمات	65.25	55.53	47.81
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

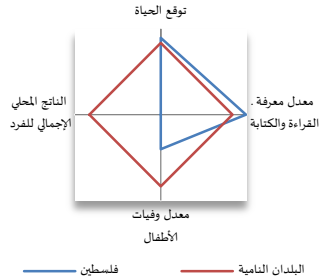

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

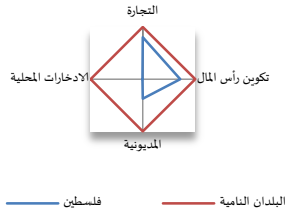

التضخم (%)

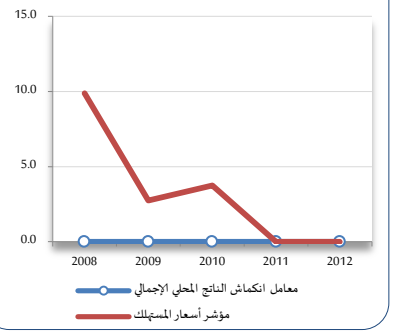

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

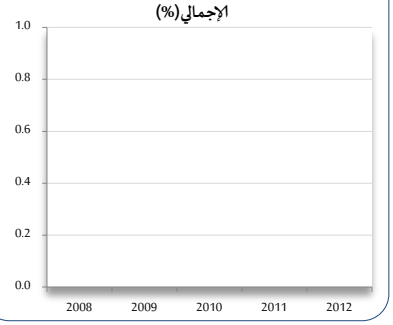

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

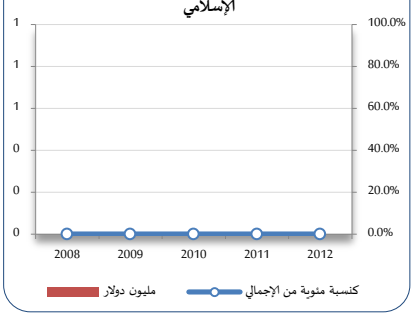

قطر

		قطر	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	7.05	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	74.86	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	102,211	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2011	84,670	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	98.89	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2010	96.28	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	6.40	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	78.25	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	150.13	173.24	187.94
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	16.73	12.98	6.58
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	12.53	8.64	2.48
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	34.10	52.62	54.16
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	26.78	30.36	29.53
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	29,233	16,308	12,182
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	-2.43	1.92	1.86
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	11.91	14.35	...
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	67,465	107,339	122,349
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	3.48	4.20	4.60
واردات السلع	22,537	24,341	27,795
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	28.46	33.17	30.76
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	0.12	0.11	0.09
الصناعة	60.70	66.99	70.97
الخدمات	39.18	32.89	28.94
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	19.28	15.89	17.57
نفقات الحكومة العامة النهائية	14.38	12.09	9.73
إجمالي تكوين رأس المال	44.22	34.24	29.18
إجمالي الادخارات المحلية	54.86	...	...
صادرات السلع والخدمات	47.10	...	...
واردات السلع والخدمات	31.45	...	...
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

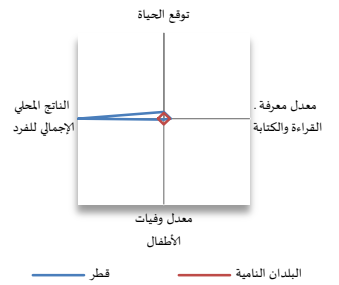

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

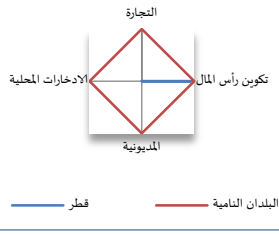

التضخم (%)

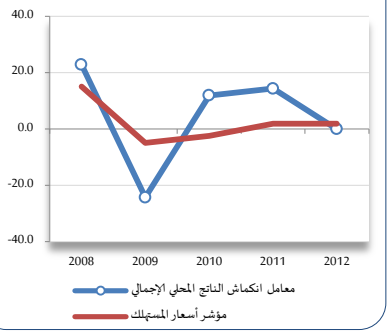

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

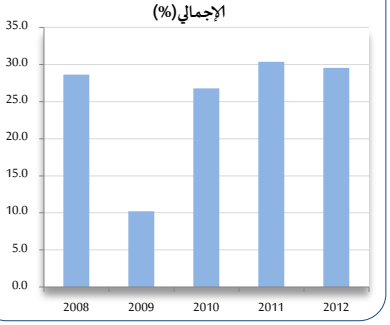

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

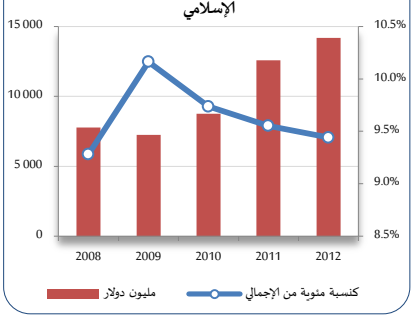

المملكة العربية السعودية

		المملكة العربية السعودية	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.88	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	34.84	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	31,275	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2011	25,010	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	82.50	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	87.16	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	7.90	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	74.06	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	752.85	834.10	906.81
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	7.43	8.48	6.81
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.91	5.39	4.51
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	66.75	158.49	177.23
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	12.67	23.67	24.37
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	266	338	338
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	3.80	3.75	2.86
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	14.36	19.84	...
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	232,104	330,649	364,440
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	15.43	13.64	12.70
واردات السلع	103,692	127,627	150,717
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	14.30	14.41	13.82
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	2.92	2.45	1.97
الصناعة	58.74	62.19	67.95
الخدمات	38.35	35.36	30.08
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	38.56	35.05	29.37
نفقات الحكومة العامة النهائية	25.27	23.12	19.72
إجمالي تكوين رأس المال	25.55	22.61	21.07
إجمالي الادخارات المحلية	36.17	42.32	50.09
صادرات السلع والخدمات	53.64	58.09	61.61
واردات السلع والخدمات	43.02	38.64	30.64
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

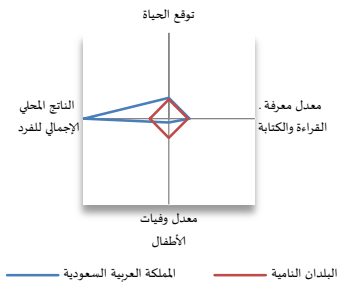

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

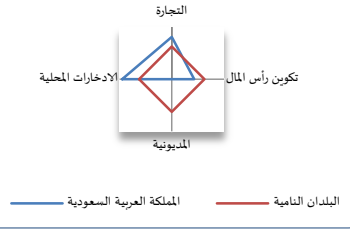

التضخم (%)

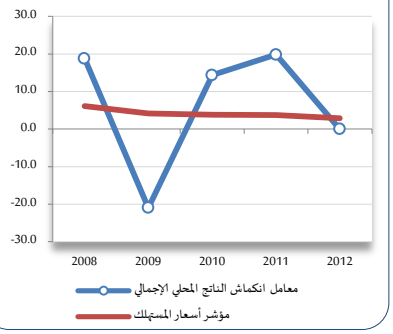

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

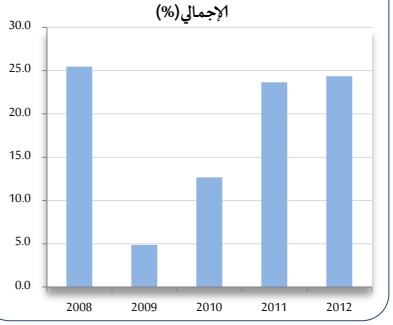

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

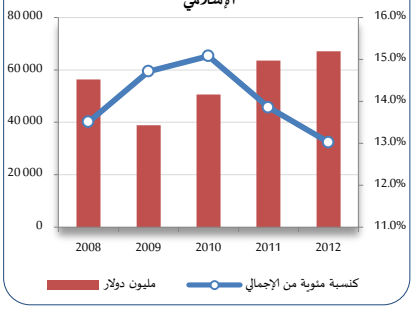

السنغال

		السنغال	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.92	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	43.44	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,027	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,920	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	42.87	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2009	49.70	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	46.70	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	59.27	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	24.06	25.22	26.57
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.28	2.62	3.54
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	1.54	-0.07	0.81
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.57	-1.15	-1.35
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-4.41	-7.93	-9.76
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	238	715	740
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	1.23	3.41	1.10
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	1.41	4.33	2.26
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	1,949	2,373	2,341
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	52.51	45.97	42.11
واردات السلع	4,372	5,325	5,806
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	20.48	23.68	24.58
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	17.10	17.40	16.81
الصناعة	23.42	23.69	23.35
الخدمات	59.48	58.91	59.84
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	80.61	78.48	78.91
نفقات الحكومة العامة النهائية	14.17	14.56	16.30
إجمالي تكوين رأس المال	22.11	22.64	22.23
إجمالي الادخارات المحلية	9.26	10.77	10.78
صادرات السلع والخدمات	24.41	24.79	24.24
واردات السلع والخدمات	43.05	43.02	43.76
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	29.30	30.43	29.90
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.42	0.59	0.87
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	6.11	...	...

معين التنمية

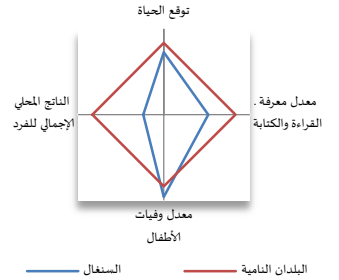

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

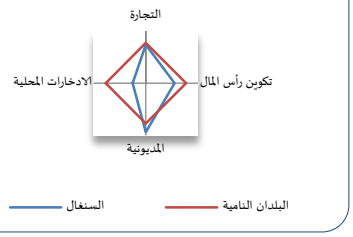

التضخم (%)

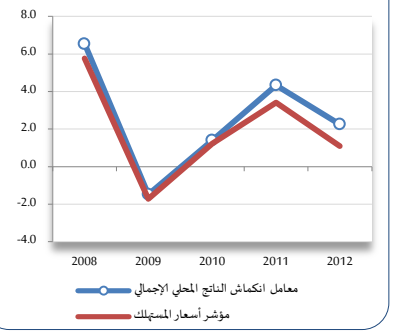

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

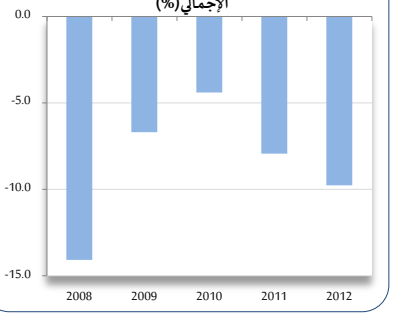

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

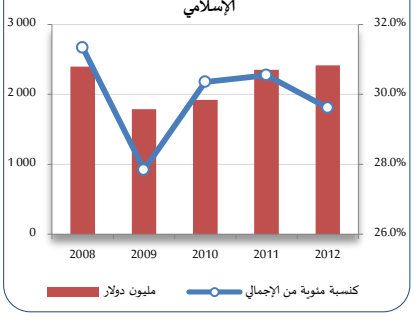

سيراليون

		سيراليون	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.91	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	39.29	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,344	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,360	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	39.64	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	43.28	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	119.20	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	47.78	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	6.27	6.79	8.28
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.30	6.01	19.77
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.63	3.32	16.74
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.49	-1.53	-0.79
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-19.35	-52.89	-20.83
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	112	102	107
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	17.78	18.46	13.81
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	16.93	17.65	11.97
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	289	358	912
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	7.53	10.64	6.80
واردات السلع	991	1,579	1,683
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	21.77	17.95	17.41
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	58.17	56.17	56.66
الصناعة	6.94	8.12	8.29
الخدمات	34.89	35.71	35.05
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	94.03	82.94	86.85
نفقات الحكومة العامة النهائية	10.66	10.58	10.23
إجمالي تكوين رأس المال	9.94	24.48	40.80
إجمالي الادخارات المحلية	-4.57	6.38	2.94
صادرات السلع والخدمات	13.50	16.81	16.29
واردات السلع والخدمات	27.93	34.51	53.63
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	34.91	36.16	35.69
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.25	0.24	0.30
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	2.10	2.73	3.77

معين التنمية

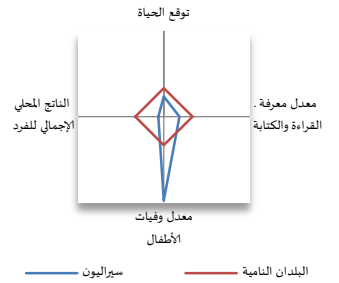

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

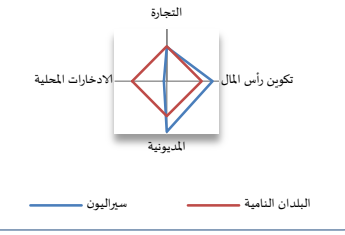

التضخم (%)

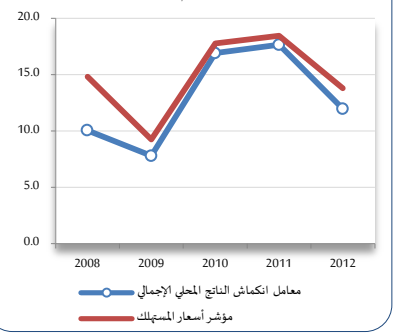

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

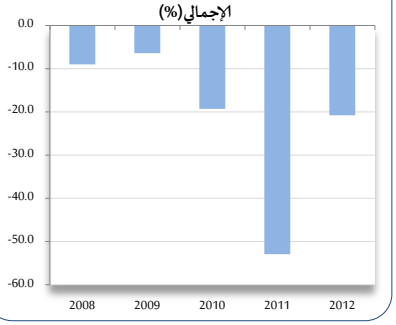

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

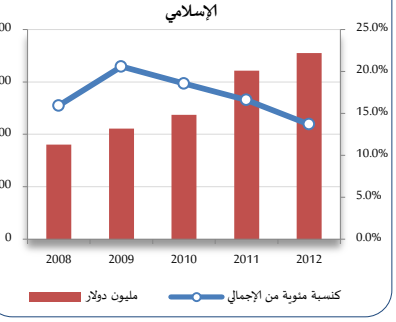

الصومال

		الصومال	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.86	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	29.85	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	...	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	...	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	38.23	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	...	...	...	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	108.30	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	51.19	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	...	...	...
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	...	...	...
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	...	...	...
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	...	...	...
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	180	214	244
التضخم (%)	2010	2011	2012
أسعار المستهلك	...	...	...
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	...	...	...
التجارة (مليون دولار)	2010	2011	2012
صادرات السلع	518	594	684
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	96.76	97.10	96.46
واردات السلع	1,263	1,633	1,820
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	57.45	56.77	57.99
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2009	2010	2011
الزراعة	60.19	60.18	60.18
الصناعة	7.36	7.36	7.36
الخدمات	32.45	32.46	32.47
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	72.61	72.69	72.62
نفقات الحكومة العامة النهائية	8.72	8.74	8.72
إجمالي تكوين رأس المال	20.04	19.94	20.03
إجمالي الادخارات المحلية	18.67	18.57	18.66
صادرات السلع والخدمات	0.01	0.01	0.01
واردات السلع والخدمات	1.68	1.68	1.68
المديونية	2009	2010	2011
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

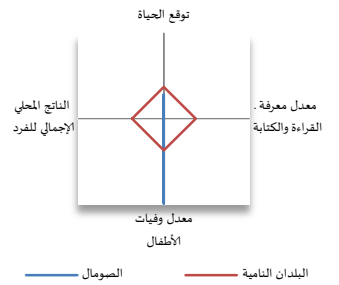

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

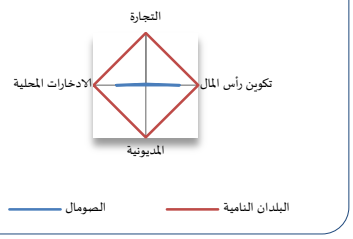

التضخم (%)

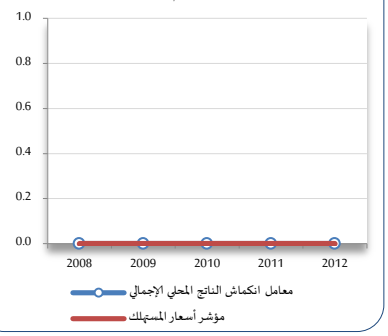

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

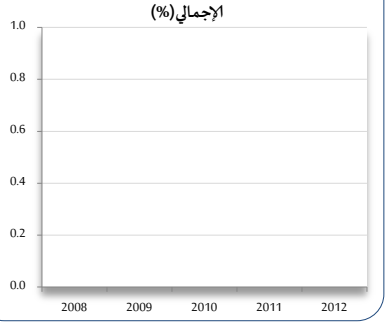

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

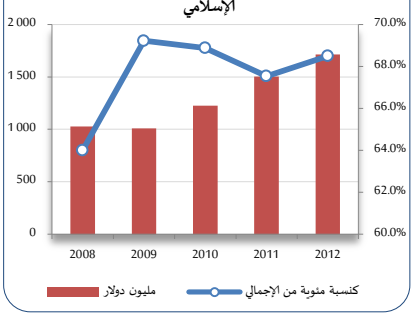

السودان

		السودان	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.08	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	31.27	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,545	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,030	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	33.39	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	71.94	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	56.60	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	61.45	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	87.45	87.63	85.27
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.53	-1.88	-4.40
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-0.07	20.57	-6.82
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.36	-0.29	-6.72
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-2.07	-0.43	-11.21
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	2,064	2,692	2,466
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	12.99	18.09	35.55
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	19.17	18.21	36.75
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	11,404	9,689	3,365
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	15.68	19.90	79.09
واردات السلع	10,002	9,227	9,492
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	34.36	35.70	34.69
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	32.83	34.55	34.61
الصناعة	25.13	22.93	25.51
الخدمات	42.03	42.51	39.89
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	83.27	78.05	78.94
نفقات الحكومة العامة النهائية	6.80	4.86	4.81
إجمالي تكوين رأس المال	21.55	23.66	22.48
إجمالي الادخارات المحلية	20.53	25.70	23.99
صادرات السلع والخدمات	16.12	20.00	18.47
واردات السلع والخدمات	20.19	17.46	16.34
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	40.13	34.32	33.05
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.23	0.15	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	5.61	4.17	0.00

معين التنمية

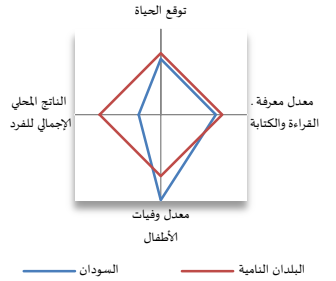

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

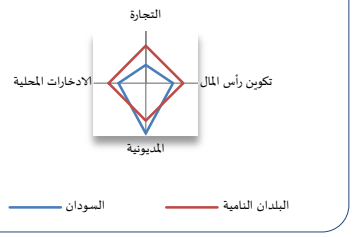

التضخم (%)

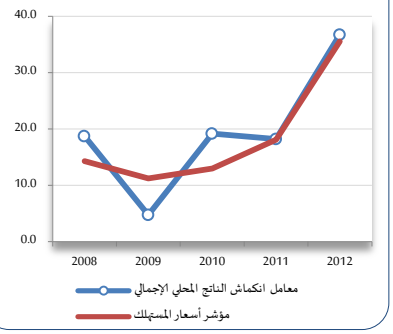

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

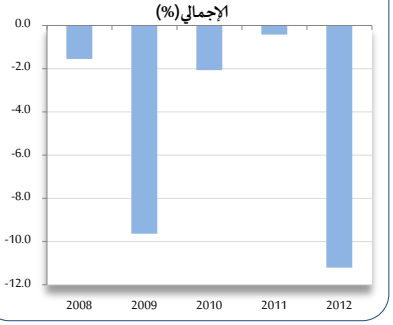

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

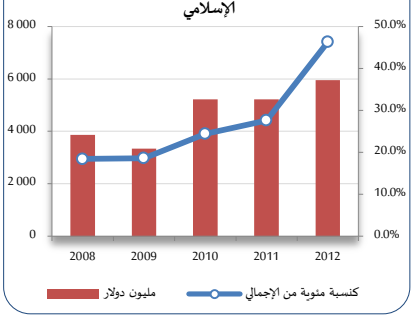

سورينام

		سورينام	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	0.90	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	39.10	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	12,398	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	8,500	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	70.12	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2010	94.68	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	26.00	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	70.58	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	5.95	6.36	6.76
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.12	4.71	4.47
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.74	3.32	3.09
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	0.28	0.25	0.30
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	6.42	5.83	6.42
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	-248	70	70
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	6.89	17.72	4.99
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	8.22	12.09	6.39
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	759	1,316	1,112
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	21.15	14.36	19.43
واردات السلع	509	1,823	2,130
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	26.59	10.30	9.61
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	11.12	10.66	10.45
الصناعة	37.17	37.63	39.28
الخدمات	51.71	51.70	50.27
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	36.57	36.07	35.27
نفقات الحكومة العامة النهائية	13.12	13.38	12.47
إجمالي تكوين رأس المال	49.97	36.35	38.82
إجمالي الادخارات المحلية	50.31	50.55	52.26
صادرات السلع والخدمات	43.94	52.76	60.09
واردات السلع والخدمات	43.61	38.57	43.04
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

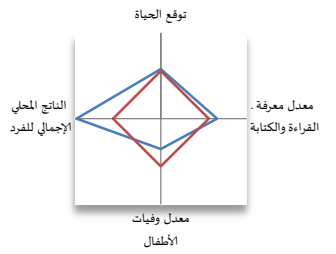

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

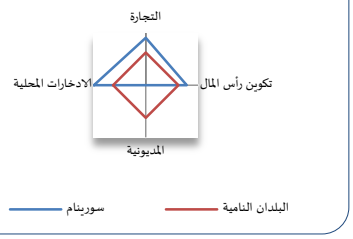

التضخم (%)

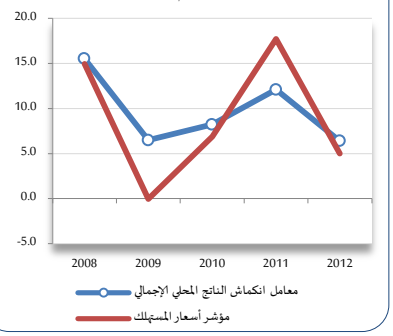

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

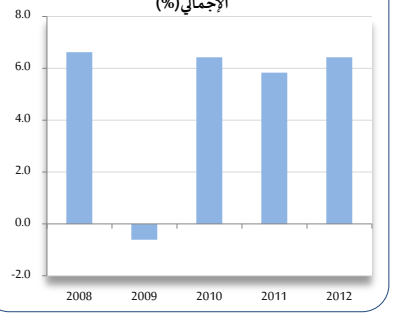

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

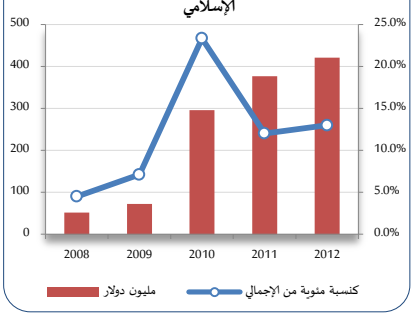

سوريا

		سوريا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.97	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	27.42	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	n/a	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	5,200	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	56.46	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	84.06	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	13.20	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	75.84	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	107.83	n/a	n/a
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	3.44	n/a	n/a
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	1.99	n/a	n/a
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.72	...	...
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-2.87	...	...
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	1,469	...	...
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	4.40	...	...
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	6.26	...	...
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	14,152	15,631	11,087
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	62.40	66.57	94.30
واردات السلع	25,457	26,253	18,612
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	44.19	49.01	63.91
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	22.80	19.74	20.43
الصناعة	27.30	30.67	30.73
الخدمات	49.91	49.59	48.84
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	59.85	60.59	59.74
نفقات الحكومة العامة النهائية	11.97	12.40	14.40
إجمالي تكوين رأس المال	30.00	26.69	27.65
إجمالي الادخارات المحلية	28.14	18.39	...
صادرات السلع والخدمات	29.08	35.33	...
واردات السلع والخدمات	31.15	35.76	...
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	10.52	8.90	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.24	0.21	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	3.90	3.14	...

معين التنمية

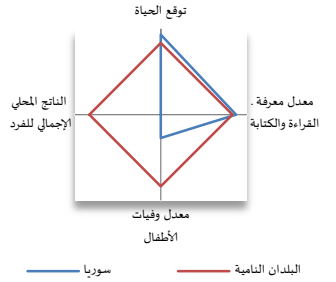

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

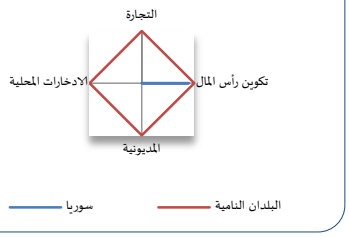

التضخم (%)

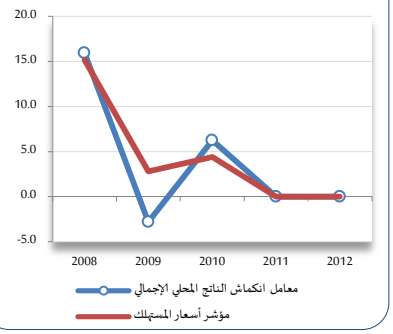

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

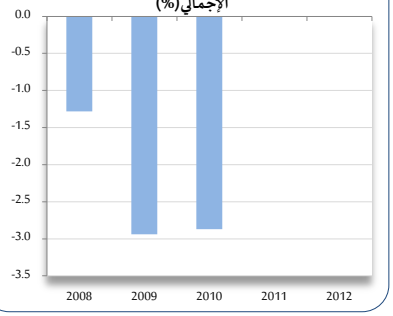

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

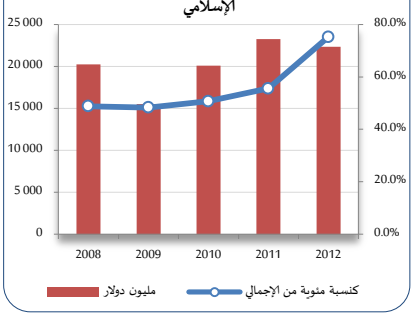

طاجكستان

		طاجكستان	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.45	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	42.32	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,229	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,220	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	26.61	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	99.71	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	52.80	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	67.54	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	14.79	16.22	17.75
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	6.50	7.40	7.50
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.29	4.86	5.29
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.07	-0.31	-0.15
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-1.22	-4.67	-1.92
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	16	11	290
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	6.46	12.42	5.80
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	12.48	13.33	11.58
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	1,195	997	1,030
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	45.91	54.21	58.99
واردات السلع	2,655	4,772	4,541
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	29.53	23.42	28.95
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	20.59	21.85	21.64
الصناعة	27.20	27.86	27.62
الخدمات	52.21	50.29	50.75
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	86.34	84.70	91.77
نفقات الحكومة العامة النهائية	12.46	11.33	13.14
إجمالي تكوين رأس المال	24.85	23.85	25.02
إجمالي الادخارات المحلية	-17.64	-12.10	-16.98
صادرات السلع والخدمات	15.14	17.59	17.39
واردات السلع والخدمات	54.44	52.50	56.47
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	53.56	54.63	50.95
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.86	0.99	1.03
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	38.04	44.93	...

معين التنمية

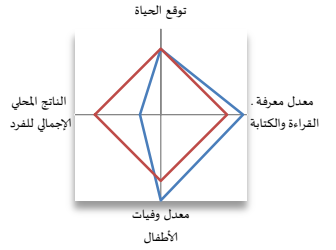

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

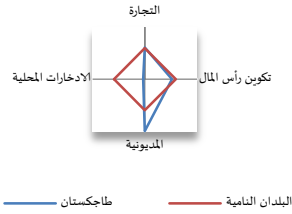

التضخم (%)

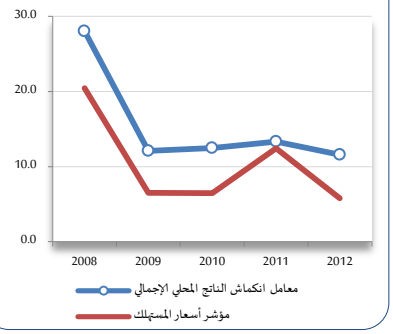

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

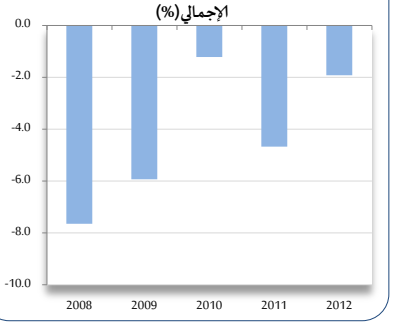

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

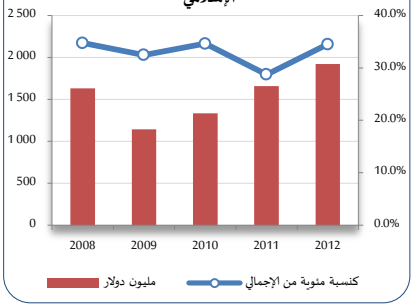

توغو

		توغو	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.60	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	46.88	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,096	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	920	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	38.51	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	60.41	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	72.90	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	57.03	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية				
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	**2010**	**2011**	**2012**	
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	6.04	6.46	6.91	
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.00	4.87	5.03	
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	1.74	2.59	2.74	
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-0.21	-0.26	-0.29	
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-6.67	-6.99	-7.87	
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	86	171	166	
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**	
أسعار المستهلك	3.21	3.56	2.58	
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	1.18	5.61	5.99	
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**	
صادرات السلع	639	1,170	1,321	
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	60.56	47.65	48.80	
واردات السلع	996	3,671	9,038	
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	15.92	10.90	10.38	
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**	
الزراعة	47.65	46.08	46.92	
الصناعة	17.79	18.18	18.39	
الخدمات	34.55	35.74	34.69	
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	82.77	85.81	84.80	
نفقات الحكومة العامة النهائية	14.16	12.08	11.83	
إجمالي تكوين رأس المال	18.66	18.88	19.42	
إجمالي الادخارات المحلية	2.38	1.79	1.39	
صادرات السلع والخدمات	36.74	40.16	40.19	
واردات السلع والخدمات	52.35	57.31	57.40	
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**	
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	54.92	39.14	17.45	
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.46	0.27	0.14	
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	4.41	...	...	

معين التنمية

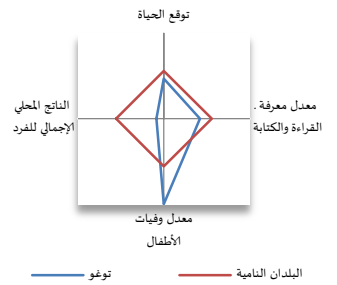

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

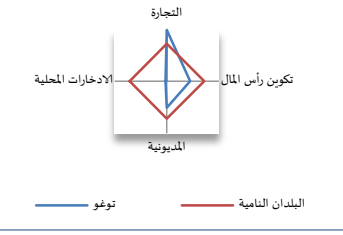

التضخم (%)

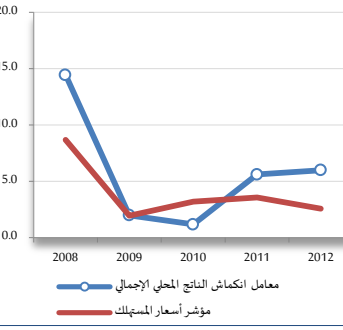

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

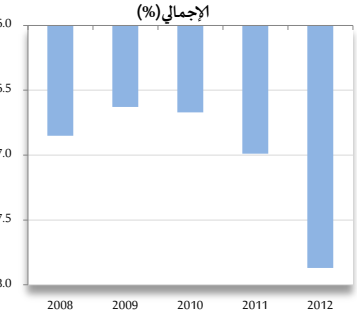

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

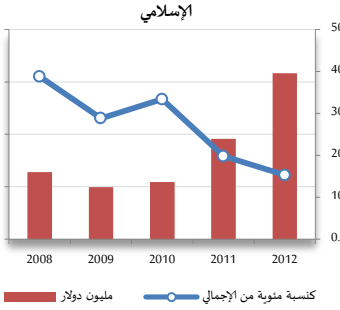

تونس

		تونس	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	0.97	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	36.50	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	9,775	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	9,360	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	66.53	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2010	79.13	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	13.90	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	74.75	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية				
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية		**2010**	**2011**	**2012**
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)		99.75	99.90	105.35
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)		3.12	-1.94	3.60
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)		2.06	-3.10	2.60
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)		-2.11	-3.40	-3.67
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي		-4.75	-7.35	-8.05
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)		1,513	1,148	1,918
التضخم (%)		**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك		4.44	3.53	5.58
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني		4.74	5.01	5.31
التجارة (مليون دولار)		**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع		15,278	16,600	15,999
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)		15.74	16.64	18.48
واردات السلع		23,567	26,204	25,263
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)		13.07	13.67	15.60
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)		**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة		8.93	7.88	8.38
الصناعة		30.90	31.70	31.96
الخدمات		60.17	60.42	59.66
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية		61.88	62.70	65.22
نفقات الحكومة العامة النهائية		16.53	16.58	18.05
إجمالي تكوين رأس المال		24.52	26.14	23.87
إجمالي الادخارات المحلية		22.01	21.22	16.84
صادرات السلع والخدمات		45.67	50.11	48.85
واردات السلع والخدمات		48.37	54.87	55.85
المديونية		**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي		50.77	49.68	48.10
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي		1.84	1.71	1.63
إجمالي خدمات الدين / الصادرات		10.46	10.46	10.73

معين التنمية

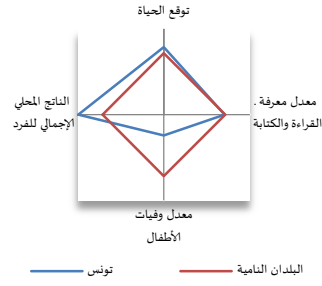

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

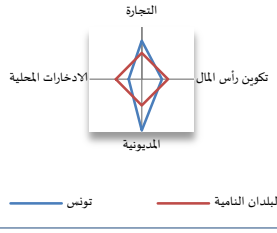

التضخم (%)

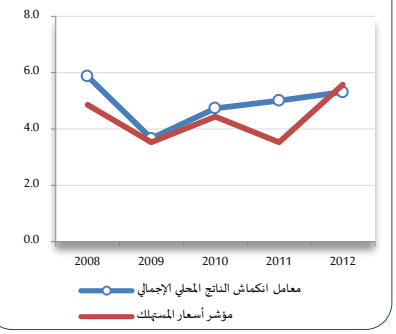

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

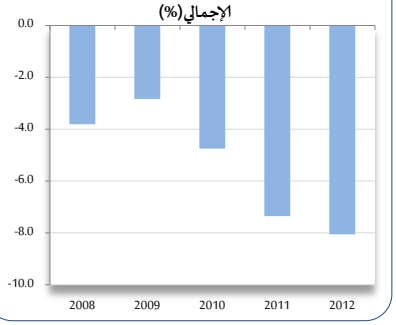

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

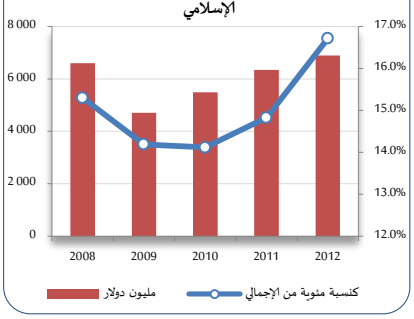

تركيا

		تركيا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.28	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	36.46	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	15,001	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	18,190	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	72.33	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	94.11	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	11.50	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	73.94	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	970.50	1,075.47	1,123.38
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	9.16	8.50	2.62
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	7.73	7.11	1.34
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-45.45	-75.09	-46.94
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-6.22	-9.70	-5.91
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	9,036	16,047	12,419
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	8.57	6.47	8.91
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	5.68	8.58	6.79
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	113,966	135,052	152,573
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	28.49	27.64	36.20
واردات السلع	185,545	240,844	236,553
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	15.06	13.04	13.40
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	9.11	9.46	9.01
الصناعة	25.29	26.42	27.45
الخدمات	65.60	64.13	63.54
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	71.47	71.69	71.15
نفقات الحكومة العامة النهائية	14.70	14.34	13.92
إجمالي تكوين رأس المال	14.94	19.52	23.82
إجمالي الادخارات المحلية	13.83	13.97	14.93
صادرات السلع والخدمات	23.32	21.21	23.75
واردات السلع والخدمات	24.42	26.76	32.64
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	45.23	41.01	39.63
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	2.04	1.60	1.96
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	42.12	36.93	30.24

معين التنمية

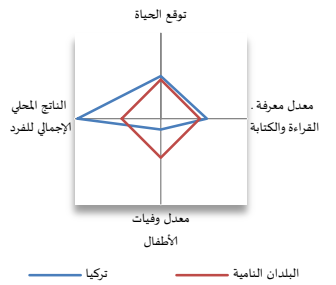

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

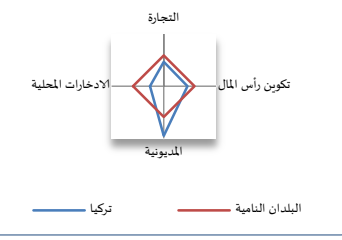

التضخم (%)

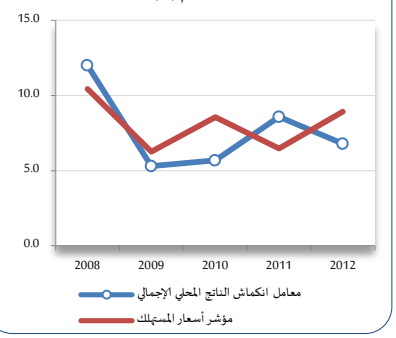

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

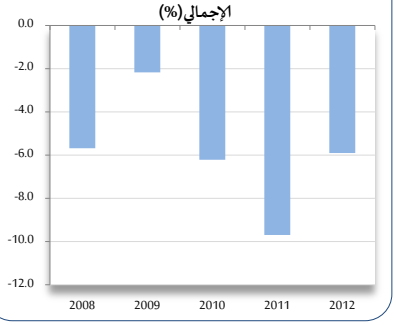

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

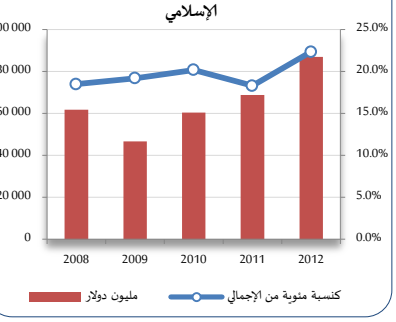

تركمنستان

		تركمنستان	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.29	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	43.24	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	8,718	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	9,640	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	49.07	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	99.61	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	44.60	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	65.00	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية				
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012	
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	37.01	43.34	48.95	
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	9.16	14.65	10.97	
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	7.44	12.85	9.22	
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-2.35	0.57	0.58	
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-10.60	2.03	1.72	
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	3,631	3,399	3,159	
التضخم (%)	2010	2011	2012	
أسعار المستهلك	4.45	5.28	4.87	
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	2.31	8.33	8.03	
التجارة (مليون دولار)	2010	2011	2012	
صادرات السلع	3,227	7,586	11,051	
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	38.21	19.17	13.09	
واردات السلع	5,643	7,684	9,283	
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	44.83	39.32	32.97	
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2009	2010	2011	
الزراعة	12.00	12.00	12.00	
الصناعة	54.00	54.00	54.00	
الخدمات	34.00	34.00	34.00	
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	52.31	33.21	43.63	
نفقات الحكومة العامة النهائية	10.61	11.06	9.66	
إجمالي تكوين رأس المال	50.50	58.60	46.93	
إجمالي الادخارات المحلية	75.96	83.72	86.57	
صادرات السلع والخدمات	74.60	76.32	77.81	
واردات السلع والخدمات	45.24	44.47	45.35	
المديونية	2009	2010	2011	
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	3.27	2.34	1.59	
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.11	0.07	0.05	
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...	

معين التنمية

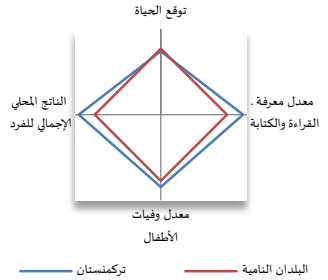

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

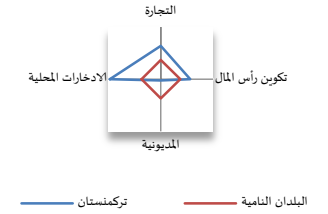

التضخم (%)

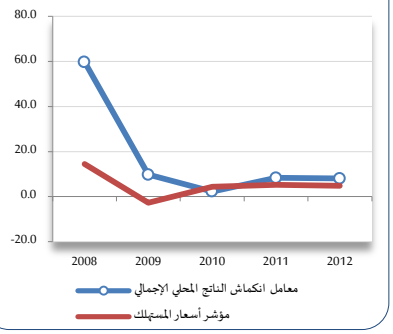

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

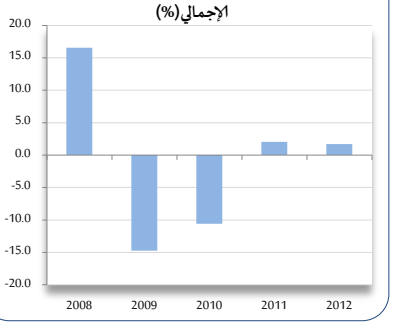

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

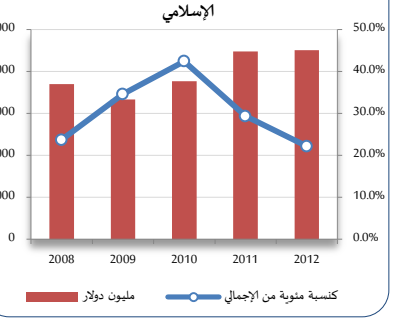

أوغندا

		أوغندا	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	3.35	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	39.85	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,415	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	1,140	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	16.00	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2010	73.21	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	57.90	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	54.07	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	44.34	48.31	50.44
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	5.57	6.68	2.57
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.23	3.33	-0.71
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.74	-2.03	-2.29
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-10.22	-11.49	-10.88
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	544	894	1,721
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	3.97	18.68	14.13
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	9.55	5.01	23.18
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	1,524	1,761	1,835
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	15.01	16.30	18.55
واردات السلع	3,326	4,286	4,407
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	23.49	23.79	25.08
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	25.13	22.37	23.53
الصناعة	25.36	25.22	25.40
الخدمات	49.51	52.41	51.08
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	78.09	82.88	83.27
نفقات الحكومة العامة النهائية	9.79	9.61	9.22
إجمالي تكوين رأس المال	22.02	22.34	22.37
إجمالي الادخارات المحلية	12.71	13.33	13.79
صادرات السلع والخدمات	23.75	23.76	23.65
واردات السلع والخدمات	35.16	33.92	34.48
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	17.32	18.96	22.93
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.15	0.15	0.20
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	2.14	1.83	1.70

معين التنمية

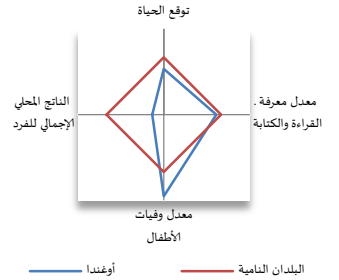

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

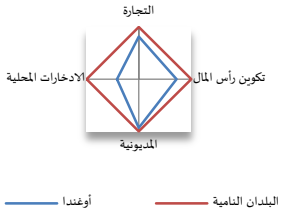

التضخم (%)

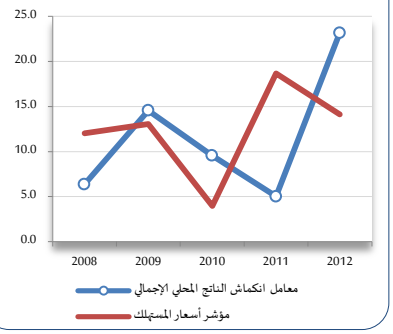

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

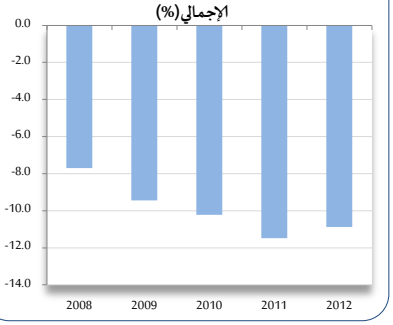

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

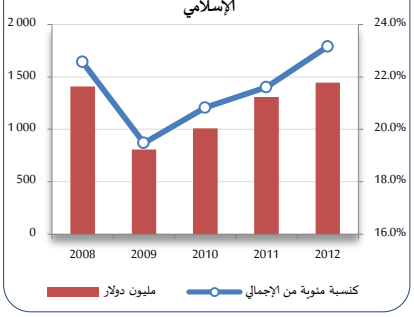

الامارات العربية المتحدة

		الامارات العربية المتحدة	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	3.10	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	68.03	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	49,012	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2011	42,380	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	84.62	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2005	90.03	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	5.60	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	76.74	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	238.77	256.52	271.32
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	1.30	5.19	3.91
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	-1.65	2.13	0.88
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	9.14	33.31	29.40
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	3.22	9.74	8.19
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	5,500	7,679	9,602
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	0.88	0.88	0.67
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	8.55	15.38	...
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	176,086	241,307	257,178
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	26.57	25.15	25.52
واردات السلع	172,933	215,521	235,607
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	15.51	14.81	16.23
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	0.96	0.91	0.81
الصناعة	48.19	51.37	56.74
الخدمات	50.85	47.72	42.45
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	58.13	55.21	51.53
نفقات الحكومة العامة النهائية	9.36	8.65	7.53
إجمالي تكوين رأس المال	26.81	29.59	28.33
إجمالي الادخارات المحلية	29.35	34.45	...
صادرات السلع والخدمات	74.71	77.94	...
واردات السلع والخدمات	69.23	68.76	...
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	...	...	...
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...

معين التنمية

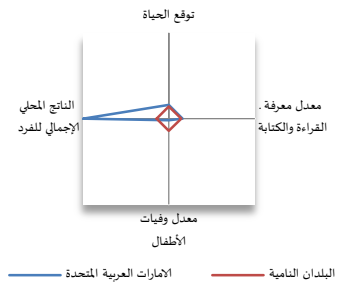

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

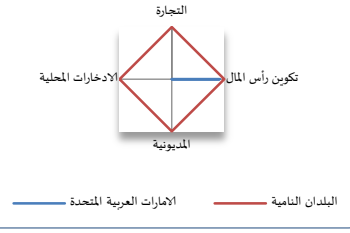

التضخم (%)

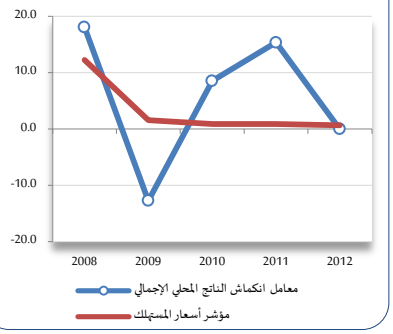

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

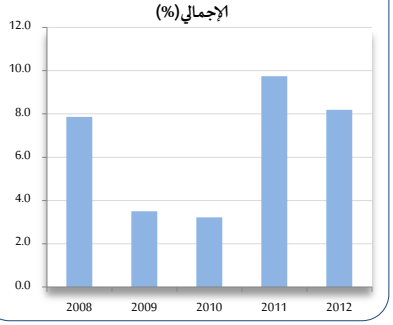

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

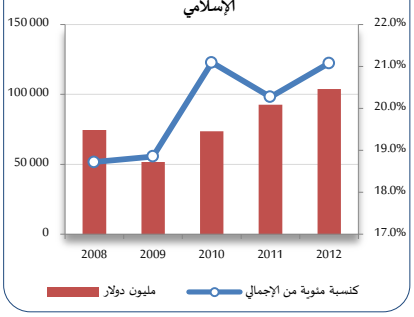

أوزبكستان

		أوزبكستان	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	1.47	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	43.13	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	3,555	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	3,750	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	36.29	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	99.43	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	41.50	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	68.27	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية				
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012	
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	86.10	95.24	104.69	
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	8.50	8.30	8.00	
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	6.60	6.07	6.72	
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	2.40	2.61	1.37	
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	6.15	5.76	2.68	
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	1,628	1,467	1,094	
التضخم (%)	2010	2011	2012	
أسعار المستهلك	9.38	12.82	12.06	
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	18.48	16.11	14.82	
التجارة (مليون دولار)	2010	2011	2012	
صادرات السلع	5,548	5,586	5,374	
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	39.99	45.52	48.61	
واردات السلع	9,257	10,753	11,905	
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	21.18	20.67	21.62	
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	2009	2010	2011	
الزراعة	19.50	19.53	20.13	
الصناعة	33.19	35.40	33.10	
الخدمات	47.30	45.07	46.77	
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	56.16	51.85	51.79	
نفقات الحكومة العامة النهائية	17.80	17.58	17.97	
إجمالي تكوين رأس المال	26.10	26.46	26.67	
إجمالي الادخارات المحلية	26.04	28.10	25.36	
صادرات السلع والخدمات	35.59	31.94	33.09	
واردات السلع والخدمات	35.65	28.77	31.26	
المديونية	2009	2010	2011	
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	21.14	19.87	18.49	
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.37	0.31	0.35	
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	...	...	...	

معين التنمية

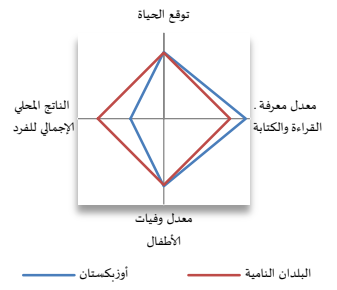

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

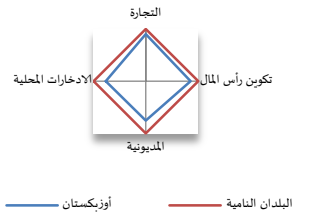

التضخم (%)

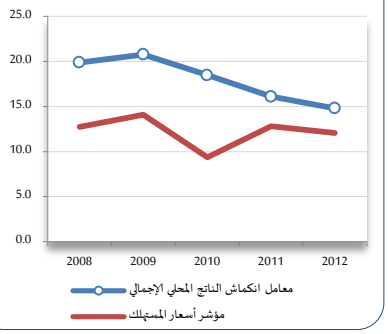

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

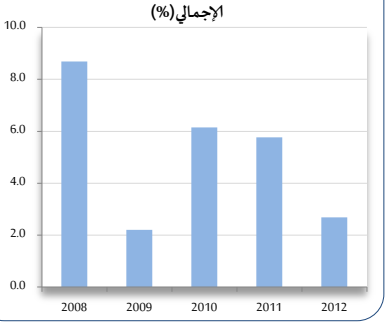

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

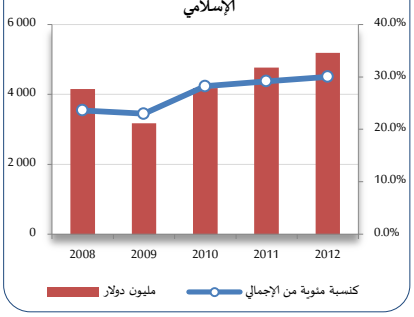

اليمن

		اليمن	البلدان النامية	العالم
السكان والدخل				
نمو السكان (%)	2012	2.33	1.29	1.15
القوى العاملة (نسبة مئوية من إجمالي السكان)	2011	28.47	46.30	46.89
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2012	2,283	7,020	11,977
إجمالي الدخل القومي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار)	2011	2,310	6,376	12,129
مؤشرات التنمية الاجتماعية				
سكان الحضر (كنسبة مئوية من إجمالي السكان)	2012	32.91	46.40	52.55
معرفة القراءة والكتابة (نسبة مئوية من السكان مافوق 15 سنة)	2011	65.26	80.22	84.08
معدل وفيات الأطفال (من كل 1000ولدوا أحياء)	2011	57.00	40.70	37.60
توقع الحياة عند الولادة (عدد السنوات)	2011	65.45	67.88	69.92

المؤشرات الرئيسية

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية، السعر الجاري للدولار، بليون)	63.40	57.97	59.08
الناتج المحلي الإجمالي (التغير السنوي في النسبة المئوية)	7.70	-10.48	0.14
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (التغير السنوي في النسبة المئوية)	4.57	-13.09	-2.78
ميزان الحساب الجاري (بليون دولار)	-1.15	-1.36	-0.14
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي	-3.72	-4.04	-0.38
الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	189	-518	349
التضخم (%)	**2010**	**2011**	**2012**
أسعار المستهلك	11.18	19.54	10.98
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي الضمني	24.16	18.27	5.99
التجارة (مليون دولار)	**2010**	**2011**	**2012**
صادرات السلع	8,240	9,671	8,755
الصادرات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من صادرات السلع)	15.47	14.16	15.48
واردات السلع	10,484	10,312	13,736
الواردات البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي (كنسبة من واردات السلع)	39.96	47.37	39.59
هيكل الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	**2009**	**2010**	**2011**
الزراعة	11.62	12.14	11.27
الصناعة	34.27	34.43	37.28
الخدمات	54.11	53.43	51.45
نفقات الاستهلاك الأسري النهائية	75.05	76.86	77.81
نفقات الحكومة العامة النهائية	14.49	13.20	13.90
إجمالي تكوين رأس المال	20.67	15.77	7.39
إجمالي الادخارات المحلية	1.97	7.60	...
صادرات السلع والخدمات	28.22	30.48	...
واردات السلع والخدمات	39.79	34.59	...
المديونية	**2009**	**2010**	**2011**
إجمالي الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	27.39	20.96	20.23
مدفوعات الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي	0.33	0.27	0.24
إجمالي خدمات الدين / الصادرات	3.66	2.80	2.75

معين التنمية

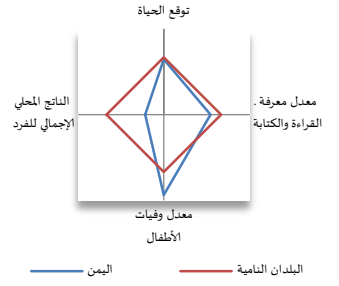

الحصص الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

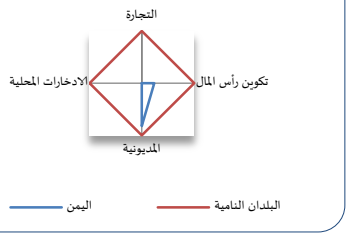

التضخم (%)

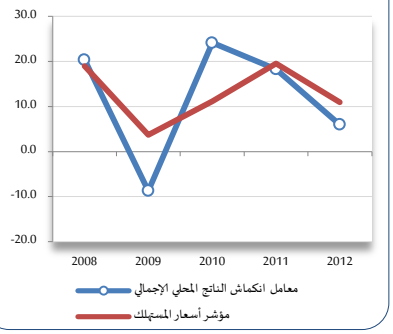

ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)

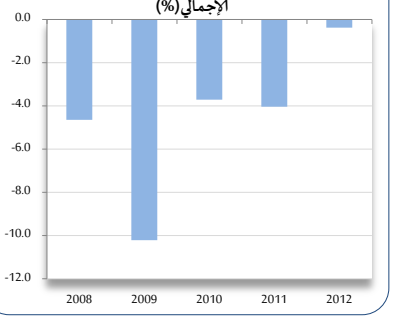

التجارة البينية للسلع لدى منظمة التعاون الإسلامي

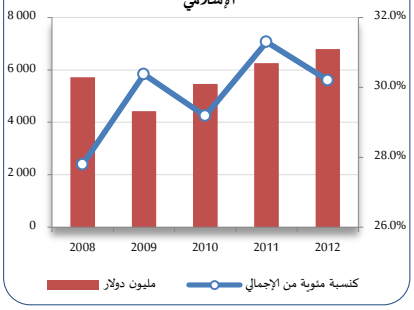

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب
للدول الإسلامية

Kudüs Caddesi No:9 Caddesi Diplomatik Site: Oran, 06450-Ankara - Turkey
Tel: (+90 312) 468 61 72-76 Fax: (+90 312) 468 57 26
Email: oicankara@sesric.org Web: www.sesric.org